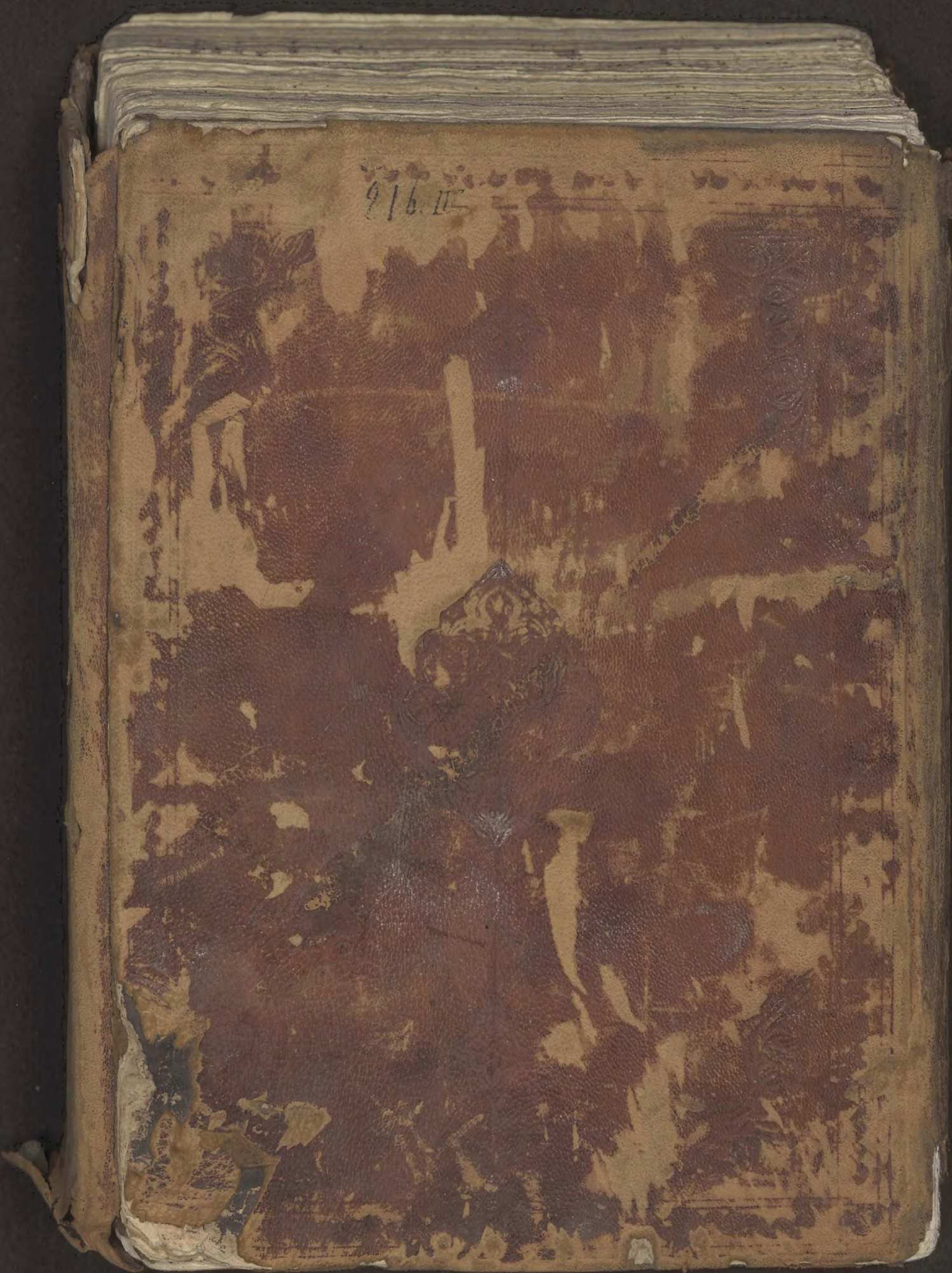






216. II

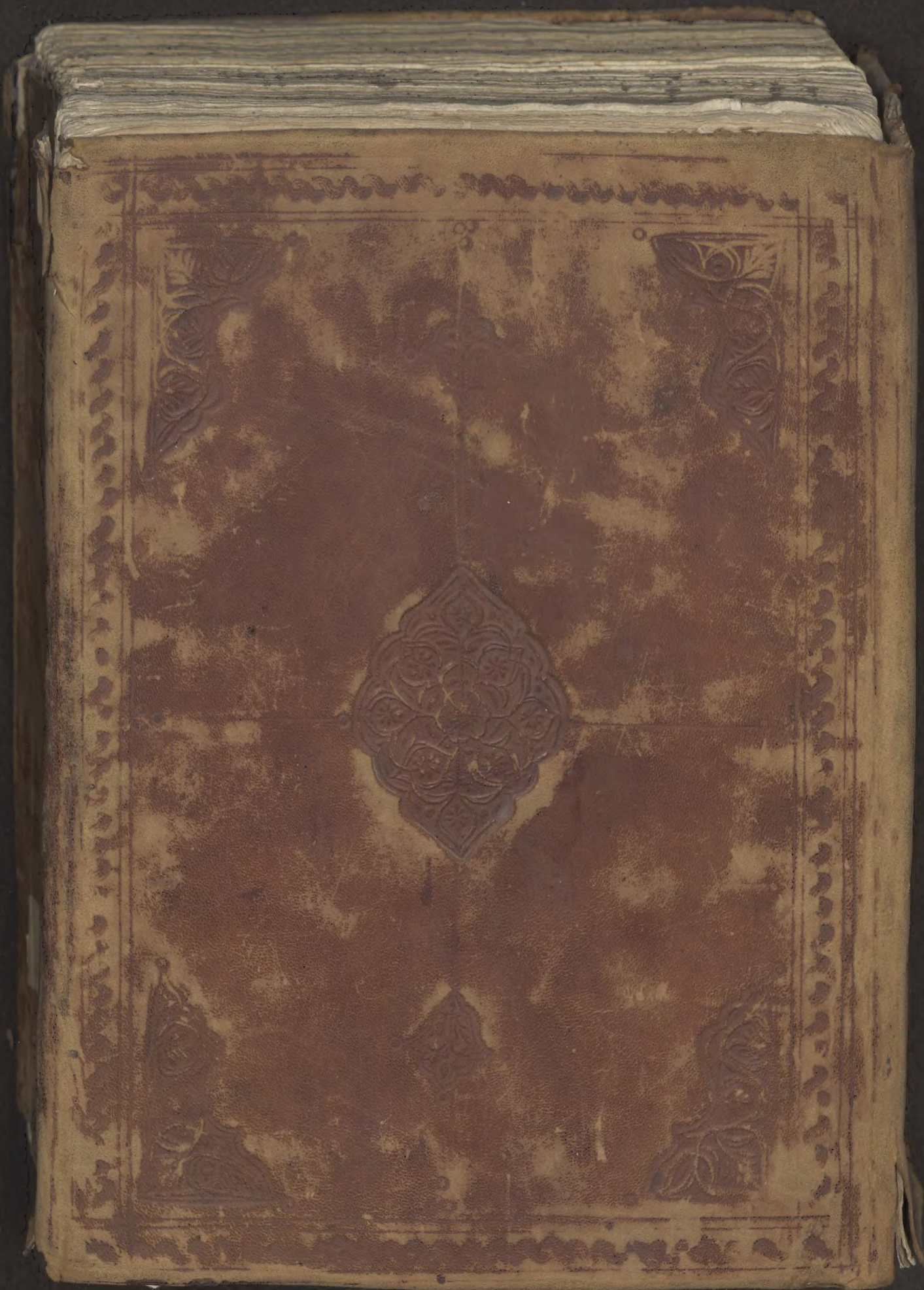




21

1942<sup>c</sup>







*Cod. Or. 2584 b*

*Ms. Ar. 1942 c*

*f. 204r. Băb al-mansila baina l-mansilatain.*



المجلد الثالث من كتاب مترج عيون المسافر  
تأليف الشيخ الامام العالم الحكيم المحسن زكراية الحنفى  
السهى البروقى رحمه الله عليه و رزوانه

في هذه المحللة الكرم الاخبار والاعمال والاجتماع والعناصر والاجتهاد  
والاحكام وصفه المعنى المستقيم والخطور والاباح والوعود والوعيد  
والاستثمار والاحكام والاحباط والتمكين والتقسيم والموازنة والتوبة  
والصغار والكبار والظنوم والارباب وعذاب الغر والقرط والميزان  
وانطاق الخواص والاحكام الحجة والمهمة وما به الكفر والحق ومسايل الاملة  
وما به علق الناس الفضل والاحكام حملة الفضل والامور المعروفة والتي غير المتكر  
وعلم الذاة وحاشية حق الله المتفق عليه مما خالف فيه الذين من مسايل الامامة





بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل الخير من الامور  
التي لا يكون خيرا وان ارادة الكلام فانه يقع في فوائدها حقيقة الصدق  
والكذب وحقيقة الخير وبما يصير الخير خيرا في زعمه فصول اما الاول  
فحقيقة الصدق هو خير محض على ما هو في الحق في الاز والوجود ولا يجهل  
الجواب في ذلك وان كان لها ما في الكذب فهو خير محض على خلاف ما اخبر  
وقيل خير محض ليس في الخير فاما ما في الخير فهو ما يقع فيه الصدق والكذب  
فقد اذنه اهل اللغة لما ذكروا اقسام الكلام وحصلوا الخير من اقسام الكلام  
وجعلوا حقيقة ما يقع فيه الصدق والكذب ومعناه ما يقع في ان قال للمسلم  
في صدق وان قال له كذب فانه لا يقع في الامر والامر في ان قال للمسلم  
الا في الخير فانه في ذلك فانه لا يقع في الامر والامر في ان قال للمسلم  
ولم يستلهم صدقا او كذبا فاما اقسام العلم في ذلك فمهم من قول الله عليه  
كانت لاه اجتر عن حيله محضه خلاف حقيقته ومهم من قول الله عليه  
من صادق في احدها كاذب في الآخر ولا يقال بان اشارة الآخر تنصف  
بما اخبر فلان ذلك يوشع ولذلك لا يطرده ذلك لم يدخلوا الاشارة  
في اقسام الكلام ما **الفصل الرابع** في اقسام الخير  
فهو ارادة الخير وقصده الى الاحياء عامه وخبر عنه وذلك  
لان الخير لا يجوز ان يكون خيرا لنفسه ولا معنى ترجع اليه ولا في قوله  
رسول الله لا تخجل من الخير عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا تخجل من غيره  
صاخر خيرا عنه بقصد الخير ان يكون خيرا عنه ولا ذات الخير وجود  
بالفاعل فذلك صفة الما بعد حدوثه وكونه خيرا عنه صفة له  
فوجب ان يكون الموتر فيه صفة الفاعل كما ان احكام الفعل لما كان صفة  
للفعل وكان الفعل يوجب الفاعل كان الموتر في الاحكام صفة له وهو  
كونه عالما ولا صفة لنسازها سوى الارادة **فاما** كمال ارادة  
لجب ان يوجد في خير خيرا او امرا فبعد اختلف سخا في ذلك

مواضع والذي يصح من ذلك الخير خيرا او امرا فبعد اختلف سخا في ذلك  
عنه وفي الامر ارادة الخير خيرا او امرا فبعد اختلف سخا في ذلك  
من غيره فاما الارادات التي ينشأ عنها غير فاما في الامر فالحاج  
الى ارادات ثلاث احدها ارادة احدا والساكن ارادة احدا  
امر او الثالث ارادة الممازنة واما خاطبة ردا للحاج الى  
ارادة ارادات هذه الثلاث وازادة من العبد وفي ارادة كونه خطانا  
له واما في الخير فارادة احدا وازادة كونه خيرا عن ردا في ثلاث  
ارادات في ثمانية اشياء خيرا ارادة احدا كونه خيرا عن ردا في ثمانية  
فاما ارادته ولسر فاما موضع له فيه **مسألة**  
الخبر لا يخلو من صدق وكذب سواء علم المحض خيرا او امرا فبعد اختلف سخا في ذلك  
الحاج الى اقسام العلم في ذلك فمهم من قول الله عليه  
ما اخبر فلهذا ان الخير لا يخلو من وجه واحد ان يكون محضه كما  
اخبر اولئك كما اخبر في اقسام العلم في ذلك فمهم من قول الله عليه  
والثاني ما كذب واذ ان كان ردا واما ان كان ردا فاما ان كان ردا فاما ان كان ردا  
كما لا يجوز متوسط من العدم والوجود ولا علم من شرط كونه صدقا  
عليه **ورد** لان ما قاله لا يقع من وجه واحد في الامر  
ان يكون الكذب كذبا وللجهل جهلا وشارا الاحياء من غير ان يكون  
عالم بذلك كذا في الصدق فيقال له ان كان محضه فلا في حقه  
يقال له كذب فان سلم نطق جميع ما يورد من ان لم يسلم قلنا فوجب  
في الجهل وشارا الاحياء ان يقول مثله **والجواب**  
فان العقل اذا علموا الخير خلاف ما اخبره بصغوبة ما كذب  
من غير اعتبار خاله ولو كان العلم بشرط الكانوا لا يستعملون الا  
باعتبار خاله ويستر ان يستدل عند السداد في الصدق والكذب  
واما ما في الوعظ في ذلك فانه مذهب في المعززة وهو ان كل من لا  
يعرف شيئا يكون معذورا فيسقط التوم عنه وراي الكاذب







اصدا  
 لو وقع محبة الاحياء  
 جمع عظيم كما لا يخور عليه  
 انهم يعلمون من انفسهم محبة الاحياء وان جهلوا انفسهم  
 ان ذلك علم ام لا وهذه طريقه الاستدلال ولهذا  
 يصدقون الملاذ البعيدة عنهم ويسألون عنها وسبيلهم  
 في ذلك تسلسل السؤالات في انكار المشاهدات  
 احيى بان العلم لا يخلو اما ان يقع بالحيز الاول او بالآخر  
 وظل واحد منهما لو تقرر في نفسه العلم يعلمنا ان العلم لا يقع  
 بالحيز **والجواب** ان العلم بالحيز الاول والى  
 والثالث وانما يقع بالحيز اذ ان كثر على السمع حلا لغيره  
 حال واذا كان هذا العلم ضروريا من جهة تعالى لا يمنع ان لا  
 يعمله الا بعد كثر السماع كما ان العلم بالصناعات يحل  
 مرتبة وان احتاج الى كثر العلم وما رتبته والحفظ لما  
 يدرسه يحل مرتبته وان احتج الى كثر ان الدرست والسكر  
 يحل بالشرب وان احتج الى الكثر ان **مسئله**  
 العلم بمحبة الاحياء ضروري عندنا وقد يقع بالاستدلال  
 ايضا وعند البعد اذ يقع بالاستدلال **لنا** ان الواجب  
 منا محبة نفسه ساكنة الى العلم بمحبة الاحياء بحوال العلم بالبلدان  
 والملوك وجوها على وجه لا يمكنه تصدق نفسه شيئا  
 او شئ منه فصار ذلك كالتعلم بالمشاهدات ولانه محبة

الى القول فيه وانما  
 سنة في وقوع العلم بمحبة  
 الاحياء فالجواب على ذلك ان واحدنا محبة نفسه ساكنة  
 الى محبة الاحياء كما يجد نفسه ساكنة الى المشاهدات فمن يعلم  
 بمحبة الاحياء كمن في العلم بالمشاهدات **بوجه** انه لا يمكن  
 لاحدنا ادخال الشك والشبهة على نفسه بان في انفسنا ما  
 لا يمكن ادخال الشك في شئ منه على نفسه ان الشئ فوقنا والارض  
 تحتنا وان الهارم في الليل مظل فمما احسن ما كثر الاخر ويقال  
 لهم اذ انفسهم لا يكونون مشاهدين لا يقع في قول صحيح  
 ام لا فان قال نعم ولا بد من ذلك **قلت** هذا العلم بانفسه  
 المشاهدة ليس في مشاهدته ام لا فان قال نعم فظهر كونه وان قال  
 لا فهو حقيقة فقد ناقض احسن ما لو كان الحيز طرفا  
 للعلم لكان يقع بالاول حيزا للمشاهدات والآخر اذات  
**والجواب** ان العلم بمحبة الاحياء في المشاهدات من فعل الله  
 تعالى في شئ موجب ولا متولد عن الاجزاء والمحبة الا ان الله  
 تعالى يفعل العلم في الميزان عند الادراك بالميرك وفي محبة  
 الاحياء بفعله ما عاينه ولا منع ان لا يفعل حيزا للمحبة  
 فافترافها من هذا الوجه لا يمنع من اجتماع الوجه الذي منها  
 واجب فان في الميركات ايضا ما لا يقع العلم به الا بعد  
 تكرر النظر وهو اذا كان في الميرك ليس في هذا شئ



فما وكل احد خبر  
 عليه الخبر الاوسط من عندكم في مقارفة من يصح منه العمل ومن عذر عليه  
 والمحرك والتاخير والحي وغيره الى قلنا هذا سبب ان كان العلم ضروريا  
 وكذلك العلم بالذات ضروريا وكذلك العلم بوجه الدليل والاداعي الى النظر  
 لا يوافق العقل فلا بد ان ينظر فاما اذا لم يخل هذه الشروط فغير واجب  
 ما قالوه واجب بان يسمع الاجزاء لا بد من ان ينظر فيها من اختلط  
 باهل الايمان لا بد ان ينظر في الايمان **فلما** الواجب ما يحيد من نفسه  
 انه ترد عليه السماع من غير احساره وفضل العلم من غير احساره خلا النظر  
 واجب ما لو وقع الخبر وقع ما لو كان المساهدان وقد سئلوا  
 واجب ما لو كان ضروريا كان ختله ولا يستمر الحال فيه وكان  
 زنا خطل وزنا الخطل **والجواب** ان التكليف معلوم ومما ع  
 التكليف واجب عموم العارفة فيه **فصل** واحفظوا في العلم بحبر  
 الاختار فعل من هو وعنده ما هو من فعل الله تعالى وعنده المعاد  
 فعل الله تعالى العالم بالطرف خطل وعنده بعضهم من فعل المحر وقد سئل  
 الحلام على العبدانية وسئل انه لا خطل عن طرفه فطل قوله واما  
 الدليل على انه ليس بفعل المحر من انه لو كان مقولدا عن خبرهم لكان  
 خطل ما لا خبر ولا له لو ولد في غيره لكان تولد في حمنة فكان من حبر  
 الاعتماد ولا له لو ولد لو ولد في جميع له اصح في الصنائع والمجانين ولا  
 لم يناد له لا ما وثقه على فاعل مختار فعله فاجزا الغاية ٥

**فصل**  
 احدها ان يبلغ المحر  
 عدد المحضات الا انما يطلع على خبره من خبره وان كان خبره  
 حسنة واكثر فبانه ان يكونوا عالمين فاجروا عنه ضرورة  
 ويدخل فيه ان اجروا عنه لا يجوز دخول التشهد ومهنا ان  
 يكونوا اهل العلم او يقع العلم بحبر عدد ان يقع العلم بحبر عدد مسلمين  
 ولا يعتبر عندنا ان يكونوا قوسين وان يكونوا معصومين ولا يعتبر عدد محض  
 على ما ذكره معصوم ولا يعتبر لصديق لما شئ اجمع محبرهم ومن اجابنا من  
 قال اذا حصلت هذه الشروط بعد ان لا خطل العلم الضروري فالاول قول  
 له على والمالي قول اني ما شئ وقد لا اجمعا اذا صح في ذلك على ثلثة  
 اوجه العلم الضروري والاحق الاستدلال بحبرهم واللام في ذلك  
 على ثلثة اوجه اما ان يجوز الاستدلال اذا لم يخل الاضطراب كما جاز  
 عن له فاسم واما ان يقطع على انه ضروري فلا يصح الاستدلال كما  
 بحري ذلك في كلام له فاسم واما ان يقطع على ان الاستدلال يصح ان  
 لم يخل الاضطراب وخلق الحود عن له فاسم ايضا والذي يحل عليه  
 وهذه المواضع انه يصح الاستدلال بحبرهم اذا لم يقع ضرورة لان من الناس  
 من قال لا يصح الاستدلال بحبرهم لحوار الدين عليهم وهذه الطريقة هي  
 الى سلكهم ان الزودي وعينه فالدليل على صحة ما ذكرنا  
 وحوه منه **طريقه** سلكها سحنا انوع على وقال قبلهم على كثرة  
 عدد هم لا يجوز ان يختار الدين في امر لا شئ منه فيه ويدعي ان ذلك  
 عند الامتحان لعلم باضطراب انما يعلم من حال الواحد عند الامتحان  
 باضطراب ان لا يجوز ان يختار الدين عن الامور البديرة المفصلة الغاية ومصدق  
 في الجمع وخطل احد الامر من خبره الا حبر وان يعلم ذلك عند الامتحان  
 كما علم ما رسته الصانع والذراشة ويقتل حال الجمع الكثرة حال  
 الواحد والحد القليل عند من يحسن ذلك كما يفضل حال الواحد لا  
 في الاختار الكثرة والخبر الواحد الذي ينفق صدقة فيها فهدية طرية











ما زاد على ذلك من غير اعتبار خصوص وصفه مخصوصه ومهم  
 من قول بعض حجة عشرين ومهم من غير سبعين ومهم  
 من غير ثمانية ومهم من قول بعض حجة الواحد والذي يجب ان  
 على ما صعب احدهما ان لا يقع خبر واحد الى اربعة والثاني  
 ان يجوز ان يقع ما زاد عليه قاله ليل على انه لا يقع خبر واحد خلاف  
 ما كان قوله الصام انه لو وقع خبر واحد لو وقع خبر واحد ولما وجد  
 ذلك من القسما عند شماع الخبر وفي علمنا خلافة ما يدعى على ساد  
 ما قالوا لان الله علم الله عليه لما احب الكفار من المفسر  
 ربه في الله لم يعلموا ذلك ولو كان خبر الواحد موجب  
 العلم الضروري لا صطروا الى المعرفة فلما لم يصطروا علمنا ان  
 خبر الواحد لا يوجب العلم الضروري فان قيل

قد يجوز ان يقع عند خبر واحد ولا يقع عند خبر اخر لانه  
 فعل الله تعالى في فعله حسب المصلحة قلنا هذا لا يجوز  
 لان طريق الاخبار لا يختلف فاذا وقع العلم خبر واحد  
 يجب ان يكون خبر كل واحد يوحي به انه لو جاز  
 ما قال لم يسمع ان يقع خبر واحد ولا يقع خبر اثنان وهذا  
 فاسد واحتمل ان يكون اذا كان في قوله تعالى حاز  
 ان يقع عند خبر واحد فلما العاكة خبر ثمانية  
 جعله عند خبر الاخبار ولو لم يسمع هذه العاكة الحاريا  
 قد منا ان يقع خبر واحد ولا يقع خبر اثنان اجمع

بانه لو يقع العلم لما حاز الخبر وقيل  
 على ان عندنا وجوب العلم خبر واحد معلوم وانما العلم  
 منطوقا فيجب التعمد في العلم فانما العلم

على انه لا يقع خبر اربعة انه لو وقع خبر اربعة لو وقع خبر اربعة  
 خالفه في العلم ولو كان ذلك لوجب على القاضي اذا شهد  
 عنده اربعة ان يثبت ان خبره خالف نفسه فان وقع العلم اربعة  
 وان لم يقع وطع على لو كان كونه او كونه بعضهم كونه واذا لم  
 يلزمه ذلك بل يلزمه ايضا الجحد علمنا ان العلم لا يقع خبر اربعة  
 ولا يلزم اذا شهد جماعة ولم يقع العلم خبرهم لان القاضي اذا امر  
 بفتح العلم بالصدق وانما يعلم ان خبره وانما اعياهم الا  
 انه مع علمه بذلك وفي خبره ان يكونوا اربعة في علمه  
 في خبره في خبره لم يخبره ان خبره بذلك وذلك لانه لا يسمع ان يستنكر  
 حال الطلاق والاكاذب في السمع في الحكم اذا لم يعلم بعينه الا ترى ان  
 اخذ الملا غير يحارب لانه ومعه اذا استنونا وحكم الشرع  
 ولا يقال في الشهادة لان القاضي في حال نفسه وان يقع الجحد  
 خمسين فيقولوا انه لا يقع العلم خبر الخمسين فلما هم لا  
 خبر من غير خبر واحد لان قول واحد خبر غير خبر غير خبر الاخر  
 فانهم خلفون ما قبلوا ولا يعرفون انهم فان اول خبر كذا الزمان لان  
 كلهم خبرون عن خبر واحد

**فصل في الدليل**  
 على ان العدد الكثير يقع العلم خبرهم ما قد منا في وقوع العلم خبر  
 الاخبار في خبرنا من غير اعتبار ثمانية  
 لقوله ان كل منكم عشرين صابرون وهذا العدد لا فرض  
 المحاكم عليهم لانه علم وقوع العلم خبرهم واي يعلو من هذا  
 ودالك ومن غير سبعين اجاب  
 عليه السلام واختار موسى ثوبه سبعين في المقامات وهذا  
 بعد لانه لا يسمع وقوع العلم خبرهم وانما امرهم بعل



من غير ان يكون له من العلم الا ما هو عليه في نفسه  
 ان العلم لا يتغير بغيره الا في نفسه لا في غيره  
 وفي غيره ان العلم لا يتغير بغيره الا في نفسه لا في غيره  
 وذلك الموضع **واما الفصل الثاني** من شروط  
 التواتر ان يكون نا حيزا واحدا عن ضرورة لا بشرية والدليل  
 عليه ان المسلمين يجمعون خبرون البهوت والصارى بصدق اليه في  
 الله عليه وصحة بؤنه ولا يقع لهم العلم الصروري وكذلك خبرونا  
 ندباياهم ولا يقع لنا العلم بغيره وان حاز ان يكونوا في بعضا صا  
 لان الاصل لم يقع عن ضرورة ولا ان المحدث اذ علم ذلك المحدث عنه  
 ما استدلال فحاز ان يقع العلم الصروري لمن احبوه لان علمه بالفرع على  
 علم المحدث فيستحيل ان يكون اقوى منه **واما الفصل**  
**الثالث** ان هو اذ احد شرط التواتر في العلم وقد اختلف  
 متناحنا في ذلك فالأكثر على ان كل عدي يقع العلم خبرهم  
 ان طرد العاد في حيز كل عدي منهم فحاز لهم كماله حيزان  
 يقع العلم خبرهم ايضا على خبر وذلك ان خبرا من خبره ان ذلك  
 والعبد الذي له ذلك فاما في العبد السير في خبره ان حيز  
 في يقع العلم خبره مستند ولا يقع خبره مستند اخرى **وقال**  
**الشيخ ابو طالب** ولنا فيه نظر والدليل  
 على صحة ما ذكرنا انه لو لم يقل ذلك لم نمانا لا سمع ان يكون في  
 العقل في حيز الناس ولا سمعهم وسمع الاخبار مبداه ومع ذلك  
 لم يقع له العلم خبرهم لا يعلم ان خبرا من مبداه يقال لها  
 مستان لا يتبع من كان بعد اد وسمع الناس اللزج ولا يعلم  
 لم يها محله يقال لها لرج اذا ان هو في الجانب الشرقي

اذا سمع من خبره  
 المحدث من اذ ان طرقة  
 كالعلم بالمشاهدات  
 فيه كالحفظ لا يتم في حفظ الكتاب وقصده ولا  
 يختلفون في حفظه لا يتم في حفظ الكتاب وقصده ولا  
 في الجمع واجد وما استشهد به لا يقع لان العادة في كسرة  
 وقليلا خلف ولما ان يعترض على الوجه الاول بان من كان  
 معقار يعلم ان المحدث بالخبر فيهم كسرة فحاز في القليل وعلى  
 الباني بان العلم الواقع بالاشياء خلف حاله في الحيزية في الضاع  
 وحفظ الاشياء في اعترية بالمشاهدات دون غيره **فاما**  
**الفصل الرابع** في خبرنا لا بعد صفات المتأخرين  
 وبعضهم يعتبر العصبه على اختلاف بينهم كما ذكرنا من  
 الى هذا وعناد والامامية فاعبر بقصدهم ان لا يعتبر ولا  
 يترك لنا ان حيز البلدان والملوك واختار من مضى  
 لعل الساع على السند الفاروق مع ذلك وقع لنا العلم ولا العلم  
 من حال اهل الروم وديار الفاروق يعلمون من حيز الاختيار ما  
 بعلمه ولا له لو حاز ان يعتبر الاسلام حاز ان يعتبر العبد له وسائر  
 السند المستند في السند وهذا فاستد **مسئله**  
 ولا يعتبر عندنا بعد نوا من الناس المحدثين واعبر اليهود ذلك  
 و زمانوا به ان يقال بقل المسلمين من المعجزات وغيرها والدي  
 ندر على فساد ان الفقه قد يقع في بلد فحيزون عنها ووقع العلم  
 خبرهم وان لم يصدقهم جميع الناس ولا له لو اعتبر ذلك  
 لما حصل العلم خبر الاختيار لانه لا يعلم بصدقهم ولا ما حصل العلم  
 خبر الاختيار من الفقه وان لم يعلم بصدق واحد ما علم ان  
 خبرا من بلد يقال لها مستان لا يتبع من كان بعد اد وسمع الناس اللزج ولا يعلم  
 قال يعتبر الواحد فيما سئلون فلا يقع العلم خبرهم **والجواب**















































































اذا ورد خلاف فانه الاصول والالتزام اعتبار المسائل  
أما الاول فالخير اذا ورد خلاف الاصول نحو الحجاب والسنة

يقولون هل وارث محرم يحاج ولا يحل واما ان يقول  
 بوجوب العدة فلا يجوز تركه الطهر ولا طهارة ان على الاصول  
 واجب فاذا خالفه المحرم وجب اطعامه فان قيل  
 ما معنى قولها اصول واجب يقولون ان الخبر ما في الاصول  
 والخبر اصل اما قلت معنى قولنا اصل كل محرميت بدل  
 منطوقه فهو اصل سواء كان عتقا او بنت البنت والسنة  
 او الاجماع لان كل ذلك موجب للطهر فاما خبر الواحد وان اوجب  
 العمل لا يستند له رد بل انما تقدمت املا لا امر احدها مطامنا  
 فان قيل الشرع عندكم يجوز خصص الجاه خبرا واحدا ولا بعد  
 حلقا قبله ما زان بخالفه قلت العصم لا يرد طلاقا وانما  
 يصح خصص الزوج بالثابت والسنة ولا يقال انه يخالف اليك فان  
 والسنة فان قيل ما معنى قوله انه يخالف الاصول  
 وتجاب قلنا لا يخفى الحالة ان اول الاصول عندنا ما دل  
 الخبر وذلك من قسم الى ما هو احد نهائيه وامات اريد ما  
 منها والخبر من جملة ما في ذلك للشمع نحو قولك بعبه وكمه  
 بعد او اجاب وحظر وخصص ان يرد الاصول بانها مبررة  
 المحرم لا يصح خلاف ذلك فخصمه لا يابى له لعله انه لم يرد ذلك  
 العقب واما السبل البان الخبر اذا ورد طلاق فبان الاصول  
 احدا سواءه واما ما في ويصون المقدم على النفاذ الى اولها  
 ان الخبر اصل ولعدم على العالمين وهو قول علمه الفقهاء والمسلمين وبصر  
 عليه الشافعي واليه ذهب الشيخ المرتشد وحكا عن ابي الحسن  
 واما زه القاهي واما حال الفاتن بعد عليه وهو قول مالك



سائل قدم الحجة في قوله ان ان شئ ضعف لم يصح تقدم القياس  
 فيه وهو قول علي بن ابي طالب ورايهم انما على غيرهم ان تقدم  
 في الاستدلال الامتداد وبعي مخالفة الاستدلال في هذا ما لنا ان  
 المختار اول الخبر صدقنا اوله على ما فهم ذكره لنا انما العلم  
 قد ظهر عنهم انهم كانوا يفتون في الاحتار في طائفة القياس وقد يكون  
 القياس لا يخلو ويدرؤى عن غير القياس على ذلك فخصه القياس من غير  
 ركنه وبذلك انما يفتون في القياس واما فيما ذكر في الخبر في القياس  
 بالخير وذلك ظهر من كلامه في جامع القياس واما في قوله  
 انما كانوا يفتون في القياس ويدرؤى عن غير القياس فاذ انما في الخبر في ذلك  
 ويدرؤى عن غير القياس في خبره انما كان يفتون في القياس ويدرؤى  
 واما في الخبر في ذلك فظهر من كلامه في جامع القياس واما في قوله  
 انما كانوا يفتون في القياس ويدرؤى عن غير القياس فاذ انما في الخبر في ذلك  
 ويدرؤى عن غير القياس في خبره انما كان يفتون في القياس ويدرؤى  
 واما في الخبر في ذلك فظهر من كلامه في جامع القياس واما في قوله  
 انما كانوا يفتون في القياس ويدرؤى عن غير القياس فاذ انما في الخبر في ذلك  
 ويدرؤى عن غير القياس في خبره انما كان يفتون في القياس ويدرؤى

انما كانوا يفتون في القياس ويدرؤى عن غير القياس فاذ انما في الخبر في ذلك  
 ويدرؤى عن غير القياس في خبره انما كان يفتون في القياس ويدرؤى  
 واما في الخبر في ذلك فظهر من كلامه في جامع القياس واما في قوله  
 انما كانوا يفتون في القياس ويدرؤى عن غير القياس فاذ انما في الخبر في ذلك  
 ويدرؤى عن غير القياس في خبره انما كان يفتون في القياس ويدرؤى  
 واما في الخبر في ذلك فظهر من كلامه في جامع القياس واما في قوله  
 انما كانوا يفتون في القياس ويدرؤى عن غير القياس فاذ انما في الخبر في ذلك  
 ويدرؤى عن غير القياس في خبره انما كان يفتون في القياس ويدرؤى  
 واما في الخبر في ذلك فظهر من كلامه في جامع القياس واما في قوله  
 انما كانوا يفتون في القياس ويدرؤى عن غير القياس فاذ انما في الخبر في ذلك  
 ويدرؤى عن غير القياس في خبره انما كان يفتون في القياس ويدرؤى  
 واما في الخبر في ذلك فظهر من كلامه في جامع القياس واما في قوله  
 انما كانوا يفتون في القياس ويدرؤى عن غير القياس فاذ انما في الخبر في ذلك  
 ويدرؤى عن غير القياس في خبره انما كان يفتون في القياس ويدرؤى  
 واما في الخبر في ذلك فظهر من كلامه في جامع القياس واما في قوله  
 انما كانوا يفتون في القياس ويدرؤى عن غير القياس فاذ انما في الخبر في ذلك  
 ويدرؤى عن غير القياس في خبره انما كان يفتون في القياس ويدرؤى  
 واما في الخبر في ذلك فظهر من كلامه في جامع القياس واما في قوله  
 انما كانوا يفتون في القياس ويدرؤى عن غير القياس فاذ انما في الخبر في ذلك  
 ويدرؤى عن غير القياس في خبره انما كان يفتون في القياس ويدرؤى  
 واما في الخبر في ذلك فظهر من كلامه في جامع القياس واما في قوله  
 انما كانوا يفتون في القياس ويدرؤى عن غير القياس فاذ انما في الخبر في ذلك  
 ويدرؤى عن غير القياس في خبره انما كان يفتون في القياس ويدرؤى

انما كانوا يفتون في القياس ويدرؤى عن غير القياس فاذ انما في الخبر في ذلك  
 ويدرؤى عن غير القياس في خبره انما كان يفتون في القياس ويدرؤى























انه عجايب ما في الدنيا من عجايب ما في الدنيا  
من عجايب ما في الدنيا من عجايب ما في الدنيا  
بلا طاعة لا يجدوه في الدنيا من عجايب ما في الدنيا  
وقد علم على الطر صدقة في الدنيا من عجايب ما في الدنيا  
كان طاهرة العبد لا فاجترأه اليه صلى الله عليه وآله من عجايب ما في الدنيا  
وقد علم قوله ومن عجايب ما في الدنيا من عجايب ما في الدنيا  
ان العبد له الطاهرة اذا اوجبت قول ما ترويه والعلمية الاخلاص  
لدا في هذا الحكم ولا الطاهرة من امر الصالحين انهم كانوا الصالحون  
من الواقفين على الرسول اذا احضروا الصلوة ولاه حرفة  
فصل ولاه احضر عن صفة كثر عثره احضر من خالفه بان  
له فضيلة ونفعا ولاه قوله في الشهادات والحوادث  
ان العاقل خير الواحد القضا على انه اشرف المخلوقين ولاه  
احضر فيه تلك الشواهد المعتمدة في الشهادات من اللطيفة  
والعبد وخور حزن الوالد لولده والولد لوالده بخلاف الشهادة  
والهبة في الفضيلة قائم في سائر الاحكام لانه يحمل السماع منه  
له فضيلة **مسألة** في عاقر الحزن اذا عاقر من الحزن ان  
ولم يضرنا احدهما على الآخر ولا عرف الماتر وجب الرجوع  
الى الترجيح اما اذا امسك السامع وعلم بها مثاله حدث  
من عاقر لا زنا الا بالسنة وحدث اني استعبد الخديز  
الذهب بالذهب الخربطولة وحدث اليه صلى الله عليه وآله  
لا ينفقوا من المبتداهات ولا عظم وهو اما الماتر  
دفع قد ظهر يحمل احدهما على الآخر ويعمل بما يقول لا  
زنا في السنة محمول على الحسن كالحظم بالحظم

والسنة بالتسوية من عجايب ما في الدنيا من عجايب ما في الدنيا  
وحزن ان تعد على العاقر في الدنيا من عجايب ما في الدنيا  
قوله لا ينفقوا من المبتداهات على ما قبل الدراع وقوله اما الماتر  
دفع قد ظهر على ما بعده فيكون صغاسها وقد بنا هذا  
من عجايب ما في الدنيا من عجايب ما في الدنيا وعندهم  
لاسي وينا ان الاول حمله عليه لان فيه صغاس الحزن فان  
اولي من العمل احدهما وطرح الآخر فاما اذا لم يضر النسا  
وتصرف الماتر على السمع وقد بنا الدلاخوز يا حزن  
البيان عن وقت الخطاب فلا بد من حمله على السمع فاما  
اذا اعدم الوجهان وباعارضا فالدم قد تامل على  
فصولها ما في العاقر فيكون والسماوي  
الحسن عند العاقر من اذا وجد الرخيخ والثالث  
اذا اعدم الرخيخ وباعارضا في العاقر فاما العاقر  
فهما ان يزداد حزن ان يسمان حزين بعد العمل بها  
وليس احدهما اولي من الآخر في باب وجوب العمل فذلك  
حزن بعد الخلق بعد عاقر من وذلك في حقل سراط  
احد من ان ساول احدهما نائبا وله الآخر من عموم او حزن  
لاهما لو اختلف في ذلك لما عاقرنا فاسم ان ساء  
ولا حزن لا عاقر من وذلك فيكون بوجوبه واسات  
او ساء الحزن لانه لو لم يوجب احدهما لما نائبا وبالنسبة  
اذا لم يضر هناك مازع ولا يضر النسا لانا ان عندنا قول  
العاقر فاما الفصل الماتر اذا عاقرها وهناك







[illegible]

والجواب ان المصنف رحمه الله تعالى قد مر في كتابه  
بالاحتياط والاحتراز في جميع امور العالم والاحتياط  
العالم مستبطله فانما اذا زاد حرا وعبد ولا يصح من آخر  
اولي وذكر ان ازواج ذكر وايها من الزكوات وذهب  
ايماننا الى انه لا يخرج من العتق والعبد والعتق فيه شيئا  
او ذكر في حق من الخسران الزاوي اذا كان واحدا من الاربع  
كمية حم او ازواج ايمان وكلاهما قد يخرج به ونرجح من العتق  
على حم العبد من لسان آخره والدخول في معتقهما اشارة  
الاتحاد كما لا معتقهما اصل الفصل ولان مع الاحتياط  
على الضبط والامانة ولذلك عملت النجاة ما حثرت العبد والسا  
ولا اعيد في ترجمتهما لا معتق اصلها ولا واحد من النجاة  
لم يخرج حيزا جديا مع عاينته بل قد ترجموا لتمام امارته  
على حيز عتقها اصبحت من الاربع في عتق الاحوال بالان  
بالاحتياط والوأس نامنا انه معتق في الشهادة ناد  
معتق زوايا الامانة نحو اللطوع غيره واعتبر الخرم في  
والدخول في اصله خلاف الاحتياط فان الذكر والاسي فيها  
يتوانا ان يخرج وحده قولهم رحمه الله بان شهادته  
الاسير بوجوب المحرم فقد اصل الخبر ما وجب المحرم في جاز  
ان يخرج في خلاف الاله احد مستبطله ونرجح الخبر ان يكون قد  
عمل اكثر الشهادة وعابوا انما الاول تركه وهو مدح  
عتق من ايا وهو امتياز الفاي في العبد وذهب جماعة الى  
انه لا يخرج في ذوق الاله امتارة الفاي في الشيخ اصبحت  
عتق من ايا الامانة ليعوي الطرانة الابح واحده  
الماخذ في عاين في السنة ايمنا الشكر واعليه اعده















في سائر الاوقات لا يعبر اليها ولا يعبر اليها ولا يعبر اليها  
الفقاه ان الظاهر انه لا يعبر اليها ولا يعبر اليها ولا يعبر اليها  
ان في اعتبارها في الناس انما الناس ولا يعبر ولا يعبر ولا يعبر  
ما لا يطابق ما يمتثل في الحق حيث هو احيى  
ابو عبد الله ان الفعل لا يمنع كونه مطلقا ان يعلق زمانا في مكان  
احيى ايضا اوقات الصلوة وبالمسجد في الاعتكاف  
والصلاة في الحج والوقوف بعرفة وامثال ذلك والحج والوقوف  
في الاول اذ لو صح ذلك لوجب ان لا يفعله بعدد في الحجاز لا  
يعتد به الا واحد وعمر الناس اما قلنا ذلك لانه شرعي  
ولما رأى الحجاج ان قوله تصعب على المظن او لئلا يحميهم  
انه اذا اراد امثال الوقت والمكان في وقت العصر والجمعة  
وعرفة وهذا بعد لا يظهر طهارة هذا الكلام المحض والزمان  
المعبر لانه قال ذلك ثم علم بان لا يمنع ان يكون المصلحة فيه  
ان تقع في مكان معين وزمان معين وما ذكره هذا العالم  
عنه صحيح لانه اعتبر المصلحة فيكون يوجب دورا من احواله  
كما ان الجمعة معلو المصلحة بها في يوم ودر سائر الايام وفي  
وقت ودر سائر الاوقات ومهم من قال انه اراد ان  
ذلك لا يمنع لزوم المعبدية في فعل مخصوص وهذا أقرب  
ما حمل عليه قوله ولا يعبر في الناس قوله الفعل وكبره لانه لا  
يشر صيغة فاما سبب العمل فيعتبر كما روى انه تعالى  
فصعد وانما عزنا فترحم فانما سماع المأموم للامام فيصير  
من قال جزي محض سماع الامة لله صلى الله عليه وسلم فيعتبر الصورة  
والوجه وهو قول اهل العراق ونصرة القاضي في العدة بعد  
الشافعي لا يعبر وهو الذي يصره في الشرح وله المصلحة  
في امير المؤمنين المسئل فحس القول الاول انه ما مؤثر

بالاقتداء بالامام في سائر الاوقات لا يعبر اليها ولا يعبر اليها ولا يعبر اليها  
شرط في عدم الاقتداء بالامام في سائر الاوقات لا يعبر اليها ولا يعبر اليها ولا يعبر اليها  
فلم يبين مقيداً لذلك اذا جاز في الوقت وحسب المأمون  
ان سماع المأموم للامام ينافي مع الزم قول لا يرفع عن الامام  
المشاورة في يوم لا ينافي مع سائر ما ورد في هذا المسئل  
بالمعترض واما سماع الرسول فهو مشترك في جميع الشرائع لا في  
وجه المسألة فلا بد من الصورة والوجود مشكك في الثاني  
في جميع افعاله الا ما قام عليه الدليل وحسب لعدم الحجج المانعة  
لعمله عليه الدليل ودر سائر افعاله لم يأت اجماع الصحابة  
والتابعين وعلماء قبل عصره من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
هذا المسمى في حق افعاله من غير تفصيل كما رجع عن افعاله  
في تعريف الاحكام الشرعية بعد ولما قال عزنا الموسم بمسألة الحجاب  
لما روي في العلم انك محض لا يصر ولا يسمع ولو لا ان رأت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ما فعلت ولذلك زعمت الصحابة ان احواله  
في تعريف ما كان يعمل له فعلوه ولو اعيت لك الفقهاء على هذا  
اختلافهم والمصلحة على طيفاهم والمحدثين على درجاتهم وكل عصر  
وفي طيفه وحدتهم بعمد ودر افعاله في الاحتجاج اكثر من الاحتجاج  
بافواه صوبنا في العبادات كالطهارة والصلوة والوقوف  
الا وخرج بها واعتمد عليها في المسائل عليها لم يوجبهم في  
بطله في منج الحف ودر الطهارة وكيفية الصلوة والحج والاعتاق  
وعبرها من فقه العظام واحكام الديار والحنافات ثم لا يخفى ان  
عصره صلى الله عليه وسلم في يومنا هذا سكرًا او زارًا ومدل عليه  
ما روي ارام بطله سلب عن القبلة للحام فاجابت بالرسول  
ان يفعل ذلك فخرج السائل اليها وقالت ان الله تعالى عظم رسوله







بما فعله خاتمه ليعطيه الله سبحانه وتعالى  
رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
حب الاقتداء به على الوجه الذي يظن على ان الامتثال به على الوجه  
من ان يستحق محبة الله تعالى وما يوفيه وهذا ما لا يخفى فيه ان  
ان الفعل اكد في القول لانه عليه السلام كان اذا اراد ان يوصي  
امرته بفعل والجواب لست كذلك فان الامتثال به لا يغني  
عنه عتبه وبذلك على انه اذا امتثال ذلك وانعبد الله تعالى  
الذي من فعله بعبادته انما يعقب الامتثال به وانما اذا امتثال  
ولا يفي ذلك احسن من الوجه اعلى مراتب العمل فاذا عدم  
الامتثال به بعبادته على وجه العمل فوجب ان يقع على الوجه الذي  
هو اعلى مراتبه والجواب ان هذه عبارة لست عنها  
طاليل لان كون الوجوب اعلى مراتب العمل لا يقتضي ان خاله كمالا  
ولا ان ما فعله هو واجب ولا ان ما فعله ان يفعله على الوجه  
الذي فعله احسن من وجه ما يفتقر الى ما في ذلك وان كان  
الماضي به بعبادته الجواب انما من فعله  
لاستحق ان يحل المصالح وان كونه متابعه قول او امره  
ولا يفي بعبادته على ما تقدم والذي يدل على صحة ما قلنا  
وخوفا منها ان افعله اذا كانت بعبادته ونحوه فلا يخفى  
هذا القول من ان قوله انما على الوجوب من غير ان ذلك  
الوجه الذي وقع عليه ان يقول على الوجوب ان يعبر الوجه الذي  
فعله كذلك فان قال بالاول وجب ان يفي بوجوبه علينا ذلك  
الفعل وان علم انه على الله تعالى انما هو على الامام وهذا ما اطلنا الاجماع  
وان قال بالتالي فقد ما في ذلك عتار تلك الوجوه في وجوب  
سعد قال القاصي وهذا القوي ما يدل عليه لانه لا خلاف ان المانع  
هو اما عه ما لعبدانه بعبادته في الباب وان كان القول بوجوبه

هذا هو الوجه الذي  
يقتضيه قوله

بما فعله خاتمه ليعطيه الله سبحانه وتعالى  
رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
حب الاقتداء به على الوجه الذي يظن على ان الامتثال به على الوجه  
من ان يستحق محبة الله تعالى وما يوفيه وهذا ما لا يخفى فيه ان  
ان الفعل اكد في القول لانه عليه السلام كان اذا اراد ان يوصي  
امرته بفعل والجواب لست كذلك فان الامتثال به لا يغني  
عنه عتبه وبذلك على انه اذا امتثال ذلك وانعبد الله تعالى  
الذي من فعله بعبادته انما يعقب الامتثال به وانما اذا امتثال  
ولا يفي ذلك احسن من الوجه اعلى مراتب العمل فاذا عدم  
الامتثال به بعبادته على وجه العمل فوجب ان يقع على الوجه الذي  
هو اعلى مراتبه والجواب ان هذه عبارة لست عنها  
طاليل لان كون الوجوب اعلى مراتب العمل لا يقتضي ان خاله كمالا  
ولا ان ما فعله هو واجب ولا ان ما فعله ان يفعله على الوجه  
الذي فعله احسن من وجه ما يفتقر الى ما في ذلك وان كان  
الماضي به بعبادته الجواب انما من فعله  
لاستحق ان يحل المصالح وان كونه متابعه قول او امره  
ولا يفي بعبادته على ما تقدم والذي يدل على صحة ما قلنا  
وخوفا منها ان افعله اذا كانت بعبادته ونحوه فلا يخفى  
هذا القول من ان قوله انما على الوجوب من غير ان ذلك  
الوجه الذي وقع عليه ان يقول على الوجوب ان يعبر الوجه الذي  
فعله كذلك فان قال بالاول وجب ان يفي بوجوبه علينا ذلك  
الفعل وان علم انه على الله تعالى انما هو على الامام وهذا ما اطلنا الاجماع  
وان قال بالتالي فقد ما في ذلك عتار تلك الوجوه في وجوب  
سعد قال القاصي وهذا القوي ما يدل عليه لانه لا خلاف ان المانع  
هو اما عه ما لعبدانه بعبادته في الباب وان كان القول بوجوبه







[illegible][illegible]











فلا يجوز ان يرد من جهة واحدة فيكون قد انشأ الفعل  
 والوقف لهذا في قوله عز الجواب وقوله فمما لم يفتد به  
 ما لا يسمي في قوله عز الجواب وقوله فمما لم يفتد به  
 بوجاهة المزاية العملان من الوجه والعذر من الشرائع لعلنا انما  
 نطرق الى المعنى قد شتم الى بوج و بوج ان المزاية الشرائع ذلك  
 ان الله تعالى يعبدنا مثل ما نعبد به بوجا وهذا لا يفتد به كما سعدت  
 سترلغة وقوله ام الصلاة كذا في الخبر الذي قد ذكره في ما قال  
 ذلك لست بها بهذا الخبر ما ان الله تعالى لانه استفاضت من سترلغة  
 وقوله ومن لم يحرم ما ازل الله فالمراد كل من يعبد بوجا وفي الخبر  
 كافر وقوله انه يرجع الى الوزار في الزم فلما اما ان الزم وذكر انه  
 في الوزار وامرنا الوزار في بياضه فمما لم يفتد به الوزار فمما لم يفتد به  
 له لا انه رجعة في الوزار فاما قوله بوجا فان طوبى ودي  
 وبابل المدنى فليس المراد بوجا بل الدخ فاما الله فذلك على ما  
 قال فانه اذا كان مدبوجا خارا لا يفتد به فاما الوزار لم يفتد به وارت  
 ذلك على ذلك فاما ركوب التمام اذ اقام بوجا فمما لم يفتد به الوزار  
 بها عملا فلا بد على بوج الخلف سببها الفعلا فمما لم يفتد به  
 ان الله تعالى عليه كل طاعة وسعي وكل العتة ام لا وفي الخبر  
 انه لم يفتد به وكذلك قال تار لا يفتد به ولا يعتدل ان ذلك شرع  
 ولم يخر سعة العتة ان الله قبل العتة فمما لم يفتد به الوزار فمما لم يفتد به  
 ولا دليل فمما لم يفتد به بوج وهو قطع على العتة فاما الطواف  
 والسبع والهولة والى والاعتساف فمما لم يفتد به وان ثبت ذلك على انه كان  
 معذرا واما اكل الله في زوجه البهيم فمما لم يفتد به

**فصل بعنوان الباب وهو اقسام**  
**الافعال** لان جبال العمل باجته عرفا وادى وهو على ضربين  
 منها ما لا يفتد به زايه على وفوده كقول الساقى والنام اذ التل  
 فيه يفتد ولا يفتد به ومنها ما لا يفتد به زايه على وفوده وهو  
 ما وقع معصيا او في حكم المعصية وذلك على ضربين فمما لم يفتد به

صوابه رحمه

فما يقع ما يقع ما يقع فمما لم يفتد به فمما لم يفتد به  
 الفقدان لم يفتد به فمما لم يفتد به فمما لم يفتد به  
 طاعة بوجا فمما لم يفتد به فمما لم يفتد به فمما لم يفتد به  
 من ولا الله الى عداوته وعن استحقاق اوله الى استحقاق عقابه  
 ويوسف ما شكر اذا استحقاقه عدا ما اعطيا عليه والجميع  
 موصوف له معصية طم وحلال وشبهه فمما لم يفتد به فمما لم يفتد به  
 اذ ان فاعله غير ذلك من حاله او رده عليه فمما لم يفتد به فمما لم يفتد به  
 وان كانت هناك القطبان في الشرح بطلان على وفود بوجا فمما لم يفتد به  
 صلاه فمما لم يفتد به فمما لم يفتد به فمما لم يفتد به فمما لم يفتد به  
 ان الملك السعوى لا يفتد به وان كان بعضه بعضا فمما لم يفتد به فمما لم يفتد به  
 ونقال في الشهادة ان ما يفتد به لا يفتد به فمما لم يفتد به فمما لم يفتد به  
 نقال فمما لم يفتد به فمما لم يفتد به فمما لم يفتد به فمما لم يفتد به  
 فهو ما ان فاعله فمما لم يفتد به فمما لم يفتد به فمما لم يفتد به  
 منها ما لا يفتد به زايه على حقيقته وهو ما لا يفتد به على فاعله فمما لم يفتد به  
 وهو على ذلك فمما لم يفتد به فمما لم يفتد به فمما لم يفتد به  
 اذ ان فاعله فمما لم يفتد به فمما لم يفتد به فمما لم يفتد به  
 منه زايه على حقيقته وهو ان يفتد به فمما لم يفتد به فمما لم يفتد به  
 ويوسف ما شكر اذا استحقاقه عدا ما اعطيا عليه والجميع  
 ومما لم يفتد به فمما لم يفتد به فمما لم يفتد به فمما لم يفتد به  
 فعليه البهيم فمما لم يفتد به فمما لم يفتد به فمما لم يفتد به  
 وان كان على البهيم فمما لم يفتد به فمما لم يفتد به فمما لم يفتد به  
 احدهما واجب معي كذا في الورد بعد ونوم رمضان والصلاة في اسر الوقت  
 وواجب محترمة مثل هذا الذي لا يفتد به فمما لم يفتد به فمما لم يفتد به  
 وحده ما يفتد به فمما لم يفتد به فمما لم يفتد به فمما لم يفتد به



من غير ان يكون له في ذلك حجة او دليل  
 والصلوة والصوم وقدرته في تركها على العادة كالامر بالمعروف والنهي عن  
 المنكر وصلاحه الخاره وروى عنه انه اذا قام داعيهم في تركها لم يمتنع  
 من تركها على ما يشاء من وجوب المعصية عند الحاجة وهو ذاك فاما امر من  
 فاسله بهذا فقال فرض المعصية في تركها او المنع منه انما هو امر من  
 كل واجب علم وجوبه من طوع او كراهة في كل وقت من يوم رمضان  
 في الزواجر والواجب ما استوجبته بالامر بالبر والنهي عن المنكر  
 في ذلك وغيره سوى ما هو بطريقه سبحانه وسائر الحكمين وهو امر  
 احكام المسامحة واما قوله ابو الحسن في كل العارزات اما توسع الامر  
 المعاني فلما كان الواجب من الامر بطريقه وهو امر من ترك  
 الاول تركها واستحق الاطلاق من غير ان يكون له في ذلك حجة او دليل  
 في تركها العارزات وروى عنه انه اذا قام داعيهم في تركها لم يمتنع  
 من تركها على ما يشاء من وجوب المعصية عند الحاجة وهو ذاك فاما امر من  
 فاسله بهذا فقال فرض المعصية في تركها او المنع منه انما هو امر من  
 كل واجب علم وجوبه من طوع او كراهة في كل وقت من يوم رمضان  
 في الزواجر والواجب ما استوجبته بالامر بالبر والنهي عن المنكر  
 في ذلك وغيره سوى ما هو بطريقه سبحانه وسائر الحكمين وهو امر  
 احكام المسامحة واما قوله ابو الحسن في كل العارزات اما توسع الامر

## باب في الاجماع

مسئله قل اجماعنا الاجماع فيه وهو قول الله تعالى واما  
 خلافه الطام من بعد الرافضة وخالفه من اجاز انما الطام  
 في تركها الامام من قبله ادعى حجة عقل او كتاب لا حجة في الاجماع  
 والاجماع بل من صادر عن موجب العلم الضروري في كل وقت من يوم  
 حشر فاذا كان هذا مذهبنا فما حجة العلم الضروري في الاجماع  
 واما قوله في حجة الله فان قالوا لا حجة فليكن ما اظن بالكتاب  
 والكتاب فان الاجماع فليكن غير المعبر بالعلم الواقع لا

ما حشر الله من اجابته في كل وقت من يوم حشر  
 انما هو قول الله تعالى واما قوله في حجة الله فان قالوا لا حجة  
 فليكن ما اظن بالكتاب والكتاب فان الاجماع فليكن غير المعبر بالعلم الواقع لا  
 ما حشر الله من اجابته في كل وقت من يوم حشر  
 انما هو قول الله تعالى واما قوله في حجة الله فان قالوا لا حجة  
 فليكن ما اظن بالكتاب والكتاب فان الاجماع فليكن غير المعبر بالعلم الواقع لا  
 ما حشر الله من اجابته في كل وقت من يوم حشر  
 انما هو قول الله تعالى واما قوله في حجة الله فان قالوا لا حجة  
 فليكن ما اظن بالكتاب والكتاب فان الاجماع فليكن غير المعبر بالعلم الواقع لا  
 ما حشر الله من اجابته في كل وقت من يوم حشر  
 انما هو قول الله تعالى واما قوله في حجة الله فان قالوا لا حجة  
 فليكن ما اظن بالكتاب والكتاب فان الاجماع فليكن غير المعبر بالعلم الواقع لا  
 ما حشر الله من اجابته في كل وقت من يوم حشر  
 انما هو قول الله تعالى واما قوله في حجة الله فان قالوا لا حجة  
 فليكن ما اظن بالكتاب والكتاب فان الاجماع فليكن غير المعبر بالعلم الواقع لا



































عن الصادق عليه السلام ما يورث الأمانة في حق الأهل بيتي المزارع والخامسة  
 وأصبحت من بعد ذلك من بعد ما علمت من العلم والعبادة وأنها هي من  
 فروع العلم الجواب فلما علمت منهم معرفة الجواب  
 فاعتبرتم بخلاف العلم في وقوف العامة ساوت العلماء والعلم  
 فوجدت أن المسلمين لا يهتمون بالافتقار للعلماء أصح بأمر من العلم  
 بالعلماء الجواب نعم بل الأمر لا ينافي مع العلم  
 ولذا لم يهتموا بالافتقار منه فوجدت أنهم لا يهتمون بالعلماء أصح بأمر من العلم  
 الأصحاب لما ما عوقبه ولما استجازوا الخروج منه وذلك من علمهم ما قلنا  
 من أن العلم على عصره من الناس من يقول أحتاج العلماء حجة  
 لما يؤوله علماء ومع غير مثلهم ولم يفصل وقوله لا مع أي شيء  
 الدنيا ولا يفصل وقوله عليه السلام لا يزال طائفة من أمم طاهرة على الوجه  
 لما عوقبه في هذا الباب ولا يهملها ولا يهملها ولا يهملها ولا يهملها  
 منه فصار أحتاجا إلى العلم أصح من حافة بقوله علماء حجة  
 حجة وأنها من العلم الجواب نعم بل الأمر لا ينافي مع العلم  
 أو من أحد ما كان هذا لا بد على صحة الأبحاث فملا من الغرض ما هنا  
 لا يشترط ما يشترط من الأبحاث العلم وما يشترط من الأبحاث العلم  
 الأعضاء حجة يدل على أن ما ذكرنا جواب عن علمهم بقوله  
 علماء وذلك من علمهم ما يشترط من الأبحاث العلم وما يشترط من الأبحاث العلم  
 عليه السلام بالجواب نعم بل الأمر لا ينافي مع العلم  
 على واحد منهم حجة ومما قلنا لا يقولون وإنما على ذلك وقوله تعالى لا  
 العالم ولم يزل من بعدهم كذلك لا مع كونهم من بعدهم  
 بقوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم ولا يورثكم في عصره  
 ما أحتاج من بعدهم والجواب نعم بل الأمر لا ينافي مع العلم  
 ما يورثكم من بعدهم ولا يورثكم من بعدهم ولا يورثكم من بعدهم  
 الجواب نعم بل الأمر لا ينافي مع العلم

ويؤيد حجة السيد الميرزا محمد باقر الخراساني في جواب  
 واجد حجه ولقد كان القاضون الاولين ومن بعدهم من القضاة  
 لم يزدوا على جعل اجماعهم حجة في الامور الشرعية ولم يفتوا  
 الا بما هو عليه قولهم ان الله عليه ما حكم فذلك هو  
 القاضون اجماعهم حجة وان ذلك لا يدل على الاجماع غيرهم ليس  
 بحجة على الله فاما مدعى قدمه المراجعين فوجب ان يحل  
 اجماعهم في هذه المسئلة احسب ان الاجماع لا ينافي صدور  
 خبر اصيل من يوسف او استنباط دليل او تفسير في المسئلة  
 اذ لا يجمع كد علمهم والجواب ان هذا لا ينافي لو كان الاجماع  
 يصدر عن امير طائفة فاما اذا جاز ان يدخل خبر اصيل ويصح ان  
 حصل الدليل ولا اجماع كصحة وهما الاجماع فالراجع ان يكون  
 هناك خبر اصيل لم يخرجه الصحابة لعدم الحاحه واداء الحق الامر الى  
 التابعين فثبت ما هم عليه وظروفا فيها حصل الاجماع  
 مستقلة قال اجماعا اذا اجمعت الامة على شيء كان حجة  
 ولم يعتبر انفراد العصر حجة ولم يفتقر العصر وحال  
 فان لا يفتقر خلافه وشروطه نحو ما لا اجماع وغيره من السائفة  
 ان انفراد العصر شرط وان كان عصره الاعتراض بخلافه  
 لفتحه في الاما عظم **فصل** قوله تعالى وسمع غير مسئول التوسل  
 ولم يشترط انفراد العصر في قوله تعالى الله عليه لا يجمع امر على  
 الحشا ولم يشترط انفراد العصر ولم يفتقر غير ذلك الى ما ان  
 يكون حجة انفراد العصر والاجماع او هما وقد علمنا ان انفراد  
 العصر دون الاجماع لم يفتقر في غير ان الاعتراض والاجماع وقد حصل  
 فوجب شؤده ولان في هذه المسئلة شرط لاداء اصيل عليه ولان  
 المسئلة كانت حجة بالاجماع قبل انفراد العصر ولا يجوز















ان قيل انما يثبت دليل لا يجرى ووفاء المذهب الثاني  
 ليس بغير وجه قولهم فظهر ذلك المذهب بان القرونين وان  
 الدليل المأثور باب انه ذلك على الوجه الاول لا يستدل  
 به فلو انما هذا لا يصحاد منهم ايضا ولا ان القضاة من قبل الجاهل  
 لا يوافقوا الخلفاء في استنباط الادلة ومقابل العقليات  
 والشرعيات من غير خبر ودليل على ما قلنا فاما اذا  
 لم يتجوز الالزام ليدل بتواضعهم على وجهين ان كان هذا الدليل  
 الثاني لا يوجب تجوز ان يعترض عليه فظهر ان الاجماع حجة  
 فانه لا يثبت وان كان ذلك بوجه لا يعترض من الجور ان خط  
 الاجماع على الالزام ليدل لان الادلة متساوية ولا يجوز ان  
 يجهلوا الالزام او الكتاب او السنة لست حجة في حاشا  
 احب من خالفه بانه كيف في الدليل عليهم مع كثرة حجة  
 واهلية وعنايتهم وقولهم الخيم فذلك استنباط الدليل  
 الاول لانه اذا طرقت دليل وحيل فاعلم ان لزمه طلب دليل اخر  
 فيجوز ان يذهبوا عنه هذا ان الذي طرق المأثور الاول في الوجه  
 فان كان الاول فبعد ان حجة عليهم احب بانه كما لا يجوز  
 زعمهم في الاحكام عن القضاة كذا في الادلة فليس انك  
 قدفع العناعة على ما قلنا بل لا الخيم بوجه انه لا  
 يجوز ان لا يبين الله تعالى الخيم ويجوز ان لا يبين ذلك الدلالة  
 احب بانه كما يجوز على اليه مع الله عليه ان ثبت السنة للدليل  
 دون دليل كذلك الاجماع فليس هو عليه السلام للوجوب

لانه لا يجوز ان يثبت دليل لا يجرى ووفاء المذهب الثاني  
 بعد ان يستنبطون تجوز ان يثبت دليل لا يجرى ووفاء المذهب الثاني  
 المأثور اذا اختلفوا في مسئلة على قولهم فاستدلوا بالخبر  
 بدليل او دليلين وهذا تجوز اعدت دليلين على ذلك  
 وعند بعضهم لا يجوز ولهم قد اذكريا والمستقلة  
 الثالثة انما هو مجموع اجماع الالزام ليدل بتواضعهم  
 على ما قلنا ان كان الدليل الثاني يعترض عليه فظهر ان الاجماع حجة  
 فانه لا يثبت وان كان ذلك بوجه لا يعترض من الجور ان خط  
 الاجماع على الالزام ليدل لان الادلة متساوية ولا يجوز ان  
 يجهلوا الالزام او الكتاب او السنة لست حجة في حاشا  
 احب من خالفه بانه كيف في الدليل عليهم مع كثرة حجة  
 واهلية وعنايتهم وقولهم الخيم فذلك استنباط الدليل  
 الاول لانه اذا طرقت دليل وحيل فاعلم ان لزمه طلب دليل اخر  
 فيجوز ان يذهبوا عنه هذا ان الذي طرق المأثور الاول في الوجه  
 فان كان الاول فبعد ان حجة عليهم احب بانه كما لا يجوز  
 زعمهم في الاحكام عن القضاة كذا في الادلة فليس انك  
 قدفع العناعة على ما قلنا بل لا الخيم بوجه انه لا  
 يجوز ان لا يبين الله تعالى الخيم ويجوز ان لا يبين ذلك الدلالة  
 احب بانه كما يجوز على اليه مع الله عليه ان ثبت السنة للدليل  
 دون دليل كذلك الاجماع فليس هو عليه السلام للوجوب







وقيل ان اذنه لم يأتوا مع الله عليه وآله وانه قد  
على الجملة كان يقول الله ان اجمعهم حجة وقل  
از ابد ان كان على الخوارج وقل ان اجمعهم  
الله على الله عليه لقامه سبهم اصحابنا الله عليه  
اني ناري وجميع المقامات ان سبهم بالان يقولوا في باب الله  
وعنكم والجواب ان هذا الخبر عن ان عبدنا وان  
قام اننا انما الامنة وزود عن ان كرامة قل على امر  
عن عزة رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يكن عليه احد وقل  
المزاجه اهل البيت الذين صلوا رسول الله صلى الله عليه  
ولذلك قال ان تارك اصحابنا الله عليه مثل اهل بيته  
بوجع المبر والجواب ان الخبر الامانة والحب فان  
الصحة فيهم دون القول بان اجمعهم حجة وفيهم احد من  
الفرقة في هذه المسئلة كلام طويل يقتضيه والمعتد في هذه  
المسئلة اجماع الصحابة على ان اجمعهم مستحجة وكذلك اجماع  
المالعين لانهم كانوا عاصون يستدلون باواع الخوارج في  
احد افعال الغرة ولا احج به محج ولو كان ذلك حجة في  
الشرع لما ذهبوا عنه لانه يودي الى ان يكون الشياخ محج  
في الشرع ذهبوا عنها وحجة اخرى ولا هم كانوا  
يعلمون يقولون على ما لم يقولوا يقول زيد ومن يستحق  
وعندهما يقولون لا يستدلون ولا يسمون فلم يزلوا في حجاج  
عليهم الغرة ولا يخرج احد من الطائفة على كونه من الغرة  
وكذلك في المالعين من بعدهم فكيف يقولون انما عجم حجة  
وعنده الساماني يقول ان محضه الحاجة فوالله في الحاجة

احب الناس في حجة وادب  
الايات والاشارة في حجة وادب  
في العاقل في قول الله عليه وآله في العاقل في قول الله  
الحج على ان المزارع على وادب في حجة وادب في حجة  
كلا في حجة وادب في حجة وادب في حجة وادب في حجة  
اصحابنا الله عليه لقامه سبهم اصحابنا الله عليه  
اني ناري وجميع المقامات ان سبهم بالان يقولوا في باب الله  
وعنكم والجواب ان هذا الخبر عن ان عبدنا وان  
قام اننا انما الامنة وزود عن ان كرامة قل على امر  
عن عزة رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يكن عليه احد وقل  
المزاجه اهل البيت الذين صلوا رسول الله صلى الله عليه  
ولذلك قال ان تارك اصحابنا الله عليه مثل اهل بيته  
بوجع المبر والجواب ان الخبر الامانة والحب فان  
الصحة فيهم دون القول بان اجمعهم حجة وفيهم احد من  
الفرقة في هذه المسئلة كلام طويل يقتضيه والمعتد في هذه  
المسئلة اجماع الصحابة على ان اجمعهم مستحجة وكذلك اجماع  
المالعين لانهم كانوا عاصون يستدلون باواع الخوارج في  
احد افعال الغرة ولا احج به محج ولو كان ذلك حجة في  
الشرع لما ذهبوا عنه لانه يودي الى ان يكون الشياخ محج  
في الشرع ذهبوا عنها وحجة اخرى ولا هم كانوا  
يعلمون يقولون على ما لم يقولوا يقول زيد ومن يستحق  
وعندهما يقولون لا يستدلون ولا يسمون فلم يزلوا في حجاج  
عليهم الغرة ولا يخرج احد من الطائفة على كونه من الغرة  
وكذلك في المالعين من بعدهم فكيف يقولون انما عجم حجة  
وعنده الساماني يقول ان محضه الحاجة فوالله في الحاجة



اما بجهة اخرى فانه قد يقال ان  
اذا كان يجوز ان يحتمل الاحتفاء وان كان احدا لا بد له ان يحتمل الاحتفاء  
وهذا غير صحيح لانه يجوز ان يحتمل الاحتفاء الا انه قد قام الدليل على  
انه يستلزم الاحتفاء بغير ان يحتمل الاحتفاء بغير الاحتفاء  
اي ان يحتمل الاحتفاء على القول من جهة الاحتفاء فيقولون يجوز ان يحتمل الاحتفاء  
ولا يجوز ان يحتمل الاحتفاء فيقولون هذا هو الحق فيقولون  
فيما بيننا وبين القول الاول فاحجب بوجه احدها ان اختلاف  
هممهم وتفرق اذهام وتشتت احوالهم واختلاف واعينهم  
من بين اتفاق اجزاءهم في الاحتفاء فيقولون فاحجب بوجه واحد فاحجب  
ان الاحتفاء ان كان يحتمل الاحتفاء بالاحتفاء فيقولون فاحجب بوجه واحد فاحجب  
اجزاءهم لاجله وبالمثل ان الاحتفاء اجزاءهم على افعالهم  
بغير الاحتفاء فاحجب بوجه الاحتفاء فيقولون فاحجب بوجه واحد فاحجب  
لقولنا ان الاحتفاء لا يمنع الاحتفاء من الاحتفاء فيقولون فاحجب بوجه واحد فاحجب  
اجزاءهم على الاحتفاء فيقولون فاحجب بوجه واحد فاحجب  
المستحق لستهم رحلت عليهم واحتجاج المصالح فيقولون فاحجب بوجه واحد فاحجب  
لستهم لستهم رحلت عليهم فاحجب بوجه واحد فاحجب  
عن قولنا فيقولون فاحجب بوجه واحد فاحجب  
والايجاد مع كثرة ما في اوجب احتياطهم فلا يمنع الاحتفاء من الاحتفاء  
فيقولون فاحجب بوجه واحد فاحجب  
احدها بالاحتفاء بوجه الاحتفاء والافراق ما يظن  
للدواعي فاذا كان الداعي موقفا لا يجوز ان يفتوا كما الفتوا على  
بصره المذاهب فليحجب بوجه الاحتفاء فيقولون فاحجب بوجه واحد فاحجب  
لداعي فاستدركوا ان الاحتفاء على الاحتفاء فيقولون فاحجب بوجه واحد فاحجب  
احد الاحتفاء لا يفتوا بغير الاحتفاء فيقولون فاحجب بوجه واحد فاحجب

اما بجهة اخرى فانه قد يقال ان  
اذا كان يجوز ان يحتمل الاحتفاء وان كان احدا لا بد له ان يحتمل الاحتفاء  
وهذا غير صحيح لانه يجوز ان يحتمل الاحتفاء الا انه قد قام الدليل على  
انه يستلزم الاحتفاء بغير ان يحتمل الاحتفاء بغير الاحتفاء  
اي ان يحتمل الاحتفاء على القول من جهة الاحتفاء فيقولون يجوز ان يحتمل الاحتفاء  
ولا يجوز ان يحتمل الاحتفاء فيقولون هذا هو الحق فيقولون  
فيما بيننا وبين القول الاول فاحجب بوجه احدها ان اختلاف  
هممهم وتفرق اذهام وتشتت احوالهم واختلاف واعينهم  
من بين اتفاق اجزاءهم في الاحتفاء فيقولون فاحجب بوجه واحد فاحجب  
ان الاحتفاء ان كان يحتمل الاحتفاء بالاحتفاء فيقولون فاحجب بوجه واحد فاحجب  
اجزاءهم لاجله وبالمثل ان الاحتفاء اجزاءهم على افعالهم  
بغير الاحتفاء فاحجب بوجه الاحتفاء فيقولون فاحجب بوجه واحد فاحجب  
لقولنا ان الاحتفاء لا يمنع الاحتفاء من الاحتفاء فيقولون فاحجب بوجه واحد فاحجب  
اجزاءهم على الاحتفاء فيقولون فاحجب بوجه واحد فاحجب  
المستحق لستهم رحلت عليهم واحتجاج المصالح فيقولون فاحجب بوجه واحد فاحجب  
لستهم لستهم رحلت عليهم فاحجب بوجه واحد فاحجب  
عن قولنا فيقولون فاحجب بوجه واحد فاحجب  
والايجاد مع كثرة ما في اوجب احتياطهم فلا يمنع الاحتفاء من الاحتفاء  
فيقولون فاحجب بوجه واحد فاحجب  
احدها بالاحتفاء بوجه الاحتفاء والافراق ما يظن  
للدواعي فاذا كان الداعي موقفا لا يجوز ان يفتوا كما الفتوا على  
بصره المذاهب فليحجب بوجه الاحتفاء فيقولون فاحجب بوجه واحد فاحجب  
لداعي فاستدركوا ان الاحتفاء على الاحتفاء فيقولون فاحجب بوجه واحد فاحجب  
احد الاحتفاء لا يفتوا بغير الاحتفاء فيقولون فاحجب بوجه واحد فاحجب







[illegible][illegible]







١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

[illegible]



[illegible]

أبو الحسين رحمه الله عليه  
 يقولهم محمد بن الحسين  
 الخوارج الأكثر والأكثر  
 الأجماع واجب إجماع الكل  
 الواحد والأكثر إجماعاً وقد ساء الفرع من فرقة الإمام  
 وبين ما يكون من فرقة الإمامية أحجوا بقوله عليه السلام  
 عليه الجماعة قلت الزائدة الإجماع مسئلة لا تعتبر  
 في الأجماع بالخوارج والزائدة عند بعض مسرفة لانه لا ينفك  
 لهم وقال بعضهم من فإما نحن عند ولا يعتبر في التوافق  
 الزائدة ولا يعتبر في التوافق أيضاً عندنا على التمسك وقال  
 أبو علي لا يعتبر الفساق وقال أبو هاشم يعتبر بالمصدق وهذا  
 على دليل الإجماع فانو على استدلاله فغير المومنين فليدخل  
 فيه الفساق وأبو هاشم بالخبر فليدخل فيه الجميع وما قال من  
 وما سئل لا إلى صل الله عليه حكما ما أجمعته الأمة عليه حق  
 ولم يعتبر السلف فاما قال في الفناء قيل إلى قول لا على لانت  
 سئل المومنين واجب ومن فروع هذه المسئلة  
 إذا اقررت الأمة على قولهم فسقطت إحدى الطائفتين قال  
 القول الثاني يصير إجماعاً عند أبي علي والقاضي لانه لا يعتبر عدم  
 بالاعتقاد عند أبي هاشم وسئل قولهم لانه مضمون الزنول  
 مع فسهم فغيرون في الإجماع خلاف ما لو كفر طائفة















في العلم بالقياس وان قالوا لا يستند الحد لما اشتركا  
 في العلم بالقياس لانها ليست بالقياس ولا يستند اليها  
 وان قالوا شبه من وجوهه لما لم يصح ذلك الامتناع المشترك  
 في العلم واحكامه من العلم بالقياس في كل الفرع على الاصل فمهم  
 من غير العلم ومهم من رأي الشبه فقط ومهم  
 من يقول علم غير السند الذي سعه الظن ومهم  
 الدليل على ذلك قال القام والحقه عبد الله لعن السند  
 الذي قد علم يصوب من الامارات ان الحق سعه ونسب عليه ايضا  
 اذا علم بالحد ذلك من حاله ولا يستند الى ذلك علمه وان سمى فلهما  
 شيئا لان وصفنا له مانه علم بعد تعلم الحق فانه علم ذلك من  
 حاله لا بوصف ما ووصفنا له مانه سند لا بعد ذلك ولذلك يقول  
 كون الترتيب لا يستند الى العلم به قبل الشروع وان كان ذلك شيئا  
 ويرسمي العلم دليل لا اذا علم ان من حق الحق ان سعه فاستمع  
 العموم بذلك اذا علم انه ليس الحق في جميع ما يشبهه فاما الحق  
 اذا اظهر ايدى الاحكام الافعال من وجوب ودرج واما حقه فظهر  
 ويدخل فيه العمليات والشرعيات فادان فيه فصل هذه الحق شري  
 فانه ان اظهر في العلم بالسمع وسعه وانه لا يعلم ان يعلم العقل فاما  
 وجوب الطلاق شرعي ومبني على حق عقلا فاما ان يعلم ان يعرف  
 بالعقل ولا يقصر في معرفته الى السمع والاحكام المطلوبة بالقياس  
 الاحكام الشرعية الى لا يصحها ولا ما يعوم مقامه مستقلة  
 احكامها في حوزة ورود العقيد بالقياس فمهم من حوزة  
 وهو قول اكثر الفقهاء والمفسرين ومهم من مع مانه فاما  
 فمهم من قال لا يجوز لان القياس لا يخرج ان يكون له الى معرفة

الاحكام فليخبر عن ذلك في قوله تعالى  
 لان العبد بالشك عيان في حق ما لا يقاين له  
 وقع على خلافه فمفهوم من قوله لا يجوز ذلك لان الحكم  
 لا يضربا لحلف على ادوز باثبات مع ربه على العلم ومفهوم  
 من قوله لا يجوز ان يصدق له العلم والساقط في الاحكام ومنهم  
 من قال يجوز ان يصدق له العلم ولو لم يرد والسلام على  
 الفرقة الاولى ان من نواه وزوده وعلى الفرقة الاخيرة ان من  
 وزوده والاصل على حوازي وزوده العبد ووجه  
 احدها ان العبد من الله اعلم للمكلف بالفعل لا يشك الا بان  
 يجوز له طريق الى معرفة الفعل على الوجه الذي يعبد به  
 او معرفة سببه اذا بعد معرفة فعله لم يكن متراديه وانما  
 يمكنه ان يعلم ذلك بان يصح الادلة ثم طرق العلم لحلف وجمعها  
 يتوالت انه عز وجل يخرج من معرفته ما بعده فاذا كان العاقل طريقا  
 لذلك نصها وطرفه اخرى يعزب من عهده وهو  
 انه اذا بعد بالفعل فالذي يقع التكليف ان يرفع عنه التكليف في  
 معرفته ما تكلف اما ان يضطره اليه او يضطر له دليل فمبطل له عليه  
 والادلة وان احلف لجمعها سواء ان نصها للمكلف نفسه اياه  
 عليه فان كان في بعضها زيادة مصلحة كان نصها اولي وان شأوي  
 الجمع فالجزم بالمناصب انما شافاذا في ذلك فعلمنا ان  
 الصائرين ليس من الوضوء الى معرفة الاحكام هي ان بعد الله  
 تعالى بالصائرين فان قيل فلو قلنا انه لا بد من طريق الى معرفة  
 ما بعده قلنا لو جوه منها ان الاقدام على ما لا يعلم حسبه  
 يقع لانه لا ما من كونه شيئا فالذي يؤمن المكلف من ذلك ان  
 يعلم على الوجه الذي يكلف وانما ان يخفى عن غيره فلو بالاء  
 نطاق ومن قال في حوازي تكلف ما لا نطاق لا يخالف في



ما يتاخر به من غير العلم بالقياس  
كأنه مستورد وما يتاخر به من غير العلم بالقياس  
فوجب أن لا يتاخر به من غير العلم بالقياس  
ما يتاخر به من التوجه لا الكيفية عند العبد عند النظر  
والمعنى في الكل واحد وهو أن العمل مع العلم والخبر معلوم  
والنظر يحصل في موضع آخر غير العلم على ما ذكرنا ولا يلزم الحكم  
في الشيء محضاً لأن ذلك لا طريق له بعينه عند دليل الشك  
ولأن الأحكام العقلية قد يقع العلم والظن ووجب عند الشك  
كانت من مصالح الدين أو الدنيا بذلك عليه أن عند ظن الخير  
يقع الخسارة وعند ظن التسرع في الطريق يقع السوء وكذلك  
عند الظن بعدم المال والزيادة والخوف الغزو يقع السلوك كما  
يقع ذلك عند العلم وذلك العلم ووجب رد الوجه عند  
مطالبه صاحبها إذا علمنا مطالبته ونعلم وجوبه عند قوله  
وإن كان ذلك ليقع الظن على ما لم يطالبه فإذا لم يسع  
أن يخزي الله تعالى ما بعده من السرعات على هذا الوجه  
أن يستأنس من العلم بالظن إلى العلم بالعلم والعبد في بعض  
ما بعد الظن الواقع عند ما زالت شياً فإذا كان ذلك لم يكن للعلم  
من ورود العبد بالقياس معي وهذه البراهين ما بين ما  
فيه الظن وما لا يقع وإن يعمل بعضه من بعض فداً إذا احتجنا إليه  
له وحده أن يقتر العمل الذي بعده لا بد أن يكون معلوماً أو محتملاً  
من معرفته ولا بد أن يعلم وجوبه ومعارضة ما ليس بواجب ولا بد  
أن يعلم وجوبه على حمله لا يصل لأنه بهذه العلوم الثلاثة  
تحت من الأدب والخبر والظن وذلك لا يقوم مقام العلم السه  
لأن الظن لو حوّل إلى محو كونه غير واجب ويجوز أن لا يحل

في العلم بالقياس

ما يتاخر به من غير العلم بالقياس  
كأنه مستورد وما يتاخر به من غير العلم بالقياس  
فوجب أن لا يتاخر به من غير العلم بالقياس  
ما يتاخر به من التوجه لا الكيفية عند العبد عند النظر  
والمعنى في الكل واحد وهو أن العمل مع العلم والخبر معلوم  
والنظر يحصل في موضع آخر غير العلم على ما ذكرنا ولا يلزم الحكم  
في الشيء محضاً لأن ذلك لا طريق له بعينه عند دليل الشك  
ولأن الأحكام العقلية قد يقع العلم والظن ووجب عند الشك  
كانت من مصالح الدين أو الدنيا بذلك عليه أن عند ظن الخير  
يقع الخسارة وعند ظن التسرع في الطريق يقع السوء وكذلك  
عند الظن بعدم المال والزيادة والخوف الغزو يقع السلوك كما  
يقع ذلك عند العلم وذلك العلم ووجب رد الوجه عند  
مطالبه صاحبها إذا علمنا مطالبته ونعلم وجوبه عند قوله  
وإن كان ذلك ليقع الظن على ما لم يطالبه فإذا لم يسع  
أن يخزي الله تعالى ما بعده من السرعات على هذا الوجه  
أن يستأنس من العلم بالظن إلى العلم بالعلم والعبد في بعض  
ما بعد الظن الواقع عند ما زالت شياً فإذا كان ذلك لم يكن للعلم  
من ورود العبد بالقياس معي وهذه البراهين ما بين ما  
فيه الظن وما لا يقع وإن يعمل بعضه من بعض فداً إذا احتجنا إليه  
له وحده أن يقتر العمل الذي بعده لا بد أن يكون معلوماً أو محتملاً  
من معرفته ولا بد أن يعلم وجوبه ومعارضة ما ليس بواجب ولا بد  
أن يعلم وجوبه على حمله لا يصل لأنه بهذه العلوم الثلاثة  
تحت من الأدب والخبر والظن وذلك لا يقوم مقام العلم السه  
لأن الظن لو حوّل إلى محو كونه غير واجب ويجوز أن لا يحل

أو







لا يختلف في الحكم به عن اهل البيت  
 الذي يمتصيه احلافها وكرامته يقول ان الاحكام الزاوية لا يصفه الا  
 في ان حلف في المحلين ونحوه في المنع لا يترجح الا بشايرها  
 في سب الحكم عليه او مفارقتها فادام ذلك ولم يجر الحكم  
 مما ترجع الى ذوات الاسيا فيكون موقفا على الدلالة فان اتفق  
 المحلفان في سبده وجب ان يتفقا في الحكم وان اختلفا لم يتفقا  
 فيه وجب ان يحلفا في الحكم وهذه طريقتا العلم فادام ذلك  
 قلنا للظام يجب ان لا يعتبر بالخطا والوفاء في المورل يجب ان يعتبر  
 العلم والمعاني وليس بان يجب اذا كان الى اطف من التول الى  
 يجوز وجوب التعديل من خروجه لان ما اوتى فائده ليس هو  
 العسل والوضو فتوزن القياس كان لا يمنع ان يعسر على المتول  
 ما شاركه في علمه فيكون المحرمه الي ما سلكه وان يعسر على  
 التول ما شاركه في علمه وهو حروجه على غيره الوجه اوله  
 يعلم اطلاق العلم في غير ذلك فصح من وجوب الطهارة  
 ما خرج من المنسلين وان كان فيه ظاهر وجب من مهموم من  
 خص الحثي بذلك في الاموات في هذا الباب على ما ذكرناه  
 في راس خبره فان المنعيب اما في ارباوا في حثيها اذا  
 كان في حصول الحكم قائما لا مسترا اما ان يكون ذلك الحكم  
 لذاته او لعله قائمه فيها وكرامته حكم المصنفين فادام ذلك فاما  
 من الحكم بالقياس اذا شارك الفرج الاجل في العلم فانه يعلم  
 بغير علم الحكم في الشئ من اهل البيت فانه يعلق ذلك الحكم بما  
 قد صار طريقتا القياس وطريقتا العلم واحدا فلا يعتبر ما علمه للفرق  
 من التعبد ولعل فلو مع ما قال القياس في الشرعيات  
 مع في العقلية لا يعلم بالعلم اتفاق المحلفين واختلاف المنعيبين

في ان حلف في المحلين ونحوه في المنع لا يترجح الا بشايرها  
 في سب الحكم عليه او مفارقتها فادام ذلك ولم يجر الحكم  
 مما ترجع الى ذوات الاسيا فيكون موقفا على الدلالة فان اتفق  
 المحلفان في سبده وجب ان يتفقا في الحكم وان اختلفا لم يتفقا  
 فيه وجب ان يحلفا في الحكم وهذه طريقتا العلم فادام ذلك  
 قلنا للظام يجب ان لا يعتبر بالخطا والوفاء في المورل يجب ان يعتبر  
 العلم والمعاني وليس بان يجب اذا كان الى اطف من التول الى  
 يجوز وجوب التعديل من خروجه لان ما اوتى فائده ليس هو  
 العسل والوضو فتوزن القياس كان لا يمنع ان يعسر على المتول  
 ما شاركه في علمه فيكون المحرمه الي ما سلكه وان يعسر على  
 التول ما شاركه في علمه وهو حروجه على غيره الوجه اوله  
 يعلم اطلاق العلم في غير ذلك فصح من وجوب الطهارة  
 ما خرج من المنسلين وان كان فيه ظاهر وجب من مهموم من  
 خص الحثي بذلك في الاموات في هذا الباب على ما ذكرناه  
 في راس خبره فان المنعيب اما في ارباوا في حثيها اذا  
 كان في حصول الحكم قائما لا مسترا اما ان يكون ذلك الحكم  
 لذاته او لعله قائمه فيها وكرامته حكم المصنفين فادام ذلك فاما  
 من الحكم بالقياس اذا شارك الفرج الاجل في العلم فانه يعلم  
 بغير علم الحكم في الشئ من اهل البيت فانه يعلق ذلك الحكم بما  
 قد صار طريقتا القياس وطريقتا العلم واحدا فلا يعتبر ما علمه للفرق  
 من التعبد ولعل فلو مع ما قال القياس في الشرعيات  
 مع في العقلية لا يعلم بالعلم اتفاق المحلفين واختلاف المنعيبين











في جواب السؤال الثاني  
 في العلم ما يثبت من الدليل على الطريق لقائنا في ما نرى تقديرنا الأصل  
 المتعين عليه كما اننا بالبرهان لا معترفه الا حكام دون بقدرنا وان  
 كان كنهه وقوله فعلا لا يدل على مراده غير مسلم لان فعله تعالى  
 هو الاصل الدال على مراده في فعل غيره ذلك على مراده ان جعله دليلا  
 او ما نعلمه من ان العلم في هذا النوع من قول الزبول  
 وفعله على مراده وكذلك اجاب الامه فكل ما يباع من ان  
 لجعل القياس طريقا الى معرفه مراده فان قيل اذا كان الحكم  
 في القياس مرادا اذ ايسر بعبه الله تعالى لم يدل ذلك الدليل من  
 ان يكون الاصل المتعين عليه او ما دل على صحة القياس قلبا  
 لاهل القياس عن ذلك جواز في لاهل الاختلاف جواب اما اهل  
 القياس لما قالوا الحق واحد وعلى الله دليل فاهم قالوا انه  
 تعالى اراد ذلك بالدليل العام الذي يدل على الصريح ان دلالة  
 على المراد لا خلاف واما اهل الاختلاف فلم اقول بعضهم  
 قال لا شبه اما ذات مختلفة للمعنى من ذلك فجلا ما زعمنا  
 اراده من المعنى فلهذا اختلف مراده واحلف الاجام ومنهم  
 من يقول اراد تعالى ذلك بانه القياس والاعتقاد ومنهم  
 من يقول في بعض ذلك انه مراد ما ذكرنا من الموضوع ونقف في بعضه  
 ونقول اعلم انه مراد وان لم اعلم بعض الدليل الذي اراده  
 وشمعنا ابو عبد الله لما اختار قول سبحان ان غاشم في  
 قوله انه مراد ما يصح الذي هو الاصل المراد في الدولة  
 لكنه ان يقول على امله الذي قدمناه اذا كان ذلك المعنى  
 محققا لا يجوز ان اراد المعين المحققين ولا خلاف انه يجوز ان

اراد بالعبارة الواضحة  
 وهو ما ي عليه سؤاله في ان لا يثبت من العلم في العلم  
 اراد على مراد الله تعالى في من مسلم على ما تقدم لا في غير  
 قد يدل على مراده كسر الزبول على ما قرنا في القياس وانما  
 او زنا هذا ليعلم ان السؤال غير مسلم وان كان الصريح انه تعالى اراد  
 الاجام من المعنى ما دل على حكم الاصل ولذلك عند القياس  
 يعتبر في قول الزبول مراده بحزم الزنا ان يكون ليعتبر ما ورد في  
 النص او بعض المعاني ثم يوصل بالامارات الى المعنى الذي هو  
 الحكم من كونه محتملا او مطعوما فان كان القياس على اصل واحد  
 فقد اراد الجميع وان اختلفت المعاني على قولنا وان كان القياس  
 على اصول فبما اراد بالدلالة على اصل ما لمزم المعنى عند  
 القياس فان قيل قل يجوز ان يقال ان ذلك مدلوله القياس  
 دون هذه الموضوع قال القياس في النهاية انه مدلوله القياس اراد  
 ذلك وقال في العبد في نسخة انه اراد القبول في الاجام لان  
 دلالة القياس لا يدل الا على اجمال وهذه الموضوع على الفصل  
 ودليل القياس من انما يوصل الى معرفه المراد بهذه الموضوع على انه على  
 في القول يستقيم في الينابيع احب ما من المصالح لئلا يعلم  
 بعضها بالآخر كذلك سائرنا لان ما يعلم حله بطريق كذلك  
 عليه يعلم ذلك الطريق في ما يدركت على اختلافها ما علم منها  
 من طريق خمسة يعلم من ذلك الطريق وذلك العقليات ما علم  
 بعضها من غيرها فمما يعلم من ذلك الطريق هو ما علم من علم  
 بعض السموات القياس وهذا العلم هو الذي يوصل الى المراد  
 في مقدمه وما يدعى في القياس قال القياس في قوله انه  
 القياس عرف الاصول فلم يعلم في الجواب والجواب الموعود











او لم يرد في الخبرين ما يوجب ضرورة قبول القياس في ذلك  
 نعم السنج مذهب الجرح والبيان في خلق القياس احسن من القياس  
 لو كان محله القياس مع البصر والجواب قلنا ان بعض من يروى  
 في مباحث القياس ان بعض من القياس روي في الاول فان الاول  
 دلالة لا دلالة البصر اصل والمصلحة وان اراد الناس في غير موضع عددا  
 ولهذا استدلل بالقياس على الاجسام وان دل عليها غير ما بين في موضع  
 اصح بان القياس لو كان دلالة لم يحسن في الاول في ذلك بل في  
 به السنج والجواب ان القياس انما يجوز دلالة اذا اجتمعت  
 على وجه مخصوص ومع فقد الاول لا يمكن ذلك فاما السنج  
 حاز لورود السنج في الاله لم يرد في اصح بانه لو كان  
 الاختصار دلالة لم يحسن ان يعبد به الى ما الله عليه والجواب  
 انه يجوز واما اهل القياس ورواه على ما سنده وحكي عن محمد بن الحسن  
 ان الى ما الله عليه امر بعض الناس ان يعبد حصرة وهذا لان  
 مذهبه انه ورد العبد ذلك قالوا اول من قاتل النبي  
 ذلك النبي اخطأ في القياس والقياس يهتكم لا يصح فقامت  
 ولعبه فانه قاس في قتاله البصر على ما صار له وخالفه وبعده  
 من يقول انه كان معيدا القياس في كل الوجوه اخطأ فلهذا عاله  
 معي ان معي القياس في العظمايات بهذه العلة مسئلة العبد  
 بالقياس قد وردت في العظمايات على قولين منهم من قال  
 العبد ورواه ومهم من ذلك ومن قال العبد ورد  
 في اهل القياس ان يعلم ذلك على ما كان فرق منهم من  
 قال علم ورواه العبد بالاعتقاد ومهم من ذلك علم ذلك بالسنج

ع

وهو قول مشاهير اهل القياس في القياس  
 واما القياس فاما من اورد في القياس في موضعين من القياس  
 دل على انه محذور ومهم من ذلك السنج في موضعين من القياس  
 الدليل ولورود ذلك ومهم من ذلك السنج في موضعين من القياس  
 مؤثرا لورود البصر في موضع ذلك فلهذا لا يعبد بالقياس ثم اختلف  
 هو لا في موضع من قال الى ما الله عليه في الاجسام ومهم  
 من قال في موضع من قال الى ما الله عليه في الاجسام فالجواب  
 على ان العبد ورواه اجتماع العظمايات على القول بالقياس لا يتم اهلها  
 في مسئلة كثره مسئلة الجرح ومثله الجرام ومثله  
 الاثلا ومثله المشتركه وعبره انما طول ذكره فلم يكن  
 مهم الا قاتل ومثله له غير مشتركه فلو كان القياس خطا  
 لكانوا قد اجمعوا على الخطا ولطهر الذكيه فاما من منقاد  
 هذا دليل على صحة القياس فان ذلك ايم اهلها في مسئلة  
 الجرام في موضع من جعله بلانا وسومه دعاه الجرم الذي  
 يقع بقول الروح وهو المزوي عن علي في روى عنه ومهم  
 من جعله في المباح وخبره عليه وهو المزوي عن علي في روى عنه  
 ومن مستعود وعاشه ومهم من جعله طهارة او جعله على  
 الجرم في كل لافيه اذا وقع من جهة الروح وهو المزوي عن علي  
 عاتق ومهم من جعله طلاقا في حقا ومهم من قال في روى  
 فيه ومهم من قال لا يوي فيه وعن سنده وانه لا يوي  
 ومعلوم انه ليس في القياس في من ذلك واما اهلها على هذه























[illegible]

إلى الصلاة وقول الصلوات وجميع ما  
 قالوا أناسع الظن فإن كانت أفعالهم  
 محسنة بعد ذلك لا يرد عليهم ذلك بل  
 أن فيها ما يحسن الظن به من هذه الآيات المأثورة في أصول  
 الديانات فإن أوجب هذا القطع الجسدي ما يات ذلك على  
 أنه لا توسع للمعاني في قوله ما فرطناه الثابت من قوله ما  
 لحق وقوله أو لم نعلم الله لا طغى العباد وقوله أمليت  
 أجردتكم والحوادث التي لا تدل على محبة المعاني ما لا  
 يدب الحزم وفيه كما ستأمله في هذه المسئلة علم أنها  
 ليست في القرآن وأما إذا رآه يرى الإجماع أمامها وأما جملة  
 ما فيها من علم ما حمله أو من السند إلى علم صحتها الثابت  
 أو بالإنحاط الذي علم محبة الله في السنة ولا في غير السنة  
 بعينه أو ما سطره الأثر في ركعات العبادة ومقادير الزكاة  
 الستة الكتاب الذي لا يدل على وهو باب السند ووزن  
 السند في كتابه بالمر في الكتاب كالحصاة ولعبه  
 وقوله ما فرطناه الكتاب لا يدل على الزيادة في ما يقسم  
 الحجة ما لا يبعد ذلك إذا لم يكن في غير ما فرطناه  
 برآه مستزاد بما ذكرنا فوجب أن يثبت أن الحجة أخص  
 من الإجماع معمله من دون المعاني لم لم يستدل بالمر وقوله  
 ما بالكلية لا يدل على مستزاد ما لم يثبت في الشرع من  
 تسليم أن منه أن المعاني لا تدخل في ذلك وقوله اليوم  
 أمليتكم ذلك من غير حال الدين بعد المعاني الذي يخط  
 معوقه ما لا يثبت فيه فلو يعلقه من المعاني كان أقرب  
 لأنه يقول فبالدين وما حمله من الآثار لا يبررها بل يثبت







والجواب ان هذا المستند في نفسه  
ومد الصلوة وفيه انما انما هو  
احسن ما شأنا وانه من جوهر الصلوة قالوا مثل ما قلنا  
من العلم اذا وجب في النعمة بانه فعل موضوع قول القائلين  
ان حجة الله بعبادته وذكره على حزم الجاه ولا يصح ان  
الهامس اسما فوجبه ان حزم ما شأنا عليها وهذا من ذلك القول  
لاننا لا نعبر بالصوت وانما نعبر بالقياس شرابط ان ثبت به وان  
لم يثبت له شيء ولم يثبت فماد كثره ولا مع الطول في ذكر المتأثر  
مسئلة عندنا لا مع معرفه البعد بالقياس عقلا او عن  
خارج اذ بهج لنا ان العقل لا يدل على ان حزم الازمة  
يجب ان يتصور حكم المرتب بالقياس عليه كل شيء ان يثبت عليه  
حكم به فاما من عليه به على حكم العقل ولا الشرح  
مضاج ولا يعلم ذلك عقلا احسن ما نزل مستند من حيث ان  
تصور حكمها مسقيا فلنا ولم ذلك وهذا انما جعلت  
المضاج في الاحكام وبعيد فان الاستثناء انما هو  
المساوية في الحكم اذ ان ذلك الحكم يجب عن ذلك الشبه  
او يكون في حكم الموجب عنه لجو علمنا يجوز ان يضاف  
واجبا واجبا فيهما فمثلا في كتابي في الشرح لا بنا  
مضاج معلق الاحكام وبعيد فان كوننا عليه لا يعلم عقلا او علم  
لا يعلم ان ما شأنا حزم فيه مساوية في الصلاح لا مثل العلم لا يستعان  
تصور بعينه مسئلة ذهب موسى بن عمران وجماعه  
من الصوفى الى انه تعالى في قول الربيعول صلى الله عليه وسلم ان حزم  
ما شأنا عليه بانه لا يختار الا الجواب وكذا جعل لعلمنا منه

والجواب ان هذا المستند في نفسه  
ومد الصلوة وفيه انما انما هو  
احسن ما شأنا وانه من جوهر الصلوة قالوا مثل ما قلنا  
من العلم اذا وجب في النعمة بانه فعل موضوع قول القائلين  
ان حجة الله بعبادته وذكره على حزم الجاه ولا يصح ان  
الهامس اسما فوجبه ان حزم ما شأنا عليها وهذا من ذلك القول  
لاننا لا نعبر بالصوت وانما نعبر بالقياس شرابط ان ثبت به وان  
لم يثبت له شيء ولم يثبت فماد كثره ولا مع الطول في ذكر المتأثر  
مسئلة عندنا لا مع معرفه البعد بالقياس عقلا او عن  
خارج اذ بهج لنا ان العقل لا يدل على ان حزم الازمة  
يجب ان يتصور حكم المرتب بالقياس عليه كل شيء ان يثبت عليه  
حكم به فاما من عليه به على حكم العقل ولا الشرح  
مضاج ولا يعلم ذلك عقلا احسن ما نزل مستند من حيث ان  
تصور حكمها مسقيا فلنا ولم ذلك وهذا انما جعلت  
المضاج في الاحكام وبعيد فان الاستثناء انما هو  
المساوية في الحكم اذ ان ذلك الحكم يجب عن ذلك الشبه  
او يكون في حكم الموجب عنه لجو علمنا يجوز ان يضاف  
واجبا واجبا فيهما فمثلا في كتابي في الشرح لا بنا  
مضاج معلق الاحكام وبعيد فان كوننا عليه لا يعلم عقلا او علم  
لا يعلم ان ما شأنا حزم فيه مساوية في الصلاح لا مثل العلم لا يستعان  
تصور بعينه مسئلة ذهب موسى بن عمران وجماعه  
من الصوفى الى انه تعالى في قول الربيعول صلى الله عليه وسلم ان حزم  
ما شأنا عليه بانه لا يختار الا الجواب وكذا جعل لعلمنا منه







واما في قوله تعالى **وَمَنْ يَتَّبِعْ**  
**الْاِسْلَامَ** الى السنة اصعب اليه  
 من غيره استاذون نصر من الله تعالى وان كان قد عرفها  
 من غير الله تعالى **وَالْجَوَابُ** عن التبادي ان يؤيد عليه  
 السلام فكل ذلك توحى من الله تعالى **وعن السامع** ان الله تعالى عرفه  
 ان كل واحد صلاح وحيته فاما امتاز من ذلك ما كان صلاحا  
 بخلاف ما عرفه **وعن السامع** ان لفظ الجاهل الذي امتازت خلاف  
 صلاح الدين **وعن السامع** انه ما موزنا لاستدلال بالبرق اذا  
 اسعه نفع منه الصواب بخلاف اصابه من غير ذلك مستبسله  
 العلة المنصوم عليها لا تحت بعدتها الى العرف الا بعد وزور  
 البعد بالقباض وهو مذهب الجعفرين واي عبد الله المصطفى  
 و اختيار القاضي وذكر انوها اسم **وابن الحسن** ان المرعي على  
 العلة مخزي مخزي ذكر جميع ما فيه تلك العلة باسم مثله ولم  
 بين انوها اسم انه يجب مع وزور البعد القاض ام لا فيجوز  
 منه على ذلك وذكر ان الحسن ان في له في الاستصحاب اما في غير  
 من غير ذلك **ابن** ان في له في الاستصحاب اما في غير  
 مع وزور البعد القاض ام لا فيجوز البعد القاض اما في غير  
 ذلك مع البعد القاض **فاما** اللطام فذهب الى ان العلة المنصوم  
 عليها يجب بعد الجاهل بها **ابن** او جيت وان لم يذكر دلاله  
 على انبات القاض **لنا** ان السرعات الخبث انوها مطلق  
 ومع ذلك انما هو الذي فعل في الحيات وما مدعوا الى فعله لا  
 بل على فعل اماله الا ترى ان طوافه السرعات فان دعا على  
 اكله لم يخرج طوافه بل في ذلك الوقت داهية لا اكله  
 وفاز وحال العقل فيه حال الترك لان من ترك فعلا

لصفة ما يوجب الترك كلما غاربه  
 وان لم يسع ان يعرفه الله تعالى **واما** في قوله تعالى  
 لم يوصيه لم يخبر ما اوله وذلك ان الله تعالى لم يوصيه  
 ذلك لم يجب ان يات الى علمه ان يكون مثله مطبوع ولا يوصيه  
 في الامر من المصير في الصفة ان يكون احد ما ملاخا دون الامر وان كان  
 الصلاح فيها لم يشر الى الله الصفة فاما المانع من ان يوصيه الله ان  
 ملاخا فساد خبره في الصفة كما سعى على الجرم ولا يوصيه الله ان يوصيه  
 ذلك لو لم يتركه ملاخا لم يوصيه وما سارجه فاما ان يكون مثله  
 ان كان امتناع ذلك كخوارق فقف على الدلالة فان قيل وما  
 الجامع منها قلنا انما العلة كائنا الجرم نصر للجزم لا يوجب  
 المحل كذا في علة **واحد** من انما انما اسمها ان في  
 العلة مخزي مخزي البصر على الجرم في كل ما يوصيه ان البصر في  
 بصر هذا يستبسله بوجه ان مخزي الجرم المعلق به في جميعه ذلك  
 ان في علة **ومنه** ان كان في ان لا يكون لصية على العلة  
 مع **ومنه** ان في ان لا يكون البصر في علة في ذلك الوقت  
 لا يوصيه في علة في علة فوجب ان في كل ما يوصيه  
 العقل وما لا يوصيه كان في ان في علة **والجواب** عن الاول  
 ان البصر في وزور جميع ما يوصيه العلة فاما ان البصر في علة  
 البصر لا يوجب بغير طائفه في علة **ولا** ان في علة في علة  
 له لانه لا يسع ان يكون في علة لا يوصيه في علة في علة  
 مطبوع فان يكون في علة مطبوع دون في علة وهذا غير مستوع  
 في العقل الا ترى انه لا يسع ان يكون المعلوم من حاله ان قد را  
 من الرقوع بصلاح ولور ان كان في علة وان سري ما في تبار حوالا  
 فاذا لم يوصيه لم يسع ان في علة ان في علة في علة







فلا من الفروع ما يجب ان يستبعد  
ان لا يجوز ان لا العاين لاسيما الحيات فانها لا تملك  
فبه وبعد فان العاين انما يملك ما يقع جوارها من  
كل اصل ام لا طاعة والجواب عن الثاني ان الجمع مع  
من العاين عليه ولو لا ذلك لحار العاين ان يرى ان العلوم لو دل ذلك  
على ان بعضه لا يجوز العقل به لاسيما ذلك في كل علوم كذلك هذا  
مستلزم طرد العلة لا دل على اجتماعها وهو المحكي عن  
اي الغنى خلافا لغير السعوية لست ان طرد العلة فهو  
يعلق الجسم اياها وحدت وهذا ما يجب ان استكونها على  
موجب ارباب اول كونها على تعلق الجسم بها ولا حرماتها  
مسارح مما فيه كان كونها على مسارح فيه قليل شديد ما هو  
مسارح على مسارح ولا حرماتها لا يجوز ان يكون في فروعها او  
فروع حصية ولا يجوز ان يكون حارها في فروع حصية مع دفعها ان يكون  
عليه فلم يبق الا ان يكون حارها في فروع حصية وهذا لا يدل على حرمها  
لان حرمها ان كان حرمها في فروعها كانه قال الاله على حصية  
فولي هذا اني قد قلت من هذا مستلزم اخري في جعل دعواه على  
الحصية وهذا ما لا يخفى مساندة على احوال اهل النظر ولا القابل  
بصفة هذه العلة لو قيل له لم اربها في المعلول بقول لا بما على  
ولو قيل ولم قلت انما على فالجوابها معلولها فيكون مشددا  
على التي بصفة وهذا لا يجوز اصب من خالف فيه ما شئت  
مقتضا ان العلة العقلية مع ليدفعها اصل على سبب محققا  
كذلك الشرعية مع ليدفعها اصل شرعي وجب الجسم محققا

فلا من الفروع ما يجب ان يستبعد  
ان لا يجوز ان لا العاين لاسيما الحيات فانها لا تملك  
فبه وبعد فان العاين انما يملك ما يقع جوارها من  
كل اصل ام لا طاعة والجواب عن الثاني ان الجمع مع  
من العاين عليه ولو لا ذلك لحار العاين ان يرى ان العلوم لو دل ذلك  
على ان بعضه لا يجوز العقل به لاسيما ذلك في كل علوم كذلك هذا  
مستلزم طرد العلة لا دل على اجتماعها وهو المحكي عن  
اي الغنى خلافا لغير السعوية لست ان طرد العلة فهو  
يعلق الجسم اياها وحدت وهذا ما يجب ان استكونها على  
موجب ارباب اول كونها على تعلق الجسم بها ولا حرماتها  
مسارح مما فيه كان كونها على مسارح فيه قليل شديد ما هو  
مسارح على مسارح ولا حرماتها لا يجوز ان يكون في فروعها او  
فروع حصية ولا يجوز ان يكون حارها في فروع حصية مع دفعها ان يكون  
عليه فلم يبق الا ان يكون حارها في فروع حصية وهذا لا يدل على حرمها  
لان حرمها ان كان حرمها في فروعها كانه قال الاله على حصية  
فولي هذا اني قد قلت من هذا مستلزم اخري في جعل دعواه على  
الحصية وهذا ما لا يخفى مساندة على احوال اهل النظر ولا القابل  
بصفة هذه العلة لو قيل له لم اربها في المعلول بقول لا بما على  
ولو قيل ولم قلت انما على فالجوابها معلولها فيكون مشددا  
على التي بصفة وهذا لا يجوز اصب من خالف فيه ما شئت  
مقتضا ان العلة العقلية مع ليدفعها اصل على سبب محققا  
كذلك الشرعية مع ليدفعها اصل شرعي وجب الجسم محققا







وأنصفه نصه ثم نصه بالحكم في قوله تعالى القصة لله  
لعلنا نستألف من المحسن في قوله تعالى القصة لله  
فإنما أتت من الله بعد وصف العمل بالادب في قوله تعالى  
ووجهه ومنها أن ذكرها في قوله تعالى وذكرها في قوله  
أنه الله كقوله وذكرها في قوله تعالى وذكرها في قوله  
بالقصة لله أنه الله ولهذا قلنا أن الكفاية لا يجب في هذا الخبر  
لأنه لا يقتضيها ومنها أن يكون الحكم بالشيء على وجه الشرط  
والخبر المذكور على أن ما علوه على الحكم وذلك قوله فمن كان منكم  
مترقا أو عاصيا فعد من إمام أحمد معناه فإذ ظهر ذلك أن  
المطر عليه الفاء وكذلك قوله فمن كان منكم مترقا أو عاصيا  
من إمام أحمد يعني فلو صدر ذلك قوله من بدل دونه  
فأقلوه وقوله من بدل فدل على أنه مستلزم ويدخل في هذا الخبر  
والعقوبات بالاصح ويدخل في الوعد والوعيد ومنها أن ذكر  
الغايات بعد ذكر الإحكام في حظر أو إباحة فلهذا عاله  
على غير الحكم فإذ ظهر من قوله من بعد حظر الأمان  
وذلك القول فإذ جعل غاية الإباحة هو قوله لا زكوة في مال  
من قوله الخول فيه على أن الخول عليه لا يستمرار وهو  
الزكوة وإن كان في أسنانه ما قد مر وهو وجود المال لأنه على  
السلام لا يقول لا زكوة في مال إلا في المال المستمسك فذكر ذلك  
في الخول ولأن ذلك مستلزم بالغاية وهذا خبره في قوله  
عليه أن الزكوة في مال وذكر الخول على طريق الترتيب وهو أن  
الماخير كالإباحة في الحقوق الداخلة فيها فإسائر الفها فإفاده  
لأنه جعل الخول الخول عليه لا يستمرار الوجوب لغيره  
لغيره من هذا قوله عليه السلام من بدو خير غلبته  
و بدو من غلبته لأنه جعل ذلك من إمام أحمد في قوله

وأنصفه نصه ثم نصه بالحكم في قوله تعالى القصة لله  
لعلنا نستألف من المحسن في قوله تعالى القصة لله  
فإنما أتت من الله بعد وصف العمل بالادب في قوله تعالى  
ووجهه ومنها أن ذكرها في قوله تعالى وذكرها في قوله  
أنه الله كقوله وذكرها في قوله تعالى وذكرها في قوله  
بالقصة لله أنه الله ولهذا قلنا أن الكفاية لا يجب في هذا الخبر  
لأنه لا يقتضيها ومنها أن يكون الحكم بالشيء على وجه الشرط  
والخبر المذكور على أن ما علوه على الحكم وذلك قوله فمن كان منكم  
مترقا أو عاصيا فعد من إمام أحمد معناه فإذ ظهر ذلك أن  
المطر عليه الفاء وكذلك قوله فمن كان منكم مترقا أو عاصيا  
من إمام أحمد يعني فلو صدر ذلك قوله من بدل دونه  
فأقلوه وقوله من بدل فدل على أنه مستلزم ويدخل في هذا الخبر  
والعقوبات بالاصح ويدخل في الوعد والوعيد ومنها أن ذكر  
الغايات بعد ذكر الإحكام في حظر أو إباحة فلهذا عاله  
على غير الحكم فإذ ظهر من قوله من بعد حظر الأمان  
وذلك القول فإذ جعل غاية الإباحة هو قوله لا زكوة في مال  
من قوله الخول فيه على أن الخول عليه لا يستمرار وهو  
الزكوة وإن كان في أسنانه ما قد مر وهو وجود المال لأنه على  
السلام لا يقول لا زكوة في مال إلا في المال المستمسك فذكر ذلك  
في الخول ولأن ذلك مستلزم بالغاية وهذا خبره في قوله  
عليه أن الزكوة في مال وذكر الخول على طريق الترتيب وهو أن  
الماخير كالإباحة في الحقوق الداخلة فيها فإسائر الفها فإفاده  
لأنه جعل الخول الخول عليه لا يستمرار الوجوب لغيره  
لغيره من هذا قوله عليه السلام من بدو خير غلبته  
و بدو من غلبته لأنه جعل ذلك من إمام أحمد في قوله



















في العلم بالحق الذي لا يتغير ولا يتبدل وهو الصلوة  
والصلاة والوضوء والجمعة لما لم يجر حل الفروع عليه في  
الاصول وتعلق احكامها به لما امتش حل الفروع عليه ولا رعلل الاصول  
ما هو من فعل الصالحين وقد علمنا ان علو اثر الفروع انما يستعملوا  
باعتبار العلم بالعلم الا ما علم بالعلم واستر هذا كالمعلم المصنوع  
الذي لا يعلم بالعلم ولا يحل وجوب العلم بالعلم من العلم والضرر وان لم  
يكن ان يخلو وانما يدل ان لا يجوز ان يفتقر المستند على الموضوع  
ولا ان المستند يجب ان يكون مفهوما لا فاه مستوي حل الفروع  
عليه لان حكم الاصل معلوم بالعلم ولا ذلك الموضوع لانه يجوز ان  
يكون المصلي معقلا في ذلك مستند ولا رعلل الاصول  
لجميع او ساقية عند ان عبد الله وانما المستند لا يجر ان يفتقر في العلم  
به فان وجد العلم بان جميع الاوصاف عليه حاز لا يكون بيان وحده  
المطلوب فاذا حصلت منه فائدة في وقال بعضهم في ان يفتقر في العلم  
لا بما في العلم القاصية في انما مع القاب في ذكر فاعى الفضا  
ان في بعض من وجه اخر وذلك انه لا يدل ان يكون في اوصاف  
العلم ما لا يتعلق الحكم به لانا ان جعلنا العلم ماله صارت الحكم مطلقة  
ومعلوم انه لا يكون الوجه في كونه مطلقة جميع صفة وان جعلناها  
امارة فبعد ان جعل جميعها امارته مستند العلم والاصل  
يجوز ان يفتقر عليها استواء بالاجماع او دليل اسفلوا في العلم  
الى رعلل بقا الاصل كما اسفلوا في الاصل المفسر عليه علمنا بنا  
من خلاف يشير فقال بعضهم العلم يجب ان يكون ثابت بالاجماع  
ومهم من قال يجب ان يثبت اتفاق الحكمين في حوز القاب  
عليه ومهم من قال يجب ان يكون مسئلة والا له في

القباض عليه في علم الاصل انما يجر العلم بالعلم  
لما ان حكم الاصل اذا يجر في العلم بالعلم ولا رعلل الاصول  
ولا ان يفتقر العلم بالعلم اذا يجر في العلم بالعلم ولا رعلل الاصول  
كسائر الاحكام وانما اعتبار العلم بالعلم في العلم بالعلم  
على قايته وانما فاما لا يدل على صحة العلم بالعلم على صحة الحكم  
واما اخرى في كونه مستند لانه في رسوم الحد والظن لا انه يجر في  
نفسه واعتبار الاجماع لا يجر في سائر الادلة كالاجماع في  
انه يثبت في الاجماع كذا العلم وقول من يعز السليم بعد لان  
ذلك لا يدل على صحة العلم ولا بما ان يفتقر في العلم بالعلم  
العلم لم يكونا خارجين من المستند ولا مستعملين اذا كان المستند ثابت  
الا ذلك فالمعلل ان يدل على صحة العلم ان لم يستعمل الحكم  
واحد من خالف في العلم بالعلم انتقال من المستند فلما لا  
لان استدلاله ان طوي على ثبوت العلم وصحة العلم مسئلة  
لا خلاف في اعتبار المستند من الاصل والفروع م اسفلوا  
في السند قال في علم اصحاب السماع ان يفتقر في العلم بالعلم  
مع وقايته عليه الاساء فانما في المع فاحصلوا فيه  
مهم من قال في العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم  
هم المع لا سائر الاسماء فهو قايته مع وقالوا اما عبد الباقي  
في قوله ولا رعلل لهما في مفهوم بالمع في ومهم من قال  
فما من المع لا يكون الا في المع مفهوم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم







في هذا الموضع الذي هو في الأصل  
 من الأصول - أو ما كان في الأصل - فهو السبب فيها لعل الختم  
 في أصولها من حيث الأصل - أو ما كان في الأصل - فهو السبب فيها لعل الختم  
 بالصورة أو الختم - أو ما كان في الأصل - فهو السبب فيها لعل الختم  
 في ذلك من هذه الأشياء ومنها في هذا الباب لا يصحها شيء  
 أن الختم الشرعي يعلو فوجب أن يسمي على هذا هو الأصل  
 المستتر أصاب في جميعه وشيئا من المصطلحين وكل من كان في الأصل  
 الله الخالق الذي يسمي به الله عز وجل في قوله تعالى لا اله الا الله  
 فهو من غير الشك في الختم الشرعي وهو من غير الشك في  
 الصورة فإن كان الأول أقرب إلى المطلوب فهو المطلوب فالشك في  
 أدنى أصح من قسم القياس فيمنع على ما ذكرنا أن الفرع إذا  
 أن له أصبا واحدا في نفسه نعتة فإن جهة ظهوره في كل فرع  
 في فرع واحد في أصله وأصله في أصله لا يظهر في أصله  
 الفرع من الأصل والاختلاف في هذا من الطرفين والذي في ذلك  
 فيه ما قلنا أن الفرع وإن كان له أصول فإذا دلل الأصل على أصالة  
 منه جمع الفرع وأصله واحد فإنه يجب زوجه الله ولا يجوز اعتداله  
 بما في الأصل من الأصل على جهة اعتباره ولو كان له أصل  
 واحد ودل الأصل على أن السنة الذي فيها لا يصح أصالة  
 جعل الفرع عليه ذلك أن العبر لقيام الدلالة ولا في من قاله  
 وأما الأصول وسبب واحد وأصله فإن أصله من الأصل  
 أصل واحد فالسنة الذي فيها لا يصح أصالة ولا في من قاله  
 بل في ما له أصول في نفسه فلا يصح أصالة في السنة

يعلو بها ذوات غيرها وقد استوى في الأصول  
 يعلو بأصول غيره والأصل لا يعلو إلا بأصل واحد لأن الأصول  
 مع تمام الدلالة أنه لا يميز لها وجودها معها فإن أصلها  
 له أصل واحد صارت طريقة القياس فيه ما لا يحصل وأما  
 له أصول فأتت بمجمله فإن غير المحتمل أولى قلب إذا  
 احتج القياس بما زعمت على أن هذا الفرع على أصل واحد  
 أول فقد زال الاحتمال والجواب عما أحججه بالأصول  
 أن ظهور الختم أن يكون له أصل واحد بقوة وظهوره تمام الدلالة  
 على وجوب حمله على أصله فتساو كان أصل واحد أو أصول  
 مختلف الخلق فبيانه اختلافه في خصم لعله الشرعي  
 على ما إذا دل في من هو من خصم معها وهو الذي ذهب  
 إليه شيخنا أبو عبد الله وقواه عن أبي الحسين وذكره مذهب  
 مع من قدم من أصحاب السنة وهو اختيار السيد  
 إلى طالب وتحقيق ذلك عن مالك ورواه في ذلك  
 الساجد في ما جرى عليه وهو الأصل وهو من قال لا يجوز  
 رتبة في الأقل استنبطه وهو في الأصل لا يجوز حمله من السنة  
 في الأصل وهذا ما لا يخفى لا يمكن أن يستخرج منه ما لا يمكن  
 لا يجوز حمله لا في هذا الفرع وهو من قال لا يجوز حمله  
 في المستنبط والمستهلك وهو من قال حمله في الأصل لا يجوز حمله  
 من أصله احتج به وأما استنبط الاحتمال على وجوه  
 وهو اختيار قاض القضاة والشيخ أبو الحسين وهو الصحيح وهو  
 في هذا الموضع مع أنما في الختم ولكنه من ما لا يستنبط

محمدا



بعض احوال العموم على ما لا يتصور  
العلم بطريقها المستند قال ان  
الطرق التي هي العلم الشرعي ليس  
ان كان ذلك طريقا للعلم ان طريق الادلة او  
الامتنان لا يخصصها بوجهات حدوث الحساب من كونها  
عن شأنا للحوادث فاما انما حدثت ذاتها ولا يخصصها  
ذلك هذا فان قيل له فلهذا ان طريقا كانت شواها علم  
احد من العلم بها انما حدثت قلت لان المعلوم ان الامانة  
لا تدرك كونها بذاتها للعلم وطريقا اليه مع الاستدلال بالحوادث  
كون الامانة في عيشته امتثالا واحدة على السواء فالعلم يحصل  
في اعتبار من بعض ذلك اذا كان كذلك صارت في انه طريق للعلم  
فان قيل في انه طريق للعلم فالاذا كان في انه طريق للعلم فاذا  
كان ذلك وجب ان يكون دخول العصبين في كونها طريقا  
للعلم اما في الامانة في الدليل والادراك فان قيل المعنى  
في الادراك والادراك الامانة في العلم فلا خلاف وليس كذلك  
طريقا للعلم فاما لا يوجب وليس خاتمة عن ذلك احكامها  
فاما في هذه القضية في الدليل بما كانت بل الكون دليلا او معلوما  
بالدليل ولذلك اذا لم يتم اليقين وهو عدم بظنه يعلم عند  
نقد الادلة جميع الدلائل وكذلك لو نظرت في كل واحد يعلم انه  
قادر على علم عند ذلك ان كل من في منه العلم في ان يقدر  
على العلم من غير نقص وحوادث ان في طرق  
العلم بالامانة في العلم ولا يقع الاخصاص فيها بحوال الادراك

بعض احوال العموم على ما لا يتصور  
العلم بطريقها المستند قال ان  
الطرق التي هي العلم الشرعي ليس  
ان كان ذلك طريقا للعلم ان طريق الادلة او  
الامتنان لا يخصصها بوجهات حدوث الحساب من كونها  
عن شأنا للحوادث فاما انما حدثت ذاتها ولا يخصصها  
ذلك هذا فان قيل له فلهذا ان طريقا كانت شواها علم  
احد من العلم بها انما حدثت قلت لان المعلوم ان الامانة  
لا تدرك كونها بذاتها للعلم وطريقا اليه مع الاستدلال بالحوادث  
كون الامانة في عيشته امتثالا واحدة على السواء فالعلم يحصل  
في اعتبار من بعض ذلك اذا كان كذلك صارت في انه طريق للعلم  
فان قيل في انه طريق للعلم فالاذا كان في انه طريق للعلم فاذا  
كان ذلك وجب ان يكون دخول العصبين في كونها طريقا  
للعلم اما في الامانة في الدليل والادراك فان قيل المعنى  
في الادراك والادراك الامانة في العلم فلا خلاف وليس كذلك  
طريقا للعلم فاما لا يوجب وليس خاتمة عن ذلك احكامها  
فاما في هذه القضية في الدليل بما كانت بل الكون دليلا او معلوما  
بالدليل ولذلك اذا لم يتم اليقين وهو عدم بظنه يعلم عند  
نقد الادلة جميع الدلائل وكذلك لو نظرت في كل واحد يعلم انه  
قادر على علم عند ذلك ان كل من في منه العلم في ان يقدر  
على العلم من غير نقص وحوادث ان في طرق  
العلم بالامانة في العلم ولا يقع الاخصاص فيها بحوال الادراك



الذي هو طرزي واهم من ذلك ان العلم يقع عنده ومع ذلك  
لا يجوز ان يكون له في الاستدلال المساوية الاولى ان يعلمها  
المورد في ذلك طرزي والادلة في غير موضع ان طرزي  
واركانت في موضعها ان كان الحميم فيها لا يبع فان قيل ادلة  
طريق العلم في كل حال ولا خلاف فيه صحيح من غير شك في ذلك  
في الاعيان والاشياء في الامارة لا يجوز ان خلاف المحققات والمثبتات  
مع علمها بما في ذلك يجوز ان خلاف الاعيان فيه وان وجد ما  
فلهذا الفرقا فليس هذا الاطبع فيما ذكرنا لان العبد ان من  
الامارة امارته لما يجب ان يكون حالها مع الظن لكل ما الامارة  
معلقة به فيكون من الدلالة دلالة ثم الدلالة لا خلاف في المحققين  
والامارات محلي لا يغير فيما ذكرنا ولذلك مثالا وهو طرزي  
معرفة المقدمات لان العلم ان الوجه الذي عليه في الغالب  
الوجه الذي عليه في غير وجهه في وجهه في وجهه في وجهه  
ذلك فلا يجوز ان طرزي الوجه ان كان حاله فاذا كانت الزوجه  
على وجه محقق طرزي يعرفه بالزمان لم يخر ان اخر وجهه  
دون بعض هذه القول في طرزي الوجه في وجهه في وجهه  
يجوز ان يعرف حاجه المحدث الى محدث ثم لا يشع ذلك في وجهه  
وتوابع العلم والاعتقاد وذلك لما كان الذي ذكرناه طرزي  
العلم وما طرزي الاعتقاد وكذلك ما هو طرزي للعلم في  
ان يكون مثل الذي هو طرزي العلم لان حياجه العلم في حياجه  
الاعتقاد للعلم في ذلك قلنا انه غير حياجه في الخواص ان يعرفها  
ول من حياجه عدا الامع اعتقاد الاستحقاق ولو لم يعرفها  
ذلك لما يجب ذلك فيهم ثم الماستال عنه اما ان ذلك لان

طريق الطرزي الامارة في ذلك ان العلم يقع عنده ومع ذلك  
باحتضاره لا على استل الامارة فاحتمل احدنا لا يشع ان يكون  
ذلك ما في الامارة ان كان عدا الامارة في وجهه في وجهه  
دون حياجه ولا في الامارة محققا في ذلك لا يجوز الحميم فيها فاما  
طرزي العلم من حيث هو العلم الحق في وجهه في وجهه في وجهه  
فيل عرفت ان طرزي العلم ان حصلت في اشياء فلا يجوز ان يحصل  
العلم في بعضه دون بعض وهذا الزد مع استواء المال في البيع هو  
سليم وان اردت مع وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه  
انما هو في ذلك مثالا وهو ان السداد والعقد والبيع اماره ليقول الشهادة  
في بعضه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه  
فلا يهل فليس الجواب قد عرفت انه مجرد لا يجوز عليه واما ان  
عليه عدا الصام معي اخر اليه وجهه ذلك ان كل موضع دخله الحميم  
والامارة قاله فليس الامارة ما دخل فيها الحميم بل مع غيره ما اوع  
شروط اوجه اماره في ذلك الحميم على شرط دون شرط لولا ذلك لما  
سليم كونها طرزي العلم ومثال ذلك ما ذكرناه في امارات الامارة  
وعنه ما وما ذكره في المناجحة لما لان اماره في قول الشهاجه ما ذكر  
مع امارة الله في هذا الشرط هو اماره وجهه اخر وهو  
ان الواجب منا ان طرزي من اخره عن عشره اشياء لعلمنا عليه  
من الامارة والمدق والاعين في ذلك فطيه لا يخفى بعض ما حيو  
دون بعض مع علم كره في موضعها ان لا يطره ولا يبع على  
ما كان عليه لا طريق الطرزي في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه  
فيل لا يشع ان طرزي صدق لعلمنا عليه في موضع لا يشع لانه لا



هذه الامارة  
 لا بد من كونها  
 فلا بد من كونها  
 الطر المتعلق به في شارة الواضع لم يعلق بخبرها ولا يعلق بها بشرط غيرها  
 عما عليها وهذا الوجه الصريح على ان الوصف الذي يطر عنه له بشرطه  
 على الاطلاق وانما كانت مشروطة علمانيا دال على ان  
 الطر لا يفعله الخلف الا لباي ولا هو غالب الطر على حد ذاته  
 والاستدراك اذا كانت مطلقة وجب ان يكون له طريق لا بد من ان يكون  
 الراعي فاعلم ان حصاره بالراعي وما هو اجالة له من طريق وادراك  
 من ذلك ولم يجر عليه قط في كونه فوجب ان يكون كونه له  
 في انه لا يبان بخاره اذا كان ذلك الطريق يعلقه محل من هذه الوجهة  
 الاعتقادات الى ان ذلكا من طريق في هذه التمسك وانما كان  
 الراعي اذا علق بالافعال على احد واحد فاما انما كان بالافعال  
 ده زعم ان اذا كان مجموعها من الختم فالتمسك لم يفردها فاما  
 اذا كانت الخيال واحدة والغرض جامل فلا بد ان يفعل الشيء  
 فاذا اجمعت فغير حار ان يفعل غالب الطر عند الامارة العطفة بعينه  
 بعضها من بعض فارسل ما لا بد ان يكون امانة الختم في كل  
 موضع الا انما لم يأت في هذا في بعض الجواب عن هذا  
 وحررنا بما قيام الدلالة على انما نسبت لعله في بعض المواضع  
 واما الختام في انما لم يأت في هذه عليه والجمال هذه في تاييد  
 الواضع ام لا فوجب ان يكون الختام في هذا الموضع فاذا علم  
 من حالها فلما نسبت لعله ولا بد من ضم شرط او صفة

فاذا لم يخل الخصم  
 من بعضها فان قيل قيل في هذا  
 لانها اذا دلت بظاهرها لم يتردد حولها في العلم  
 العموم لا يدل بظاهرها واما صانعة الامارة للخصم او خابط  
 وجب ان يطرعا او وجه خابط وكيف ذلك على الختم فلا يكون  
 لخصمه في ذلك الوجه والدلالة هو خطاب الختم بالاسم فان  
 خابط به مخردا لغير الخصم ولو خابط به تاييد اخر  
 وموضوعا لشرط او استناد يكون دلالة خمسة دال على  
 اخر وهو ان العلة القادرة من جهة العلة يطرعه البصر على الاعيان  
 فاذا لم يجر الخصم فيها كذا في العلة ولا يلزم منبسط العموم  
 لان هناك مع التسليم ان العموم يخص دال اخر  
 وهو ان العلة لم يجره ان يستوي في الدلالة على الوجه الذي يدل  
 فاذا اوردتها ونوره مودها مع انجماع الختم في حاله اهم  
 لستوى الدلالة ولم يترك الطريقة المستعملة في استنباطها  
 وذلك وجب كونه مقصرا وكثيرا بالتمسك غير صحيح فان  
 قيل كيف يكون مقصرا وقد استندت ودل عليه وعلق  
 الختم فلما كان ذلك ان يضم اليه سوطا او صفة يطرعه  
 انما البصر المعبر فاذا لم يفعل ذلك دل على المعبر لمن  
 اطلق المدركة فان مقصرا لانه كان يطرعه ان يفرق بها ما اول  
 انما الخطا لذلك هذا وحده اخر ولا يجوز تخصيص  
 العلة مع الاعتراف بانها مخردا عليه بخور البصر وامراج  
 البصر من ان يكون طوعا وفرض كونه طوعا لا اتفاق  
 بوجه ان المناقضة لو لم يوترقا لمعارضة اولي لا يوتر



وحيث يتبادر العلم وذلك لا يمكن دفعه ولا جرحه  
 في القوام لتسببه في كلامهم فملا عن العلما لانه لو قيل لما في القوام  
 شاع فيه فقال لا امتناع له بضرر شاع غير متافقا فان قال  
 اي امر بدليل فلما هي متافقه بدليل فجازا انه وان ذلك  
 ازديت افعالها كونهما متسروطة ونهت عما ذلك بالخصيص  
 فلما هذا كلام في زيادة العلم فلا يجب ذكرها ام لا وحيث  
 فان هذا سداد المناقضة فارويل المناقضة المستند عندنا على  
 وجهين احدهما ان العقل لم يستصحبها ولا يجوزها في سائر  
 مقولانا والثاني ان بعض العلم من دون ذلك على ما هو  
 قلبا هذا فاستدل ان العلم فائده وان لم يوجد بعض ذلك العلم  
 الثاني لا يستدل لاجل البعض فاستدل بصير العلم لا يجوز فانما هو  
 ذلك فاستدل باشياء منها ان العلم اماره الجسم غير موجهه  
 لو كانت موجهه لعلق الجسم بها بل الشرع فادان ذلك لم يسع  
 ان يكون اماره في موضع دون موضع فاجاز ان يكون اماره في حال  
 دون حال فوجب ان يعبر في ذلك الدليل وهذا الحاصل في العلم  
 بها موجه وهذا لا يختص حال ولا وقت ومنها ان  
 العلم اذا كانت اماره فوجب ان يكون اماره في جميع الاشیاء  
 اليه هي اماره غير موجهه وقد علمنا ان العلوم يجوز تخصيصه  
 كذلك العقل فوجب ان العقل المشرع بالعلوم اشبه  
 منه بالعلم العقلي ومنها ان العلم الموجهه حاز خصصا  
 كذا المستند قل ولا بد لاصحاب الشافعي من القول بذلك  
 لانهم لم يكونوا من خصيص المستند لان في تخصيصها التبادر

[illegible]







في قوله فما لا يرجح من غير شئنا ان عند الله  
 في الحش وهو اسرار السند والله دهر جماعة من احتجاج  
 حقيقه وعند السائق يرجح وهو احراز القايح والكلام هاهنا  
 يقع مستيلا اربع اقول ان العلير قد ينافيان ويتعارضان وكيفية  
 نافيها وناسفها اليه في هذا الترجيح وكيفية نافيها  
 بان جملة الترجيحيات وزانها ما اختلفوا فيه من جهة  
 الترجيح اما الاول فان السائق من العلير يافسها لا يتصور  
 واما الثاني يقع في مضافنا لان العلة عبارة عن الصفة ولو ما فاقا  
 لما وجدنا كيف يقع الثاني في مضافنا فهو على ضربين احدهما  
 ان يقع احدهما الثاني في ذلك والآخر في ذلك الحزم والتسلي  
 ان يفسر احدهما فاما والآخر مضافه ذلك الحزم لا كل واحد منهما لا  
 يقع اجتماعهما فاما في مثال ذلك اذا قلنا طهارة ما بما فالجب  
 فيه اليه كغسل الحائضه والى ما في الماسد بل يجب فيه اليه  
 فيجوز في الاصل اليه كقائه الطهارة فكذا في الاصل اليه  
 والآخر مضافا ومثال الثاني من يعلل لوجوب الوتر ومن يعلل لقوله  
فما لا يرجح الثاني في جملة ذلك ان من يقول الحق في  
 واحد لا وجه للترجيح على قوله لا رغبة على الحق دليل وله الى  
 غيره طريق مبرر فيه وغير الشبهة وهذا المصير في عما سواه  
 ولا راسخا على الترجيح لعدم اعتراف العلير بان ترجيح احدهما لو  
 كان مع الآخر لم يذبح له وهذا القدر لا يفيح الاول بمقتضى نصيب  
 وانما يرجح الترجيح مع القول بالاحتمال لان الحزم اذا كان طرفه

الامارة المقصودة لعل في قوله فما لا يرجح  
 اقوى فاما الترجيح ولا يذبح ان يكون في الامارة والى ما في قوله  
 بل الترجيح ان يكون له تعلل بالحق المقصود ولا يذبح ان يكون له  
 ترجيح وهذا لا يجوز فاما الفصل الثالث فالترجيحان حقيقة  
 وسعيل فيهما اما الاول او بالترجيح او بالعلم والامارة وكل واحد  
 يقتضي شيئا من ذلك فاما الثاني ان يثبت احدهما فاما ترجيح  
 والآخر في شئ من ذلك فاما الثالث او لا يثبت احدهما فاما ترجيح  
 ان يثبت احدهما فاما الرابع او لا يثبت احدهما فاما ترجيح  
 او المستتر في الخطر هو الصبح وعن بعضهم لا يرجح ومنها  
 ما يخرج من اصل معلوم بان التواتر او السند او الاجماع  
 فهو اولى ما يستخرج ما ليس كذلك فاما ان يثبت باحدهما الامارة  
 ومنها ان يكون احدهما طرفا لاسانة البصر والآخر في شئ من ذلك  
 والمصير اولى في مضافنا على طريق اسانة البصر وهو  
 اولى في شئ من ذلك فاما الثاني او لا يثبت احدهما فاما ترجيح  
 وراية فالراية اولى في حوزة جاب احدهما وما والاخر وهو ما  
 وغير ذلك فالطرف فيهما فاما الفصل الرابع اذا  
 كانت احدهما اعم فعند الترجيح لا يرجح بها وعند الترجيح  
رجح وحده القول الاول ان يكون اعم او اخص اما  
 بعد ثبوت كونهما على لانا اذا ثبت كونهما على علم الحزم بما اذا  
 لم يثبت لا يعلل فاما ان المصير هذا المصير الترجيح بها واجبه  
 من ذهب الى القول الثاني بان فانهما اكثر ولا يثبت ان  
 العلم المصير اقوى في ذلك هذا وانما اذا كان احدهما الترجيح  
 اصولا والاخرى مستتبطة من اصل واحد فالسبب في  
 من الاصول اولى عند بعضهم وعند ما لا يرجح وذلك لان



اولي قال ليس وجهه في العلم والاشياء  
 شرعا وهو حكما عرفيا في العلم والاشياء  
 شرعا فاما اذا قلنا ان العلم والاشياء  
 ليسا شرعا على عمومهم في العلم والاشياء  
 معهما اولي ومفهوم من جعل ذلك ترجحا والعله  
 اولي لاننا اذا قلنا قسما لها اليوم بالخير والاشياء  
 هي في الحقيقة الاعراض على العموم في اولي  
 فاما الطرق الى تباينها في قسما العلة فكثرة احكامها  
 على بعضها دليل لان الحكم لا يجوز ان يبعد  
 بعملي على الامل بعله الا ويجعل على العلة دلاله  
 وامارة فاذ لم يجعل علميا فتادها  
 ونابها ان يكون منسب لما فيه من مقتوع به  
 او منسب منها من مصاد الحكم في لان اجزى العلم وهو  
 اولي ما هو منسب علميا لظن وثباتها ان يكون  
 ثالثا ما هو منسب علميا لظن وثباتها ان يكون  
 ان يكون منسب علميا لظن وثباتها ان يكون  
 لاننا اذا قلنا ان الحكم واجب فتادها وثباتها ان  
 يسقط حكمها مع العلم على خلافه لان الاتباع بوجه العلم  
 ان يزل الدلالة على فتادها ان تدام ذلك الدليل يستوي  
 ان يكون كائنا او حرا او احماء او حجة العقل قسما  
 الخير او اورد خلافه فاقول لا يجوز ان يقال  
 احكامها على بل لا نقول في مفهوم من قال لا يجوز ان يقال  
 علميا لانه موافق ان يرد معطلا او محط الاتفاق على  
 بعله او مخالف الاصول موجه فيوافق وجهه مثال

اولي قال ليس وجهه في العلم والاشياء  
 شرعا وهو حكما عرفيا في العلم والاشياء  
 شرعا فاما اذا قلنا ان العلم والاشياء  
 ليسا شرعا على عمومهم في العلم والاشياء  
 معهما اولي ومفهوم من جعل ذلك ترجحا والعله  
 اولي لاننا اذا قلنا قسما لها اليوم بالخير والاشياء  
 هي في الحقيقة الاعراض على العموم في اولي  
 فاما الطرق الى تباينها في قسما العلة فكثرة احكامها  
 على بعضها دليل لان الحكم لا يجوز ان يبعد  
 بعملي على الامل بعله الا ويجعل على العلة دلاله  
 وامارة فاذ لم يجعل علميا فتادها  
 ونابها ان يكون منسب لما فيه من مقتوع به  
 او منسب منها من مصاد الحكم في لان اجزى العلم وهو  
 اولي ما هو منسب علميا لظن وثباتها ان يكون  
 ثالثا ما هو منسب علميا لظن وثباتها ان يكون  
 ان يكون منسب علميا لظن وثباتها ان يكون  
 لاننا اذا قلنا ان الحكم واجب فتادها وثباتها ان  
 يسقط حكمها مع العلم على خلافه لان الاتباع بوجه العلم  
 ان يزل الدلالة على فتادها ان تدام ذلك الدليل يستوي  
 ان يكون كائنا او حرا او احماء او حجة العقل قسما  
 الخير او اورد خلافه فاقول لا يجوز ان يقال  
 احكامها على بل لا نقول في مفهوم من قال لا يجوز ان يقال  
 علميا لانه موافق ان يرد معطلا او محط الاتفاق على  
 بعله او مخالف الاصول موجه فيوافق وجهه مثال



ورد معلا لقوله انما من الطوائس عليكم والطوائف الهلالان  
 ذلك الدليل انه لم يرد السبيل كقوله ان الله اطعم وسقا  
 فاما جبر المحالف محال الاصول من وجه وهناك اصل اخر يقع  
 تحت وهو انما لك على العترة فالقول به قوله وذهب محمد بن  
 ابن الحبر اذا ورد كذلك ولم يقع على صحة لا نقاش عليه وما انقوا  
 نقاش عليه والاكثر على انه يجوز النقاش عليه وهو انما في  
 القضاء استدل من قال لا نقاش عليه بوجه من ان انك  
 النقاش فيه مع منع نقاش الاصول منه لا يقع كالايح اذا منع منه  
 نقاش الاصول ومنها ان الاصل في ما منع منه نقاش الاصول  
 ان لا يعمل فيه ولا يعمل بسبيل النقاش فيه فاذا ورد الخبر في بعض  
 الاحكام بخلاف ذلك صار موجب الخبر بانه ومثله الاصل في  
 بعض عليه وسعي الباقي على ما تار عليه فيحكم بانه لا يقع النقاش  
 عليه وحده قول من جبر النقاش اذا ورد معلا وان كان اذا  
 ورد معلا قوي وذلك ما اجمعوا على تعليله وكذلك في  
 اصول فاذا قوي جاز النقاش عليه واستدل من قال بخلافه  
 مطلقا بان الخبر اذا ورد في حكم قد دخل في عداد الاصول ومنع  
 بذلك لم يضر ان يقال ان نقاش الاصول منع منه مطلقا لان  
 هذا صار اصلا بنسبه مجاز النقاش عليه بانه ان نقاش  
 الاصول ان الاكل فيمطر الفطر فاذا ورد الخبر بالناسي لا يطر  
 صار هذا اصلا بنسبه مجاز النقاش عليه ولعل فاذا جاز  
 قوله لا واحد فما لو حملنا والاصول في حكمنا لما كان ما المانع  
 من النقاش عليه فيخرج بالنقاش عليه ما ناوله الاصول

كما اخرج من غير ما ناوله الاصول في بعض النسخ  
 العموم ولعل فاذا جاز في غيره من النسخ انما من الطوائس  
 اخرج بعضه وقد صار العموم لولا هذا الاصل في انما من الطوائس  
 من مثله في نقاش الاصول ولعل فاذا جاز ان نقاش عليه اذا  
 ورد معلا في المانع اذا لم يرد معلا وقوله هذا نقاش خلاف  
 فان الاصول في غير مثله لان هذا الخبر اصل بنسبه فاما في بعض خلاف  
 بعض فان الاصول وهذا الامع في النقاش وما اعتد به اذا وافق  
 بعض فان الاصول بان يقرر بان يقرر بان يقرر بان يقرر بان يقرر  
 النقاش لان الخبر بوجه ومما يرويه ما است بالنقاش في نقاش  
 عليه ام لا احمل عليه وهذا يستلزم انما اذا كان الاصل في العالي  
 الفرع فاما سوا فلا فائدة في حمل الفرع على الفرع ولا يشترط  
 وان لا يحمل سارق على سارق ولا زاني على زاني وقد  
 استدلنا وساول النص لما فاما اذا كان على الاصل بوجه الفرع  
 الاول ومن جاز ان يعمل هذا الفرع بعله اخرى بوجه الفرع  
 الثالث ولا يوجد في الاصل فهو موضع سنه وقد اختلفوا في  
 فلي عزاي الحسن انه لا يجوز وان الجمع في حمل على الاصل بوجه  
 حمل الدرر على الادب فحمل على الزاوي وذكر الشيخ ابو عمارة  
 وقاضي القضاة انه يجوز وحده قول لي الحسن ان الذي يصر  
 لعدم هو الاصل بان يقال ما الذي انزله ولا ساق ذلك بوجه  
 ولانه اذا انزل الاصل عليه لم يجر ان يرد استواء فلا يجوز ان يطلق  
 على الاصل ولان الفرع الاول يستلزم بعله الاصل بوجه  
 فكيف نقاش الفرع الثالث عليه بعله اخرى وحده قول  
 الاخر ان الفرع الاول اذا حمل على الاصل ويستلزم ما ان الفرع  
 فالاصول فاذا ادل الدليل على تعليله بعله اخرى يستلزم











في حوز السليم حلالا لوصفهم  
 فلهذا عاونه الاسمي في حوز السليم  
 قاله اجمع الوجه واهم كسب مسال الاسمي  
 بعض مشايخنا الذين في حوز السليم على سبيل الترجيح عليه  
 وهذا سائر بعض مواضع الاسمي ودرست بعضهم انه  
 خصص العلة القياسية بما هو اقوى من ذلك القياس وخصي ذلك  
 عن رخصا وهذا الصلح بعض مسائل الاسمي ودرست  
 بعضهم انه ترك طريقة المحم في اخرى اولي منها لولا ما لو  
 البات على الاولى وهذا قريب والكلام بعد في موضع  
 اخر في المعنى والاحتمال في العلية اما الكلام في المعنى فمع  
 في مواضع اخرى ان البات الاول هل يجوز رخصه والجدول  
 في الثاني ام لا وانما ان رخص الاسمي هل هو دلالة  
 ام لا وبما هو الدلالة البات اقوى من الاول ام لا  
 وراهم ان الدلالة المتروكة دلالة مع التمسك بطريقة  
 الاسمي ثم من هذه الاقسام ما يدخل في اصول الفقه  
 وهو ما يدخل في الكلام في حوز السليم وفيما بعد في الفروع  
 وهو ما لا يجوز الكلام فيه الا في الفصل الذي يدخل في  
 الاصول هو الكلام في بعض العلة وترجيح دليل على ان  
 وترتب الدلالة وانما تقدم وانما يؤخر وهل مع انما  
 وتلك في مقدم والذي يدخل في الفروع هو الكلام في اعين  
 المسائل كسب الامر والفهم في الصلاة وترت في الحديث في حوز  
 الكلام في راسل مخصوص فاما الكلام في العبارة فلم يسم ذلك  
 اسميانا واذن هذا الوصفان لم يبق لمضوي الاسمي  
 كلام ولا يصح من قولنا لا يمتد ان سار عن مسائل منها  
 ان حوز طريقة من الاسمي اقوى من غيره وان احد التاويلين

لطيف  
 اعلم

في حوز السليم حلالا لوصفهم  
 فلهذا عاونه الاسمي في حوز السليم  
 قاله اجمع الوجه واهم كسب مسال الاسمي  
 بعض مشايخنا الذين في حوز السليم على سبيل الترجيح عليه  
 وهذا سائر بعض مواضع الاسمي ودرست بعضهم انه  
 خصص العلة القياسية بما هو اقوى من ذلك القياس وخصي ذلك  
 عن رخصا وهذا الصلح بعض مسائل الاسمي ودرست  
 بعضهم انه ترك طريقة المحم في اخرى اولي منها لولا ما لو  
 البات على الاولى وهذا قريب والكلام بعد في موضع  
 اخر في المعنى والاحتمال في العلية اما الكلام في المعنى فمع  
 في مواضع اخرى ان البات الاول هل يجوز رخصه والجدول  
 في الثاني ام لا وانما ان رخص الاسمي هل هو دلالة  
 ام لا وبما هو الدلالة البات اقوى من الاول ام لا  
 وراهم ان الدلالة المتروكة دلالة مع التمسك بطريقة  
 الاسمي ثم من هذه الاقسام ما يدخل في اصول الفقه  
 وهو ما يدخل في الكلام في حوز السليم وفيما بعد في الفروع  
 وهو ما لا يجوز الكلام فيه الا في الفصل الذي يدخل في  
 الاصول هو الكلام في بعض العلة وترجيح دليل على ان  
 وترتب الدلالة وانما تقدم وانما يؤخر وهل مع انما  
 وتلك في مقدم والذي يدخل في الفروع هو الكلام في اعين  
 المسائل كسب الامر والفهم في الصلاة وترت في الحديث في حوز  
 الكلام في راسل مخصوص فاما الكلام في العبارة فلم يسم ذلك  
 اسميانا واذن هذا الوصفان لم يبق لمضوي الاسمي  
 كلام ولا يصح من قولنا لا يمتد ان سار عن مسائل منها  
 ان حوز طريقة من الاسمي اقوى من غيره وان احد التاويلين















[illegible]

على الختم ومهما لم يوافق في قوله في السور  
الآخرة على الخطه وسهيا ما هو احوال وهو ما لا ابل القدر  
في القيله وفيه المطالب والجواهر ذات القول ان حجة ما وان كان طرعا  
للظن والاعتراض على صرح باسم الحق سبحانه وذلك  
السامع ان القايين والاصهار واحد هو على صرح فائق مع  
وقائين عليه الاستنباه قال القايين وهذا لا ينج لان الاصهار اعم  
من القايين على ما سافر العبد مشيئة المذاهب المتعلقة  
باصول الدين الحق فيها واحد وما عداه باطل وخالف فيه عبد الله  
بن الحسن العيصي القايي والاضيل فيه اجماع المشايخ وعلم  
من ذكر الرسول صفة انه ارسل الى الجاهل الخارجه عن الاسلام باطله  
والجوه هو الاسلام لانما جهل بالله ورسوله وانما احلوا في  
اهل القبلة والمخالف فيه هو عبد الله بن الحسن فانه يقول كل محمد  
في اصول الدين فصبب اخذ الاقرار بسوحد الله واثبات الرسالة  
والمحمد مصيب والعدلي مصيب والوحيد كالمستند في انه مصيب  
وقد باور بعضهم قوله على انه اثار اراي المشايخ كالا ما زانت  
وان ظنوا المذاهب الظن كما يقولون في فروع الشريعة وفي خالفه  
جملة اهل العلم والفرو ولما وافقوه وليس هو له قوله المعروفة سمير  
نابح ان يكون المحل فيه صوتا ولا يسمع وادعوا علمه انه حرف  
الاجماع والدليل على قياس قوله ان المعبد اذا استجلى ان  
يكون على وجهه فلا يثار يكون ايد الاعتقاد من جهلا والخير ذلك  
كذا قال الحسن بن علي لان المحل فيه فلف بقوله صواب وجميع  
متايل الاصول لا يخرج عن هذا ولانه لو خازن حسن الوحيد  
والشبهة والعدل والخير مع الحسن لانها محمد بلزقه بالهم  
المجتبه من فقد المقة ما قلنا والبراهيل على انه لا يجوز ان



السرى...  
 من...  
 على...  
 في هذا الباب...  
 الاول...  
 المجلد...  
 واح...  
 وحوز...  
 كذا...  
 فاما...  
 واح...  
 الفروع...  
 المقصد...  
 في...  
 التي...  
 مسيله...  
 ثلاثة...  
 المحل...  
 وبالله...  
 الاول...  
 على...  
 النعم...  
 على...

او...  
 الحبر...  
 في...  
 ما...  
 تانت...  
 وفي...  
 بحلف...  
 وكال...  
 لانه...  
 الطلوع...  
 من...  
 الزمان...  
 المصالح...  
 المحل...  
 لا...  
 الذي...  
 البعد...  
 بذلك...  
 ولعمد...  
 ذلك...  
 ان...  
 فيما...  
 فلا...  
 منه...



جميع استولجهم على قولنا كل من استولجهم على قولنا كل من استولجهم  
ومهم الله لو لم يكن العبد ما كان الله لو لم يكن العبد ما كان الله  
المكلف او الفعل او الوجه او الوقت لما جاز الشئ فلما جاز الشئ  
علمنا جواز ذلك وهذا ما اوردته انوال الهدى عليهم وقال اذا جاز  
الشرايع لاحد المصالح خارج هذا ذلك المصالح من ان الشئ لم  
هو لا وهم اما استدلاله انوال الهدى قال اذا جاز ان يعبد  
الله تعالى بالقراءات المحلقة والعبد بها لا يكون الا ان يكون  
محررا فاما ان يعبد الله تعالى فلا يضره الاخر او يضره وقت  
خلاف ما يضره وقت فما الذي منع من مثله في المذهب بوجه  
اذا جاز العبد بالقراءات المحلقة جاز العبد بمضمونها بعد من  
وان حلت بالصعب بعسل الرحيل من قولنا ان العبد بالمسجد  
على طريقة العبد فاذا جاز هذا فما المانع ان يعبد احد المحمدين  
حيث يقول مسئلة الحد مع الاخوة والاحوان ان يقول انما لله  
وسعيد نعم يقول نعم اسم الله واهله واذا جاز ذلك في الصالحين  
الاحتياط احسب ما احتيا الاجوال اذا لم يختر العبد  
في الاصول كذلك في الفروع والجوار فاما ان المقصود  
في الاصول العلم بالمعبد وسبيل كونه على صفة صفة والمقصود  
هاهنا العبد العمل مصلحة ويجوز ان يحلف المصالح لجوار ان يكون الشئ  
جزائرا على ما يدل على العبرة واحسب ما قولهم بوزي  
السافر وامر محال وهو ان يكون الشئ طلالا حراما واجتماعه  
واجب حسيئا فحيا والحوادث عنه من وهو مهم

جميع استولجهم على قولنا كل من استولجهم على قولنا كل من استولجهم  
ومهم الله لو لم يكن العبد ما كان الله لو لم يكن العبد ما كان الله  
المكلف او الفعل او الوجه او الوقت لما جاز الشئ فلما جاز الشئ  
علمنا جواز ذلك وهذا ما اوردته انوال الهدى عليهم وقال اذا جاز  
الشرايع لاحد المصالح خارج هذا ذلك المصالح من ان الشئ لم  
هو لا وهم اما استدلاله انوال الهدى قال اذا جاز ان يعبد  
الله تعالى بالقراءات المحلقة والعبد بها لا يكون الا ان يكون  
محررا فاما ان يعبد الله تعالى فلا يضره الاخر او يضره وقت  
خلاف ما يضره وقت فما الذي منع من مثله في المذهب بوجه  
اذا جاز العبد بالقراءات المحلقة جاز العبد بمضمونها بعد من  
وان حلت بالصعب بعسل الرحيل من قولنا ان العبد بالمسجد  
على طريقة العبد فاذا جاز هذا فما المانع ان يعبد احد المحمدين  
حيث يقول مسئلة الحد مع الاخوة والاحوان ان يقول انما لله  
وسعيد نعم يقول نعم اسم الله واهله واذا جاز ذلك في الصالحين  
الاحتياط احسب ما احتيا الاجوال اذا لم يختر العبد  
في الاصول كذلك في الفروع والجوار فاما ان المقصود  
في الاصول العلم بالمعبد وسبيل كونه على صفة صفة والمقصود  
هاهنا العبد العمل مصلحة ويجوز ان يحلف المصالح لجوار ان يكون الشئ  
جزائرا على ما يدل على العبرة واحسب ما قولهم بوزي  
السافر وامر محال وهو ان يكون الشئ طلالا حراما واجتماعه  
واجب حسيئا فحيا والحوادث عنه من وهو مهم



ان ما ذكرنا من هذه الامور من كونها مذكورة في النصوص  
التي هي في المصنفين والذين هموا بوضعها في كتابهم  
كان ذلك من اجل انهم لم يذكروا في النصوص  
فلا سمح الله ان يعارضوها وان كانت العبر واحدة فلا يصادق الاجام  
على ما ذكرنا كما اننا في المستند على المصنفين ونحرم على غيره  
والمراد من ذلك انهم لم يذكروا في النصوص  
المختلفة منها خالف ولعلنا فان هذا الذي هو في الحاشية  
لا يجوز ان يكون محمدا او عائشا فان كان محمدا فادى احكامه  
الي انه حرام لا يجله ولم يزل في قوله غير ذلك وان اذاه احكامه الي انه  
حرام لانه ذلك وكيفية ما يصادق واما المستند في العام  
فان المصنفين في فرضه الرجوع اليه فان اقامه ما له طار له احد  
بقوله فاذا اختلف قوله لانه ذلك فان قيل هو انما لا يصادق  
فيما ذكرتم فانها سارية في الوحي والادب استناد الرجل اليها  
خلال له وادى استناد المراد اليها حرام عليه في مسئلة الاكلا  
والاشباب وخونا في حسد سارية ان كان يجوز له الاستمتاع  
بها وجب عليها القرب والاشياء في سارية وادى في الخارج  
والمقابل فلما هذا المزمع لو لم يكن لها عند السارح طريق  
للحصول من ذلك فاما وهناك طريق للحاصل فاذا ذكرنا ما ذكرنا  
وطريق العلم انه ان كان الشيء ناجوزا للمطالعة فيه والراعي  
فلما انما الحسد والذل ولها طريق اخرى وهو الرجوع الى  
القاضي ليعصم باحدهما لقطع التنازع فان لم يكن فاعني في الحكم  
المعصوم تزامنها وان كان مما لا يجوز للذكر والمطالعة  
وطريق العلم الرجوع الى القاضي والجميع وفي ذلك قطع

النارح ومبنيها فانما هي في النصوص  
صالحه لزمهم فان اختلفوا في ذلك انما هي في النصوص  
مطعون في دار مسددة فان ان قالوا في ذلك في النصوص  
فقد اوجبوا عليها انفسه ولا يقطع الخارج لا يثبت احدهما  
اولى بالنسبة من الاخر وان قالوا في النصوص انما هي في النصوص  
بما ذكرنا في ذلك الخارج والمقابل واي ذلك انما هو الزمهم ذلك في  
سواء المصنفين في هذه المسئلة ونقال لهم العالي اننا في حاشية  
واستوفى هذه حال العالمين كيف يصنع فان قال يرجع الي احدهما فلما  
لست احدهما اولى من الاخر وان قالوا هو محرم وان كان احدهما محرم  
والاخر حلال فهذا القول بالحرم والحلال هو الذي اشروه واهبوا  
بانه اذا جاز في حق المحمدين جاز في حق المجتهدين الواحد ان يعيد عنده  
القولان الجواب ان عند سمحنا في عا واليه فائتم حوز ذلك  
ويكون المحمدين محمدا ولا يورث في ان يكون اليه طارا لانه في وقت  
واحد وعندنا في المسئلة لا يجوز ان يعيد عند المحمدين في الحاشية  
ولا من يرجع في المسئلة ما قال واجب بانه لو جاز في النصوص  
ان يكون حقا ويحرم صده حقا لجاز ان يعتق انفسه في محرم محققين  
مصاديق والجواب انه لا يمتنع ذلك ويكون المعصوم الذي يفتخر  
ان ينافي مرهبا وان ساقط من ذلك ولا يجوز له ترك ما عليه على الجمع  
كما حرم في القارات الثلاث فاما اذا كان المعصوم اليه فربما  
والامر في حوازه ظاهر مسئلة له احملوا في الاقوال  
المختلفة من المجتهدين ان جمعوا جواز الرجوع واحد فاما من سعى  
القائمين والاشهاد فلا يستقيم ان عده الرجوع واحد واليه طريق  
ثم اختلفوا في تلك الطريق ومن سبب القائلين انفسهم  
على احوالهم من جعل الرجوع واحد ويقول على الحق  
وليس من غير المعكف طيرة مما لست يريد ليل فان يكون معذور



انهم احلوا في مسائل من  
 صوب بعضهم بعضا واجماعهم على الخطا في  
 كل واحد منهم مصيبا لوجب ان يكونوا في الخطا  
 القابل من حيث الخطا في الحكم والمصوب له من صوب صوبه فلهو  
 محطوفه ولا يجوز ان يجمعوا على الخطا فان قيل ولم يجمعوا  
 في هذه المسائل قلنا احدا منهم في مسائل الفرائض وغير ذلك ظهر  
 واستشعر وتواتر نقله بحسب لا يخفى روجه فارسلهم  
 احلوا فلم يجمعوا ان بعضهم صوب بعضا ارادتم قول لا يوجب  
 وان ارادتم بعضا فذلك قلنا للصوب اما ان في اقوى  
 من القول فاذا ظهرت في اسمهم وجب القول فارسلهم  
 في الاما ان قلنا وجوه منها الاعظام والاولى لا يعلم  
 غيره وسواء مع العلة بظرفه لان من كونه مصوبا فمضاه  
 ان ارادتم من هذه الطوائف المخالفة في الخوارق من بعد منه  
 والخال في الموالاته على ما كان لا بد من كونه مصوبا كما يعلم  
 المتأخر والمقيم في الفطر فان المقيم بصوب المتأخر في الفطر والمسافر  
 بصوب المقيم في الصوم ومنها اننا لو لم نقل ان يجوز ذلك جمع  
 المطاوعة فيه فمما سمعنا وطهور ذلك بصوب لم يعلم امر صوب  
 فيه بعضهم بعضا لا يستلزم ذلك مما لا يخفى فيه نقل للصوب  
 قولنا وانما رجع الى هذه الطريقة ومنها انما علم من جالهم عند  
 نزول الخوارق ان بعضهم كان على بعض وسواء في المسائل  
 ثم ذلك الامع للصوب لا يدرى الشرح مع من ان يجوز في القليل  
 الخطا والاعراض ومنها انما استان ان بعضهم كان يوجب  
 للمخلفا وحكم خلاف ذلك كما لو اراد من ان في راجع  
 وسواء في غيرهم ولا يفي ذلك الامع للصوب ومنها  
 ناست من انهم ذهبوا بمضاهي مختلفه فلو لا الصوب

اعرف

انهم احلوا في مسائل من  
 صوب بعضهم بعضا واجماعهم على الخطا في  
 كل واحد منهم مصيبا لوجب ان يكونوا في الخطا  
 القابل من حيث الخطا في الحكم والمصوب له من صوب صوبه فلهو  
 محطوفه ولا يجوز ان يجمعوا على الخطا فان قيل ولم يجمعوا  
 في هذه المسائل قلنا احدا منهم في مسائل الفرائض وغير ذلك ظهر  
 واستشعر وتواتر نقله بحسب لا يخفى روجه فارسلهم  
 احلوا فلم يجمعوا ان بعضهم صوب بعضا ارادتم قول لا يوجب  
 وان ارادتم بعضا فذلك قلنا للصوب اما ان في اقوى  
 من القول فاذا ظهرت في اسمهم وجب القول فارسلهم  
 في الاما ان قلنا وجوه منها الاعظام والاولى لا يعلم  
 غيره وسواء مع العلة بظرفه لان من كونه مصوبا فمضاه  
 ان ارادتم من هذه الطوائف المخالفة في الخوارق من بعد منه  
 والخال في الموالاته على ما كان لا بد من كونه مصوبا كما يعلم  
 المتأخر والمقيم في الفطر فان المقيم بصوب المتأخر في الفطر والمسافر  
 بصوب المقيم في الصوم ومنها اننا لو لم نقل ان يجوز ذلك جمع  
 المطاوعة فيه فمما سمعنا وطهور ذلك بصوب لم يعلم امر صوب  
 فيه بعضهم بعضا لا يستلزم ذلك مما لا يخفى فيه نقل للصوب  
 قولنا وانما رجع الى هذه الطريقة ومنها انما علم من جالهم عند  
 نزول الخوارق ان بعضهم كان على بعض وسواء في المسائل  
 ثم ذلك الامع للصوب لا يدرى الشرح مع من ان يجوز في القليل  
 الخطا والاعراض ومنها انما استان ان بعضهم كان يوجب  
 للمخلفا وحكم خلاف ذلك كما لو اراد من ان في راجع  
 وسواء في غيرهم ولا يفي ذلك الامع للصوب ومنها  
 ناست من انهم ذهبوا بمضاهي مختلفه فلو لا الصوب







واما الكتمان فاعل حاله والحو  
 واخر اوله لقان فيما احصوا  
 من الامه الاربعه لانه تعالى لا يعاديه فارجح ان يكون القائل  
 من الامه الاربعه لانه تعالى لا يعاديه فارجح ان يكون القائل  
 وهذا اعظم نوحه انه لو كان فيما احصوا من مناز الخد  
 ما هو هذا الوجه على العام بامر المسلمين ان يردوا استيلاء القائل  
 لانه يدعي حاجه ان يردوا البعد وعلما انه لم يفعل ذلك لانه  
 على انه صواب واحب من كل الجوده واحسن جوده  
 منها ما ظهر من العجابه من ان يردوا نعمهم على بعض علماء يردون عن  
 عيسى وعائشه رضي الله عنهما على ما فرضنا لم يقل احد ان هذا الاحار  
 اجل ان يردوا نعمهم ومنها ما ظهر من اعطائهم الى حد  
 الاستعداد من خطا علماء يردون عن ابي بكر وارسقود ومنها  
 قوله تعالى ومنها ما قلنا ان الحسن صوابه ركني قوله ومنها ما  
 سلمه مع ومنها ان الاجتهاد لم يفرض لنفسه وانما فرض  
 لغيره فوجب ان يكون امرا لاجتهاد لاصاه ذلك الغير فقط  
 ومنها ان من اجتهاد ادى لاجتهاده لا ان قلنا من جانب  
 المشرق وجب ان يكون كذلك ومنها ما قوله تعالى  
 فزدوه الى الله والرسول ومنها قوله عليه السلام  
 وان احطاطوا امر واحد والحوائث على الاول فحواه  
 منها في هذه امور محتمله وما ذكرناه من تعظيم بعضهم لبعض  
 وموالاهم غير محتمله على ما قلنا ومنها ان هذا الموت  
 لم يزل على ما قلنا لانه يجوز ان يكون عبد في هذه الميالي لم  
 يكن من ميالي الاجتهاد والخصيه فيها لا واجب المحييه  
 وسائر الميالي لعلنا الصوبه وسائرنا ومنها

انه لا خطا لوجب ان يخطئ في كل شيء  
 مع ما ثبت من عظم زعمنا من ان الله تعالى  
 ولعلنا لم نعلم له في كل شيء  
 والحق في الحق والحق في الحق والحق في الحق  
 ان لكل واحد وجه علمنا فيه ذكره والجواب عن الثاني  
 قد مرنا وازالمزاج الخطا انما هو  
 انه تعالى فهم ينسب اليه ما هو بالحق والحق  
 مصيب لان الحق بالحق والحق بالحق  
 ولهذا انما يعلمه وقلنا انما هو  
 ان كل من فهم مصيب كان اولي والجواب عن الثالث  
 ان الاحتجاج وان قرئ من طاعت غيره فان ذلك عندنا هو الحق  
 الذي يؤدي اليه زانه وبلغه عند طاعة وهذا لا يمتنع من ان يكون  
 كل من فهم متصفاً بذلك والجواب عن الرابع  
 اذ انما احتجاره اليه فهو فليس هكذا ذكره محمد بن الحسين وهو  
 الصحيح والجواب عن السادس ان كل واحد من حكم المحققين  
 مردود لا اصل فهو رد اليه كتاب الله وسنة رسوله والحق  
 حكم الله والجواب عن السابع انه لم يبين ما الذي اخطا الحق  
 ام الاشياء ام ما اقتضاه ما وطلبت انما كان كسر نوايا عاقل  
 قدضا ولعلنا لم نعلم له في كل شيء  
 حبل لكل واحد امر او الخطا في الحق لا يستحق عليه الاخذ  
 فصلا فاما الذي ليس عليه فينياد قول من يقول  
 انه مصيب في احتجاده في الحق والحق في الحق  
 الصواب ان كل واحد منهم صور صاحبه في احتجاده وفي  
 حجة وكل ما يدل لنا في المسئلة المفردة تدل على فينياد



لا بد ان كان  
 من غير ان يكون  
 وان عليه عظم في الخلاف لان اقل ما يلزمهم بحطه الصحابه وفسادهم  
 ونقص اجابهم **مسئله** الاستسنة كان ابو الحسين يقول  
 لا بد في الحادثة من استسنة عبد الله وان كان المخلص لم تكن اصابته  
 وانما كلف ما نوديه اجتهاد الله فان اصاب ذلك فقد اصاب الاستسنة  
 والا فقدر ادى ما كلف وهذا مذهب عيسى بن امان وسهر بن يحيى  
 ومذهب جماعة اصحاب ابي حنيفة والمجتبي عن محمد بن ابي  
 عتر عن الاستسنة بالصواب عند الله وهو مذهب الشيخ  
 ابي عبد الله والى استحقاق غنايتي والله ذهب ابو علي في كتاب  
 الاجتهاد و2 جواب **مسئله** محمد بن ابي اسحق قال  
 القاضي هو قوله الاول الاثم رجع عن ذلك وقال مثل قول ابي هاشم  
 وحكي عن جماعة من اصحاب الشافعي القول بالاستسنة والله ذهب  
 ابو حامد المرورودي ونسبه الى الشافعي وحط من سئل اليه  
 ان الحق في مسائل الاجتهاد في واحد وذهب ابو الهدى واوحاشم  
 والقاضي وجماعة من الفقهاء والسيد له الاستسنة الاما عند  
 المحقق ولا معنى لاصافة ذلك الى الله تعالى واستدلوا  
 قال الاستسنة بوجوه منها ان الواجب على المجتهد طلب الحكم  
 في الحادثة ولا بد للطلب من مطلوب فلو لم يكن هناك استسنة لمقتضى  
 لم يكن للطلب معنى ومنها ان سئل الاجتهاد في الواجب  
 سئل الاجتهاد في القبله فكما ان هناك عتقا فانه بها  
 الطلب عليها وان لم تكلف ما بنا كذا في الواجب ومنها  
 قوله عليه السلام اذا اتيته الحاكم فامار به اجزا وان  
 اجتهد واحطافه اجزا ولا ينجى في معناه الا انه اخطا الاستسنة

اطنه

واصار الاستسنة  
 من خوف عبد الله لو ظهر للحاكم  
 ومنها اخذ على المقوم في النجوم كما في  
 ولا بد له من حقيقة عند الله وان لم تخلص ذلك تترك ما  
 قد ومنها ان المال الماخوذ في السبع الذي يخرج عن الزكاة  
 لا بد ان يكون فيه حقيقة عند الله ولم تكلفه فلو كان يوافق ذلك  
 وخوار ان لا يوافق ولو ظهر لحضاه فيه فلو لم تكلف  
 ومنها ان سئل الاصل بالفرع بغرض ولا سئل في الصوح  
 ملحا من حقيقة عند الله تعالى وان لم تكلف الا ما كلف على زايه  
 ومنها ما استدل به الشيخ المرحوم ابو عبد الله ان المسلم  
 يلزمه الرجوع الى الحاكم ولحقه ركن ما به المسلم ثم هناك  
 سئل لو ذهب الرتبة فيه اصاب المقصد في الاستسنة  
 لم تكلف ذلك وانما كلف ما هو الا قرب عنده كذا هذا  
 واستدل ابو هاشم رضي الله عنه بان الاستسنة لا يحلو اما ان  
 يريد به الاستسنة في صفات النقيض وهذا محال لا يفعل الا  
 لتبطل في الاستسنة استمرافا في طقه ولا حرجا منه في  
 تلك الصفة وهذا لا يتم في صفات النقيض ولا في صفات  
 النقيض لا يحلو لها ما نحن فيه او يقال تريد بالاستسنة انه في علم  
 الحكم وهذا فاسيد لا الاراد فاستسنة الترتيب كونه محلا  
 وما كولا ومقتضا على سوا فلا يجوز ان يجوز المزار بالاستسنة  
 ذلك فاذا اطلب الترخيص وجب ان يجوز المزار بذلك  
 انه اولى عند المجتهد ان يحكم له بختم الاصل المزور الى  
**فاجاب** عن فضل القبله بان هناك عتقا فانه  
 لم يطلما على المجتهد واجاب عن فضل المطلوب بان هناك



وانه يقول انما الاستدلال بالبرهان لا يستلزم ان يكون  
 الاستدلال بالبرهان في التوابع وان كان محتملا لو  
 انما على ما بين الاطراف ومن جملة من يفهمه وكلام المعزلة  
 من دفعه فليلا استبدل واستبدل وجه اخر وهو اجتماع  
 النجاة وقالها ما مقدما ومنحه احدى المقدمات ان  
 بل محمد مصيب لما است من بصوت النجاة بعضه على  
 ما تقدم والمقدمة الثانية كانت عنهم من الخطية فلو  
 جعلنا الامر على ان التوابع احدى القولين والآخر خطا لاف  
 ولا حمل على انه خطا والحاشية حثرا اخبرنا انهم ذكروا  
 ذلك في مسائل الاحترقها والثاني انهم اطلقوا الخطية  
 واذ انت المقدما من جملة القول بالانبياء فاذ استدل  
 ان الكلام في صحة المسائل فرج على ان يكون معقولا والانبياء  
 ليس معقولا فليلا ومعناه ان مسئلة الزنا اصلاح  
 كل واحد ما تورد به اجتهاده اليه وان كان احدا لا قول  
 لو اصابوها وعملوا بها كان اكثر بونا وهذا اما قول  
 الفاضل انه محتمل في المرات والجمع صلاح وان كان بها ما  
 قيل لكان اكثر بونا ابا والكلم بكثر وما ذكرناه منه على ما  
 سلوه كل فريق **مسئلة** للعلم ان يقبل عن العلم  
 مسائل الاختصاص وان لم تعلم وجهها احد قال المحقق لنا  
 في ذلك وجوه منها اجتماع النجاة قولاه فليلا وبقرنا  
 ونما وكذا اجتماع النجاة فانه ظهر فيما بينهم رجوع العاقل  
 الى العالم والقبول منه وذلك طاهر عنهم لانهم من  
 كان يفي ومهم من قبل ومهم من لا يفي

وهو طهر عنه الامر بالانبياء **مسئلة** في ما بين  
 وهو طهر اميرنا في هذه الامور من ما قد قيل في  
 الاجتماع ولاهال انما يجوز دونه اليه هو يعلم وجه العمل  
 وطريقة القياس وذلك لان في هذا العلم الطهور فالاول  
 فان احدا لا يروا في القياس وجه الاجتهاد وطريقة القياس  
 بل المعلوم مطابقة **مسئلة** انهم اطلقوا من المسئلة والمعلم  
 واعيد فاذ من من يدعي خطية ومن يدعي من المحكوم عليه  
 انه يجب على الحاكم ان يراى بالوحد وذلك طاهر المستقوط  
 ومنها انه لو روى حثرا وحيث عليه قوله فاذ انما في  
 قوله لان كل واحد منها يوجب الطهر ومنها انما لو قلنا  
 العاقل معرفة الحوادث ووجوبها لو كانت اكثر التوابع  
 العاقل وهذا اوردى الامر فاستدل **مسئلة** انما للعاقل  
 طمنا الى العلم ولا يجوز ان يملك في الاصول ولا يجوز على المعنى  
 الخطا فقدم على اعتقاد لا من كونه حقا وفعل ما دام كونه  
 مفسده واما ما توالت في القياس والاجتهاد والجواب عن الاول  
 انه مع العلم لا علم بدليل قاطع ان الواجب عليه الرجوع  
 الى العليا فهو العاقل الواحد والقياس **مسئلة** انما  
 علم ان فرضه ذلك من الخطا فالما بين اذا عمل بالقياس  
**مسئلة** ولا يجب على العالم ان يبين المشقة الواجب  
 في الاحكام عند اختلاف العدد على ما بينا عنهم **مسئلة**  
 ذلك وجوه منها اجتماع النجاة على ما ذكرنا انهم كانوا يقولون  
 من غير بيان وجه القياس غير ان كان احد ومنها ان من



الذي يقول مع الاسم ان في الغاي...  
فكل ما كان له مزية وجب ان يكون اقرب اليه...  
ومن ان في الغاي ان يحدد...  
فما كان له مزية كان له قول منه اوتي...  
انه اذا علم ان المحدث من صفاتهما...  
ان يحدد من انهما كان فاما ان كان احدهما...  
ان يحد منه وما زوى عن بعضه انه اعتبر الامانة ولم يغير...  
العلم ضعيف لان العلم هو العبد والمعتبر...  
فما كان له مزية كان له قول منه...  
الحديث خلاف الغرض...  
دنه فالماضي في الكثرة ولاه لما لم يجر ان يكون فاضلا ولا ساهلا...  
لم يجر ان يكون مقبلا...  
وساه قلنا ان هذا هو الحق...  
من بعد...  
احدنا ان المنسحق اذا ساء...  
ستسمع انهم ساءوا...  
المعنى لا يسمع...  
وبالله الموفق...  
ما شئنا وقال ابو الحسن...  
لهم في الجهد...  
وعن الماراة...  
ان الحكم مع الامانة...  
الامارات...  
الربا...  
الذي يقول مع الاسم ان في الغاي...  
فكل ما كان له مزية وجب ان يكون اقرب اليه...  
ومن ان في الغاي ان يحدد...  
فما كان له مزية كان له قول منه اوتي...  
انه اذا علم ان المحدث من صفاتهما...  
ان يحدد من انهما كان فاما ان كان احدهما...  
ان يحد منه وما زوى عن بعضه انه اعتبر الامانة ولم يغير...  
العلم ضعيف لان العلم هو العبد والمعتبر...  
فما كان له مزية كان له قول منه...  
الحديث خلاف الغرض...  
دنه فالماضي في الكثرة ولاه لما لم يجر ان يكون فاضلا ولا ساهلا...  
لم يجر ان يكون مقبلا...  
وساه قلنا ان هذا هو الحق...  
من بعد...  
احدنا ان المنسحق اذا ساء...  
ستسمع انهم ساءوا...  
المعنى لا يسمع...  
وبالله الموفق...  
ما شئنا وقال ابو الحسن...  
لهم في الجهد...  
وعن الماراة...  
ان الحكم مع الامانة...  
الامارات...  
الربا...

الذي يقول مع الاسم ان في الغاي...  
فكل ما كان له مزية وجب ان يكون اقرب اليه...  
ومن ان في الغاي ان يحدد...  
فما كان له مزية كان له قول منه اوتي...  
انه اذا علم ان المحدث من صفاتهما...  
ان يحدد من انهما كان فاما ان كان احدهما...  
ان يحد منه وما زوى عن بعضه انه اعتبر الامانة ولم يغير...  
العلم ضعيف لان العلم هو العبد والمعتبر...  
فما كان له مزية كان له قول منه...  
الحديث خلاف الغرض...  
دنه فالماضي في الكثرة ولاه لما لم يجر ان يكون فاضلا ولا ساهلا...  
لم يجر ان يكون مقبلا...  
وساه قلنا ان هذا هو الحق...  
من بعد...  
احدنا ان المنسحق اذا ساء...  
ستسمع انهم ساءوا...  
المعنى لا يسمع...  
وبالله الموفق...  
ما شئنا وقال ابو الحسن...  
لهم في الجهد...  
وعن الماراة...  
ان الحكم مع الامانة...  
الامارات...  
الربا...  
الذي يقول مع الاسم ان في الغاي...  
فكل ما كان له مزية وجب ان يكون اقرب اليه...  
ومن ان في الغاي ان يحدد...  
فما كان له مزية كان له قول منه اوتي...  
انه اذا علم ان المحدث من صفاتهما...  
ان يحدد من انهما كان فاما ان كان احدهما...  
ان يحد منه وما زوى عن بعضه انه اعتبر الامانة ولم يغير...  
العلم ضعيف لان العلم هو العبد والمعتبر...  
فما كان له مزية كان له قول منه...  
الحديث خلاف الغرض...  
دنه فالماضي في الكثرة ولاه لما لم يجر ان يكون فاضلا ولا ساهلا...  
لم يجر ان يكون مقبلا...  
وساه قلنا ان هذا هو الحق...  
من بعد...  
احدنا ان المنسحق اذا ساء...  
ستسمع انهم ساءوا...  
المعنى لا يسمع...  
وبالله الموفق...  
ما شئنا وقال ابو الحسن...  
لهم في الجهد...  
وعن الماراة...  
ان الحكم مع الامانة...  
الامارات...  
الربا...



عنده ونحوه الاجتهاد في معرفة الحق المستقيم في الدين  
عنده الصادق نوحى اليه انما العلم بالدين هو العلم  
بالحق في كل شيء وهذا ما لا يمكن ان يكون الا بالاجتهاد  
فان قيل انما العلم بالدين هو العلم بالحق في كل شيء  
امام الامام النعمان او بالحق في كل شيء مستقلة في القول  
الحكم في هذه المسئلة وما يصح ان يكون للعالم قولان وما لا يصح  
يقترن وقد اشتهر اصحاب المساجد والفقهاء والمفسرون في  
تصحيح قوله ونحوه في كل شيء ما لا يجوز وليس له ان يوضح  
الحق ويدل على الصحيح والفاصل فانما يقال انما  
اوردته عليه اصحاب الحق في كل شيء ما لا يجوز فانما لا يصح ان يكون له  
في المسئلة قولان انما يفتقر في الحاشية الى الحق وصحة كسائر الاجم  
وفيها واما في حق واما في ما يضافه وذلك ما يعلم بعد ذلك  
في عاقل فاعلم بعد ذلك في حق واما في ما يضافه وذلك ما يعلم بعد ذلك  
وايض من غير تاسيس او وجود في غيبة واما في الزنا وفيه  
وتعقد وحق السد في الوضو وان لا يكون وان المسئلة لها  
البينة ولا يفتقر لها وكذلك سجد انما يفتقر وحق السجدة  
وانه سجد او واحد وما لا يكون في كل شيء والحق والحق  
ان يكون للعالم فيه قولان وهو ما لا احد ما ان يقول انه على  
طريق الحق وهذا الاشبه به لانه اعطى كل واحد منها حجة  
اعطى الاخر وسجد عليه احدهما في كل ما يستلزم الاخر واما في  
ان يفتقر في المسئلة فاعلم ان الحق في كل شيء هو الحق في كل القول وان  
لا يجوز ان يكون في كل شيء اخر ولا يعلم انما هو الحق لعارض الحق  
او لعارض طريق الاجتهاد في ذلك ولم يلجأ به رحمه احد القولين  
على الاخر فيكون محوزا في كل واحد ان يكون هو حق المسئلة

نظر

عنده ونحوه الاجتهاد في معرفة الحق المستقيم في الدين  
عنده الصادق نوحى اليه انما العلم بالدين هو العلم  
بالحق في كل شيء وهذا ما لا يمكن ان يكون الا بالاجتهاد  
فان قيل انما العلم بالدين هو العلم بالحق في كل شيء  
امام الامام النعمان او بالحق في كل شيء مستقلة في القول  
الحكم في هذه المسئلة وما يصح ان يكون للعالم قولان وما لا يصح  
يقترن وقد اشتهر اصحاب المساجد والفقهاء والمفسرون في  
تصحيح قوله ونحوه في كل شيء ما لا يجوز وليس له ان يوضح  
الحق ويدل على الصحيح والفاصل فانما يقال انما  
اوردته عليه اصحاب الحق في كل شيء ما لا يجوز فانما لا يصح ان يكون له  
في المسئلة قولان انما يفتقر في الحاشية الى الحق وصحة كسائر الاجم  
وفيها واما في حق واما في ما يضافه وذلك ما يعلم بعد ذلك  
في عاقل فاعلم بعد ذلك في حق واما في ما يضافه وذلك ما يعلم بعد ذلك  
وايض من غير تاسيس او وجود في غيبة واما في الزنا وفيه  
وتعقد وحق السد في الوضو وان لا يكون وان المسئلة لها  
البينة ولا يفتقر لها وكذلك سجد انما يفتقر وحق السجدة  
وانه سجد او واحد وما لا يكون في كل شيء والحق والحق  
ان يكون للعالم فيه قولان وهو ما لا احد ما ان يقول انه على  
طريق الحق وهذا الاشبه به لانه اعطى كل واحد منها حجة  
اعطى الاخر وسجد عليه احدهما في كل ما يستلزم الاخر واما في  
ان يفتقر في المسئلة فاعلم ان الحق في كل شيء هو الحق في كل القول وان  
لا يجوز ان يكون في كل شيء اخر ولا يعلم انما هو الحق لعارض الحق  
او لعارض طريق الاجتهاد في ذلك ولم يلجأ به رحمه احد القولين  
على الاخر فيكون محوزا في كل واحد ان يكون هو حق المسئلة







انما قيل بها على الجمع في قوله تعالى  
ان من امة الا ولها حجة او حجة الله  
لا يجوز من الخطر والاماحة لان لا يخرج من حجة الله  
حيثه وسجل الحق في التوراة والاسفار  
او مبدون في حجة الله في ان يخرج من عبادة وعبادة  
الاستظهار وتعد فان اكثر النجاة على ان الحق واحد  
فكيف به الحجة ونوع ذلك لم يسمع من متابع هذا  
عصرا هذا الحق عن القول بالخبر فكيف جعله كمدركا  
له وكذلك لم يسمع عليه الشافعي في كتاب ولا يخرجه ولا يكره  
محليين ولا يخرجه عنه ذلك موافق ولا يخالف وتعد فان حجة  
ان لا يصر والحد القول وان يصر وانما ياركن لمذهب الشافعي  
من يصر ذلك فهو ناصر لمذهب هشتم لمذهب الشافعي وان قال  
كان موافقا فليس واحدا منها مذهبها وبذلك على قصوره في الطر  
وجميع اصحاب الشافعي مضمون ان مذهبهم هو الخبر وانما  
هو في اوردته قاضي القضاة ليعلم مذهبهم في الشافعي لم يمتثل  
الا انه يحسنه عنه فلا يجر ان جعل ذلك مذهبها مع ارجح اصحابه  
مذكور ذلك في بطلان القول بالقول في حجة اخرى  
على اجماع النجاة لانه لم يذكر عن احدا في مسئلة في حجة  
واحدة بالخطر والاماحة كالمزور عن احدا في حجة مع وجود الحق  
فما قاله مخالف للاجماع واحسن قاضي القضاة ليعلم مذهبهم في القولين  
ما اجماع النجاة وما روي في الاخير الملاكين احكاما الله وحرمها الله  
فليس هذا احكاما لان احكامهم لم يزل في قول ولا  
قالوا الله فيه حكمان وانما زادوا ذلك استواء طاهرها وان  
محتاج الى ترجيح ولهذا قال على وازي الخطر اولى وقال عثمان الامام  
اولي فيه حجة الله على الكلام في القولين وبذلك على ذلك ان

انما قيل بها على الجمع في قوله تعالى  
ان من امة الا ولها حجة او حجة الله  
لا يجوز من الخطر والاماحة لان لا يخرج من حجة الله  
حيثه وسجل الحق في التوراة والاسفار  
او مبدون في حجة الله في ان يخرج من عبادة وعبادة  
الاستظهار وتعد فان اكثر النجاة على ان الحق واحد  
فكيف به الحجة ونوع ذلك لم يسمع من متابع هذا  
عصرا هذا الحق عن القول بالخبر فكيف جعله كمدركا  
له وكذلك لم يسمع عليه الشافعي في كتاب ولا يخرجه ولا يكره  
محليين ولا يخرجه عنه ذلك موافق ولا يخالف وتعد فان حجة  
ان لا يصر والحد القول وان يصر وانما ياركن لمذهب الشافعي  
من يصر ذلك فهو ناصر لمذهب هشتم لمذهب الشافعي وان قال  
كان موافقا فليس واحدا منها مذهبها وبذلك على قصوره في الطر  
وجميع اصحاب الشافعي مضمون ان مذهبهم هو الخبر وانما  
هو في اوردته قاضي القضاة ليعلم مذهبهم في الشافعي لم يمتثل  
الا انه يحسنه عنه فلا يجر ان جعل ذلك مذهبها مع ارجح اصحابه  
مذكور ذلك في بطلان القول بالقول في حجة اخرى  
على اجماع النجاة لانه لم يذكر عن احدا في مسئلة في حجة  
واحدة بالخطر والاماحة كالمزور عن احدا في حجة مع وجود الحق  
فما قاله مخالف للاجماع واحسن قاضي القضاة ليعلم مذهبهم في القولين  
ما اجماع النجاة وما روي في الاخير الملاكين احكاما الله وحرمها الله  
فليس هذا احكاما لان احكامهم لم يزل في قول ولا  
قالوا الله فيه حكمان وانما زادوا ذلك استواء طاهرها وان  
محتاج الى ترجيح ولهذا قال على وازي الخطر اولى وقال عثمان الامام  
اولي فيه حجة الله على الكلام في القولين وبذلك على ذلك ان







منها ما هو من جنسها وما هو من جنس غيره  
فإن كان من جنسها لم يكن له قوة ولاه إذا كان  
عبدًا لا محذور ولا قوة خارجة الأحكام  
بما لا واجب قول قوله وقدست وقوة ولاه إذا لم يحل القطع على  
قوله فله سقر عيه ولاه لو كان له حاز عليه العلق والجواب  
من الأول أنه محذور يجب وقوله لمصاحبه النبوة اليه ما لا خارج  
الصار عن استبعاد انصاف قوله استبعاد لا يمنع وقوله انما  
غيره ولا سابقه وإذا لم ينأيا حاز العبدية والجواب عن  
الثاني أنه سقراد المذهب القطع على قوله فاما إذا وحي وان صدر  
عن اختيار فلا يجب التغير والجواب عن الثالث أنه إذا  
علم من حاله أنه لا يخطئ لا يجب ذكر كما تعلم من حاله أنه لا يخطئ  
مسألة وهل كان معذرا له أحسنه وأقبحه على الله أقوال  
الأول أنه لم يضر معذرا له وهو قول سحباو الشيخ أبي عبد الله  
وأنشدوا فيه السابغ إلى أنه كان معذرا وهو المحذور عن  
السابغ والثالث التوقف لعدم الدليل وهو قول القاضي  
استدل أبو علي وأبو حاتم بوجه من هذا أنه قد علم من حاله  
ضلع الله عليه وحال الصحابة معه أنه كان تراجع فيما أمره وخصم  
فيه لا من طريق الوحي ولكن ترجع إلى اختياره فيستدبره الله عليه السلام  
ذلك وكان له سائر العالم بل كان يرجع إلى إمامهم فما سئلوا  
بالمصالح والرساوة ودين الحروف كما روي أنه إذا أراد أن يزل منزلا  
فراجعه فارتحل وكان ذلك وعرفه يدر وكان روي في صلح  
الغزاة فإذا است هذا فلو كان في إجماعه ما هو اختياره لكان  
أن تراجع وتصلح خلافه فلما لم يخبر علم أن جميعه وحي فلما

مخوذاً أن يكون اختياره لا يجوز من غير نص من الله عليه السلام  
الإجماع وأما الخروب لما كان من جنسها لم يكن له قوة ولاه  
الأحكام كذا حاله ومضى ما لا يجب به أو ما لم يكن  
منها أصول فلو كان اختياره لما كان حازا من غير نص  
فلسا يجوز أن يجعل بيلا وأن كان اختياره من حيث وجب  
القطع على محنتها ولغيره فالإجماع إذا استدل بالاختيار  
كان أن يجعل أصلا ذلك فاضا وبعد فله نصا  
السوالة يجوز أن يجب القطع على صحة بخلاف الواحد ما  
أحسبوا أنه لو كان ذلك لظهر عنه كظهور الوحي فلما يجوز  
أن يكون الصلح أن يظهر الإجماع دون الاختيار ومثل ذلك يجوز في  
الوحي والبر أحسبوا أنه لو كان في إجماعه ما هو اختياره لكان  
يظهر من ربه فلما انما سقر رآه بمصاحبه النبوة كما يقتض من ربه  
الاختيار إذا صامه الإجماع أحسنه وأقبحه على الله عليه السلام  
سئل عن رآه سوف على الوحي ولو كان الاختيار لما وقف  
فلما انما وقف على الوحي في أمور مخصوصة لا يمتثل للاختيار  
فيها وأحسنه أنه لو كان ذلك لما وجب القطع في جميع الأحكام  
أنه وحي لأنه لا يجوز أن يكون الملك قاله اختيارا فلما يجوز أن  
يكون قام دليل له أن الملك لم يعبد بالاختيار على أنه لو استدل ذلك  
الملك لم يعد أحسنه وأقبحه على الله عليه السلام قال القاضي أن من إجماع  
أنه لم يعبد بالاختيار وقد روي عن الأئمة والأولاد ليس يمنع من  
أحسنه الشيخ السيد محمد بن علي وما سئل عن الهوى أنه هو  
اللاه في روي قال وهذه الآية عندي من القوى في هذا الباب  
وأن لم يستدل بها الشيخ فلما إذا يعبد بالاختيار فما  
نقوله بصد عن روي وليس في الآية أنه وحي ممملا



فيما لا يوافق عليه ذلك من غير ان يكون له في الاحكام  
والتكاليف ما لا يوافق عليه ذلك من غير ان يكون له في الاحكام  
المورد دون ما هو المفضل فالتجوز في ما لا يوافق عليه ذلك من غير ان يكون له في الاحكام  
ان جميع هذا القرآن وحى من الله ويطهره من اسع الاماوي الى قاتما  
من رغب الى الله كان من غير الاحكام استبدل بوجوه منها  
هو له فاعبروا بهذا حظا له ولا منه والجواب ان الاعتناء  
لا يبعد القياس المستدعي لانه اسم لغوي والقياس لفظي  
وليعبد فلو حمل عليه لم يجرى نظم الكلام ولعب فانما القياس  
ومنه يستوي الاستدلال بما لا يقول اما غير الفروع  
بالاصول فلا يستلزم الاحكام الاصلية ومنها ان حجة وحيم  
امته سوا الامام عليه السلام فليست يجوز ان تختلف خالفه  
وهذا كما احسن في كثير من الاحكام ولعب فليست يجوز ان يختلف  
وحيب اتباعه والقطع على قوله ولا يخالف غيره وافترق الخالف  
ومنها انه طهر منه ما جرى بحري القياس بقوله للحد منه اذ ان  
لو كان على ذلك من فليست ومن اراد ذلك قاله اسما جازا  
بل يجوز ان يكون قاله وحيثما زاد الربح الوحيان وخالف العبد عقلا  
ولم يفر دليل سرعي حونا ولم يقطع مسئلة القياس  
وما يوردي اليه درو عند اني الهزل لا يوصف به لسان الدر  
الما يوصف بذلك اذا كان المستحب به طاعة والمعتك مطيع  
ولا يستشهد ان القياس ما يورده وقد حجب وقد سلب الله وادا  
معلم كان بطيحا احسن ابو الهذيل يانه لو كان دينا لو حجب اسمراره  
ولو حجب ان لا يخل بحالته فليست الدرب من الدر ولا يستمر  
وكذلك رخصه المستاجر في الصوم والصلوة من العصر والامام ومن  
العطير والصوم دين وان كان لا يستمر وكذلك بقوله من الامار

والانبياء كما لقول الله من الدر  
العرض بهذا اليان الحاق الفرع بالاصل وما ان يكون له في الاحكام  
والفتوى لغيره لم يجرى من بيان صفة المجهدين الذين يجوز لهم  
الفتوى وصفه المستحب لسان الحمد من مسوخ له لا يدر  
والاصل فيما ان القياس يستعمل على العلم اسئل نعم عليا القاتين  
وعلى معرفة الحكم ودره ذلك الاصل وعلى معرفة العلم له يعلق  
بنا لحكم في الاصل والفرع ويصور ذلك الغلة في الفرع وكان  
المطلوب الطن ثم سبعة الحكم فذلك الاصل القاتين على معرفة  
ما وصفتنا الله فالواجب ان يخطئ ذلك ليحصل العلم بذلك  
القياس وجميع ذلك ترجح اليه من مميزات لا يدان تعلمها واولا  
يجوز القاتين عليها فليست ان يجوز عالم الاصول من الجار  
والسنة والاجماع وما شاكل ذلك لانه مع لم يعلم هذه الاصول  
لم يجرى ان يفسر ولا يتم معرفة هذه الاصول الا بعد معرفة طلبة  
من العجليات معرفة الله تعالى وصفاته وعبدية وخشيته ومعرفة  
الزببول وما يجوز عليه وما لا يجوز ومنها ان يجوز عالم  
معلم من اللغة ويعمل برحقها وفجاءها ومواضع طائفة  
ليجوز ان يعرف ذلك مراد الله لخطابه ومنها ان يعلم  
ما يجوز ان يريده الله تعالى وما لا يجوز وما يجرى ان يخطئ وما لا يجرى  
حي يجرى ان يجرى طائفة على علم ومنها ان يعلم بوجوب  
الاصل الذي نفس عليه من كتاب او سنة وعلى وجه يجرى عنه  
القياس عليه ولا يجرى ان تعلم ذلك في علم الله ليس مسوخ فلا بد  
ان يعرف طلبة من الباطن والمسوخ وقد يجوز الاصل كتابا او سنة  
فلا بد ان يعرف طلبة من الاخبار ولا بد ان يعرف الله لست محصور  
او مستعمل على وجه المجاز او يريده غير ما نصصيه طائفة











لا دليل عليه فهو مدعى ومبني على  
 عقلا فعمله دليل ومن ثم ما ليس  
 لنا اليقين اليقين من انما لا دليل عليه  
 لا دليل خلاف في الخلق العلم بالحق لا  
 ولا دليل على الشك ولا يلزم مدعى السوء لا ما في قوله مدعى  
 وهو انه لو كان يتألف على فعدم المعجزات على انه مدعى ولا  
 بل هو الاحكام الشرعية لانها لا كاله وهو انه لو تعدلها لكان  
 عليها كما ان ذلك علمنا انما بعد ما فليس العلم لا لا اقل  
 ولا يلزم في الصفات اذا لم يكن عليها دليل لانها دليل وهو انه  
 لو كان عليها دليل لوجب في العلم بما ضروره او اسبق لالا  
 فلما لم يكن عليها دليل ولا يلزم في المعاني لانها لا يكون من حيثها فلو كان  
 هناك معي لكان له حيز هذه طرق الادلة اختلفت لانها ما  
 بالمدعى وانما السمع على بعض من خالف وطرا ان ما ضروره اسقاط  
 الدليل على الثاني وليس كذلك ما علقوه من مدعى المدعى  
 فذلك ما تسمى في حيز ما ضروره السمع وتعد فان يكون  
 اليقين في هذه وحده الدلالة والحوز ان يقال ان المدعى دليله فاما من  
 فزعم العباد والشرع قال الاصل في الشرع اليقين من ادعى  
 اية احتاج اليه دليل فليس هذا دليل في الاحكام الشرعية  
 على ما يبينه لو تعدلها لكان عليها ~~ميت~~ ولا يصح  
 الاحتجاج ما استصحاب الحال وهو انما هو عند مساهلنا وقال  
 بعض اصحاب الشافعي انه دلاله على الخلق وتحصيل موجب الخلاف  
 ان ذلك الخلق اذا سئل الخيال الا في الثاني وهذا يعلم

الذي لا يورث ان كان علم واحد ما لا يوافق ما سبق  
 ما سبق فلهذا من انما يكون عليه الاستماع ولا يجوز الارض  
 وزمانه يعلم من حيث انه فاعتبر ذلك وهذا لا يجوز في القدم  
 في استعماله المتأخر والمضار عليه فمذهبنا ان المتأخر من المتأخر  
 في ملك الغير ليس هذا الا في وانما هو الضرر الذي يتقدم ذلك  
 الاخرى في علم انه لا ضرر عليه فلو كان الحب الساذج من ذلك  
 والاشغال بطل راية فمذهبنا في الاستماع روى الى الضرر  
 او رضاه بالضرر راية فمذهبنا ان هذا ان القدم تنهيه لا  
 يدل على انه يجوز من الاستماع مذهبنا لانه لا يجوز الا ان يقدّر  
 وحق من قوله الحق فاما الضرر في لانه ان يدل على احكام  
 ما لا يميز ان يجوز عليه في ضرر فليس قد بناه ان الضرر  
 على واحد احكام ما لا يجوز انما حلفا عسارا فليس  
 بناه اذا لم يكن الاستماع من فمذهبنا لا يجوز ان يترد احكام  
 لان الاخرى يجوز عينا احكام ما لا يجوز ان يكون عسارا فليس  
 تنهيه استماع فمذهبنا فليس لو كان كذلك دليل على  
 وعدم الامارات دليل على انه لم يحصل كمالا الموضوع في  
 الطريق احكام من قال بالتوقف بوجوه من استماع المدعى  
 دليل الخطر والامانة وان الخطر والامانة تنع السمع  
 والاولى عن الاول انما يبين ان دليل الامانة وحده  
 وغير الباقي في هذه الاشياء يحتاج الى ادن فان احكام  
 لا اقل فالدلالة العقلية يدل على الادن ~~مبني~~ <sup>اطمئنان</sup>  
 بل من هذا اعطيا او ستر عينا فعمله الدليل وهو قول  
 المحقق في الفقه ومبني على دليل على الثاني وكما















قد رزق المستحق او محلوله فان ملوه لم يحسن ان يهدوا عليه ويحسب ذلك  
 عقبا لعلنا ان يستحق فان فعله يحسن وان علمه وحدث ان يحسن  
 عليه بل ولا دليل على عقاب العقاب فلا يحسن احد غير الفهم  
 يحسنه والجواب عما قاله ابو حنيفة اول ان العقاب يستحق  
 على الفهم لفهمه لانه استباه حرم لو يحسن ان يهدوا عنه استباه عن شوه فيها  
 كان لا يستحق ان يستحق المماثل للاستباه ولم يستحق العقاب  
 وحدث ان يستحق العقاب على الفهم الذي لا يعلق له ما جدد فادانت  
 ذلك وشوه فيها لا يحسن المستأبد دون غيره فاما لا يستحق منه  
 عنه العقاب كذلك من حيث والجواب عن الثاني  
 ان العوض المأخوذ على الحد لانه يحسن ان يستحقه من قبل العلم  
 لانه المصرد دون غيره فذلك استحق العوض عليه فذلك لا يستحق  
 على القدم والجواب عن الثالث ان ذلك ليس بعقوبة  
 ولذلك يستوي بعد الونة ولذلك يستحق غير المولم واما ما هو عليه  
 من الله تعالى عناه فانما ان يقال انه عوبة فلا بد من ذلك ان  
 الامام هو الذي يستوي فذلك هو الحد ولله وجب سرية عقاب  
 ولذلك تعالى الله وسرنا في ورنا الشرح والجواب عن الرابع  
 انه انما يحسن على طرئ المبدأ فذلك كان عوبة لكان يحسن وان كان عنه  
 ولما يجب ان يفيد الزعم ولا يجوز ان يزيد على ذلك المذاهب ولو امكنه  
 دفعه من دون اضراء فاضره بغيره فاما ان لا يستحقه  
 فان قيل كيف يجوز ان يضربه ذلك المصرد عن نفسه فذلك اذا  
 كان الاضرار من قبله فانه يحسن عقابا لعل من يضربه من اضراء عنه  
 المذاهب وان الذي لا يضربه خلاف ما لو كان الاضرار من قبل

عنه والجواب عن الثاني ان الاستباه يستحق العقاب  
 وليست بغيره بل هو المسا للمسا دون غيره على ما هو المشهور  
 العقاب من حيث لا يحسن من سائرهم كالمسا وذلك ما تعلم  
 فساد به لا العقل به في وجه عقاب الفاعل من لا يعلق له معصية  
 ولا لادان كانه لو حبت ان يحسن بالاختصاص على عفو منه  
 وذلك بعد ذلك والمستأبد وان احسن بعد ذلك فهو لانه استباه  
 الله والعقاب يستحق على الفهم لفهمه لانه استباه  
 والجواب عن الثالث ان الفهم يستحق العقاب  
 ولذلك فذلك العار لانه واجب ولذلك يستحق العقاب من الطالب  
 فليس كذلك من باب العفو من حيث فذلك العار  
 يستحق على المعاصي على سبيل الذم وقال حم بن قيس الكاهن ما هنا  
 مع فهو معصرا حشرها من دوام الذم والسيان ان حكم  
 العقاب حشره وذلك اما الفصل الاول فالذي علم على العلم  
 صرورة الفصل من المصير من رجعا الى الفساد ان وقت كان ذلك  
 الا ترى انه من خطرتنا لا حدثت الحشر فحدثت رجعا لغير  
 صفة نفس والحشر على السلام صفة من عتار عتار توفيت  
 فلو لم يستحق الذم اما ان يحسن من حاله في غير الاحوال  
 وحسن استمر علم انه يستحق ابا بوجه الا لا يجد الفصل منها  
 من من استأبدنا او حشرنا الفصل من المصير من الموت على السلام  
 وفقر عوز وعثرهم فالحشر من حيث هذا الوقت ولا يعلم حشر  
 دم فابل الفهم والحالة الاولى والسابعة ولا علم به الا انه فعل الفهم  
 مع شوه من كتمان الاحراز منه وهذه العقاب لا يحسن توفيت  
 لا يستوي فيها سائر الاوقات فحشره في سائر الاوقات ولا بد من حشر  
 دمه وليس لها ما توفيت من سائر الاوقات فحشره في سائر الاوقات







وقال انما يحل العقاب على الذم الذي للعاب : وقد كثر في  
كلامه ما يدل على الاعتبار بالعاب وجه قول  
له عند الله ان الذم باللسان حيا سقا طه مجرى مجرى العقاب  
وما يكون للعاب احسن استقا طه فهو بمنزلة ما في القلب وجه  
ما نقوله العاصي ان الذم بالقلب احسن فعله كما ان العقاب احسن مجز  
مجري واحد اجمع من مد الوجه حمله عليه وان امر قاضي ساء  
الوجه : قال العاصي وانما يحل العقاب على الذم المستقر على  
الفعل لقعود الذم المستقر لانه استقر الله لان ذلك مما يختص والذي  
سحق لله سر كرمه جميع العقلا : وذكر اورشيد ان الرب  
والعقاب يحل على الذم والمذبح باللسان والقلب  
المثل اذا اتى كبره سحق عليها العقاب واما الا ان يتوب  
اخلف الناس في ذلك ضربا من الاعلاق فذهب بعضهم الى  
ان المعاصي التي يسحق عليها العقاب هو السر والعلاني فذهب  
فاما ما يوجد مع الايمان فلا يسحق عليها العقاب اقتلا بغيره  
فالوا ان العقاب لا يكون الا بالادان لانه لا يحق للمسلم من  
عداه لا يسحق الا النوب الدوام ومنعوا ان يقع لشرك طاعة  
وذهب جماعة الى ان العقاب يسحق على الباطن من  
كفر وفسق فاما الصغار فلا يسحق عليها العقاب اصلا  
مضلا عن ان يكون في احوالها وجوب الصغير مع الكبيرة :

وانما حوزوا وقوعها منفردة وانما ضامها كبره لا يكون متصفا  
كبره وذهب جماعة الى ان المعاصي اذا قارنت امان  
يسحق عليها عقاب الدنيا وعلى امانه نواب الاخرة : وكذلك  
الباطن اذا قارنت الكفر فلا يسحق عقاب الاخرة وبالطاعة يسحق  
نواب الدنيا وذهب بعض المباحث الى ان حق المعصية  
ان يسحق بها العقاب الدائم اذا انزلت وما وجد مع الطاعة السحق بها  
الا العقاب المقتطع ودعاء ذلك الى ان قال الفقه من الكافر طاعة  
لانه داي ان الكفر يوجب دوام العقاب فعلى الفقه من الكافر طاعة  
ودعاء ذلك الى القول بانه لا يجوز بعد الايمان ان يكفر لمصلحة  
العلم : وادعى من امن في وقت ان الموت الامومنا وفي الكافر  
ان لا يكون بطيعا البته : وزعم ان غير الكافر اما ان يكون طاعة  
فخالصة من الباطن وثوابه باق ولا عقاب عليه او يقرن بها الكفر فلا بد  
ان يسحق عقابا مقطوعا : ثم يصير الى النوب الدوام : واحال  
كون المعصية منفردة لمنزلة الذي لا يقرن وذهب  
تجديد الى ان الصغار لا يسحق بها العقاب واما السحق منفردة وكذلك  
قارن طاعة الكافر والناسخ لا يسحق بها واما ولكن يسحق بفرقة  
والحكمة لام هامة تقع في فتور اولها ان العقاب  
يسحق على جميع المعاصي صغيرة وكبيرة : والساني ان ذلك  
يسحق على سبيل الدوام : والمالك ان يكفر المعاصي يسحق  
عليها العقاب وان كانت مع الايمان : والواقع ان الصغير والكبير



في ذلك : وهو الخامس ان المعاصي يستحق عليها عقاب الاخره  
 خلاف ما قالوا يستحق عقاب الدنيا : والسادس ان العقاب  
 يستحق واذا اراد ان يفادنا للايمان كما لو انفرد : والسابع  
 ان الكافر كوزان يقع منه الطاعة مع كفره وان الصغار يستحقون  
 العقاب : ويطال ما نقوله عباد في التفرقة : والثامن  
 ان العاقبة تكون منه الطاعة مع فسقه : **است** الفصل  
 الاول ما دلل عليه وجوه منها ما ثبت من حسن الذم على  
 جميعها على ما تقدم فكذلك العقاب ومنها ما ثبت ان الاجل الذي  
 لا حله يستحق العقاب على الصبح اقدمه مع امكان الخبز والخبز  
 في هذا الوجه فوجب ان يستوي في استحقاق العقاب : فان قيل  
 اذا كانت جميعها لا تستحق في اسباب العقاب فما الذي يمنع من ان لا يستحق  
 في استحقاق العقاب قلت : لان سبب العقاب من سريره  
 وادب المنع وهو بواب اعظم او النديم وليس ذلك من سريره  
 استحقاقه لانه لو اختلف في استحقاقه لكان لا يفضل حاله من  
 حال المباح ومنها ان سائر المعاصي لو قارن الكفر استحق  
 عليها العقاب كذلك اذا انفرد ومنها ان الكفر يستحق  
 عليه العقاب لانه مع كذا سائر الكبائر : وقد ورد في الشرح بذلك  
 فقال تعالى ومن لعن الله ورسوله وسعد جوده ورجله تارا  
 حادافيا **فامسا** الفصل الثاني ان العقاب  
 يستحق على سبيل الدوام ما سنا ان الذم المستحق على الشيخ الحمازي

الحمازي مجرى العقاب يستحق واما كذلك العقاب يدل على ان  
 استحقاقه على سبيل الدوام **فقد** **والفصل الثالث**  
 ان المعاصي يستحق عليها العقاب وان كانت مع الايمان حلالا  
 لبعضهم : فنقول في قولك ان عقابا ان نقول لا يقع من المؤمن  
 معصيته : او نقول يقع منه المعاصي ولكن لا يستحق عليها العقاب  
 فان قلت الاول فالذي سطر قولك وجوه منها العقل والاجماع  
 فان المعاصي تقع منه كالجمل والكذب والطلم وكوهما وهذا لا يقتل  
 السبهه منه : وان قلت الثاني فالذي يدل على فساده قولك  
 منها ما ثبت ان العاقبة من اهل القبلة ذم وسحقه الا ترى  
 ان كل مستلم يعقده بغضه يزد من معاونه وذمه ولعنه والاستحقاق  
 وكذلك يعقده جميع الطلحة والصور والعصاة فلو لا  
 ان الايمان لا يمنع من استحقاق العقاب والالكان ان منع من استحقاق  
 الذم اولى ومنها ان ذلك يكون اغترابا للمعاصي لان المكان اذا  
 علم انه لا يسه عليه في فعله مع ما فيه من المسقة القوية يكون اغترابا  
 بالمعاصي وهذا لا يجوز ومنها انه من جوار عن فعله منتهى عنه  
 ومنها انه يحذر في الرأ والسزب ويقطع في الشرفة ويضرب  
 في قطع الطريق وكل ذلك مجرى العقوبات ولذلك لا يفعل خيرا  
 وكالا والامان لا يمنع من استحقاقه لذلك العقاب ومنها  
 ان هذا الوجه ان يكون المؤمن الذي لم يعص طرفة عين ومن اسغرق  
 ايامه في المعاصي ان يكون مثله واحده في السواب وهذا فاسد  
 ومنها ان هذه المعاصي اذا وقعت من الكافر يستحق بها



العقاب كذلك من المومن لان كفره لا يوثق في معاصيه الا ترى انه  
 لو فعل المباح مع كفره لا يسيح عقابا ومنها ان المستلزم هو  
 على حوازل من السفاق وقد ورد في الشرع لمعصيه ولا وجه لذلك  
 الا المعاصي له فصلها ومنها ان اي الوعيد لم يفسد  
 من معصيه وقعت من المومن او من الكافر وجب ان يكون مركب  
 الكبيره واخطاه الوعيد فقتل فاما العقتل  
 الرابع ان الصغير كالكبيرة في اسحقاق العقاب فان الصغار اذا  
 كانت صبيحة مكنه الا احتراز من فعلها كالكبيرة وجب ان يسيح عليها  
 العقاب كما يستحق على التبار ولا سيما اذا ضام الكبار يستحق  
 العقاب عليها بالاسفاق كذلك اذا التفتت لان مقارنه غير هالكة  
 لا يغير حالها فان لم يفرق بينهما في الموت فليس  
 لانها اذا وقعت مع الكبار فليس هناك ما يمنع موت عقابها واذا  
 كانت مفترقه فقد جاز ما يمنع موت عقابها كما ان النوبه تمنع  
 ثبوت عقاب الكفر والمعاصي ولا يمنع ذلك من موت اصل العقاب  
 فقلت الفصل الخامس وهو ان المومن اذا التفت  
 بمعصيه سخط عليها عقاب الدنيا والدليل على بطلان قويم  
 وجوه منها ان مدد المعصيه لو وجدت من غير المومن اسحق  
 عليها العقاب الدائم كذلك اذا وقعت من المومن لان الامساح  
 لا يغير حكم المعصيه كما لا يغير حكم المباح والعصيه ومنها  
 ان من حذر العقاب ان يكون مضارا حاققه عن الله والسترة  
 ووسع على طريق الاستغفار والامانة وليس كذلك حال

146  
 المومن في دار الدنيا لانه مع اسحقاقه المعصيه لا يحسن في الدنيا  
 ولا اسحقاف به ولو حشر منه ذلك في دار الدنيا لحشر ان  
 يدمه ولبعضه وسين وقته بطل ما دالوه ومنها  
 انه اذا كان في دار الدنيا يناله بعض ما يكرهه وبعض ما يستره فليس  
 بان يعاقب هو معاقب ما ولي من ان يعاقب هو مثاب ومنها  
 انه انما العاقب بان ينزل به الامراض وقد علمنا انه متعبد  
 بالاصبر عليها بحر معبدون بالاسفاق عليه والركه فكيف  
 يقال ان ذلك عقاب فافرق بين من قال ذلك ومن قال  
 في امراض من لا يعصيه انه عقاب لان حاله في ذلك اجد  
 فقلت قولهم ان طاعة الكافر يستحق عليها نواب الدنيا  
 فالحكام فيها يتقدم والكلالم على عباد مما زعم ان ما  
 لا يوافق به المكلف من طاعة ومعصيه سخط عليه في الدنيا  
 وعقابا بطل ما دالوه وسقط ذلك ايضا ما سطره الله  
 في الموافاه وانه شرط في الاستحقاق على ما بينته مثله  
 واحد الفصل السادس وهو ان عقاب المعاصي  
 دائم وان كانت مقارنه للايمان خلاف ما يقوله بعضهم منهم  
 الخالدي من ان عقابا فانه كان يقول الايمان يجعل عقاب المعاصي  
 منقطعاً والدليل على ما قلناه وجوه منها  
 انه لو ردد العقاب من الدوام الى الانقطاع لوجب ان يرد الذم  
 المستحق ايضا الى الانقطاع فلما لم يوجب الانقطاع الذم كذلك



العقاب : نوضحه ان من انعم على النصارى ثم استأبى فانه لا  
فرق في دمه بين من استأبى اليه ابتداء انه لا يوقف وقت ومثما  
انا علمنا ان المعصية لو افردت عن رواب الطاعة كان مستحق  
العقاب الدائم : والعلة فيه انه اعدم على القبح مع تمكنه من  
التحرر عنه ومع علمه بفتحها واذا قاربها الطاعة والامان رعت  
هذه البيرة على الوجه الذي كان مستحق عليه العقاب الدائم  
فوجب ان يكون عقابها داما اذ لا تباين لمقارنه الطاعة لها  
في تغييره عن الوجه الذي تقع عليه : نوضحه انه لا يستحق العقاب  
لانها به لا تسحقه لغير وجه كما كان : ويؤيده ان المباح لو  
قادرا الا ان لا يستحق به الرواب والكفر لو قارن الا ان لا يستحق  
عليه العقاب : واما كذلك هذا : ومما ان الطاعة  
لو اثمرت في استقاط ما لا يناسب فلا يثمر في استقاط  
المساوي اولي وهذا يؤدي الى ان لا يستحق على المعصية العقاب  
اصلا : ولان الطاعة والمعصية لا تفرق كل واحد منهما  
لا يستحق عليه الرواب والعقاب داما فاذا اجتمعا فليست احدهما  
بان يثمر في الاخر او في الاخر ان يثمر فيه فاما ان يقطعها او  
يدومها فاما ان يدوم احدهما دون الاخر فلا : فان قيل  
الستم لغير قون منها وفضلون من حالها اذ توقف مع الطاعة  
العظمى او بغير مفعولها فلان ان عظم الرواب يمنع  
من سائر العقاب لا يستحق استحقاقها فلذلك فضلنا بين

الخالص واثبت بدخول استحقاقها وجوب ان لا يستحق العقاب  
لانك اذا حوزت استحقاق العقاب وهو من اهل الرواب الى وقت  
لزم كونه البير فان قال بانه المعصية لا يجوز ان  
تفرد لانها اما ان تقارن الايمان او الكفر : نوضحه ان الايمان  
والكفر لا يكلف حالهما معا فاما عقابها فما يستحق عليه من الرواب  
والعقاب كذلك المعاصي فان قيل اما عقابها عقابها  
مقطع عند مقارنه الطاعة لكونه يوجب نفيها لا في حق الرواب  
كذلك ادى الى الرواب ويضيع حقه فوجب : كذلك استطيع  
ومع افردت عن الطاعة لم يوجب بدو العقاب :  
فكانك تقول لولا الطاعة لكان عقابها داما واما صار مقطوعا  
لما كانا فقد علمت بانها في الموثرة في عقابها فقد وافقتنا  
في الاحاط والتميز واما خالف في كفيته وقلت انها اثمرت  
في ربه من الدوام الى الاستطاع وقلت اني اثمرت في ان الله  
وصارت جبر من ثوابه فلم صار توكل اول من قولا في الوجهين  
لم يصح حقه : فان قيل حقه عندكم لا يصل اليه على  
حمته وعندى يصل اليه على حمته فليست السرة عندكم بغير  
حمته لانها لو وقعت مفعولها استحق العقاب داما وان منع  
مقطوعا فقد بطلت حمته : علما بانقول ان حمته ضاع  
ولا يغير عن حمته ان الحكم لو فرد على الوجه الممكن فاذا امكن  
توفر نفس الرواب وتوفر عليه والاعمال بعقوب العقاب ولا فرق بين  
انها المصرة ومن يقع على ما ينسب في الاحاط والتميز ..



فصل في عقوبات  
العباد في اوقات  
العبادة

على ان عبد لا يمكن يوفى الواب على وجهه ان مر حقه ان يفعل في  
سائر الاوقات على الدوام وهو يقول انه لا يوفى عليه في اوقات  
العبادة يوفى عليه من بعد اوقات نوابه كما علم انه يوفى عليه  
في الاخرة ما لم يفعل في الدنيا فصل في مقتضى حال  
العقاب لسمي الواب وهذا ان يحج في وقت صحيح في سائر  
الاوقات فما الذي يمنع من استحقاقها على الدوام ثم في حال  
واحد لا يفعل الا خبر ثم يوفى عليه الاخر في احوال الاخر  
فان فصل في وقت الذي سمي العقاب لا سمي الواب اصلا  
ثم سمى به قلت اذا كان استحقاقه للطاعة وحب ان يستحقه  
مروفت فعل الطاعة فان فصل لسمي الواب على الطاعة  
شرط بعض عقاب المعصية وعدم بعضه بحسب الاستحقاق  
فصل في فلو فصل الله تعالى نازله العقاب بان لا  
يسمي الواب اصلا ثم يحق ان السوط لم يحصل فذل انه  
يسمي الواب من حب الطاعة والبر بما اخبر بواب الدنيا الى  
الاخرة ان عند الاستحقاق حاصل الا انه عرص ما يمنع من  
فعله ما حر وعبدك يا خذ الاستحقاق فليترك ما الزمك  
ووجه اخر يقال له اذا كان قد بر من الطاعة صير عقابه  
منقطعا ورده من الدوام ففلا حوزت ان يرد في طاعته  
حيث لم يعمل اصلا ما فعله معها في ذوال المسقط لان الدوام  
اعظم من الاستطاع فاذا البر الطاعة في الدوام فاذا زاد ناز  
نور في المسقط اولى فصل في بوابهم لزم عليه

ان العترة لزم لم يكن ما كان الحق الموسر فاذا كان عقابه  
منقطعا مع قام بعد ما كان فلان نزل عقاب الغي الحق مع  
كفره طاعته اولى ومن فصل اذا زاد في الواجب وحب ان  
يسقط اصل عقابه اذا كان من ادى التزم رده الى المنقطع  
ومن فصل انه اذا وقع من الكافر الطاعة وحب ان يسقط  
عقاب الكفر بان منع ذلك فتبينه من بعد فصل  
من خالف فيه لوجه احدها ان الطاعة مزية على المعصية  
لوحين احدها ان السحق على الطاعة لا يحسن استحقاقه والسحق  
على المعصية كس استحقاقه فصل والباقي ان السحق على الطاعة  
اكثر من السحق على المعصية لانه قيل قال من جانا الحسنه  
فله عشر امالها ومن اتانا السيئة فلا يجزي الا مثلها  
فصل في الجواب عن الاول ان تركك محسن استجاب  
العقاب كما حسن استجاب الواب ان اردت في حال الانذار  
فتسلم وتترك على هذا ان يوجب استجاب العقاب اصلا  
لهذه الاله وان اردت في حاله الاحتماع فتعبر مستلم  
لان عندنا مع زائد احدهما على الاخر ان استحقاقه بفتح  
الوجه من المزية غير حاصله والامر فصل  
في هذا المزية القول باستطاع عقاب الكفار لانه قد يعمل  
مع كفه الطاعات ولواب طاعته مزية فان قال  
عندك لا تمنع من الكافر طاعة بل ما عوجب ان يكون



عقاب المؤمن منقطعاً ولقد قال هذا الكار لما علم ضرورة  
كمن يقول لا يمنع من المؤمن معصيته وشبهه ذلك من بعد ولقد  
قال تلك الطاعة اذا اشرت في العقاب الدائم فلا يزول في المقطع اولى  
وهذا وجب ان لا يسمى العقاب اصلاً فان قال الكافر كاسم على  
المعاصي من العقاب الا المنقطع فلن يفتدوا بوجوب منه الكفر  
والنروح : لان المستتر منع منه والعقل فان قال تلك المعصية  
تكون كفراً اذا ضامت الكفر فلن يكون كفراً اذا ضامت الكفر  
لكانت كفراً وان لم يعارف الكفر فتوجب ان المؤمن يفتدوا بوجوب  
عن الباقي ان في الاية ان له عشر حسنات وليس فيها ان كل واحد  
منها كما لا يخفى في العظم ولقد فليس في الاية ان احسنه عشر  
والسبب لملها الا من جهة العدد فيجوز ان يكون ملها اعظم في العقاب  
من عشرة امثال احسنه في النواب ولقد فعل هذا وجب  
ان يكون لمن عمل طاعة وحمل احد عشر معصية ان يكون لمعاصيه  
منزبه وهو لا يقول به ومع الاية من طاعة احسنه فله عشر امالها  
واحده جزا وستع بفضل غير ان التسعة تكون دور الواحد الذي  
هو الجزا ولقد ولو كانت هذه المنزبه بوجوب انقطاع  
المعصية لوجب ان ينقطع وان افردت لان الغلة التي لها  
صارت منقطعاً فصورها عن منزبه الطاعة والقصور حافل  
في حاله الا انفراد كما هو في حاله الاجزاء فوجب ان ينقطع  
عقابها فان قال اذا كانت هناك طاعة اشرت

المعصية قلنا عقد قلت ان الطاعة لو اثر في العقاب المنزبه  
الثواب وهذا قول بالاحاط والمكثير ولقد قال حازان  
نفع الحابط في الدوام والانتفاع خارج اصل الاستحقاق على  
ما ستأتي قبل فصل وامت الفضل السابع ان الكافر  
ينفع منه الطاعة مع كونه خلاف ما يقوله بعض المرحبه لئلا في ذلك  
وجوه منها ان القدرة والاحاطة اصل والدوام في قائله  
مانع فمع وقوعه منه فان قال فلها هنا مانع لانه لو وقع منه  
الطاعة لادى الى ان يدوم عقابه لان استحقاق الثواب دائم ولا  
يحد مع استحقاق النواب الدائم ان يكون مستحقاً للعقاب الدائم  
فلا بد من ان ينقطع على انقطاع الاحباط وقد روي الربيع على من  
على ما سئلكه فما بعد ان سئل الله تعالى  
فان قيل من من الباطل ان يكون طاعة الا ان يقرب بها الى الله تعالى  
وان بعد فعلها ومكرك لا ساق من الكافر قلنا غلط لان الطاعة قد  
تكون طاعة وان لم تنفع كذلك كما قلنا في النظر والمعارف فانها من  
اعظم الطاعات ولا يعان كذلك : وكذلك كونه من العمليات  
كشكر المنعم وزياد الود بعد تقاعن طاعة وبسحق بهما الثواب وان  
لم تنفع آخره وعباده : وان لم ينفع الطاعة انما يكون تقرباً  
من القصد وهو طاعة وان لم يقرب به لانه لو تقرب به لادى الى  
مكافئته له ولقد في الكفر ما لا يمنع من كونه عارفاً  
بالله وممكناً من طاعة وقره كمن كفر بكتاب الرسول او ربه  
بعض الستات فانه يمكنه العبادة والتقرب فان قيل



المانع منه انه لو خرج لكان يوابه داما وعقابه داما فلو كان حوز  
ذلك وفل عقابه كحيط يوابه على ما نقله فانما هو ما ذكرته لمن  
يخرج القول بالاحسان والكفر : ولزمه ان يجوز كون يوابه مقطوعا  
في الدنيا كما نزعهم قوم : ويكون عقابه داما كما حوز في معصية  
المؤمن فان قيل مبنية عليكم على انه قادر عليه ولا مانع  
فيجوز وقوعه منه كالحركة والتسكين وسائر افعاله وهذا  
يعينه بلزومه في القديم سبحانه لانه قادر عليه وقد منعهم من وقوعه  
فلما دلالة فامتناعه لا يحتاج فان قيل وعدى قامت  
ولا دلالة ما ذكرت تنافي ليس كذلك ولعدى ما اذا كان  
ان يقع منه الطاعة المزملة لكفره ويقع معها الطاعة فضا  
المانع من ان يقع منه وهو كماله وحاله واحده في التمكن  
وبعد فان كفره لا يضاف منه الطاعات وليس يسمى  
ما يحرم في كفره فاما المانع من وقوعه وبعد فان  
في الطاعات ما يمنع من الكافر كعدم الردعية والاحسان الى  
غيره والقتام كصور الغير وبعد فقد ان يعرفه الله  
معرفة فلا يصح الا بعد معرفة حدوث الاحتمال ولا بد اننا  
نكون طاعة وكذلك القول في مسائل التوحيد والعبد لا يحرم  
ان يحصل مع الكذب بالرسول والاسحاف والحقه وسين ذلك  
ان هذه المعارف اما ان يكون في حال كفره قرينه على ما نقله  
او معصية فحينئذ على الكافر ان يوب بها كما لزمه  
الوجه من نفس الكفر وهذا فاسد : وانفصال

انه مباح لانه خارج من باب المباح : ولا يقال من شرط هذه  
المعارف ان يكون مستحقا للعقاب لان ذلك في حيز وهو  
لمنزه ان يقول ان المعصية انما تكون معصية بشرط ان يكون  
مستحقا للعقاب فمنع من وقوعها من المؤمن فاذا ثبت هذا  
نقل قول من يقول من حر العقاب ان ينقطع اذا كان مع فعله  
الطاعة لانه يلزمه ان يكون عقاب الكفر مستحقا واذا اطل هذا  
المذهب بطل ما هو عليه من مذاهب فاسدة من  
ان المطيع والمؤمن لا بد ان يوافق طاعته ولا يجد ان الموت  
على الكفر وان اختلفوا في ذلك فمنهم من قال ان المؤمن  
اذا كفر لا بد ان يؤمن ويوافق بالامان ومنهم من قال  
لا يجوز البتة ان يكفر المؤمن ومنهم من قال ان  
بصور المرد وقيل في ذلك ما لا ينبغي من هذا المذهب  
القاسد وهو ان يواب الامان ام لا يحرم منه الاحسان  
وعقابه الكفر دام واسمقا فاما مع الاحكام والادب الحايط  
فقالوا مثل هذه المذاهب القاسدة : وقد دللنا ان وقوع  
الطاعة مع الكفر حائز وسيسر من بعدهم الحايط  
والذي بطل مذهبهم ان المؤمن يخرج منه الكفر ما سألنا ان الكافر  
يخرج منه الطاعة لانه ما به غير ممنوع : ولا يقال ان  
الذين امنوا هم كفروا ام امنوا هم كفروا ام اذوا كفروا ام قتلوا  
اما الذين امنوا هم كفروا ام امنوا هم كفروا ام اذوا كفروا ام قتلوا



العباد والمبايعين من بعدهم من الامة حكم المرتد وعندكم كما يشهد ذلك  
 ولا اود علمنا من حال كثير من الناس انهم يسدوا في اديانهم بعد الاستقامه  
 وكل ذلك بطل قولهم فصل فاما الفصل الثامن  
 والذكر على ان الصغار مسجونين عند العقاب اما غني مني عنها  
 مزبور فهو من رتبة الكبار في الاستحقاق وانه يسمى بها من الدر  
 ما يستحق على الكبره كذلك العقاب وانه من رتبة الصغيره كما هو من  
 ان يستحق عليها عقبه على ما نقوله او تفرقه على ما نقوله عقاب  
 قال وقال الاول في قولنا وان قال الثاني قلت وجب لوضع  
 من الكافر ان يوجب الفرقه والواجب العقاب : وكذلك اذا قارب  
 الفسق فان قال انتم فصلتم بينهما اذا وقع مع الطاعه واذا  
 وقع مغربه قلنا عندنا ما مسجونين عليها سواء في المحاسن الا انها  
 مع الطاعه يصير عقابها مكفرا او ليس مع الفاسق يوجب حرمه  
 عقاب الصغيره به مكفرا موجب ان يفتى عقابه فان قال  
 اليس يسمى صغيره مع الايمان قلنا مع الكفر لان الطاعه  
 والفاسق لا تقع معها صغيره بل ونوبها كلها كبار وانما تقع  
 الصغار من المؤمنين على ان ما نقوله غير معقول لان قوله لفرقه  
 ان اراد مخفف نوابه فهو ما نقول وان اراد غير ذلك وجب  
 ان يسر والا فالعقل بالعبارة ان من غير محصيل المعنى الصحيح  
 فصل فاما الفصل التاسع وهو ان الفاسق  
 قد وقع منه الطاعه يدل عليه انه يمكن منها على شرطها

151  
 فوجب ان يقع منه لان الفسق اما مع منه اذا كان موقفا في حكمه وفي  
 او في شرط كونه طاعه وهو لا يور في شيء من ذلك فلا وجه للمنع من  
 وقوعه منه فان قيل اذا كان الفسق مع من الاستماع سواب  
 الطاعه فما الذي يمنع من كونه موقفا في وقوعها طاعه فقل له  
 المسجون على الطاعه في حكم المفضل منها فلا يمنع وقوعها على  
 شرطها المسجون بها راي : ولو كان رايه يؤثر في طوعها طاعه  
 كان رايه بالتوبه يؤثر في كونها طاعه ولعلكم تذكرون  
 فستقع في الطاعه ولا يفتى له بالطاعه بل رايه اخر وقوعه عن  
 الطاعه لان عندنا الطاعه اذا انت شرابط نفع وتسمى عليها  
 السواب ثم يقع العقاب وعندكم لست بذلك انهم منعوا من وقوعها  
 طاعه اما وان وقع على شرطها فان قال اذا حاز  
 ان يستقر طوع كونه الصلاه طاعه الطاهره وغيرها لم يكن راي  
 يستقر بعدم التوبه من الفسق قلنا قد بينا ان الفسق لا يمنع  
 من وقوع الطاعه على ان وجوب التوبه لا يعلق له بالصلاه  
 بخلاف الطاهره وسائر الشرابط لا يجب اوجوب الصلاه ولا  
 يجب اذالم يجب الصلاه والتوبه ليست من شرطها فان قيل  
 اليس عندكم الايمان من شرط الصلاه رايان واحدا على كل حال  
 قلنا لانه لو كان الايمان لما حج ان يقع منه على الوجه الذي قلنا  
 لانه لا يجب ان يعرف وجوبها وحسنها والوجه الذي يجب له الامع  
 ولذلك اوجبنا عدم الاستدلال على كل فعل يلزمه ان يقدمه  
 ولا كذلك حال التوبه لانها لا يعلق بها الصلاه الا في الاصل ولا  
 في الشرط وانما الصفة : وبطل عليه ان فستقع لواته طاعته  
 من صلاه وصوم لا تثره محاسبه سائر المعاني ولو كان كذلك كان



الفاستق نعتين واحدا كالفاسق لضروب من الفسق وفساد من  
نحوه مطلقا فان قيل اليس مع نفسه ضرب من الفسق لا يصح نومه  
قلت امدح نومه بان لا يكون عالما بفساده من نفسه وانما لا يصح  
كان عالما بفساده من نفسه لان الكسوف لنا من حاله انه لم يعمل الموه  
على الوجه الذي يكون فيه **مسألة** الوعيد يتناول  
جميع المعاصي صغيرها وكبيرها خلا ليعض المرجية انه يتناول بعض  
المعاصي **مسألة** ان جميعها استوى في القبح وبنائول التي فاستوى  
في استحقاق العقاب **مسألة** ان الصغار مغفورة فلا يتناولها  
الوعيد فلنا الوعيد يتناولها كما ان التي يتناولها الا ان ثواب  
الطاعة سطر عقابها قامت من يقول الصغير يستحق عليها  
بفرقة وانما يستحق عليها العقاب مقدم ولعل قد فلو  
قد راعف ان الكبار لا يخرج من ورود الوعيد منها واستحقاق  
العقاب **مسألة** الموافاة **وقد**  
**استحقاق** العقاب **والثواب**  
احلف الناس في ذلك مزدبما من الاحلاف رجع جميعها الى  
اصلين احدهما ان استحقاق الثواب والعقاب يقع عقبت  
الطاعة والمعصية ولا يجوز ان يماخر **مسألة** ان الذي له ما خسر  
او استحق الاستعانة **مسألة** من رجع الى القول الاول  
اخلفوا منهم من يقول ان استحقاقها وقت فعلها الطاعة  
والمعصية وان وقت استحقاقها وقت رجعها ولا يجوز  
ولا يجوز مقدم وقت استحقاقها مع اخر فعلها وهذه

152  
طريقة اصحاب المناهج وغيرهم فاهم يقولون المطيع مثاب ومرتبا  
والعاصي معاقب وتعملون بكيفية الساق والامراض والاكلام من  
العقوبة ومنهم من يحرم من محبة الله ومحبة ربه  
ومنهم من يحرم من محبة ربه بعض عقابه ولا يجوز تقديم كماله وكذلك  
الثواب ويحل الجرد والامراض الدار له بالثواب والقساق  
من كماله وعندنا ان الثواب والعقاب يعلمان في الاخرة  
وان ابتدا الثواب عند دخول الجنة وابتدا العقاب عند  
دخول النار واستحقاقهما وقت الفعل وهو قول جماعة من اهل القول  
منهم من قال الذي لم يعمل الثواب والعقاب في حال التكليف  
في احوال التكليف نوفر عليه في الاخرة في احوال الثواب والعقاب  
ومنهم من يقول بسقط ذلك واخلفوا في العمل اليها  
لحسن اخير ذلك قاله **مسألة** ان ثلاث على احدها الا جا  
والثاني مضامته التكليف والثالث اللفظ **مسألة** انهم اخلفوا  
اذا وفر عليه ما مضى من الثواب والعقاب في الاوقات فلم يعمل  
فعند سحنه على فعل المخرج منها وسقط ذلك القدر  
وعند له كما سمع من بعض عليه قبل ذلك والضرب بالطاعة في  
الثواب **مسألة** العقاب سبط ولا يعمل مثله بالانفاق  
قامت من رددت الى القول الثاني فاخلفوا جميعهم  
من قال ابتدا استحقاقها في الاخرة **مسألة** انما ذكرنا القيامه  
وقد ذكرنا الاعادة ومنهم من قال انما استحقاق في ذلك  
التكليف وهو قول اصحاب الموافاة قالوا انما مات وهو



مست بالطاعة استحق الواب واذا مات وهو متمسك بالمعصية  
 استحق العقاب ثم احلف فرمما ان احكام الواف به انه لا  
 يستحق عليها نوابا ولا عقابا اصلا لان شرط استحقاقها لم يحصل  
 ورمما قالوا استحق بها نواب الدنيا وعقابها دون الثواب  
 والعقاب الدائم ومنهم من قال انه يستحق الواب والعقاب  
 في حال فعل الطاعة والمعصية ولكن بشرط ان يكون المعلوم ان  
 يواف بها فان لم يواف بها فالشرط لم يحصل فلا يستحق عقابا  
 لم فعلها ومنهم من قال ان الكافر يستحق العقاب في الحال  
 ويجوز ان يورث من فضل الله تعالى ما سقاها عقابه ولا يجوز ان يكفر  
 المؤمن لانه لا امان يستحق نوابا واما وعنده الاحاطة والمكفر  
 لا يجوز ولو صح كفه لاستحق العقاب الدائم وهذا لا يجوز من كان  
 مؤمنا لا بد ان يواف بالامان وان يرجع الى الامان  
 والذي كسب بانه مسأيل من استحق بالطاعة  
 الواب وعلى المعصية العقاب في الحال الثاني معلوم  
 باخر ومنها انه لا يجوز ان يعلق بالموافاه ومنها  
 انه لا يجوز ان يقال استحقاق على الفعل اذا كان المعلوم انه يواف به  
 ومنها ان يقال باخر الى الاخره ومنها ان ما باخر  
 عما لا بد ان يوفر عليها **استحقاق الاول**  
 والذي يدل عليه ان الموجب لاستحقاق الواب والعقاب انما هو  
 الطاعة والمعصية فاد اوجد فانه يستحق ويقض الاستحقاق  
 وفعل المستحق يمكن فوجب ان يستحق ولا وجه للاخير : ولانه

لا يجوز ان يكفر المؤمن لانه لا امان يستحق نوابا واما وعنده الاحاطة والمكفر لا يجوز ولو صح كفه لاستحق العقاب الدائم وهذا لا يجوز من كان مؤمنا لا بد ان يواف بالامان وان يرجع الى الامان

لوجاز ان ما خيرا لا استحقاق عروقه الفعل لم يكن باخر عروقه  
 اولي من ان ما خيرا عروقه بعد عوده على الاستحقاق بالنقض  
 فان قيل البير عندكم انه يستحق بالفعل انما في الثاني ولا يصح ان يفعل  
 في الحال فليت الله في حال فعله ان يفعل المستحق عليه في الثاني من  
 حال استحقاقه ان المفعول لا يجوز ان يكون مستحقا والذي لا يوجب كونه مستحقا  
 المعدور الذي يمكن احاده فلا بد من كونه مستحقا الا في الاوقات  
 الذي يمكن منه ذلك وهو ان يفعل في تلك من اوقات فعله  
 واستحقاقه فان قيل البير عندكم يجوز ان ما خيرا فليت  
 لا يمنع ان يورث ما يوجب ما خيرا المستحق فان عرض خيرا المحكم ففعله  
 وان لم يعرض فلا بد ان يفعل وقد بينا الوجه الدلائل الى اجابها  
 ما خيرا العقاب فان قيل معد لم انه في حال الفعل  
 لاستحقاق الواب والعقاب وانما يستحق في الثاني وهو غير فاعل  
 في تلك الحالة وهذا يمنع ان يكون مستحقا اصلا فليت من حق  
 المستحق ان يكون معدرا لان وجود الفعل بحوجه من كونه مستحقا  
 اذ لو جار مع وجوده ان يكون مستحقا لجار ماله في المنقضي الثاني  
 وهذا الوجه والاز مع الوجود لا يمكن الفاعل ان يفعل علم وجه  
 دون وجه فلا يجوز ان يكون مستحقا فعلة فان قيل  
 فليت الله يستحق في الثاني فليت لان استحقاقه في حال الفعل  
 معدر فلا بد ان يفعل في الثاني واما الفصل الثاني  
 وهو ان استحقاق الواب والعقاب لا يعلق بالموافاه فالدليل



عليه وجوه منها ان العقاب انما يستحق على المعصية والموافاة  
فعل الله تعالى ولا يجوز ان يستترط عليه في استحقاقه او في رده  
لانه لا فعل له فيه وهو امر منفصل عنه فان قيل ان لم يكن  
الموافاة في مقدوره والتوبة في مقدوره فهو متميز عن الله  
العقاب بها غير نفسه فاذا لم يعمل مع التوبة حينئذ يستحق العقاب  
فليت لو كان استحقاقه العقاب بترك التوبة لا يستحقه في الثالث  
فيل الموافاة لانه يعمل المعصية او لا وترك التوبة بانها تستحق  
العقاب في الثالث وهذا ينطبق القول بالموافاة ويعمل  
موجب لو فعل المعصية واختتم ان الاستحقاق عليها العقاب وهذا  
فاسد ويعبد فان الموجب للعقاب هو المعصية وقد وجد  
فوجب ان يستحق والتوبة امر منفصل عنه بل العقاب فلا يجوز جعلها  
سوطا في استحقاق العقاب ومنها انه لا يجوز ان  
يقف المحقق على ما لا ياتر له في محنة وفي استحقاقه لان ما هذا  
حاله ان وجد استحقاقه عليه لم يكن بان يعف على بعض الامور ولو  
من بعض وقد علمنا ان المؤثر في الاستحقاق فعله فلا يجوز ان غير  
استحقاقه لما يودي الى الفتنة الذي علمنا وان قيل محققا  
ان يستحق بالعمل والموافاة ويستحق به عند الموافاة فليت  
لا يخلو حكمه من وجهه اما ان يعلق الاستحقاق بالموافاة فخطأ او  
بما او جعل الموافاة سوطا في استحقاقه بالطاعة وان ياخرت  
لانك ان لم يقل واحد من هذه الاقسام لا يمكنك ان تجعل  
الموافاة سوطا : وبطل الاول لان في ذلكا خراجا له من

بالطاعة او المعصية واخر احالها من ان يكون مؤثرا في الاستحقاق  
ويعبد فان الموافاة ليست من فعل العبد ولا يعلق بها خيرا ولا شر  
بان يستحق بها الثواب والحرمان من ان يستحق بها العقاب ويعبد  
قال العقاب يستحق على فعله فما لا يكون فعلا له كيف يستحق به العقاب  
وهذا فعل التوبة فيه : وبطل الثاني وهو ان يعمل الاستحقاق  
العقاب بما لا ياتر ان الموافاة لا يدخل بها في مدد الباب من حيث لم  
يعلق بفعله واختياره من حيث حصل عقبة الطاعة والمعصية  
على سواء ومن حيث عدهما التوبة والاستحقاق : وبطل الثالث  
وهو انه يستحق بالعمل والموافاة بشرط لان مرجح الشرط ان يكون مقاربا  
او حاربا بعد التجري والموافاة ليست بهذا سبيلها فلا يمكن جعلها  
شرطا : ولا يلزم كمال العقل لانه موجب مقارنته للفعل وانما اثره له  
في استحقاق الثواب والعقاب وانما المؤثر بفعله اذا كان عاقلا  
لان فعله مع كمال العقل يقع على غير الوجه الذي يقع مع عدمه  
مخلاف الموافاة وان الموافاة لو كانت سوطا لكانت داعية  
وحب ان لا يستحق الثواب والعقاب اصلا : وليس اخر  
وان الموافاة لو كان لها اثر في استحقاق الثواب والعقاب حتى يعلقا  
عليها سوابيلها بشرط او غيرهما لوجب ان تكون المديح والنعظيم  
مثلة لاسنان ان استحقاق الثواب والمديح بحرارة مجزى واحدا  
في السوت والستوط والعقاب والذم كذلك وفي حسن المديح  
والذم دليل على سلطان اختيار الموافاة : وليس اخر  
وكانه ثبت وجوب الحمد في خيرا وتكالا وادكار العقاب لا يستحق



في هذه المعاصي ولا وجه لغيره فليس يحسن اخبار ذلك الا ما يسمي من العقاب  
 بعلمها بول او فعل المعصية بوجوب استحقاق العقاب : وانما يعلم اوجوب  
 التوبة ولا وجه لا محالة الا استقاط ما استحق من العقاب : ووجه  
 انه بالتوبة لا يخلو اما ان يزول عقابه ولان الله مسيحي وان قال لا  
 سقط فلا معنى لا محالة فان قيل ليس عندكم انه اذا فعل  
 التوبة لم ياب به وان لم يستحق العقاب فليس له اخلاف فانه  
 ممن يقول بالسبب لحق عقاب المستحق لا سوا عليه ومن قال يستحق  
 بالسبب يقول انه لمنع وجوب العقاب وعمل المستحق في حكم  
 الواقع وليس اخر وهو ان هذا بوجوب ان لا يسمي بوجوب  
 مدحا او استحقاقا فرددنا بوجوب الاستتابة من المومنين والظاهر  
 وسطر المواثيق وهو هذا اظهر احسن بانه لو لم يكن  
 المواثيق شرط لم يخل المعاصي اما ان يدخل في اخبار الوعيد او لم يدخل  
 فان دخل فيها لم ياب بالاعلم من احد امرا اما ان لا يقبل توبته  
 ويعطيه ما توعد عليه وهذا فاسد او يقبل ولا يعمل ذلك  
 فتودي الى الخلف وهذا ايضا فاسد عدل الله لم يدخل في  
 اخبار الوعيد والوعيد الا عند المواثيق الجواب  
 انه فعل اخبر الله فعلهم ما يستحقون ان لم يتوبوا فان ابوا  
 فلم يحذر الله سبحانه انه يفعل بهم ذلك فلا يودي الى ما قلت  
 ويظهر ذلك قوله على ولو ان اهل القرى امنوا بالقرآن لكان  
 عليهم وكانت من السما فاذ لم يؤمنوا لم يجب ان يعمل فلما

بهم وكذلك قوله ان اشركت بالحق شركا او كفرت به  
 فان من شرط استحقاق العقاب شيئا احدهما في الفعل  
 والاخر في الفاعل والذي في الفعل ان يكون متحيا منها عنه  
 والذي في الفاعل ان يعدم مع العلم وتبين الاحتراز منه  
 والشرط في فعل العقاب كون الفاعل السامع فحصر غير اب  
 ولا كانت طاعة اعظم من معاصيه : واحيى  
 ابو الحسن بانه فعل اخبر الله فعلهم المستحق فاذا ابوا خرب  
 ذلك من ان يكون مستحقا فلا يعمل بهم : والفرق بينه وبين  
 اخبار المواثيق انه يقول الوعيد وعيد المستحق وعيدهم  
 لا يستحق العقاب اصلا : والفرق بين قولنا على وانه كما شئتم ان يعيد  
 على ارادة ما مات الوعيد كل العقاب منه لم يتوبوا وعند  
 ان كما شئتم ما اراد الا من لا يكون اباه ولما في ذلك كلام مشال  
 قولنا على من قال من دخل داري اكرمتها فكل من دخل تحت اخبر  
 الا انه كرم منته من دخل منهم دارة : وعندنا كما سمى يدخل  
 تحت من دخل منكم ومن لا يدخل لا يبارك له الا كبر والصحة  
 ما نقوله الوعد احسن بقوله ان الذين حقن عليهم كلمة  
 ربك لا يؤمنون ويحرفون ان خبرا من القرآن يؤمنون  
والجواب ان الآية وردت في قوم مخصوصين  
 لان الله قد يكون معروفا وكان المعلوم من حال اولئك القوم  
 ان يؤمنوا : على ان لنطحق السطيق ان في حال التوكل



قالوا لو حب الحكم بينهما كوجوب الفضل من من سئل عن العبد  
 غير عامل وسنده اذا كان عاقلا ومن المجاز وغير المجاز  
 هذا الفضل في العقل ووجوب المتأواه يدل على ان الموافقة  
 ليست بشرط في ذلك **والاخر** ولا ريب ان  
 في فعل المعصية لا يحلف فلما اختلف في استحقاق العقاب  
 لا حلفنا الا في مقام الموافقة ولو كان كذلك لكان يجب من  
 علمنا ان فعل الكفر والفحشاء لا يراعى بها محرم من الرسول صلى  
 الله عليه ان احسن من اذمه وكون حاله كحال من لم يفعله  
 في قبح اذمه وهذا هو الزموم بلزومه ذلك في كل حسن وقبح  
**وحجة اخرى** ولانه لو جاز ان يستتر في الاستحقاق  
 العلم بالموافقة لجاز من له في التوبة من ستر في روال العقاب  
 به الموافقة محذور اذا تاب ثم عاود ان يكون محرم من لم يتب  
 بل كان يجب على مبدئ القول اذا كان المعلوم انه لا يوافق بالمعصية  
 ان احسن خليفه لانه لا يمكن ان ياله العقاب المستحق ولا سبيل الى  
 ذلك وما اوجب حسن التكليف بعض بطلان ذلك وبعض ان التوبة  
 لا يجب قبولها ولا يجب التوبة اصلا وفي هذا من الغش ما لا يخفى به  
**وحجة اخرى** ولانه كان يجب من يعلم من حاله انه يوافق بالمعصية  
 او الطاعة ان يكون مبدئ الاعلام اغترابا لمعاضد لانه لا يستحق عليه  
 عقابا ولا يؤثر في جواب حصوله **واما الفصل**  
 الرابع وهو ان فعل النواص والعقاب يؤثر الى الاخره  
 واما فذلك ان من جاز النواص ان يكون مخصصا لكل شأبه

من قال ان حق وعده ان يفعل فصار كانه قال ان الذي فعل  
 هم العقاب لا يمتنع وتذكر نقول **احسن**  
 بقوله ان الذي كفروا او ماتوا هم كفار الاية مستتر في امنا  
 الغفران موته فليس الا ان العفران مرجح لهم الى ان ماتوا  
 كفارا محذور منقطع ذلك الرجا **ولعد** عند البش  
 من مسئلتنا في سبيل لانه ليس بها انهم لا يستحقون العقاب  
**فاما الفصل الثالث** وهو  
 انه يستحق النواص على الفعل اذا كان المعلوم انه يوافق به  
 وكذلك العقاب فالذي يدل على بطلان قولهم ما ذكرنا  
 من الادلة ان سبب الاستحقاق هو فعله فلا يعلق به الموافقة  
 وسبب ان الموافقة لا يترتبها وعلم مبدئ الادان يكون  
 للموافقة ما يتراد لو لم يكن ما يتراد لم يكن العلم بمحتولها ما يتراد  
 ان سبب ما لا يتراد من المعلومات والعلم بها ليس لنتها  
 في انها لا يتراد في الاستحقاق ولا نايما ان الموافقة  
 لا يتراد في ذلك والعلم بها اوله ان يؤثر في توجيه  
 ان العلم بان فعل القبح لا عقل له انما هو ان لا يستحق عليه  
 وما وعقبا لما كان فقد العقل يؤثر في ذلك  
**والاخر** ولا ان العقل لا يفضلون من  
 بفعل القبح والمعلوم انه لا يوافق به وسنه اذا علم انه  
 يوافق به في حسن الذم واللوم ولو كان الامر على ما



في حال المكلف من صفته ان التكليف يمنع من ان يكون هو مدبره  
الشيء لانه لا بد ان يحق المساق وذلك على كل حال من الواب موقفا  
عليه وكذلك العقاب من جهة ان يكون ضرا حاله  
ومما في حال المكلف : وان يوجب الواب والعقاب  
خروج من كونه محتارا او بدخله في حد الاطاعة في حكم سلطان  
المكلف وان من حق الواب ان يكون واقعا على طريق  
العظيم وما يصل الى المكلف من المنافع ليس من حاله لانه لا فضل  
من وصولها اليه والى من ليس بمكلف وقد يتبين عند القول على  
احباب السامع ان التكليف لا يجز ان يكون عقوبه بل هو النسب في  
استحقاق الواب والعقاب فان قيل يا خيره واجب امر حسن  
قلنا واجب لانه لو لم يكن واجبا لوجب تقديمه لانه حق له فاذا لم  
يعرض ما وجب يا خيره وجب لتجمله فان قال قائل كيف انجز  
انه يجب ولا يحجز فظلمه بالفتح قلنا اذا كان الواجب غير معبر  
ان يعرض فيه ما ذكرناه والواب غير معبر فلا يمنع ان يعرض فيه  
ما ذكرناه فيجب يا خيره فان قيل فاي وجه لاجله يجب يا خيره الواب  
والعقاب قلنا الوجه الملاية اليه وكونا وكل واحد منهما لا يفتري  
اوجب يا خيره احدهما الا الجواب الثاني ان حال المباد والمعاشر في  
حال المكلف فلا يجز ان يحقها والثالث انه لطف للمكلف وذلك لانه  
وصول اليه الواب عقوب الطاعة لكان فعله له اربا لاجلها اقرب  
مراذنا اخر معصية مع وجوبه فيكون في ذلك مصلحة للمكلف  
فان قيل كم يجب يا خيره قلنا لا علم لنا به وانما الله اعلم

المختص بذلك ولو اقتصر على الموت حازه والسمي بالمدبر  
ثم بعده ويوصل اليه ما يجزى فاما الفصل الخامس  
ان ما اخرج عن المكلف من الواب والعقاب لا بد ان يكون عليه  
فاللعل عليه ان الواب من المكلف على الله تعالى بتقديمه لا وقام  
وتبع فيه الرابطة والنقصان وما مدد حاله المحض اذا عزم ما وجب  
يا خيره وجب ان يفرغه كما لا يلو لم نقل بوجوب توفيره والحال  
عده لم يبح القول بوجوب فعله في وقت لا واجب احدهما في  
وجوب الاخر الا ترى ان الحق الواجب في الدنيا اذا عزم ما وجب  
يا خيره وجب توفيره من بعد ولا يلزم العبادات انها اذا  
ما خربت لم يجب فعلها الا بدليل مستانف من نصير العضا من له ابتداء  
بعد لان كل من استحق المسحقة على الغير كان سلبا سلبا  
الحقوق الواجب عند حصول الاسباب : وفادى الحقوق  
سدد بالادقات ولا يوجب فيها الزيادة والنقصان فان قيل  
اد او فر عليه الموحرم سبط الحق نعم وسعير قلنا  
اما انواعه منقول لا المحقق ذلك لان ما لم فيه من الشريعة  
والنعم البداهة فاستطاع ذلك العبد لا وجب عما رامت  
اوها ثم تنزل بفضل عليه مثل ذلك لا ينقطع : واعتبر  
السبح الوعد الله على قوله ما ردك بوجوب ان يصير الفصل  
مراعيا وهذا الخرز : وذكر القاضي انه لا يمنع مما وجب  
ان يوصل عليه ان يصل من الواب في اسناد ذلك التبعة واذا



فان قيل كيف يقع القول بان لا يجوز دفع وجهه  
ان سمي فمؤخر لصلحه وقد سبق وجهه ذلك وانما  
لمعاني بل الله على ما عزم وقوله على انما  
لا وجه له فانه لا يثبت له الواب وقوله فاما  
بمع اعطاهم : وقوله بواب الدنيا ما فعل بهم من المرح والعظم  
وفعل ذلك بهم لطفا ومعلية **مسألة** يجوز العفو  
عن سمي العقاب عفا وقالت المغدانه لا تحسن  
في ذلك وجهه **مسألة** ان العفو مجرى دفع الضرر على الغير  
ودفع الضرر اذا تعرى عن سائر وجوه الفح كحسب حال  
المنع اليه اذا تعرى عن سائر وجوه الفح : الا ترى انه  
حسب منه دفع اللصوص والسباع عنه كما يحسن اتصال  
المسافر اليه **فان قيل** فنه وجهه من وجوه الفح لان  
العبد اذا خور العقول مقرر بالفتح فلهذا هو كما خور العفو  
حوز العقاب ودوامه ويطر ان فعله كما طر ان يعفو  
فاكوف بقا وبعد فان من اسبل بالتوبة : وبعد  
فانه يحرم في كل معصية ليس يقصوع على انها كبره ان يكون مغيرة  
مغضرة ولا يكون فيه اعترا خصوصا في الانبياء وبعد  
فان العفو يكون في الآخرة ولا يخلو ثم **مسألة** ان العقاب  
حق الله تعالى على العبد بضر العبد فعلة والحق له وليس في اسقاطه  
اسقاط حق الغير ولا اسقاط حق الاما هو قوله العفو واسبقاوه اليه  
تعالى **مسألة** كالدني : ولا يلزم الواب لانه حق للعبد على الله

فان قيل كيف يقع القول بان لا يجوز دفع وجهه  
ان سمي فمؤخر لصلحه وقد سبق وجهه ذلك وانما  
لمعاني بل الله على ما عزم وقوله على انما  
لا وجه له فانه لا يثبت له الواب وقوله فاما  
بمع اعطاهم : وقوله بواب الدنيا ما فعل بهم من المرح والعظم  
وفعل ذلك بهم لطفا ومعلية **مسألة** يجوز العفو  
عن سمي العقاب عفا وقالت المغدانه لا تحسن  
في ذلك وجهه **مسألة** ان العفو مجرى دفع الضرر على الغير  
ودفع الضرر اذا تعرى عن سائر وجوه الفح كحسب حال  
المنع اليه اذا تعرى عن سائر وجوه الفح : الا ترى انه  
حسب منه دفع اللصوص والسباع عنه كما يحسن اتصال  
المسافر اليه **فان قيل** فنه وجهه من وجوه الفح لان  
العبد اذا خور العقول مقرر بالفتح فلهذا هو كما خور العفو  
حوز العقاب ودوامه ويطر ان فعله كما طر ان يعفو  
فاكوف بقا وبعد فان من اسبل بالتوبة : وبعد  
فانه يحرم في كل معصية ليس يقصوع على انها كبره ان يكون مغيرة  
مغضرة ولا يكون فيه اعترا خصوصا في الانبياء وبعد  
فان العفو يكون في الآخرة ولا يخلو ثم **مسألة** ان العقاب  
حق الله تعالى على العبد بضر العبد فعلة والحق له وليس في اسقاطه  
اسقاط حق الغير ولا اسقاط حق الاما هو قوله العفو واسبقاوه اليه  
تعالى **مسألة** كالدني : ولا يلزم الواب لانه حق للعبد على الله



ولا يلزم التزم لأنه من قواعب العقاب : ولا  
 يلزم سكر المعصية لأنه وإن كان حقا لله تعالى فلنا فيه حرج من حيث  
 هو لطف لنا ومنه : أن العقاب لو وجب لكان لا بد من  
 وجه لأجله يجب وكذا الوجه لا بد أن يكون له علق بالتكليف لأن  
 سيلاحي عليه تعالى ابتداء على ما سناه في الأصل وما يجب في  
 التكليف أما أن يكون مكينا أو لطفيا والعقاب ليس بمكينا  
 ولا لطفيا لأنه يعمل في حال روال التكليف : ولا يفسد  
 العلم به لطف وفلك أن المكلف لا يقطع أنه معاقب لا محالة بل  
 سوف نفسه للتوبة وذلك أن القسم أنا لا نكر أن يعمل  
 المخلف أنه من أهل النار مع هذه الآية أنه يقول يعلم قطعا أنه  
 من أهل النار وأنه معاقب : ولعمري يجب أن العلم لطف  
 فمن أين أن العقاب لطف وأنه واجب ولو سمع غيب من رسول الله  
 تعالى فتباحب أن يعلم صدقه ولا يجب عليه فعل ذلك المعلوم  
 ومنها ما ذكره العاصي رحمه الله وهو أن ضرر الأفعال  
 لا يحذر أن يكثر من بعض الأفعال دون بعض وقد عملنا أن ضرر  
 الأفعال أما أن يكون حسنا ولا يحضر علم زائد على الحسن  
 كما أن في ضرر الأفعال ما يكون متبعا وواجبا وندبا  
 والعدم يعلم يجب أن يوصف بالعدو على الضرر بطلها  
 فلا بد أن يقع في أفعال ما يحضر كسر فقط أولها أن يقع  
 وما ذلك إلا العقاب لأن ما عداه أما بعضل وأما واجب

١٥٩  
 واحسب بأن العلم بأنه معاقب إذا أتى بمعصية : ولا  
 في الصفة غير العلم من العلم لأن من يجوز خلافه وهو العلم  
 فيكون أقوى في اللطف واللفظ يجب أن يعمل على أقوى الوجوه  
 قلنا أو لا يجب أن يعلم بهذا لأن مبدأ العلم أما أن يحصل ضرورة  
 أو استدلالا ولا يجوز أن يحصل ضرورة ولا استدلالا ذلك من الفسنة  
 ولا دليل عليه فإن قال الدليل ما ذكرت قلنا هذا  
 نفس المذهب يجب أن يفسد هذا العلم أولا : ولعمري فإن العادات  
 محسنة في هذا فنحن لم نجد رعا كان علمه بأنه أن أساء ما فقههم  
 لا محالة وادعنا إلى الفسنة وإذا اطمأنوا لا يكون داعيا : ولعمري  
 فعله مذاهب أن يعرف المكلف تفاصيل العقاب الواصلة إليه  
 فإنه أقوى في باب اللطف : ولعمري مكان يجب أن يكون الوعيد  
 لهذا الوجه : ولعمري مكان يجب أن يعرف الكبار أجمع والأول  
 فاما أقوى في الضرف : ولعمري مكان يجب أن يعرف أنه لا  
 يعمل بوسمهم أن عصوا لأنه أقوى وإن قال وما لا يكون أقوى  
 قلنا كذلك ما يحضر منه وما لا يكون أقوى : ولعمري مكان يجب  
 أن يعرف زيد الله إذا فسق لم ينته في العلم من حقه ذلك  
 لأنه أقوى في الداعي وإذا فسدت هذه الوجوه كذلك ما ذكر  
 فستكلمه : الفساق لو بد عقابهم عند أخافا  
 للرحمة والكلام يقع في ثلاثة مواضع أولها أن السمع ورد في العقاب  
 والثاني أنه لو بد والثالث أنه مقتطوع عنه فإذا عينا نحن



من ذلك ما استدل به في الفصل الأول  
 في تكرار أصل الاستحقاق فقد عدم الكلام عليهم أو يقولوا مجرد  
 ذلك ولا يطلع أن الوعيد ورد عنهم فالذي يدل على فساده قولهم  
 أي الوعيد بحرقه على ومن بعض الله وستره : وقوله أن المخاز  
 في حجب : وقوله ومن يقتل من منتهى محو ذلك : ولا يعلم  
 أن هذه الآيات واردة في الكفار وحدهم لأن ما وجد دخول الكفار  
 في الآية بوجوب دخول الفساق لأنه على من منتهى ما ورد في لفظ الفعل  
 ومنها ما ورد في لفظ الفاعل : الأول كقوله ومن بعض الله والباقي  
 كقوله أن المخاز في حجب وكلاهما يعم : ولعل قولهم كان كما قالوا كان  
 من أمر غير من حوز هذه الآيات واجمعت الأمة على خلافه : وأنه  
 كان يجب في غير المكان أن يكون مغفرا للمعصية فان قال  
 هؤلاء معارض الوعيد والوعيد فليس المكلف لا يخلو ما لم يسمع  
 الثواب والعقاب وهذا لا يحتمل لأنها منافيان أو لا يستحقها  
 والسمع أبطل ذلك أو سمح أحدهما : فان كان مستحقا للعقاب  
 دخل في أي الوعيد وإن كان مستحقا للثواب دخل في الوعد :  
 فان قال بقي الحوز وهو في الفاسق فليس إذا كان هناك ما رده  
 بدل أنه أولى أحدهما الحق فان قيل وما تلك الأماره قلنا  
 أمانات جهة من استحقاق اللعن والذم والاستحقاق  
 الجازي محرم العقاب ومنها ما ثبت من المفعول بالشارع  
 جزاؤه كالأول لا يحد في أهل الثواب ومنها ما ثبت من  
 أن ما فعل بطاع الطريق جزى كالومنها ما ثبت من

حال العاذر وما يشبهه ومنها ما يلهي الملا عنه ومنها ما لا يلهي  
 من أهل اللعن ومنها استحقاق اسم الفسوق ومنها  
 قوله على أن يحسنوا كبار ما يسهرون عنه كمن سبوا من  
 كغير السيئات أحسناب الكبار فمن لم يجنبها وأقدم عليها  
 فسئامة غير مكفرة ولا كور كذلك الأول وهو من أهل العقاب  
 فان قيل كيف يستدلون بأي الوعيد وتطعن : والخلق حاشا  
 في أن للصوم صيغة أم لا ومنهم من قال فيه شرط مضمرة  
 قلنا بينا في أصول الفقه أن لفظ من عام في المخازاه وإن  
 الألف واللام إذا دخلت في الجنس والجمع أو في الاستغراق  
 وقوله ومن بعض الله عام مطلق : وقوله المخاز عام في كل  
 قاهر وكذلك قوله من يعمل سوءا يجزيه : وكذلك قوله على  
 والشارق والشارقة الآية : ولأنه لو أراد الخصوص لبيّن : قال  
 الأمة اجمعت أن جميع المكلفين من حوزون ما يدل أنها سادت  
 الجمع ولا يقال فيه شرط مضمرة لأنه كان يجب أن يدل  
 عليه ولو حوزا بغير دليل حوزاء في سائر خطابه قد وقع التثنية  
 شيء من كلامه ولا كان دليلا : بوضوحه أن في الأمر والنهي  
 ينقطع على ما تضمنه كذلك الوعيد والوعد : وإذا ثبت  
 استحقاق العقاب وأنه مقطوع به في الكلام في واهمه  
 والرد على من يقول أنه معنوي عنهم أو يجوز من الشار  
 وقد استدل بسوخطهم الله على ذلك بطريقين



في قوله تعالى في الكتاب من ذكر الخلود كقوله تعالى ومن يعقل الله  
ورثته وسعد مدون بدخله باراحله امها وقوله تعالى ومن يقبل  
مومنا مسعدا مجزاه جميعا لدا جنة وقوله ان لا يزال في غير  
وان النجار في تخم م قال في اخرها واما عنهما فغاس : ويستولان  
الخلود على الدوام في الاقطار : ولذلك قال تعالى وما جعلنا  
لشئ من مثلك الخلد امانت ثم الخلدون واسعمال لفظ الخلود  
في المقطع مجاز ويوسع كما ان لفظ النابذ موضوع للنابذ حقيقة  
م يعمل في غيره مجازا ولذلك قرر احدهما بالآخر في قوله  
خالدين منها ابدا ولذلك قال جنة الخلد وقوله وما هم عنها بغايين  
صرح في ذلك ولا يقال الفجار اراذله الكفار لانه خصص بعد ذلك  
والطريق في المآل انه لو عفا عنهم لادى الى احدا من  
ول العطل والستم على فساد ما احدهما ان يشبهه بفضلا والعقل  
وورول ان الفضل بالنواب لا كونه والناهي ان يدخلهم الجنة كما  
شبههم وورول الاجام ان المكلف لا يكون في الجنة الامثا با  
ولا يقال ما مننا اقسام اخر وهو انه نفسهم ولا يعيدهم او  
ليسهم ولا يحسم ارايه بقتلهم في النار ولا يعذبهم او يخرجهم من  
النار ولا يدخلهم الجنة : لان حلال ذلك خلاف الاجماع والكتاب  
ولا فائده فذلك لم يذكره فان سأل على القسم الاول وقال  
او االم لا يجوز ان يعفو عنهم ويشبههم ولم علم انه لا يستلزم  
قلنا اذالم يستحقوا مع العقاب النواب لما سناه في تناف  
استحقاقهم فلوزال العقاب كان منفصلا بالنواب وذكر

لا حصر في ذلك فلو امكن ان يوايه تكون موقر ان  
عقابه في نوابه مستحقا لثواب الثواب لسقط العقاب عما  
بالدم الحارى محرى النوبه ولا يحصل من نوبه ونعد ملوم لسقط  
لا حصر ما من وجهين اما ان ينقام مستحقا كما ان او يكون غير مستحق  
ومن يقول بالوقف لا يجوز جزوجه من هدر السمن وكونه مستحقا  
لا يصح لما سناه ومن العقاب من الساق فلم ين الاخر وجه من كونه  
مستحقا فاما مع قوله انه موقوف فان سأل اريد انه يعود  
اد افضل عليه فل فان بقوله انه يعود اد الفصل لا انه  
موقوف على ان السمن انما يكون موقوفا اذ الم سمنه فاذا تم  
السبب استحقاقه الا ان الاستحقاق فاما ان يطل او ينقأ  
ويعذر فارح ما قال الواجب ان لا يحسن دم اهل الكبار والعلم  
واعامه الحدود على طريق الجزاء والتكاليف لقدم الموجب لوزال  
بانه يدخل الجنة ويحصل عليهم كما يعمل بالولدان فمدره  
طريقه كبر من الخالق على ما يروون في الخبر انه يقتلون ما  
الحيوان وسمون عفا الله فلن اجمعوا ان كل مخلوق  
يدخل الجنة فانه يكون مثابا فمقد اخلاف الاجماع لان الناس  
وطان امامهم منع من ذلك على ما بقوله اهل الوعيد او لقول انه  
يفضل عليهم ويدخلهم الجنة ويشبههم اجزا  
بانه في حوزان ثقاتهم مع مستكم بالوحيد وفعلهم لكثير  
من الطاعات وكثير من مشيهم جزا ما استحقوا على الطاعات  
التي فيه سموه بينهم وبين الكفار فلن امدنا ان  
العقاب يستحق ما فان يذكر ذلك وادعي فيه الاضطراب فقد

لا حصر في ذلك فلو امكن ان يوايه تكون موقر ان  
عقابه في نوابه مستحقا لثواب الثواب لسقط العقاب عما  
بالدم الحارى محرى النوبه ولا يحصل من نوبه ونعد ملوم لسقط  
لا حصر ما من وجهين اما ان ينقام مستحقا كما ان او يكون غير مستحق  
ومن يقول بالوقف لا يجوز جزوجه من هدر السمن وكونه مستحقا  
لا يصح لما سناه ومن العقاب من الساق فلم ين الاخر وجه من كونه  
مستحقا فاما مع قوله انه موقوف فان سأل اريد انه يعود  
اد افضل عليه فل فان بقوله انه يعود اد الفصل لا انه  
موقوف على ان السمن انما يكون موقوفا اذ الم سمنه فاذا تم  
السبب استحقاقه الا ان الاستحقاق فاما ان يطل او ينقأ  
ويعذر فارح ما قال الواجب ان لا يحسن دم اهل الكبار والعلم  
واعامه الحدود على طريق الجزاء والتكاليف لقدم الموجب لوزال



انهم وان رجعوا بعد ذلك ليطبقوا الاما ملنا فان سهوه لحازاه الدنيا  
لم ينجو ومنهم اخذوا دوام الارباب بخلاف الدنيا والارواح عقاب  
الكفار على الدنيا وبعد فان عقابهم عظيم نعمه اعلم الله ان  
معاصيه لعظم فجازان يورد على ما تقدم فان الواو معصية  
مكده ساء عقابا ملنا باطل لعقاب الكفر وباطل ثواب الايمان  
قامت اقولهم بحسبهم ثواب طاعتهم فلما لم يدر من الله الوه معاصيه  
فانوا في ذلك من جهلهم ولذا لا يسلوا اعمالهم في هذا  
مطلوب التوب قامت اقوله فيه متاواه الكفار فليس  
منذ غير محج لان عقاب الكفار اعظم وفي عقاب اهل النار درجات  
ولذلك قال على ان الما فقس في الدرر الاسفل من النار ولعل  
فاذا جاز في الكفار ان يجمعهم مع نفاوت حالهم في العقاب  
نفاوا ما كبروا فان من يقربا الوحيد والسوات وكفر مع خصا  
الكفر لا يستاوي من في الصانع او قال بالانسان كذلك يجوز ان يجمع  
الكفار والفساق في جهنم وان نفاوت احوالهم فان قالوا  
فماذا يقع النفاوت فلنا في اجزاء العقاب في كل وقت لان الدوام  
لا ينفاد في الدوام انما يقول على لهم نفاوت  
وسهق في قوله الا ما سار بك والجواب ان  
الاية كما ناولت الفساق نفاوت الكفار ولا خلاف انه لم يرد في  
جهنم استثناء الخروج كذلك في الفساق ولعل قد  
ليس شرطوا استثناء وانما هو بعيد وهذا هو الله مشهوره  
في اللغة اذ ارادوا المبالغه في ان الله لا يزول ابدا ممل ذلك  
بأييد اللغف نفوت لا اخلد ما لاح كوكب واضاف الفجر

قال الشافعي اذا اشار الغراب الى اهل بيته  
ولم يرد الشرط وقال تعالى في الجمل في ستم الحياط  
ذلك ان هذا الشرط والامتناع كما دخل على المسحور النار  
على المسحور للثواب فعال على واما الدرر سعد وافي الجنة خالد بن  
فيها ما دامت السموات والارض الا ما اشارت به فعل اي وجه حملوا  
هذا حال الاول كذلك وبعد فان الاية في الكفار خاصة فلا  
تعلق لهم بها ويقال الاستثناء ما اذا ملنا قيل انه حال  
الموقف ومن لم يمل ان يقدر ان يقول  
ان الله لا يعفر ان يشرك به ويعفر ما دون ذلك من شانه  
ما دون الشرع يعفر من شانه ولا يحرم حمله على الصغار لان الله  
يخصيهم قوله ما دون ذلك وهو عام فمادون الشرع ورسا  
اسدوا الاية على وجه اخر وهو انه على لما قال يعفر ان يشرك به  
لم يرد على حال الانا فان باب يعفر والمراد انه لا يعفر بفضلا  
بما قاله من الامات ويعفر ما دون ذلك بحسب ان يكون ذلك  
مشروطا منه قال ويعفر ما دون ذلك من شانه بفضلا والصغار  
حب ان يكون معفوره فلم يبق الا ان المراد بها الكبار قالوا  
ولا يحسن من الحكيم ان يمدح بانه لا يفضل بامر لكنه يعقل الواجب  
الذي ابدسه في احكامه ان يعلو مكانه قال لا يفضل يعفر ان الشرك  
لعظمه فتن يفضل ما دون ذلك يعفر من شانه وعلى  
ما نقولون يورد انه لا يعفر الشرك بفضلا وان عفره استحقاق ويعفر  
الصغار باستحقاق وهذا لا معنى له رجع انه يعفر الكبار باستحقاق  
ايضا يحسن الكلام ان يرد ويعفر ما دون ذلك بفضلا من غير استحقاق



فيما من وجه اخر وهو انه اضاف العفو الى  
الوجه الاخر لا يفي ذلك منه ان الصغيره مغفوره في نفسها  
لا يفي اضافة عفوها الى احد فلا يعلق مستثنى هذه الوجوه  
في هذه الاية من اخرى ما يعلق والجواب عنه  
من وجوه اخرى ان قوله ان الله لا يعفو ان سره خبر مبني  
وقوله ولا يعفو ما دون ذلك لم يرسا غير مبني لانه علقه بالمشيه  
على وجه يفتق ظاهره انه لا يعفو كل ما دون ذلك وانما يعفو بعضه  
فصار من هذا وجه في حكم المحمل انه يدل على امر معتبر وله  
فلا يعصيه دون السر الا ان يكون من جنس ما يسا عفاه  
وجبر ان يكون من قبيل ما لا يشاء وذلك كما عطل التبار كتم  
الصغار او ينفه على ما تقر في العقول قبل ورود الشرع ان  
هذه المعاصي يجوز من الله عفاها وعلى هذا الوجه روي عن  
الحسن انه سئل عن هذه الاية فقال ان يحبوا كبار ما سهون عنه  
كفر عنكم سيئاتكم ففسر المحمل باليسر فحاشا له ان يعفو ما دون  
ذلك من السيئات اذا احتسب الكبار فان ما اذا كان  
الاية متناول ما يعصيه العقل مما فادتها قلنا  
فما فوايد جه من قطعها القطع ان الشكر لا يعفو عن  
بوجه وان كان يجوز العقل ومنعها انكار يجوز في العقل  
ان لا يكون في المعاصي ما يعفو الله يعلم حوازه هذه الاية  
ومنها انها تدل على انه قادر على العفو ان والعبد  
ودكر كثره والله على كل شيء قدير ومنها انه اذا علم  
ان معلمي المكلف ان سوف يوفق عند ورود هذه الاية ويجوز  
العفو ان يعفو المعاصي دون بعض لم يمنع ان يحاط به

ومنها ان المشيه اذا دخلت في النظام الذي يولد  
او حبت التوقف ولذا كان امرنا على ما نحر عنه في المشيه  
التي قيد المشيه فان ذلك فوجب ان يكون دخول المشيه  
عنه الاية بوجه الموقف ولعمد فاما كما يعلقه  
الاية لوقوله ولا يعفو ما دون ذلك فاما ان اعلقه بالمسيه وتم  
بسطه على ذلك فغير صحيح اسد السلام ولعمد  
الطلق لانه تخصيص ما قد ينافى من الاول لانه انما هو قوله ان يحبوا  
كبار والامات التي تلوها اخبر محمل العام على اخص فاستقر له  
اضافه المعفو اليها من جنسها على الصغار وغير صحيح لانه هو  
الغافروا وكانت المعفو محققه ولذلك اضاف مغفوره الصغار  
الى نفسه في قوله ان يحبوا كبار ما سهون عنه كفر عنكم سيئاتكم  
وقد قال فعلى يعفو لمن سئنا ويعذب من سئنا وان كان العبد  
ويعد فعلى هذا كبطان قوله في هذه الاية انه اذا اراد العفو  
الشكر فضلا لانه الفضل لا وجه له ان كانت المعفو لاضاف  
اليه الاصل وحاشا ان لا يفي ان يقول ولا يعفو السر مع التوبه ان  
العفو ان واجب ولا وجه للاضافه وهذا ظاهر الشقوط  
ولعمد فان عندنا المعفو من الاية لانه على اما العفو  
العتاب فعلى السواب فتصير كالمسا ترمض طهره النسبه اليه  
وقد علمنا ان العفو ان على هذا الحد لا يفي الا مع التوبه او عن  
الصغار ولا يفي في الوحيين في امات السواب وفي غير ذلك  
لا يفي ذلك فان ما اذا كان ذلك فاحبا فاي معنى لعلقته  
بالمشيه فلنا ان جميع ما يعلقه من واجب وتوبه لا بد ان يكون







انما قسم لهما وجه قول له على انهما لو تساويا لادى الى ان  
التقاءه وهي محبته كذا العقاب والمعصية وهي مكفرة بحسب النوايا وهذا  
ما ظله ولا سيما لو تساويا فليس احدهما نار يورثه الاخر او من لا خير  
ان يورثه كالمساوية في المعصية ولا يورثه الاخر في الاخر في بصير احدهما  
اقوى كذلك هذا لان احباط النوايا خير من العقاب وتكثير العقاب  
خير من النوايا فلو تساويا لعاد الامر الى انهما يستحقان النوايا والعقاب  
وفيه هدم القول بالاحباط والتكثير ولان من تكثير عقابه لمحققة سروره  
عظيم وذكى نوايا ومن يحبط نواياه لمحققة عم عظيم وحكم خير من العقاب  
فلو تساويا لحصل له النوايا والعقاب وهذا محال لان خوف  
النوايا يعم وفوت العقاب يستر والعم والسرور عنده معينان  
كالآل والالذة والنوايا والعقاب يحصلان بتلك كلها ولا فرق بين ان  
يستوى نواياه وعقابه في الآل والالذة وبين ان يستوى سروره وعمه  
وامتناع احدهما كما امتناع الاخر وجه قول له فاسم الله  
انما لا يجوز ذلك ان المكلف ابد ان يكون من اهل الجنة او من اهل النار  
وعلم ذلك سمعا فلا يجوز ان يموت وحاله ما سواه القدره فامت  
من جملة العقل محذور لانه لا يمنع ان يستحق على معاصيه من العقاب مقدار  
ما يستحق على طاعته من النوايا لان هذا غير مستحيل بل ليس مستحيلا  
احدهما بالآخر او لى من الاخر ان يسقط به فيسقطان فاقول  
ولم يسقطان وما الفرق منك ومن من يقول يستحقان فلان  
لان استحقاقهما تسجيل وسقوطهما غير تسجيل كالمدرج والذير  
وكما يقول في الصندر يجوز خلو المحل منهما وتسجيل اجتماعهما

فان قيل ولو جاز ذلك لما وجب اعاده هذا المكلف فاسم الله  
يقول عقلا وانما سمعنا منه سمعنا والمحذور في النوايا  
اول ما هو اوله او على انما سقطان ولا يورث الى ما قال: وكذلك  
عن الثاني والماثل: فامتسا العم والسرور فليسوا معينين ولا  
يستحقان على الطاعة والمعصية وانما يستحق الثواب والعقاب  
وفما ذكرنا بنسبه على جواب ما قالوا **فسم الله**  
اذا فعل طاعة واستحق نوايا ثم احبطها بغير او فستقيم ثواب  
لا يعود الثواب عند له فاسم واكثر البصر في **فسم الله**  
ابو القسم يعود وهو مذهب له بغير الحار من اصحاب له فاسم  
لن ان النوايا بطل بالفتق لان استحقاقه مع استحقاق النوايا  
بعض ثباته ولا وجه سوى النوبة لان عند هاشم ولو كان كذلك  
لكان يستحق على النوبة من النوايا قبل ما سمعته غيره لو اطاع الله  
بطول عمره وطول تلك المدة وهذا فاسد: سيما رطل اطاع الله  
تفعل خمسين سنة ولم يعصها اخر بفعل مائة المدة الكفر والفتق  
ثم باب ومات عقيب النوبة يجب ان يكون في النوايا سواء هذا فامتنع  
فان قيل هذا يستحق النوايا بطاعته وانما احبط بالاستحقاق  
العقاب واسأل جبره فاذا مات بطل استحقاق العقاب  
فرايت العلم الموجه لطلان النوايا موجب ان يكون النوايا مستحقا  
على حاله **فسم الله** لان استحقاق العقاب عليه في روال  
النوايا لانه يستحق العقاب ولا يورث النوايا اذ لم يكن ثم ثواب  
ولو كان يورثها من العال لكان لا يثبت من غير ان يورث وكان ما يمنع







في مثل حاله يستحق السكوت ولا يستحق الذم كذلك هذا القول  
 لهم لو علم الله تعالى من حال رجلين انهما لو تعاكنا في مفسده ربح  
 بعث احدهما اليهما فان كانت مفسده واسموا به ذلك اليسر  
 بعثه احدهما بعينه بعد فلا بد من بلا سعال السرور احدهما  
 والآخر في مثل حاله فاذا جورد كذلك جاز ان يعفو عن بعض  
 دون بعض وان ما دل على ان الدم سحابة غيره ان سقط  
 العقاب وحكم حكمه معلق خلفا منهم وانما معلق كل واحد  
 فله ان يعفو عن واحد دون الآخر : وان اسقاط العقاب  
 حل محل النفع ودفع الضرر كما يجوز ان يعضل على واحد دون  
 غيره كذلك غير ممتنع ان يسقط العقاب عن واحد دون غيره  
 واجبة بانه يكون مجاباه فله ان لا يعتبرا بالعجزان  
 الا اعتبارا بالحق فاما معنى المجاباه ان اردت انه يعطى واحدا او  
 لفظ اخر فهو غير المسله وانما معناها من الاسم كانه مفاعله  
 من حيث اى اعطيت كانه يعطيه يعطيك وهذا لا يمتنع  
 : وسبيل بالغ والعسر ومن حال عمرة ومن قصر ولعمرة  
 من شأنه : ومن القوى في هذا ان يقال انه تعالى  
 لا بد ان يعزل عن رداى ما اذا عفا عن واحد فالذي يدعوه  
 الى العفو عنه يدعوه الى العفو عن مثل حاله وهو  
 كما نقول او كما ثم في السوء انه سبب للنجاة المعصية والتجسس  
 في الجميع فوجب ان يتوب عن الجميع : وكذلك القديم سحابة

اذا لم يعزل فحقا لانه لم يعزل سائر الفواحش :  
 في حقنا : وانه اذا اسقط عقاب واحد فاما اسقطه لانه  
 ضرر فوجب ان يعزل سائرهم ذلك لان الداعي حسن ازاله الضرر  
 فان سبب لما قولكم لو اسقط عن واحد بعض عقابه دون  
 بعض فحقا لا فان علم بخوادم احد ربح لاهل النار وان علم لا يجر  
 منقض قولكم في هذه المسله فله ان يسقط ان اثر زوال الزايل  
 حقول النافع على الوجه الذي يجب ان يعزل العقاب عليه لم يحسن ازالته  
 وان لم يؤثر في ذلك حسن : والاخرون من العقاب الواحد ومن  
 الاوقات في هذا الباب وحكمه ان من حرم العقاب ان لا  
 حمله لذه وسرور وروح : ربح ان يملوا دوام عقابهم ولو قدح  
 ازاله بعضه في ذلك لم يحسن وان لم يؤثر حاز

**مسألة** ابل الاحباط والتكفير  
 مساله استحقاق الثواب والعقاب معا لا يوجب  
 وعند اكثر المرجيه نعم من سبهم من قول حمت عقاب منقطع  
 ونوابت داه ولا يجره ان يمتنع وهما في النار : ومنهم  
 من اطلق الجواز في ذلك ما استدل به الوهاب رحمته الله  
 في ذلك فقال الاصل هو ما يقرر في العقول من الذم والامح وبيت  
 ان من عصى بعمدة على غيره يجوز ان يمتنع ويحرم من النار  
 وحجبه من الذم لا يستحق الذم على تسرق لم كما لا يستحق الذم على  
 الاساءه العظمه اذا اعتدته وبذل محبوه في ذلك وظهر تشقق



في المدح من مبداء الوجه في انه مفترق في  
 العقول بشره سقوط الذم بالاعتذار : وانما في ذلك فيكون  
 العقاب والتوبة محمولا على ذلك في ان كل واحد منهما يزيل من  
 الوجهين : ولا يوجب من انكر الا حياط والتكفير وحوز استحقاقها  
 جميعا القول بان التوبة يزيل العقاب لانه لا يمتنع مع التوبة من عقابه  
 وهذا الفصل لا يظهر الا ببيان اسيا من ها ان لا يحسن فعل  
 الذم والمدح من وصفا حاله ومن ها ان من الفصل من  
 الموضع الذي يعلم العقل انه لا يحسن ولا يفسد من خلافه للتمييز ما  
 يجعله اصلا من غيره ومن ها ان لا يحسن فعل الذم عند  
 عظم المدح او فعل المدح عند عظم الذم من حيث خرج من ان  
 يكون مستحقا ان ما يحسن منه انما يحسن ليرخوله في ان يكون مستحقا  
 ومن ها ان من ان العلة التي لها تمتع اجزاءها في الاستحقاق  
 استحقاقه فعلم ما على الوجه الذي يستحقان عليه ومن ها  
 ان بين الوجه الذي يستحق فعلها فستحق لاجل ذلك استحقاقها  
 ومن ها ان من ان حكم الثواب والعقاب حكم المدح والذم  
 في هذا الباب لا يستتر احدهما في العلة ثم ليس من بعد ما يتصل  
 بذلك **الفصل الاول**  
 فقد يقرر في عقل كل عاقل وعلم ضروره ان من احسن العلم  
 الاحتسان العظيم نحو ان يجه من العمل وصدره من الهالك  
 ولعله الاموال العظيمة ورسه التوبه اكمله وعلمها العلوم  
 والاداب ثم كسر له قلما او اعطس حماره وما شاكل ذلك ما

لو اقرب لكان يستحقه الذم القليل في انه لا يحسن ذمه على ذكر وحاله  
 مذكور ومثله لو اسأله بقل او ابد وهاهنا حرمه وانما في  
 من مستحقه في انشا ذلك شتره ما او يحمله كليمه طيبه الى ما سا كل ذلك  
 مما لو اقرب لا يستحقه مدحا قليلا فانه لا يستحقه مدحا ولا يعلم  
 مع هذا الذم عند المدح العظيم ومع هذا المدح عند الذم  
 العظيم ما ول العقل كما يعلم ان من اسأ الى غيره ثم اعتمد عليه  
 الا اعتذارا صادقا انه ينج ان يذمه بهذا العذر مما يعلم ضرورة  
 ولا يمكن دفعه كما لا يمكن دفع حسر ذمه على الاساءه العظيمه وحسن  
 مدحه على الاحسان العظيم والفرق بين دفع ذم وساب ما  
 اقر في العقول من المحسنات والمفحات وذلك فاستبد  
 فان كل كلف مدحون الاضطراب في ذلك وقد حالف فيه جماعة  
 ولو كان ضروريا لما حوج اختلاف فلتا من الاحقرن في ذلك  
 وانما يطنون الذي ذكرناه ما يحسن ويصح بالسمع وقد كان يجوز  
 خلافه ويحفلون على الفح والحسن وردوا بالسمع وذلك ما يحتاج  
 فيه الى ضرب من الباطل لانه كلام في عله الفح والحسن فامتنع  
 الخلاف في تفسير ما ذكرناه فلا يمكن لانه من جملة كمال العقل كما  
 لا يمكن الخلاف في التفرقة بين المحسن والمسي وانما لا يحسن التشويه  
 بهما وليس الكلام على من يعاند في ما علمه ان محاله من هذا  
 سبيله عيب وانما الكلام مع من يعرف  
**فصل الثاني** فان ما سفاو حله  
 من الاحسان والاساءه وما سبقه حاله فيحتاج الى امل والعلم



من احسن الى غيره واسا صروب من الاحسان  
 والاساءه مستثنيه حاله في العقل فوجب ان يحمل ما نسبته من ذنب  
 على ما لا نسبته كما مناهى باب الاعتذار وحمل الغائب على  
 السامع كذلك هاهنا لا يسمع ان يحمل الملبس على المتجلي  
 وبطريق ذلك يكثر وهذه طريقه الاستدلال بالمشاهد  
 على الغائب فان قيل على سبيل اذا احسن الى غيره صروب  
 من الاحسان ونجاء من صروب من المالك ثم اتى بمعصيه وجب  
 ان لا يسمي الذم فليس الذي ادعينا فيه الا ضراره هو  
 باب الاحسان والاساءه وانما اذا كان احدا من باب  
 الاحسان والاخر معصيته لله تعالى فليس اساءه وان كان اساءه  
 معظمه لوجه وهو من باب الملبس فوجب ان يغير حاله بغيره  
 وقد تمت هذه اجملة ان الملبس يحاكاه الواجب وانما لم  
 اعتباره لمعرفة العلم لتقاس عليه فاما الفصل  
 الثالث وهو ان من مده حاله في الانعام يقع ذمه على خسر  
 فليعلم ومن حاله كلامه يقع مده لغيره استثناءه على دليل احتسائه  
 فالدليل على انه اما حين ذمه اذا الفرد لكونه مستحقا واذا اقرانه  
 الاحتسار العظيم خرج من ان يكون مستحقا ولو كان الاستحقاق فاما ان  
 الحسن يتاخرت فيه من مخرج وجه عن هذه الصفة : من  
 ذلك انه انما يقع لما عظم المخرج من المخرج واخرج هذا الذم  
 من حيزه حسنا وهذا كما قلنا في الاعتذار يخرج الذم المسحوق  
 على الاساءه من ان يكون مستحقا فلا خبرم لا يحسن فاما ما به يعلم

ان الذي خرج هذا الفصل من ان يكون مستحقا وانما  
 هو استحقاق المخرج العظيم دليل انه عند العلم بذلك  
 كونه حسنا ومستحقا وعند الجهل بذلك كونه مستحقا  
 العلم في هذا الباب دون غيره كما نقول انه مستحق الذم على المعصيات  
 والمخرج على المحسار بوجه انه متى كان الامر بخلافه فكذلك فلم يكن المخرج  
 المستحق عظميا لا يعلم ذلك اول العقل وحاج الى ضرب من الاستدلال  
 ولا نقول ان العلم بذلك العقل لكان يستوي الحالان ما عظم  
 من الاحتسار مع لسير الاساءه او عظيم الاساءه وذلك لانه لا يمنع ثامل  
 اكتمل مع اختلاف الطريق اليها وليد اقلنا الكذب الذي كان يقع  
 منه ولا دفع ضرر يعلم فيه ضرره وما فيه يقع او دفع له علم  
 استدلالا وحاج الى ضرب من التامل

وامت الفصل الرابع

وهو انه انما لا يجد استحقاقه لاسيما له معلما على الوجه المستحق وذلك  
 لان ما يقع فعله لا يمنع استحقاقه لان الاستحقاق ينبغي عن حسن فعله  
 على وجه مخصوص فلا يجوز ان يحسن من العاد بما لا يقع ان يعلم لانه  
 لو كان كذلك لكان لا يسمع ان يحسن من احدا اذ احتسائه وقيل لا عيان  
 وكيف ذلك والحسن يتبع الفعل فلا يكون معه وذا لا يقع ان  
 يوصف بالحسن والبعث وهو اذا وضح حديث ان ما لا يقع فعله لا يقع  
 استحقاقه ولو لا ذلك لم يمنع ان يسمي على احدا الجمع بين  
 الضدين ولو لا ذلك لم يعلم في كليف ما لا يطلق فاذا ثبت ذلك  
 صح ان ما سيجل معلما لا يجوز استحقاقه واذا ثبت ذلك ثبت انه



فان قيل لا يمكن ذلك قلنا اننا لا نمنع من صحة ذلك في وقتين  
كما لا نمنع من فادرس والوقت واحد والمذموم والممدوح واحد  
واما نمنع من ذلك ومن جهة ان يكون الغاية واحدا والوقت واحدا  
والمذموم والممدوح واحدا في هذا الموضوع كما هو ذكر وانما  
قلنا ذلك لان من حق المدح والسر ان يعمل على وجه العظم  
ومن حق الذم ان يقع على وجه الاكفانه وخال من الواحد ان يعظمه  
وسحقه في حاله واحده وامتناع ذلك لا يمنع من ذلك  
انما يمنع من احدا ذلك في حاله واحده لانه يذم ويمدح باله واحده  
فستحيل اجتماعهما ولو قدرنا له الات معاينه صح ذلك قلنا  
لم يقتصر على مجرّد الوجود حتى يعترض ما ذكرنا ولكن سنا القول  
فيه ونرى كونه معظما للواحد هو مستحق في تلك الحالة وحده  
معظما هو يرجع الى حليته لا الى الله فاذا اتينا في ذلك وامنع صار  
كامتناع كونه مريدا كما هو للشئ الواحد على وجه واحد ومنسبها  
اخرى نوضح ان الاله الواحد لا يمنع ان يكون ما دحا بها  
كجماعه كما لا يمنع ذلك في الاستحفاف بعلم ان الامتناع للشيء في  
الذي ذكرناه ولا فرق بين دفعه عن من دفعه الامتناع  
كونه مريدا للشئ كما هو من دفعه اسلم كونه عالما جاهلا  
مستهيبا ناعرا وفي ذلك ابطال القول الفصل من ما سنا في ومصدق  
ومن غيره : فاما الفصل الخامس

وهو الوجه الذي يستحيل اجتماعهما في الفصل من ما سنا في  
العظيم والدم من الاستحفاف وهما مناسبتا في العلم  
الا ذكر فان قيل اذا كان العظيم والاستحفاف مستحيلا  
فكيف يصح الامتناع بينهما وان كانا جنس ايضا فالعظيم  
سعلق بالاحسان والاستحفاف سعلق بالاساءه وما هذا حاله  
مضاد في كونه فان قلنا انهما لا سعلقان بالعلم وانما سعلقان  
بالسحق والمعظم والمستحق واحد قلنا لكم ان صح ذلك  
فلا بد من ان يكونا معلومين على وجهين معرودا الحال الى انهما المتضادان  
قلنا انما قلنا استحالة كوننا على حالين قبل ان يعلم المعاني  
ومتضادها كما يعلم احدا بالاسماء كونه مريدا للشئ كما هو على وجه  
واحد قبل ان يعرف الارادة والكرهه : وذلك القول في كونه  
عالما بالشئ جاهلا به على وجه واحد فلا يجوز العجز فما يعلم  
امتناعه لما مال : نوضح اننا نعلم تضاد المعاني متضاده هذه  
الصفات فكيف يعترض على الاصل بما يجزى مجزى القترع له  
فاذا ثبت ان احدا لا يمنع عليه كونه ما دحا في وقت ما  
ذمه وبما امتناعه على كل حال موجب ان يجعله اصلا  
فلا يجوز القترع ما او رده : وقد ائتم سحنا  
او على جهة الله من يقول يجوز ذلك يجب ان يصح من احدا ان يحب  
غيره ويغضه في حاله واحده وترضى عنه وتغضب عنه ولقربه  
وبعد في حاله واحده وهذا لازم لهم وللو قربه لان هذا هو ما  
قد سنا سواك ان العلم بذلك من اول القول







فان قيل انما يقع ان يفعل في الوقت الذي يجب به ما لا بد من  
الوقت الذي وجد فيه ذلك لا في الوقت الذي وجد فيه  
فان انقضاء السواب على هذا الوجه لم يترتب له ما ليس سواب ان مر حقه  
ان يقع واما خالفنا من كل شايه ومع فعل على هذا الوجه لم  
يكن حالنا في كل وقت لا في كل وقت ثابت فيه سطر العقاب  
في ثابته وكذلك من حق العقاب ان يكون حالنا من السور والرفع  
وفي كل وقت يعاقب سطر السواب في ثابته وفيه فرج وراحه  
وفي ذلك انما وقع وقوعها على الوجه الذي مر حقا ان يكونا عليه  
وذلك بسفط ما سال عنه فان قيل اليس عندكم مجاز  
يقول حال السواب فمضربا محضا من العقاب فها انا ان يقول  
انه مع غير حكمه فمضربا محضا من العقاب لا نقول في المحض  
السواب ولا انه المسمى على الطاء لئلا نقول انه زال ما كان في حقه  
الا ان محض عقابه كالمثل وقد ثبت ان كل الم كان في ذلك ولا دخل  
لذلك كما في زوال الم فاذا كان مع احدهما يعطيه مع الاخر الا انه  
كما في ذلك فصح : وليس كذلك ما علمت لا ان نقول المفعول هو  
السواب وان كان موقرا وكذلك العقاب وان كان موقرا ثم شبه  
على خلاف الوجه المسمى فان قيل فها علم انه شبه ويكمل  
العقاب الى غيره ليعلم انه علم في الناي عن غيره اما  
فعل ما سمي عليه وانما ان فعله فاما انما انما انما انما انما  
فعل على وجه النباه **ولعل** فان فعل السواب من  
حمه مع وقوع العقاب من حمه غيره منع وقوع كل واحد منهما

172  
على الوجه المسمى عليه هذا الوجه فيه النباه وكيفية  
لان الاصل في السواب والعقاب المشهور وكيفية  
فان قيل انما لا يقدّر عليه احد غيره على ذلك  
وساير انواع السواب انما هو اعراض واحكام لا يقدّر عليها احد  
غيره على **واستدل** بعض شيوخنا على ذلك بان من حق  
السواب ان يكون واما خالفنا من كل سواب ومن حق العقاب  
ان يكون واما خالفنا من كل لذه وراحه فلا يحد وحاله ما هذه  
ان يمتنع في الاستحقاق : ولا يحد يعلم على هذا الوجه  
وانما يحد عليه بان من حق السواب ان يكون كذلك ما لم يفعل  
ما لوثر منه حقه اسحقه فالحق واجب ان يفعل على هذا الحد  
واذا افسده بالمعاصي الى سخط في العقاب اسحقه على  
هذا الحد وكذلك القول في العقاب انه مع اسحقه خالفنا الحال  
ما ذكرته **فان** الواجب الطاعة صار محضا لعقابه  
ان يفعل على وجه شبهه راحه واذا جاز في الثواب عندكم  
ان يزل اصلا ولوثر العقاب فيه فلا جاز ان يقول انه لوثر  
في خلوصه وصفايه **والجواب** عنه ما بيننا  
ان العقاب اسحقه على صفه فما اثر في تلك الصفه اثر في اصله  
وبركه على ما تقدم : وقد ورد في التمتع ما منع مما قالوا  
لان احدا من الامه لا يقول انه يعاقب وثابت في حاله  
واحد وذلك بطل هذا السؤال وما تقدم من الاستدلال  
**احسب** من خالفه فانه اذا جاز اجتماع العوضين



ليعلموا انهم على وجه الحق والعدل والحق  
 استحقاق العقاب بخلاف الوواب على ما في استحقاقه مع  
 ان على ان العقاب كبط العوض والحق قول في اسم انه لا يحطه  
 فان قيل كيف يعوده مع استحقاق العقاب قلت ايمان  
 يديه على العقاب لا يقطع او يحل ذلك حقيقة من عقابه  
 فالوا اذا كان الله تعالى حكما رحما وقد فعل العبد ما  
 استحق الوواب كيف يصح ان لا يشبهه ويحس حقه وان ذلك مع  
 قوله من يعمل مثقال ذرة خيرا يره الى غير ذلك من الآيات  
 والجواب عنه من وجوه اخدها انه ما من بالمحافظة  
 على نوابه وان لا ياتي ما سطره قال تعالى لا تطعوا الله كما ياتكم من الادي  
 وقال وقد مننا الى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا وقال تعالى  
 ليس اشركت لم تحطن بحكمتك وقال ان يحبوا كبا بوماسهون عنه  
 كذبتكم سياكم كما وعدنا ايضا اجره وعده انه يوفيه بشرط  
 المحافظة فاذا لم يحافظ لم يدخل في الوعد وبالله  
 انه اذا فعل طاعة احبطها المعاصي فاد اخف عقابه بقدر  
 نواب طاعته كان عا ولا عليه كما اذا عاقبه بسوء فعله كان عدا عليه  
 ولو جاز له الفرج ما قال مما اوردناه لوجب ان يفرج مثل ذلك  
 في اصل العقاب فان في العقاب هو الجاني على نفسه  
 قلنا بل ذلك مما حزنه والشاهد ان الله تعالى لم يحس حقه  
 فيما سحقه بل هو الذي استبد به عمله وخمس حقه وصير نفسه

تحت الاصح ايصال الوواب اليه على وجهه فيستحق العقاب  
 الذي به استحق الوواب لم يطل وكيف يمكن الاستحقاق  
 المستحق بفضل عن السب الذي به استحق ولا يمنع ان يزدل  
 المستحق وما به يستحق بات فالوا اذا اتى بالطاعة  
 على وجهها ثم عصى فهو مثله من اسما جبرا حبرا على عمل فعل  
 وسلمه فعل فعلا اخر والحواس المستحق  
 المحسن اذا فعل الاحسان ثم اساقا به يزدل ما اسحقه من المحرم  
 والعظيم ولم يكن حاله حال الاجرة ولعل في الاجرة  
 ضرب من النفع لا ينفذها ما استحق من الذم بخلاف الثواب  
 والعقاب فانها ما يبان على ما قدمنا وهو ان  
 من الاجرة ان يسا جبرا حبرا على عن محضه محني حنايه سحق  
 عليه فيها ملك العسر فلا يجمع فيها الحفان لانه لا يجبر ان يحققا  
 ويستحق عليه في حالة واحدة ولا بد من تغليب احدهما  
 مستحقا عندنا الاحباط والكفر بعقوبات  
 الوواب والعقاب وقال بعضهم يوران حى فعل اكلها  
 مثالا اذا عظم عقابه وثواب طاعته لا يزدل ولا يكره  
 في الدنيا وكذلك من عظم نوابه لا يسقط عقابه ولكن  
 يعمل في الدنيا ووالعباد المستحق على المعصية  
 لا يزدل الا بالنوبة فاذا لم ينه فلا بد من ان يكون ما يكره  
 المستحق على الطاعة فالوا اذا استحق الثواب  
 والعقاب بفعله فلا يسقط الا بفعله والنوبة هي النوبة



وذلك ان يكون على المعصية سببا في احد هما  
العقاب اذا كان اكثر من طاعته والآخر الفرقا اذا كان اقل  
من طاعته وكذلك المصحف على المصلحة منقسم الى مدرجات كانت  
اعظم من عقاب معاصيه فالمسحق عليه ثواب الاخره وان كانت  
اصغر فالمسحق فرق يستوي جميع المعاصيه وقال  
لعضهم التكفير انما يقع ان يصير العقاب مقطعا وهو مذهب  
كثير من المرجيه لمعوز من احباط الثواب اصلا ويقولون الثواب  
يسحق على جميع الطاعات صغيرها وكبيرها فلا بد من توفيقه  
عليه فاذا حصل استحق عقابا مقطعا : ودعا هذا المذهب  
الى امتنع من ان يقع من الكافر طاعة لان عقاب الكفر والامر  
وبواب الطاعات تام ولا يحصل اجماعهما ولا توى الاحباط  
والتكفير فذهب الى هذا المذهب الفاسد : وقطع على العقاب  
المساقى مقطوع ويوانهم دام ودعا هذا القول الى ان يقال  
لا يجوز ان يقع بعد الايمان كفر البته لان بوابه فاسد او عقابه  
يكون باسار وجود الايمان بعد الكفر : وزعم ان عقاب الكفر  
يفضل الله معفرته لانه يصير مكفرا التوبة ولو لم يسقط  
مع التوبة جاز : ودعا هذا الى ان زعم ان الكفر لا يقع بعد  
الايمان قطعا وانكر الرده واحكامها : ودعا ذلك الى ان قال  
من كفر بعد اظهار الايمان علمنا انه كان منافقا لم يكن مؤمنا  
قط : ودعا الى ان يقال ان الصحابه لما خالفوا امير المؤمنين  
في البصر علمت انهم لم يكونوا قط مؤمنين وانما كانوا منافقين  
ولذلك عاشوا وحفصه وطلحة والزبير : وكذلك قالوا

في بكر وعمر وعثمان : ودعا ذلك الى ان يقال ان البصير  
روح شانه من عثمان وهو يعلم انه كافر وزوج لعائشه  
يعلم كفرهما وكفر الزبير : وزوج امير المؤمنين ابنه من عمر وهو  
يعلم كفره : **قال** ذلك للبقية : ودعا ذلك الى ان قال  
زوج المؤمنين من الكافر : وزوج الكافر من المؤمن ببقية :  
ودعا بعض هؤلاء الى ان يروا هذه المزدكات و**قال**  
منه الخابط تولدت من مسئله واحده وهو انه قال الخابط  
من الاعمال منع محالفة مد القول لطاهر الكتاب فانزموه على  
ذلك هذه المتأمل والنزما وبني فاسدا على فاسد وهو كذا  
يكون الباطل ابتداء وقد يكون سه فليل هيرم يعظم فروعه  
وهذا عارض في الكلام فحقها والسلام كما هنا تقع في موضع  
احدها ان ردوا ما سقوا من الثواب والعقاب لا سيما وانها  
ما روي كانه وما تنصل بذلك **قال** ما انما يجوز ان يقال  
الاحباط والتكفير انما يقع بان يفعل احدهما في الدنيا او بعدها  
ان ياترها يكون في الدنيا بغيره **قال** وخاتمتها الكلام على  
عبادة الفرق **اما الفقه الاول**  
مال بعضه الى ان الثواب اذا استحق لا يقع استقامه محال وكذلك  
العقاب لا يسقط الا بوجه واحد وهو ان الله سبحانه قال لعل  
على ان سقوطها لا يمنع ان الذي لا يحجز ان الله ما دخل في الوجوه  
والوقوع فاما المستظهر من الامور اذا كانت متقدوره للفتاوى



فالتواب لا يزول ولا يحيط الاعلى وجه الاستسقاء  
 فتميز احدهما بالندم على ما به سيق التواب اذا فعل  
 والثاني ان يكون عقابه احسن من ما به فنزول به التواب وقد سبق  
 انه يجوز ان يتساوى ثواب المكلف وعقابه وبين الخلاف من  
 السجين فانه لم يدخله في القسمة وان شئت قلت ان التواب يزول  
 اذا كان عقابه مثله او اخصر رفع الاحتراز عنه ولا وجه سوى هذا  
 يزول به التواب ولا يجوز ان يسقط الا الاستسقاء لانه حو للمكلف  
 فلا يجوز ان يسقطه العدم ولا يجوز ان يعال المسحق بسقطه لانه  
 حقه وذلك لانه وان كان هو المسحق له نص وله فيه البتة وانما  
 المقر للقدم سبحانه فلا يجوز ان يسقطه : لو صح ان يكون  
 الحق حقه لا يملك الاستسقاء الا بعد ان يملك التصرف فيه لا سيما  
 والمطالبة ولذلك لا يملك الصبي استسقاء حقه وان كان المالك له لما  
 لم يملك التصرف بالاستسقاء والمطالبة قامت العقاب  
 فانه يسقط بثلثة اشياء احدها التوبة وانما ان يكون له  
 مثله او اخصر منه وغمد من الوحيين يسقط ونزول على  
 طريق الاستسقاء والثاني استسقاء على وجه الفصل من حقه  
 وهو التقدم فعمل على ما تقدم انه حقه وليس في استسقاءه استسقاء  
 حق الغير ولا وجه سوى هذه الثلاثة قامت السقاعة فانه تعالى  
 اذا استسقه يكون هو المستسقط : وقد اختلف الناس في  
 جمع ذلك فعند ما التوبة بوجوب زوال العقاب : وعند  
 بعض المرجح انه لا يرفع بعضا ولو عاقب مع التوبة جاز واذا اريد

فاعمله لا ندمه وتوفى على اخياره وسنوي  
 في غير المسحق فان سأل له لا اقول ان يسقط  
 ذلك ولكن اقول لا يحسن فلنا اذا كان مستصرا لم يسمع ان يرد  
 وجوه المحسن والعيان لان ذلك يوجب المسطر فحيث كونه موقوفا  
 على الاله فان سأل اذا كان الموجب له وقع وسب  
 ولا يجوز ان لا يكون بعد كونه والمسحق عليه مقدور فوجب  
 ان لا يعجز عنه عن كونه محقا فلنا اذا كان الوجه في  
 حسنه كونه محقا ولم يكن المعبر في ذلك بوجوب ما به سيق  
 وغير ممنوع ان يعترض فيه مع وجوده ما خرج من كونه  
 مستحقا لانه يمكن ان يسأل انه اما استحققه على فعله بشرط  
 ان لا يكون معه توبة ولا طاعة اعطيه منها فاذا لم يحصل  
 كذلك لم يثبت الاستحقاق كما انه لا يثبت الذم للمسحق مع التوبة  
 ولا عذر فان سأل كمد يجوز زوال المسحق مع توبة  
 ما به سيق ولو جاز ذلك لما كان مطال المعلوم مع بقا العلم  
 فلنا معلول اعلمه لا يفضل عما وصى موجه للمعلوم في  
 وفي بقاءه مع عدم المعلول فلهذا والعقاب مفضل  
 عن المعصية بخبر من احدهما مع عدم الآخر ولابد  
 فعلى هذا اذا فعل به ما استحقه من العقاب ان لا يسقط  
 لان ما استحق به ثابت وهذا لا يفتي  
 واما الفصل الثاني



فما من شيء من هذه الأشياء إلا وقد بينا ذلك من قبل  
 فالذي قاله من الثواب والعقاب لا يخلو عن ما قلناه من أن  
 الدين ما كثر في الآخرة فلهذا نسبنا به على أن الثواب والعقاب  
 واما من كان أحدهما يؤثر في الآخر على وجه الاستفاد بطل هذا  
 القول وما بينا من حال الثواب والعقاب أن صفهما سائر حال التكليف  
 ولا يحسن وصوله إلى المسحق على الوجه المسحق بطله أيضا فافضل  
 هب أن العقاب إذا كان حاصلا كعقاب الكفار يدوم ولكن إذا كان معه  
 إيمان وطاعات كثيرة يجب أن لا يدوم ولا يجوز إبطاله فيوفر في الدنيا  
 من ذلك لا قل حلت فافضل فافضل فافضل فافضل فافضل فافضل فافضل  
 بدوم وذلك سائر العقوبات ولعل فافضل فافضل فافضل فافضل فافضل فافضل فافضل  
 المقرونه بالكفر بدوم لا يفاق وقد وقع ذلك من المسلم على  
 الوجه الذي وقع من الكافر فوجب أن يكون المسحق عليه ستورا  
 الكفر لا يؤثر في عقاب معصيته أخرى بوجه أن المسباح  
 لما لم يمسح عليه العقاب لم يمسح وان كان الفاعل كافرا كذلك  
 هاهنا وقد مضى ذلك من قبل ولعل فافضل فافضل فافضل فافضل فافضل فافضل فافضل  
 أن الكافر يجب أن يكون ما باه الدنيا لا خلاف أنه يعاقب  
 الآخرة عقابا داما وفي الدنيا حال نوابه ولو كان كذلك لكان  
 مسحقا في مدح ولعظم وكان لا يجوز أن يمسح به وقد ثبت  
 أن الأمر بالصد من ذلك وأنه يستحق الزم والمعن في الدنيا  
 وكذلك كان يجب في المؤمن أن يدوم في الدنيا ولعن لأن

الحال حال عقابه وفساد ذلك من بطلان هذا القول  
 بوجه أنه لو يجب أن يزم في الدنيا الأسا على صفاتهم وكذلك  
 سائر الأسماء والصالحين وان مدح الفراعنة على ما وقع من  
 الطاعات وقد علمنا أن الأمر على الصد من ذلك ولعل  
 فقد علمنا أن أحوال الكفار قد تتساوى حال المؤمن في الدنيا  
 وانما يروى أن من رجا وشده وصحه وشتم وغنى وفقر وكذلك  
 سائر الأحوال فكيف من الفرق بينهما فقال أن أحدهما مثاب  
 والاخر معاقبة ويعبر فان ما تحمله المؤمن من مشاق  
 التكليف لا يجوز أن يكون عقوبته وما سألوه من اللام فهو من  
 المصالح وليس بعقوبة وكيف يقال أنه معاقبة وانما التي  
 القوم ذلك جهلا بكميته كالأحباط والتكفير فحعلوا دار الدنيا  
 لأحد الجزئين ولم يعلموا أن حال المكلف مع من حال كالمساكين  
 فافضل الفاضل  
 أن التكفير انما هو بان يصير العقاب معطفا في الآخرة  
 فالذي يدل على فساده قولهم أنه لا حلوا ما أن يقولوا من حق  
 المسحق إلى متى فسق أن لا يمسح بها عقاب داما أو يقولوا  
 مسحق عقاب داما إلا أن الثواب يرد من الدوام إلى الانقطاع  
 وقد بينا من قبل فساده الوجه الأول فافضل فافضل فافضل فافضل فافضل فافضل فافضل  
 الكافر على تلك المعاصي عقابا داما ودكرنا الوجه في ذلك  
 فافضل الوجه الثاني فافضل فافضل فافضل فافضل فافضل فافضل فافضل



في ثواب السواب والعقاب كالرقب الواحد  
من حيث لا يحق ان يكون له ثواب واحد  
في الآخر يخرج من ان يكون مستحقا  
المنقطع في حال ما فعله في الاخره الاكبر من ان يكون مستحقا  
للسواب في تلك الحال او لا يستحق ولا يمكن ان يقال المستحق ان  
من حق السواب ان يستحق ما اوقد للناس عليه فلم يبق الا ان يقال  
هو مستحق للسواب في حال ما فعله في تلك الحال ما نأفقه  
وخالفه وهو العقاب واد الرهب فعمله لم ينجح ان يستحق وليس  
حار ان يستحق السواب مع العقاب في احوال مخصوصه لم لا يجوز ان  
يستحق ابدان وان السواب اذا جاز ان يورث في العقاب حتى يورثه من  
الدوام الى الاستطاع فها جاز ان يورث في المنقطع حتى يستطاع  
ولا وجه يرد لاجله نزول الدوام الا ولعلنا ازاله المنقطع  
بوضوحه انهم يعلمون ان للثواب مزية على العقاب فلو كان يورث في  
الاستطاع فلو ان يورث في ازالته لهذه المزية وبين  
ذلك الصانع من لزمه بعض الواجبات واداه واقدم على معصية  
هي مستحق واذا كان كذلك الطاعة يورث في عقاب هذه المعصية وورده الى  
الاستطاع فلو انما جعل من الواجبات اكثر ان يستطاع عقاب  
ذلك الفسق اصلا ليس ذلك ان هذا الزاير هو الواجب عليه  
فاذا كان الاول اثر في دوام عقابه فلا يورث هذا الثاني في  
ازاله المنقطع اولى من ان يورث ذلك ان امره حاصلا استطاعه  
ومعصية فطاعة يورث عقاب معصية الى الاستطاع  
فالطاعة اذا مع فقاما بالصلاه والصوم اذا فعلت تلك

المعصية وحب ان يورث عقابا اصلا وكذا في المعصية  
والعقوبة الذي لا يصدق ويجوز ذلك وقد الرمز على قوله  
منها لو رده عقابه من الدوام الى الاستطاع لزمه الثواب  
ولزمه ما به في السواب فلو صار عقابه الى الاستطاع اولى من  
ان يستطاع عقابه ومنها ان مزية الثواب مع العقاب  
المنقطع بانه فلو جاز ان لا يورثه ويورث الدوام فوجب كما  
يجمع مع العقاب وان كان لها مزية ان يجمع مع الدوام  
وان كان له مزية ومنها ان مزية السواب اكبر بوقت  
دوامه وقد قلنا ان العقاب مع مزية السواب عليه عاما في حال  
دوامه ومنها انهم وافقوا ان السواب يورث في العقاب  
فاذا لم يعمل في ما به الا ما يقوله بطل قولهم ومنها  
ان الكافر قد يكون له طاعة فوجب ان يكون ثوابه منقطع  
وبدل على ذلك ان ايات الوعيد الدالة على خلود الفاسق  
بطل هذا القول واجد من طاعة الله  
بان السواب لا يورث ان يطل ويجوز ذلك في العقاب فاذا استوفينا  
وجب ان يورث السواب والعقاب والحواش ان ذلك  
غير مسلم وهل رفع النزاع الا في هذا والسواب يورث ان يطل  
اذا انا دت معصية على طاعته وكذلك العقاب ولعله  
منه بطل القائلين لان عقبا ثوابه زال اصلا ولعل ان يعمل لانه  
لا يورث ان يعمل الا على وجه الاستحقاق فصار حاشا بالصد ما كان  
لان القائلين بحسن عقابه ونفع ابايته وقد مضى الكلام في استدلالهم



من جهة واحدة من جهة واحدة  
 عند ما نزل عنهما والفرق وحدهما في المحاسن والقلة عليه  
 من جهة واحدة انه انما يبيد القول على انه اذا كان معية  
 الطاعة والمعصية لم يجران فورا احدهما في استقاط الاخر وهذا  
 فاسد لما بينا من قبل من استقاط احدهما مع الاخر فلا بد من زوال  
 احدهما واذا زال احدهما فلا بد من محو الاخر ولعمري  
 فان المسح على الطاعة والنواب وعلى المعصية العقاب والمكلف اذا  
 عمى استحق العقاب واذا اطاع استحق النواب واذا احبب  
 من استقاط احدهما على ما تقدم ومنها ان ما ذكره من الفرق  
 غير معقول والكلام على ما لا يعقل لا يحسن وربما فانه انكر  
 الاحباط والكثير من قاله على ان اوجه ان الطاعة اذا كانت  
 اهل اليسر بطل نوابه وسقى العرف واذا كان عقابه الاصل بطل  
 العقاب وسقى العرف وعمد ذلك لا بد ان يقول ان الفرق بدل  
 من النواب والعقاب وعن ذلك ما هو كذلك الا انما يجمله  
 على محمول وهو ما يدخل من القضاة في الزائد وهو محمول على غير  
 معقول فانه من انما جاز عندكم ان يستحق النواب على الطاعة  
 اذا التزمت لم يسحق عليها فصار العقاب اذا اجتمعت  
 المعصية فهلا جاز لنا ما نقول فلنا ان نقول انه يستحق ما  
 ذكرته ولكن نقول انه يستحق النواب فاذا منع منه المعصية  
 فلا بد ان يصير له بدل وذلك بان سقط خبر من عقابه  
 وليس كذلك فذلك لا بد ان يكون ان يستحقها الا الفرق

فان قيل لئلا اخول انه مستحق به الفرق احدهما  
 العقاب اذا كان معصية وصار فرقاً ولو لا عظم ثوابه لكان  
 عقاباً فليس كذلك فقد قلت بالاحباط والكثير لا بد من عبرت  
 عن الموجب بالمعصية لاجل عظم الطاعة فحتمه فزاد ولو لاها  
 لكان عقاباً فقد رآني العقاب لكان النواب وهذا صريح القول  
 بالاحباط والكثير فانه في الامسح من ذلك فليس  
 ومن ان ان العقاب اذا زال اقلب فرقاً وزار يصير  
 محملاً من النواب وجبراً منه بقتلنا وماذا اعلمت عن انه  
 معقول الى ان لا يعقل اولست نقض هذا ساير عليك  
 ثم يقال ليم اليسر لا بد ان يستحق على الطاعة ما سجد مستبد  
 المسفة الى محفته بها فلا بد من نعم كل فحج ان يكون المستحق  
 ما يعادل المضر والذي يعادل المضر ليس الا مضره وذلك  
 يحل احدهما المضر لاجل المنفعة الزائدة على تلك المضر ولا يحسن  
 منه ما ليس منفعته واغايه ذلك فلا بد ان يقول المسح عليها  
 بعبارة اذا كان على طريق التعظيم فهو النواب وكذلك القول  
 فيما سمعته من المعصية وليس كذلك اليسر بل رجوع المعاصي  
 ورجوع في الطاعات وان جميع ذلك هذا حكمه اذ لو لم  
 يعل ذلك لزمه ان لا يكون المصلحة مزجوراً عنه فاذا كانت  
 ذلك بالرجوع والترهيب اما منع بالمنافع والمضار  
 الى هي معقوله وفي ذلك ابطال الفرق في وجهه







... المستحق استحقاق الذم والمؤثر في زوال  
 ... استحقاق المدح وهذا من جهة ما ظاهرا ولانه لما كان  
 مع استحقاق الثواب لم ينعاه الله وان كان معا ولا يعاقبه  
 وحب ان يعقوب في ذكر جهات الخير والحس دون الاخر ولا ما قد  
 علمنا ان الطاعة والمعصية قد يحصلان ولا احباط ولا تكفير اذا لم يكن  
 هناك استحقاق ودواب وعقاب ومع وقوعا على وجه يستحق بهما الثواب  
 والعقاب حصل الاحباط والتكفير في ان يعلقا ما يشان عندهما  
 دون ما لا يشان عنده ولان الاحباط والتكفير انما يقع في المنظر  
 الذي يقع عليه العبر وهذه صفة الثواب والعقاب دون الاعمال  
 المتقضية ولان العبرة باجزاء الثواب والعقاب لا باجزاء الطاعة  
 والمعصية لجواز ان يكون اجزاء الطاعة اخلا من اجزاء المعصية ومع  
 ذلك تكون الثواب اكثر وكذلك الطاعة والمعصية على الصنف  
 واذا اعتبرنا لهما في الكثرة والقله علم ان الحائط يقع منهما  
 اجزاء فانما جنتان فلا يتفاوتان فلهذا  
 هذا غير مسلم لانه بعد وقوع الاحباط بغير لهما وحسن احدهما  
 واقع الاخر ولعمد فالحائط ليس لاجل الحسن والقيح فانا  
 هو المتنازع من الثواب والعقاب ونعمد فان فعل غير المكلف  
 يقع فيه الحس والخير ولا احباط فلهذا الوالو الثواب والعقاب  
 حسان والمافاه يقع في جنس واحد لا في جنس والطاعة  
 والمعصية من جنس واحد فلهذا وقد يكون الطاعة  
 والمعصية من جنس واحد فان المعاصي التي اسار اليها  
 امر شرعي واعبد فان الحائط انما يقع لاجل السماع الذي ذكرنا

قلنا ما معلوما ان فليف يقع منها ...  
 ايضا وبعد علس المراد ان السلك ان احد ما سلكه ...  
 وانما راد ان احدهما اذا زاد على الاخر لا يحسن الاخر ولا ...  
 فان السماع يقع في المسطر فاما المنفع ...  
 ان يجمع المعصية مع الثواب فلهذا لا نسلم فان المعصية الصغيرة  
 يبع مع الطاعة وقد يقع الكثيره الضامع الطاعة كمن في مومنا  
 ومات قبل الوصول لم وصل فهو يستحق الثواب مع وجود الكثيره  
 ولا يقال انما لا يقع كمنه ليقدم الله لان حالها لا يعبر به  
 النوبة وانما يعبر بان عقابها ولذلك قال سبحانه لو لم يوف  
 هذا العمل لانه مستحق ولو كان من رماه ساءم باب بوصف العمل  
 بانه كفر وهو لا شيء فاسقوا ولا اخرايل لسم موسى وان كان الوعد على  
 حاله في السمية  
**مسألة في الموازنة**  
 اذا اجتمع الثواب والعقاب فالاكثر نزل الاقل وهذا من باب  
 بغيره فان لو كان نزل وقال الوعد لا نزل بل سقط الاقل  
 ولا سقط من الاكثر في مثاله رجل فعل من الطاعة ما يستحق  
 في كل وقت عشرة اجزاء من الثواب وحمل من المعاصي ما يستحق  
 من العقاب تسعة اجزاء فعند له على سقوط العقاب كله  
 وبقي الثواب على حاله عشرة اجزاء وعند له كما ثم سقط العقاب  
 تسعة اجزاء وسقط في مقابله تسعة اجزاء من الثواب وبقي له خبر  
 وكذلك لو اسير من العقاب عشرة اجزاء ومن الثواب تسعة  
 فعند له على سقوط الثواب وبقي عشرة اجزاء من العقاب  
 وعند له كما ثم تسعة تسعة وبقي خبر



التي لا بد من العمل بها  
وغيرها من عملها فبما منشورا : وعلى ما نقوله  
او كما لا بد من العمل به : وقوله ولا يطلبوا اعمالكم  
وعلى قولهم لا يطلب : وقوله ليس اسركم لمحيط عملكم وقوله  
ان يحيط اعمالكم : ولا بد معاصيه احيط عمله فلا يبقى احدا  
كمن جابط بوابا حيزه ثم فقه فانه لا يبقى احده : ولانه ليس  
لا جزا العقاب اختص بعض جزا الثواب فاما ان يحيط الكل ولا  
يحيط سوا وحس لا يحيط الكل علم انه لا يحيط سوا اصلا : ولانه بما  
ان من المعاصي حتى على طاعته وما استحقه عليها من الثواب فوجب  
ان يطلب من غيره بدل لانه هو الحائز كما لو قدم على فصل الطاعة  
واستبدل او كما يتم ما شيا من قرائن فعله فمن يعمل مثقال  
ذرة خيرا يره : وقوله الا لا يضيع احب من احسن عملا من كل  
من احسن العمل لا يضيع ولم يفضل وعلى قولهم على يضيع من حيث هو  
الموارنه والمعادلة : ولا نالوه نقل بالموازنه لكاتب الطاعة  
مضرة لفاعله او فسد الاصح : بانه ان عندنا على من ارتكب  
معصيه استحق ما عشرين جزا من العقاب في كل وقت وكان  
خمس جزا من الثواب في كل وقت فانه يطلب ثواب طاعته  
ويستحق حمله عقاب معاصيه لانه يستحق على معصيه عشرين  
اجزا من العقاب ولمع خمس اجزا من الثواب اليك كان يستحقها  
واستجاب لك الاجزا من الثواب بعموم مقام العقاب في الحكم  
لان المقر في العقول انه لا فضل من ان يوصل الى انسان  
خمس اجزا من الثواب وبين ان يمنع خمس اجزا من النفع  
فاذا كان كذلك فلو كان هذا الذي له طاعة يستحق خمس عشرين

جزا من العقاب والذي لا طاعة له  
مضرة وهذا لا يحسن : وان على قولهم على من ارتكب  
المعصية ان ينشأ ويستحق على احدهما من العقاب احسن  
ما يستحق على الآخر وهذا قائم : بانه رجلان عصيا معصيه  
واحد كل واحد كما لا خرم كان احدهما طاعة ثوابا اقل عقاب  
كذلك المعصيه ولم يكن للاخر ذلك الثواب والذي انشأ له يستحق  
بذلك المعصيه عشرين اجزا من العقاب والاخر يستحق مثل ذلك  
ويستحق احباط ثوابه واحباط الثواب عنده عقاب وعسا  
في حكم العقاب وذلك لان ما ادى اليه كعب كونه فاستبدل  
: ولان الاصل في العاطف الشاهد وقد علمنا ان من احسن  
الى انسان سم اسما اليه فارحاله بحالف خال من اسما عمل تلك  
الاساه من غير احسان تقدم منه وما ذلك الا التقدم الاحسان  
من احدهما : بوضوح اذ احسن واسا فانه بعض الدم على  
اسانه لاجل احسانه واذا كان الاصل في الحابط ما ذكرناه من اللج  
والذم في السامد وحب ان يعمل الاصل فيه ما ذكرناه من الاستقاط  
: فيزداد ان انقلنا استقط ثوابه ويترك عقابه مع ما يحل المسقه  
يخرج من ان يكون معذرا عليه : واكواب عما استبدل  
من الامات ان الطاهر لا يدل على قوله لان العمل العبد فلاح الاقدام  
عليه ولا عمله : وان العمل احسن والاعمال اعراض وانما اراد  
انه يطلب ثواب اعماله فلا يصل اليه على وجه : وليس في الايه  
انه لا يستحق في مقابلته جرم من العقاب وعندنا الاصل اليه  
ما استحقه على اعماله لانه اخطئه لكن نقله الكفيرة لا فيضيه



سببه في ذلك لا يسلطوا اعمالكم لايح التعلق بظاهرة كانه  
 قد بطلوا انما المراد به لا يسلطوا ابواب اعمالكم تحت لا يسلطوا ابواب  
 والحواشي عن الثاني انه لم يبطل عمله ان عمله كما  
 كان غير انه الى من المعصية ما استحق عليه العقاب ولم يجر احدا  
 فنعاصا كما لقول فمن له على انسان خمسة وله عليه عشرة فاحسنه  
 يصير عوضا بخمسة واقام سقط الاجرة في الكتاب كانه لم يستل  
 العمل وانما يبل عنهما فاعله فما ارد ذلك ان العمل الطاعة على  
 الوجه الصحيح فانه لا يستحق الواب ولو ان خاف وسلم لم  
 خزن نوبه او فتوقاه سحر الاجرة وليسحق عليه عوض ما في  
 والجواب عن الثالث من سيق على انسان عشرة  
 ذراهيم وله عليه خمسة فانه سقط خمسة وسبق خمسة ولا يعاقب  
 لا اختصارا فاما ان سقط الكل ولا سقط واما يعني هذا ان  
 ما عاين ما يستحق به من الواب لا يحسن فعله فوجه انه ليس  
 هاهنا ان حاضره نورا حذرها في الاخر واقامه من سيق  
 على القدم سبحانه موفقه ما اراد على عقاب معاصيه  
 والجواب عن الرابع انما ان المعصية لا يزل  
 الواب وليس كذلك حال التوبه لانه يزل الواب الطاهر كما يزيل  
 عقاب المعصية من حيث يزل مجبويه في ملاك ما كان منه  
 فتصير كانه لم تفعله فوجب ان يكون ذلك مستبها بالحد والدر  
 فسقط له التوبه لسقط العقاب لانه يزل مجبويه  
 في ملاك ما فرط لانه لان ثواب التوبه عظم من عقاب معاصيه

وقال بعضهم سقط لعظم ثوابه وقد  
 انه على سقط بعضه لانه اصله ووجب كونه مجبويه  
 لا توجب الاكثر وهذا خلاف في عبارة كانه لا يوجب  
 العقاب بعد التوبه الا ان يقول ان وجوبه وجوب الجود  
 لا استحقاق فيكون في العبارة وممنهم من قال  
 لا يسقط العقاب ولكن الله على سقطه فضلا وانما الجود  
 ان لا يسقطه ولعاقب بعد التوبه الا ان السمع ورد بان  
 لا يعاقب واليه ذهب المروزي والكلام في مدد الفصل  
 يستعمل على اشياء اخدها ان التوبه توجب سقوط معاصيه  
 والثاني انه لا يسقطه لكثرة ثوابه والثالث انه لا يسحق  
 على التوبه من الواب بل ما كان محققا لو كان ذلك المعاصي التي تاب  
 منها والرابع انما يوجب سقوط العقاب ام بعض الله  
 استقامه ام سقطه لانه اصله ونقصه الجود على ما توحده  
 الجواب عن الاول الفصل الاول  
 فالدليل على ان التوبه سقط العقاب وجوبه  
 انه قد ثبت في عقل كل عامل ان العذر الصادق راجع  
 استقاط الذم فاذا اعتذر اليه بفتح ذمه علمه بانه  
 واذا ثبت ذلك في الاعتذار ثبت في التوبه كانه تجري مجرى  
 الاعتذار وممنهم من قال ان التوبه لو لم يسقط العقاب لما كان  
 ان سقى العظم اذا فشق لانه لو لم يسقط العظم ولا سبيل  
 له الى الانتفاع ما كان وحش لم يزل التكليف ولان له طريقا  
 كونه الخلق من العقاب وليس ذلك الا التوبه وممنهم



انما يتوجه وجهه من وجهه لا وجهه ولا حلوا ما  
 ان وجهه وجوهها تونها موديه الى دفع او كونها وجوه  
 للضرر او كونها لطلبها وجوه ان يكون لطلبها لا كونها وجوه  
 لطلبها ولا لطلبها الا عند ركب وجهه ولا وجهه ان وجهه  
 السبع لان اسقط الفع لا يحق فلم يبق الا ما يحق له دفع الضرر  
 وكان التوبه ان لا يسقط العقاب الا في ان المحل يدخل الحينه  
 من غير ان يكون مستحقا للثواب وهذا فاسد والاجماع سانه  
 لثواب والعقاب ما في عليه كما كان الى ان يسقطه الله تعالى وله  
 ان لا يسقطه وان اسقطه فسيغفر مستحقا للثواب  
**فصل الثاني**  
 انها تسقط العقاب لان فيها بدل الجهد لا لثوبه الثواب حتى  
 يرد على عقاب معاصيه فان الذي يدل عليه وجوه منها  
 انه قد يقع محبطه فلا يكون عليها ثواب او يرد عقابها وذلك  
 نحو الخارحي والبرهه وكوهها من هو متمسك بما لا يعرف فتحه  
 فاذا تاب سقط عقاب ما تاب منه ولا ثواب عليها فضلا  
 من حيث وقع محبطه من لا يسقط لعظمها او لحي ولا  
 العظم صفه في الثواب ومزبه في قدره ولا يقال ان  
 توبه الخارحي لا يقع ولا يسقط العقاب لان توبه فيما يعلمه  
 قنبا نعم اذا ردت تحت شروطها توبه انها لو لم يسقط  
 عقابها ما علف به وما هي توبه عنه لكان انما لا يقع من حيث  
 لم يعلق بكل فعله من القبح ولو كان كذلك لكان من متمسك  
 بمعصيه ان يقع توبه من سائر توبه وهذا فاسد

ومنها انما لو اسقط العقاب لظن ان وجهه  
 الى كثرة ثوابها لوجب ان يكون ان يسقط عقابها من توبه  
 عنه ما ولي ان يسقط ما هي توبه منه لان ما هو الثواب في  
 العقاب احصر لمعصيه دور معصيه وفي علمنا بانها يرد  
 عقاب ما هي توبه عنه ووزعها من المعاصي دليل على فساده  
 هذا القول ومنها ان التوبه انما تسقط العقاب  
 كما تبطل المحمود ان لا يمكنه ان لا يفعل ما قد فعل لا سخطه  
 ذلك فاذا فعل من البدن والعزم ما سدد مسد ذلك صار مباحا  
 فاذا كان لو لم يفعل ذلك المعاصي كان لا عقاب عليه فحيث ان يكون  
 التوبه منزله لذلك على هذا الحد ينز ذلك ان الاعذار  
 تعتبر الذم في انه لا يحسن فعله بمنزله ما لو لم يفعل الا ساه  
 اصلا والتوبه محرم محرمي الاعذار ومنها انها  
 لو زالت العقاب لعظم ثوابها وهي بطل عقاب الكفر وعقاب  
 الكفر اعظم من ثواب التوبه لوجب ان يكون ثواب التوبه اكثر  
 من ثواب التوبه وفي فساده دليل على انها بطل العقاب  
 لا لعظم ثوابها لكن لانها بطل الجهد على ما بينا ومنها  
 ان التوبه محرم محرمي الاعذار من الاساهم الاعذار  
 يسقط الذم ولا لوجب ان يكون مستحقا للمدح كذلك هذا  
 ومنها انها لو كانت بطل العقاب لاجل كبره الثواب  
 لا تدر في المعاصي المستقبلة كما لو تدر في المعاصي فان قيل



لو كان التوبه توجب توبه العقاب لوجب مع وجود ان يراها  
 وان كان لا يفسح عليها التوبه وفي علمنا بانها لا توجب حال  
 المعاصيه وفي الاخره دليل على فساد ما علمت فلما علم ان التوبه  
 لا تفعل محض توبه وانما وقعت بسبب الاله لا اله الا هو والحق  
 منه ان يكون ما لا الحمد وانما هو كالحج الى مكة  
 فاما العاصي  
 ما يحكي عن له على انه اذا تاب رزق الله عاقبه من الله ان يسمع  
 من التوبه مثل ما يسمع على ترك تلك المعاصي : وقد حكى عنه  
 ايضا قول له فاسم انه يسمع قدر من التوبه ولا يسمع  
 ترك المعاصي وان ذلك غير واجب وما حكينا ان اول خطاه  
 الفساده لانه يلزمه ان من يترك وعص الفساده واحتراطها  
 باحساب تلك المعاصي الفساده ثم باب هذا المقدر ان يكون حاله  
 احسن حال من لم يعص الله وهذا فاسد : ولانه لو أدى الى ان  
 كل من عصي به اهل جوبلا وكان معاصيه اشدهم باب ان يكون  
 احسن حال من منعه من الحق بالصحابه في توبه بسبب معاصيه  
 وهذا فاسد : ولانه لو وجب ان يكون توبه المايه عن الشرك  
 اكثر من توبه التوبه وهذا لا يجوز : ولانه كان يجب ان يستوي  
 حال استا واحسن وفي العلم بالفرقه بينهما دليل على فساد  
 ما علم : بل يلزمه ان يكون حاله احسن : ما ندرج  
 اطاع عشر تسع واخر عصي عشر تسع ثم باب في توبه مثل  
 ما يسمع الاول والتوبه ويسمى زايده لا جل توبه وهذا

ظاهر البطلان احسن الوعد  
 الفاسق بعد ما فعل الفسق لا يمكنه ان يسمع من الله  
 الى فعلها حتى يسمع توبه ما هو بعدد علم ان يسمع عليها  
 قصار بدمه عليها كتركها فوجب ان يسمع مثل ما كان يسمع  
 توبه ترك تلك الذنوب : والباقي انما علمنا ان توبه  
 افضل من غير ما لا اجاع وما يخرج على امر المؤمنين عليه  
 احطاد ذلك ثم تابا وقتلا فلو لم يسمعوا بتوبه نواب تلك  
 المعصيه والاله لم يصبروا تلك التوبه افضل من بعد همة  
 واكواب  
 عن الاول ان التوبه انما وجبت لا سقاط  
 العقاب لا لسحاب التوبه مني منزله الا عذار الا انها  
 من حيث انها طاعة تسمع قدر من التوبه : وكذلك  
 صاحب الصغيره ومن لا ذنب له الا انما يسمع ان قدر من التوبه  
 واجواب  
 عن الثاني ما بينا من قبل ان توبه  
 وقعت على وجه عظمت المنوبه عليها لا فتران امده  
 من الناس وسان الشبه وتجل المسند  
 الفقه الرابع وهو ان التوبه توجب  
 استقاط العقاب ما لم يسل عليه ما ذكرنا من الوجوه احدى  
 انه يحرم محرمي الا عذار كما نصح الذم عند الا عذار الصحيح  
 رجب ان يسمع العقاب بعد التوبه وبانيها انه لو كان  
 فضلا لكان له ان لا يفعله فلا يكون للمكلف طريق الى النجاه



فقط في الدنيا الكليل والثالث ما علمنا من وجوب النوبة  
ولو لا ان فيها دفع الضرر والامنا وحسن رزاقها  
انها اذا لم يسقط العقاب والعقاب باق على كماله كما كان  
ان لا يسقط منه دخل الجنة وهو سحر العقاب وهو  
بذل المجهود في استبدال ما فات وليس في مقدوره اكثر من  
ذلك فوجب ان يسقط العقاب ومنها ان كان يجب ان  
يستوى حال العاصي والمطيع في حسن العقاب وهذا مستبعد  
فثبت له في الدروب صغائر والعلم بذلك بعينها  
قال القاضي يقطع في دروب الانبياء انها صغائر فقط  
الكلام في هذا الفصل ينقسم الى اقسام ثلاثة احدها  
ان في الدروب صغائر خلاف ما يقوله الخواص ان جميعها كبار  
والثاني ان هل يقطع في موضع انها صغائر وما سوتف فيه  
وهل يجوز تعريف الصغائر والثالث مع الصغير والكبير  
وما اما الفصل الاول  
فالذي يدل عليه ما ثبت ان الانبياء لا يجوز عليهم الكبار وقد ثبت ان  
لهم معاصي على ما ورد في الكتاب فثبت ان تلك صغائر ولا نه تعالى  
نصر على الصغائر مع ان لا يغادر صغيره ولا كبيره وقال تعالى وكره  
البكر للكره والفسوق والعصيان فثبت ان تلك منارل وانما عصاها  
ليس تكفر ولا فسق وقال تعالى كل صغير وكبير مستطير وقال  
ان تحتوا اكابر ما يسهون عنه تكفر عنكم سيئاتكم ولانه اذا  
اركتب معصية واطاع طاعات كثيرة فزاد نوابه على عقاب

معاصيه ابطال نوابه كل العقاب وهذا هو معنى قوله  
انا لا اعلم بالاعمال مقام بر النواب والعقاب على الطاعات والمعاصي  
وعلمنا في الجملة انه لا ينجي في المكلف انه يجوز ان يسحق العقاب والثواب  
معها والبر من زوال احداهما بالآخر بغير مشع في كثير من المعاصي ان يكون  
فيكون عقابه زايدها فثبت صغيره فامتن  
الفصل الثاني وهو انه لا يحسن تعريف الصغائر  
بعضها فثبت ان لا يجرى مجرى الاغتراب عليها فاذا فتح ذلك فثبت  
فما كلف الامناع منه يجب ان لا يحسن تعريفها هو صغيره  
فان قيل ومما انزل الامناع من الصغير واحد فثبت  
قد ثبت ان مع الصغير ان عقابه يسقط عن نواب فاعله ولا يجوز ان  
يسحق العقاب الاعلى منحه وان لم لو لم يسحق العقاب لكان  
كالماح فان قيل ولو لم فثبت ان يعرفه كالاغتراب فثبت  
لانه اذا علم انه ليس عليه منه بعه وسهوته الله فثبت ان  
بما يحسنها كالاغتراب فان قيل جواز الصغيره في دروبه  
كالاغتراب ايضا فوجب القطع على ان كل ذنب كبير فثبت  
انكوف قائم مع الحرز لانه حرزها كبير كما حرزها صغيره فالاغتراب  
زائد فان قيل فثبت ان لا يحسن تعريف احد ذلك من  
لا يحسن تعريف الانبياء ذلك فثبت ان ذلك بقول وانما يعلم  
ان دروب الانبياء صغائر بعد وقوعها فاما قبل وقوعها فلا وانما  
فقطعت وكونها صغائر بعد وقوعها ولا يصح  
ليس لانها ذنب لان الكتاب بطريقه قوله عني الله عند قوله

فيكون عقابه زايدها فثبت صغيره



لغير كماله ما تقدم من دينك : وفي قصه ادم وعصى فارسل  
السن العلم انه بقا الى مده اغزا المعصية الرسول يعلم ذلك فلما  
وكرر خلف فقد علم من محلف انه وان علم انه بقا لا يعصى وقد  
علم خلافه ولا كذلك الصغيره لان معرفتها بعينها اغزا ولا يحلف  
المكلفون منه فارسل **فصل** في العلم الكبار وقلنا بعضها مع  
فاما جمعها فلا اله الا الله الذي ان يعرف الصغير فما علم انه حدير  
مقطع به وما وقع من ذنوب الانبياء قطع انه صغير وما تولى  
ذلك لا يقع منه بل يجوز كونه صغيره وكبره ويجوز كونه كبيره من  
واحد صغير من اخر فاما الثالث **فصل** في  
الصغير ما يصغر المستحق علمه من العقاب في حين ما يستحق صاحبها  
من التواب والكبير ما يكبر المستحق علمه من العقاب في حين ما  
يستحق من التواب ولذلك قلنا محلف ذلك باحلاف احوال  
المكلفين فقد يكون عصف فزيم صغيرا واحدا كبيرا من اخر  
وكذلك يقول ان الفاسق يقع منه صغيره لانه لا تواب معه  
وكذلك الكافر محال الصغير والكبير محلف بالاضافه  
ولا يقتل العقاب دام فكلت بصور الصغير والكبير  
لا سيما ان التقابل يقع في الاجزا في كل وقت فيفتح  
**مسئله** العبد قد يقع صغيرا وقال  
صغيره مبشر واما عذر المغداه العبد كله كبير واما  
الصغير ما يقع سهوا ونسيانا او قال او علم ما يقع  
بتاويل وتوكل اسند كالنسيان ما ثبت ان في الزنوب  
ومب ان في الانبياء من فعل ما هو ذنب ولا حلو اما ان وقع

وكذلك سهوا ونسيانا او عمدا : وبطل الاول لانه لا يكون  
سحق عليه عفا باولا سناوله النبي فاما من يقول انه لو  
الاستدلال يقال له تذكر الاستدلال عمدا ام بتوكل اسناد اخر  
فان قال بالاول فقد لزمه ما اراد ان يخلص منه وان قال  
بالثاني اراه الى التسلسل : وان التعمد الى الاساءه لا يوجب توبتها  
كثرة الاتي ان من احسن الى انسان وتوبه وانعم عليه نعم كثره  
ثم انه كسر له قلما عمدا فانه لا يوجب ابطال اياديه : ويترك الحال  
منه ومن يقوم اليه وقتله او يقتل وليه وان كان النعمه في  
الحالين على سوا علمنا انه لا يبر للعبد لانه موجود في الحالين  
ولان علمه به لو كان يدخله في حد الكبيره لكان مكمل من العلم به  
يدخله ايضا في اخرق من العلم او يمكن من العلم به وقد قالوا  
انه مع الممكن يكون صغيرا كذلك مع العلم قد يكون صغيرا  
بانه اذا التعمد مع العلم بجه فانه يجب كونه كبره قلنا ادم وهل  
وقع النزاع الا في هذا فان قيل النبي اذا التعمد كان فيه صغير  
قلنا اما يجوز في موضع لا سفر فان قدره موضع سفر فاما لا يجوز  
وكذلك انما يجوز فيما لا سيف ولا سلق بالاجرا **مسئله**  
الوعيد متناول الصغير والكبير عتدا ولا بدل وزود الوعيد  
على ان ما ورد في كبير وقال الوالقسيم بدل والوعيد لا سناول  
الصغير لسانا **فصل** في ومن يعصى الله ورسوله ولم يفضل والصغير  
عقبان يدخل في هذا الوعيد : ولانه فتح فبدل في الوعيد  
ولا يقتل انما يكون مكفرة بالطاعات لان من الواجب ان يكون  
كبره لو حب في الكبار ان لا يكون من حيث يكفر بالنوبه



منه **مسألة** السقاة لا تؤثر في اسقاط العقاب عند  
حلا المرحية ولو ثبت السقاة لكان الله يعلم مفعلا بالسقاة  
العقاب عند السقاة **مسألة** انه ليس من عمل المسحوق للعقاب  
ولا من عمل المسحوق عليه ولا يعلق بينهما فكلد يؤثر فيه ولا  
لا يكون اما ان يقول انه يسقط او يسقط الله يعلم مفعلا وطل الاول  
لما بينا ان العقاب ليس من السفع وانما هو حو لله فعل ولا يسقط  
باسقاط السفع فلم يبق الا انه يعلم هو المسقط **مسألة** وان عمل  
الغير لا يؤثر في اسقاط ما لزمه الا ان يورثه زيدا لا يسقط عقاب  
عمد وكذلك يطاعه زيد لا يؤثر في عقاب عمده **مسألة** وان  
يؤثر في عقاب الكفار ويوجب ان يؤثر سقاة غير الله وهذا ما تبين  
واذا استأنف غير موجه لا اسقاط بيت ان ذلك موقوف على  
السمع **مسألة** وقد ورد بان لا يسقط عقاب الكبير بالسقاة على من يمينه  
**مسألة** لا سقاة لاهل الكباير من الامه اذ الم يتوبوا واما  
السقاة عند لاهل الجنة من المؤمنين والناس واصحاب الصغار  
في رايه در حاتم فظهر للتعلم عليه السلام منزله عظيم والمؤمنين  
درجه وعين المرحية واكثره انه يسفع لاهل الكباير  
لنا ما دللنا ان العقاب دام وقد قال تعالى اقامت مقدر  
في النار وقال لا يسعون الا لمن اراد في وقار في صفه الما اليه  
فاعتد الله بآبائه ولا صاحب الكبره مستحق عليه والله تعالى  
سبح عليه والنبي صلى الله عليه وآله لا يواحد المسحوق عليه وانما  
نوافق الله على **مسألة** واي يابده في هذه السقاة

فما رايه **مسألة** درجه المؤمنين وما يظهر للتعلم صلى الله عليه وآله في الآخرة  
من المنزلة **مسألة** فان **مسألة** والمعقول في السقاة ان السقاة  
تكون عند الان والسقاة عقوبه فليس كذلك انما انما اكثر  
السقاة تكون للسفع وزياده الدرجات وقد يكون دفع الضرر  
انما كان انكار احد ما كانا انكار الاخر ولذلك يسفع عند الملوك  
لا عطا الصلوة والاموال وزياده الدرجات والاعمال وزياده الحظ  
وذلك **مسألة** فان **مسألة** روي ان النبي صلى الله عليه وآله قال  
سقاة لاهل الكباير من امي فليس هذا خيرا واحدا وان ثبت  
فمعناه لاهل الكباير اذا ابوا خاما ما روي في اخبار في خروج قوم  
النار فكلها احاد واكثرها مطعون فيه وان ثبت فمعناه انهم  
اذا ابوا اليه صلى الله عليه وآله وكانوا اسوقوا العقاب فكل مكانه  
اخرجه من النار كقوله صلى الله عليه وآله وسلم على سقا حفره من النار فاعذكم  
منها وقد حكي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه يعلم سقاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم  
بوابا بقصر الصغار وذلك **مسألة** لان الصغر يقع معقودا  
والنواب لا يجزى الفضله فان اراد فكل حصل له فهد الذي نصره  
**مسألة** في عموم الوعيد **مسألة** اي الوعيد  
يدخل في كل مكلف وقال الامام لا يدخل وقال بعضهم المؤمن  
لا يدخل تحت الوعيد وان اهل الكباير واخذ اصحاب الوقت  
فيهم من قال فخذ ان يكون فيه اسقاة غير منطوق به  
ومنهم من قال يعارض الوعيد والوعيد فيوقفون في حاله  
ومنهم من قال دخل تحت الوعيد والوعيد معا فبهم يردون



الحولان في رد يدب الخالدي : أما اثبات العموم فقد سينا في  
 اصول الفقه ان العموم صفة وانه عند اطلاق متناول جميع  
 ما عمله وان من الفاظ العموم من اذا وقعت بحاراه او كره وانه  
 لما عمل وما لا العقل وكذلك معنا الفاعل الجمع والخمس فاذا  
 حاط الله تعالى به ولم يذللنا على انه اراد ان يخصصه وحس عمله على  
 العموم والا ادى الى التلبس **سأل** الاصح قوله ومن لم يحكم ما  
 انزل الله لما علمت ان من الحكم ما انزل الله من الحكم علمت ان قوله  
 ومن لم يحكم ليس على عمومه فليس له ان يفسد لانه عموم  
 يخص فكيف يعلقه ولسنا نمنع من تخصيص العموم كغيره من  
 العمومات فامتاز **سأل** ان يدخل صاحب التبره في ايات  
 الوعيد فافسد لوجه من **سأل** ان يفسد لانه يستلزم  
 ومنها انه لو لم يرد به ليس ومنها اجماع الامم  
 انه مخرجوه ولو لا انه دخل في عمومهم والالم يكن مخرجوا به  
 فاما من **سأل** بالعارض فلا يلزم لانها ان استحقاق الثواب  
 والعقاب معا لا يلزم **سأل** بعد مقتضا انهم يسمون العقاب  
 على الدوام وانه يعمل به واليد من تخصيص احد العموم ومن  
 من ان اي الوعيد اولى بالسنة كما قامه احد در خرايد نكالا  
 وحسن دمه ولعنه واليه تروى منه الى غير ذلك **سأل**  
 يجوز ان يعبد الله بالارجاء خلافا لغيره من مشرك وعبادانه  
 لا يجزئ **سأل** اما من ان يطع على انه يعاقبه لا محالة طوبى  
 السبع واليه عرف ذلك من جهة العمل فاذا كان الوعيد

يعرف بالخبر وكان حوز ان يعبد الوعد والجار كما جاز في الجاهلية  
 ولانه يجوز ان يعلم ان الصلاح لعباده الوعد دون القطع على شيء  
 ولا يقال ان فيه اغترابا للمعاصي لانه كما يجوز ان يعاقبه حوز ان  
 يعاقبه فسمى الكوف **سأل** اذا قطع على الوعد ان المع  
 قلنا ليس ذلك بشرط واما الشرط الكوف **سأل** وبعد  
 فعله هذا كان يجب ان يعبد ان القبل بوجه لانه بلغ في الاجر  
**سأل** محبة ان يعاقب على الصغائر علقا قال  
 دعفتر مشركا **سأل** ان فقد السبع لا يعبر حال الصغير  
 والكبير فلا يمتنع فيما يقع الا ان صغيرا اربع كثر امعاقب  
 عليه **سأل** ولا الصغير مع محبة ان يحق عليها العقاب  
 الا ان يوابه اذا كان اكثر بحيث يعاقبه **سأل** ولان الفاسق اذا وقع منه  
 ذلك يعاقب عليه وهذه المسئلة مبني على ان الصغير يقع في  
 العمد وجعفر ساء على مدنية ان الصغير ما يقع سبها فلا يجوز  
 ان يعاقب عليه عقلا **سأل** انفق سبحانه ومن يتعصما  
 ان يعرف الصغائر لا يجوز فلا يطع على شيء انه صغيره خلاصا  
 الانسا وقد **سأل** دعفتر مبشر ان الصغير ما يقع من  
 سبها او اوبل لم احلف على سمحها مما لا يجوز يعرف الصغائر  
 فقال ابو علي لانه ينفذ احكامها لان الاما حه ان يقول لا مزر عليك  
 في فعلها **سأل** او كما سم يقول انه اغترابا للمعصية لانه اذا عثره  
 انه لا عقاب عليه فيه وسهولة قوته الى ان يكملها اقدام عليه  
 فامتاز **سأل** الاما حه فمجان سمح له ذلك وان يعرفها لا يكون  
 لانه هي عنها وزجر او وعد ولا **سأل** ان المباح ما يجر



عليه لان معنى المباح انه حسن فعله وامتنعه عليه في فعله وتترك  
فعله وركنه والصغيره كثره وعليها يتبعه عند الاثم تسحق العقاب  
الا انه سقط لاجل الطاعة وسقطت انا من نوايه على ما ساق  
او كما سمع الا عرب ان انا على اراهم ما اشربا الله هذه النقطه فاذ الاخلاف  
سماح المعنى لان اصوله على بعضه كذلك **مسئله**  
لو وعد الله تعالى عفوان الكبار لم ينج العقاب عند له كما سمع ونفخ عند  
له على ان الوعد خبر ودلالة فلا يعبر حال المبدول وحال  
الفعل **نوضحه** انه لو لم يحسن فعله وانحس اما يحسن  
لوقوعه على وجه ومعنى يرجع اليه فلا يغير بالخبر عنه ولا يثب  
لوا خبر انه بفعل فعلا فان ذلك الفعل يكون فضلا وعلم ما يقره  
ب ان يصير واجبا وهذا فاسد **اجاب** في الوعد على  
بان وعده لا يحرم خلافة غيره الوعد بوجوب اشياء لولا الوعد لم يقب  
كما انه التكليف بوجوب اسبابه بكن واجبه : ولا نه لو لم يحسن فعله  
وفيه كذب خبره **وكانه** لو لم يحسن لادى الى حوازا كلفه  
وذلك صفة بعض **وكانه** لو لم يحسن لكان فاعلا الفعل مع الارادة  
الواحد حصل فيه وهو انه اذا لم يحسن فلا بد ان يكون فاعلا  
للمعنى اما قبله او بعده **وعلى** هذا انفتح ما صنع الواجب  
والا كواب **ب** عما ذكره او لا ان التكليف بوجوب انا وجه العمل  
فلذلك صار سببا للواجب فامت الوعد فتوكل العلم والبدالة  
الا ترى ان من اودع عنده سائر منه تكليف ولو وعده برفع سي  
اليه لم يلزمه سي **وقوله** انه يودى الى بلدته فاكواب عنه  
ما نقوله ابو علي في اكراب عما الوكيل عن العدة على طاف المعلم  
من قوله ان السوان حال : ولا يصح اكراب بل اولم تذكر هذا

**وقوله** انه يودى الى صنع حد الواجب فليس كذلك بل يجب ان  
يعلم الواجب انما لم نقول من ضيقه انه عليه **وقال** على النفس  
ولم يعد فحد الواجب عندنا ليس ما قاله بل هو ما اذا لم يحسن  
الذم **مسئله** الشهود واخطا موضوع عن الكل  
وقال البطام الاعر الانسالف انه يعلم انما تكلف العبد  
من كان للعبد طريق الى العلم بكونه متحدا وكنه الاحتراز عنه فاذ امر  
بغير علم ذلك فكله مجرى مجرى تكليف ما لا يطاق فاذا صح ذلك  
لم يحرم ان تكلف احسان المعصية في حال السهر فاذا لم يكن ذلك كان  
حال السهر وغيره سواء : وان كل مع كماله وجب وضعه عن غير  
المتى كماله وجب وضعه عن المتى كسائر المواضع من عدم الالات  
وكما هو علامه لا فرق بينهما **وان** كل مع بوجوب سقوط التكليف  
عن غير المتى بوجوب سقوطه عنه **وان** اليه مكلف مستتر  
في تكليف من اراد الله ما يستتر في تكليف غيره **واحد**  
بانهم لعظم جبرهم امره والى الحفظ والحرز عن السهر وان لم  
يؤمر غيرهم فليس السهر ليس بفعله حتى يحترز منه ولعبد  
فما وجب سقوط التكليف لا يكلف حاله وحال غيره على ما ساق  
**مسئله** لا خلاف من سويها ان اللوازم مزية على  
المفضل والعرف ولولاها لما حسن التكليف ثم اختلفوا  
فقال ابو علي من المزية المعطية لا العدة **وقال** ابو طاهر  
بالمعطية والعدة من ان اقل نوابها من مزية على حال كل  
مفضل عليه وهو الذي ذكره ابو علي في النشر : استبدل



او فاسم بان كل واحد من قدر التواب وصفته التي هي العظم والجل  
سبحوا لعل ما كلف على وجه واحد وطريقه واحد فما اوجب  
ان لا يحسن السئوه من المئاب والمفضل عليه في احدهما رجب  
ان لا يحسن ذلك في الاخر لانها متفقان في العاده الموجهه لغير السئوه  
بينهما فوجب ان يستويا في الفخ يسر ذلك انه لما لم يحسن السئوه  
السئوه من الميعم وغيره في السكرا استوى حال السكرا منه ونفس  
السكرا في حق السئوه منها فان قيل السكرا لا يحسن السئوه  
سببا في اوجبه نعم كذلك رجب ان لا يفتح مباد كونه فلتنا  
ادامه الفعل في الحسن والفتح مع على كل وقت منه في فسخ  
الواجب حسن في الادامه ومع فتح في الواجب فتح في الادامه  
في الاثر في العظم لما فتح في الوقت فغله بالمفضل عليه رجب  
الادامه والمفضل ليس السئوه لما حسن في الوقت حسن في الادامه  
وليس كذلك كثرة التواب لانه معبر بنفسه كالعظم فوجب كونه  
محموا عليه فان قيل كما ان جميع المنفعول بالمئاب تواب كذلك  
كل خبره براه في السئوه من المفضل عليه والمئاب في رجب  
تلك في كل جرح في فتح الفضل اصلا فلتنا السكرا لا ساوي  
الكبر في تلك لان المنافع والاخي العظم ولذلك حسن العمل منه  
على حد الابتداء لا يحسن الكثير على ما ذكره ولا يفرق على ما  
فلنا العرض لان عندنا لا يحسن السئوه من المئاب المعروض  
عليه لهذه العلة كما لا يحسن السئوه في العظم ولذلك قطعنا  
على ان العرض منقطع فان قيل اذا كان عرضا في حق كل  
احد اعلم ان توابه اقل مما سمحه اقل المئاب منزه فوجب  
ان لا يحسن منه لعل ان يفضل ما قل من ذلك لانه يكون فضلا

تواب هذا الذي قوراه لو حلقه فكله فلتنا احسن  
في التواب عنه والذي ذكره سبحانه الوحيد الله انه لا يعجز  
بهم ان سمحه من لم كلف وانما المعبر بما سمحه اقل المئاب  
من حله من كلف لان العقل اما يدل على حق السئوه من المئاب  
والمفضل عليه وذلك من اول الوجوه المستحق دور الملائك  
المقدرة وذكر قاضي العشاء انه لا بعد ان يقال في ذلك  
بأن الملائك من ذلك لا يحسن منه السئوه وانه كما هو جود في ذلك  
وجوه الوجه الاول ايضا **وليس** **الآخر**  
ولا نعلم ان العذر الذي حصل بالعظم والسكرا اللذين  
نقارمان به التواب والسكرا محصور كما ان قدر المتابع  
محصور ولذلك يجب ان يكون سرور الله اعظم من سرور  
المؤمن كما ان لذات النعم اكثر من لذات المومن فاذ اريد  
فلو كان حصل الفضل على التواب لحسنه كسومه ولما  
وقف على حد ولو ان كذلك لكان يجوز ان يفضل الله على  
بما جادل التواب واسترور الواقع عن العظم سرور  
ان لا يكون للتواب منزلة البتة ومدا فاسد **وليس** **الآخر**  
ولانه لو بان ان يسوي بينهما وقد قام احدهما بما كلف  
وجعل المساق واسمى التواب ولا يكلف الاخر ولا يحسنه  
لوجب ان يقع التخليف والزام المساق على ما فيه من الخطر  
العظم واذا لم هذا والتواب نعم مقارنة للسكرا والذلة  
والاد من قدر للمئاب ولا يجوز ان يفضل عليه لانه يودي الى  
السئوه **فان قيل** حصل للتواب منزلة العظم فلتنا



المعظم من الفضل من التوفيق بل هو وجه فتح عليه فهو المانع له  
يترتب ذلك انه بعد برادة الواب وتغير مصانته والاصل هو الثواب  
فوجب ان يفسر في المزية بالاصل لا بالتبع **ولعمري**  
ولا فائدة من المعظم الا وجه ان يوازنه من الثواب ما يملكه او يزيد عليه  
وذلك معلوم من حال المنافع والمضار كما لا ينبغي ان يحتمل الا  
ويصح فيها الرتبة فلان المعظم يتكافى المعظم ورفع ان خرد على  
النفس فخلص منه لكان الخالص يقوم عنده مقام المعظم وكذلك  
ادفعه بامر حليم فام مقامه واذا صح ذلك فلو كان ثوابا  
في العبد ولا يصح لمجاز ان يربط الفضل عليه من المقادير ما ورد في  
المعظم او يودي الى التسوية الى ذكرنا **الحج**  
او على ما به شبه في الشاهد ان الفضل بالاموال الكمية يجوز  
والفضل المعظم السيرة كذا في الثواب **فليس الا نجس**  
فتح اذ لم يوجب الى فتح والتسوية يودي الى ذلك ولا يصلح  
انه يحسن الفضل بالمالا سيما ان الاعتبار منه بكل وقت  
واحسن بان الثواب انما يس من عشرة بالمعظم وما كسبه  
المشايخ من الشروبه ولا يجوز التسوية فاما العبد فلا مانع  
من التسوية بينهما نوصحه ان الفضل يحسن فلا يخرجه ذلك  
اولى من قدر محسن المنع **ورعا قالوا** اذا حسن التسوية  
بمن الثواب والمعوض كذلك هذا **ورعا قال** ان حسن التسوية  
من الفضل عليه والمعوض كذلك يحسن فلهذا والجواب  
عن الاول انما بينا ان حكم المعظم ارحم حكم المعظم فلا وجه  
لا عادته وعن الثاني انه لا يجوز عندنا ذلك والعوض

291  
مقطع والى الواب دام والى التسوية من المعوض عليه **فليس الفضل**  
عليه فلما بينا ان اسحقاق العوض لا يجري مجرى اسحقاق الثواب  
ذلك سقوط ما شال عنه **مسألة** فان سوى سبها او راد  
في الفضل هل يجمع اذ الزيادة اختلفت رافعه فالذي لم يرفع الكتب  
ان الزيادة تفتح **مسألة** في العاصي تفتح الجميع وجه الاول ان الزيادة  
تفتح لانه الذي صار لاجله الفضل كالثواب فوجب ان يفتح  
غيره ويجوز ان يكون بعض الاموال متغيرا وبعضها حسنة  
تفتح وجباين **وجه** قول العاصي ان ما طاله هذا يفتح الجميع  
لان الوجه الذي اقبل به نفعه اذ لم يمتز من الاخر فلا بد في  
الفتح من وجه به يمتز ما يحسن فاذا لم يمتز ذلك وجب ان يفتح  
الجميع **مسألة** فليليل الذم والافان لا يجوز فعله من  
لا يسمي العقاب وليليل المعظم كونه ان الفضل من لاسمي الثواب  
عندل على **مسألة** ان الزيادة تفتح لليل الذم كجوز في لليل  
الواب وفضل الوالي بهما بان الذم والافان مجرى مجرى العقاب  
ولا يجوز فعله من لاسمي العقاب **وجه** في المعظم مجرى مجرى  
المنافع فيجوز الفضل به **فاما** الوفا ثم مقتول من عقل  
كل عاقل حسن يادب الوالد وله وانه يدمه ويسمى به يادبا  
له وان لم يكن من اهل العقاب **وجه** وان العقول ادمور العاصي  
وسحقون دمه وان جوزوا الغفران فاما اللعن فالتفقا  
انه لا يجوز الامع القطع على العذاب لانه عقوبه محصه  
ولا يفسد **مسألة** اذ لم يسمي العقاب فالذم كونه طما وحلة  
يجوز ان يكون هناك وجه لاجله يحسن الذم وان لم يسمي العقاب



قال لا بد من شرط في ما اراد ذلك لا يجوز ان يكون هناك وجه لا يدخله الشرط  
وان لم يستحق العقاب على ما هنا مستلزمه لا خلاف ان الشرط  
ان العلم والتجرب والادلة لا يمنع كونها على شرائط يجوز ان يعلم احد بان  
فرعون لو امر لدخل الجنة وكفوله تعالى ان اسرقت ليجتر عملك ولو  
ردوا العباد واولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الارض ولولا اهل  
النزى امنوا وانفروا الصالحين عليهم وكفوله لعفونكم من ذنوبكم وذرهم  
الى اجلهم ومحمد ذلك مما اخبرنا فقال الوعد في الوعد والوعيد  
انما يراد ان على شرائط وكذلك الامر والشي والارادة والكراهة  
يجب ان يراد على شرائط وانها وارده على شرائط وهو الذي ذهب  
اليه سبوخا وكلمه مع له ونقول ان لا يصح سواء قامت  
ابوطاسم فيقول الوعد بالشرط والوعيد بالشرط من العقاب  
ومنع من دخول الشرط منها وان كان ذكر في بعض المواضع ان  
التجرب لا يمنع كونه على شرائط وفصل بينه وبين الامر والارادة  
والشي والكراهة ولم يختلف قوله في ذلك انه لا يجوز دخول  
الشرط فيه وانما قال في الوعد والوعيد وان كانا  
خير من الشرط لا يصح فيما ان الوعد يصح بالشرط وهو غير  
الارادة والوعيد يصح بالشرط والوعيد يصح بالكراهة وكان  
يجعل الاصل في ذلك الارادة والكراهة ونقول قد ثبت  
انما معلقان بالشي على طريق الحدود فلا يصح معلقا بالعلو  
على هذا الوجه : ونقول من جواز الشرط في الشي انه متى حصل  
الشرط كان ذلك الشي واذا لم يحصل الشرط لم يكن ذلك الشي فلو  
جاز معلق الارادة بالشرط لا وجه لمعلقها ان كان الشرط  
خاصا وان لم يكن الشرط خاصا فلا : والارادة

معلق بالمراد لجسها فلا يصح لمعلقها ان يكون وان لم يكن  
لو لم يدخل الشرط في الامر والارادة لكان قوله قاطعوا ايها امرأ  
ما قطع ان وقع السرقة ولا يكون امرا بالشي من القطع ولو كان  
تذكر لكان على مريد ان يقطع من سرقة ومن لا سرقة لان هذا  
الشرط يمكن في الكل حتى يدخل تحت كل من كان ومن لم يعلق  
ومتى علمنا انه لا يدخل فيه الا المسمى لم يلزم ذلك وذكر  
في فقه الاواب ان الوعيد لا ينال ولا الفاعل وانما ينال الفعل  
وصفه ببلد ان احد الوعد يعرض اليه لم يخرج الوعد من الصحة كما لو  
عصى الكل وانما ينال فعل المسمى حتى لو جحد منه فهو منسأول  
لفعل فعله على صفة مخصوصة بين ذلك انه لو اخرج الوعد  
والوعيد على الاشكال في العقاب لما افاد ولو اخرجاه على الاسم  
المفيد لا يستحق العقاب افاد الزجر وانما احترقا الارادتهما  
لنقد كون الموعود به مستحقا والاخر لا ينفذ : ولو كان الوعيد  
يصح بعمل المسمى والامم بعد الفرق وذكر القاضي  
رحمه الله ان من اصحابنا من يقول انه خلاف في عبارة وليس  
كذلك لانه خلاف في المعنى لان ابا طاسم ومن يقول بقوله ان الوعد  
بالشرط لو كان مستحقا فالارادة معلقة به وان لم يكن مستحقا فلا  
معلق به ومن يقول بالشرط لقول مبدء الارادة معلقه  
بدك الشي حصل الشرط او لم يحصل لانه لا يخرج من امكان  
مقتوله يحصل شرطه والارادة معلق بما يمكن حدوثه قال  
القاضي والشيخ ما في سبب اليه السبوح : ومسل مبدء  
المسألة بلفظ مستطاب المذهب وصحاحا بها فاذا انضم اليه



الدليل في الغايه والهدف لعلنا ان اصل التكليف  
 يكشف عن ذلك لانه اراد من المكلف العمل بشرط الكمال في راحة  
 العلاء وارتفاع الموانع لانه لو ايجاب له ان لا يتكلف واذا اراد مع  
 التكليف وقد علمنا ان ارادته تعالى به ما كلفه لا غير حاله ذلك  
 ولو انه لم يعلم بعد ذلك الجاه لكانت الاراده الاولى لا تعتبر حالها  
 ولانه يقع من الواحد منا ان يريد من المعلم احدى ولبه معني به  
 ولا يقع من الواحد منا ان يكون مريدا في ذلك فان  
 بشرط التقصير به فلا يخرج من ان يكون مريدا في ذلك فان  
 التقصير او لم يكن وقع الصواب اوله يقع ومثل ذلك جده  
 المذموم نفسه ولعله قد قتل ما مع المسحوق لان  
 يقول هراي العاصي سويه وايطاعه اعظمه سوا فاذا كان هذا  
 مع المسحوق فلا بد من هذا الشرط وسر ذلك ان العاصي  
 قبل معصيته مزجوز بالوعيد وتعد ما من حوز بان التوب  
 من فوجبه في الوعيد ان يتناول ما وقع به الرجوع من ما  
 عداه ولعله فانما اذا اسأنا الله تعالى نعمة لا بد  
 ان بشرط عدم الفستاد ثم لم يمنع هذا الشرط بغير ارادته  
 في ذلك هذا وقوله الاراده بعلق بالسبب لجنسه وعلق  
 بالحدود فصح ولكن لا يحل الشرط في بعلق الا زاره  
 ولكن في المراد بوضوح ان الشرط انما يقع فيما لم يوجد  
 فاما ما وجد فيسبيل فيه الشرط وقوله الوعيد يتناول  
 العمل بالذي صيره الى ذلك قوله الوعيد لا يعلق بشرط  
 وطلب وجهها في الوعيد عليه فاذا ابطالنا ذلك فلا وجه  
 لذلك بوضوح ان العمل لا يفسد من الفاعل متناوله ايها

يتناول الاخر مستلزمه كان ابو علي يقول ان  
 لانه ضرر وهو قول كاسم وسائر المتنازع ثم رجع ابو الحسن وقال  
 يقع كانه ضرر عطف وكخرج من تونه ضررا يقع اود مع ضرر  
 وكان يقول في العتاب انه ليس بضرر لانه يحمل ما به منه سهره  
 غير ضرره ان يحمل الاجره ثم يعمل واحدا من احدنا  
 في علمه في فعل انه ضرر حسن الامتناع من دون ان يطره  
 صفة رايه فلو لم يوجب لوجه زائد لوجب ان يعتبر ذلك الوجه في  
 الامتناع والحق ما قاله ابو علي والدليل على ذلك  
 ان الواحد منا يجد المأكل لعبا ومسقة فيما يطلب من المتنافع  
 ولا يعتبر حاله فيما هو حقيقه من النفع وان ذلك النفع يوجد في  
 المستقبل فلا يورعه كما لو لم يوجد فاداب ذلك وحسن  
 من اجل المتنافع رجافه كذا ان يحصل فوجب ان لا يتكلف  
 حال كونه ضررا فان قيل في علم انه يحصل كان ضررا  
 قلنا فوجب ان يقع الا ان يعلم حصول النفع وقد علمنا  
 حسنه ضرره ولانه حسن في العقل ضرر من يدره من غيره  
 وغيره عند رجافه وقد يب حسن تحمل المضار لرفع الضرر  
 ومعلوم انه يدفع ما لم يقع وخاف وقوعه ان لم يدفع هذا  
 الضرر وما لا يقع في المستقبل لا يجوز ان يخرج الضرر من كونه  
 ضررا في الحقيقه ومع ذلك حسن فعلا ولانه ثبت ان  
 العتاب كسرة وقد ثبت انه ضرر عظم وقع بالمعاقب  
 ولا يقال انه يعمل ما استطاعه لان ما يخرج الضرر من كونه  
 محيا يجب ان يكون مقارنا له او موقفا عليه وما لا يحصل في



حب العباد ليس شيء فلا يؤثر فيه ما كواب عما يظن به ان لا يمنع  
 كون الضرر من اجل اذ لا يمنع وجهه كسرو وقوعه عليه  
**مسئله** تحمل المسقة اذ لم تكن مسحقا ولا الفيد  
 بفعا ولا رفع ضررا خافرا فيه قال ابو علي انه كسرو للشرور  
 الحاصل للظن بغير اودفع وكذا ان اوطا سم يقول بحسن للظن  
 للوجوه ان علمها بحسن ارجح ابو علي بان الشرور من حمله  
 ما بعد من النفع دون الظن فاذا حسن للظن بان حسن لاجله  
 اولى وكان يقول بوجه الشرور مستقر وما يطونه غير مستقر  
 فان بحسن اجل ما هو مستقر اولى ونقول اذا ظن فيه وجهها  
 لا بد من ان يكون مسرورا واذا كان مسرورا لا بد من كونه طنا  
 فاذا كان لا يسك احدهما من الاخر فلم اعتبر احدهما في حسبه  
 للاخر ونقول كيف يقال انه كسرو بحمل المشاق لطلب العلوم  
 والارباح لظن لعل يحصل مطنونه او احصل دل انه بحسن  
 للسرور وكان يقول السرور مع غير الظن والاعتقاد  
 بمحاله مثل حكم اللذات الي محملها وجهها بحسن الضرر  
 وامت اوطا سم بعنده السرور ليس الامد الظن بغير مدد  
 ليس للخلاف وجه فاما ان قال ان السرور غير مدد الظن  
 فمحمذ بن حلاف فان قلت اعلم سلم ذلك انه سرور  
 فالوجه فيه ان احدا بحسن به حمل المصالح في القله والكثرة  
 كسب ما ظنه من النفع في العله والكثرة فوجب ان يكون  
 المورث في الحس هو الظن دون السرور قال القاضي ويمكن

ان يقول الخالف بينهما مع سلم ان الظن هو السرور بان يقال  
 انه نفع بحسن حمل المضار من حيث كان سرورا لا من حيث  
 كان طانام بحسرى الخلام على ما سبب **مسئله**  
 كان ابو علي يقول لا يجزى ان يحمل المساق من يدبره من العمل  
 له الا من جهة السمع بحوما حمله لنفع العاجية كطلب العلوم  
 ووجهه ذلك ان اوطا سم يحوز وانفق انه يحوز ان حمله  
 المساق لرفع الضرر المعتاد به الدنيا كما لمع الحجاب  
 وقالوا ان ذلك بمنزلة من رآه قريبا من النار وان تركها اعتوق  
 فلا شبهة ان له ببعيده وان لحقه حسنة وجهه قول له على  
 في الفرق بين النفع ووجه الضرر ان دفع الضرر قد يبلغ حد لا الحيا  
 حجب على من خافه محال المنافع فان فكر بحسن ومحمل  
 احوال الاعتلا فيه فترى احدهم حمله ولا يرى الاخر فلم يكن باب  
 بحسن حمله اولى من ان نفع الاستماع ولانه اذ لم يكن به حاجة  
 الى تلك المنافع ما اراحه الى الحقيقة اولى من حمل تلك المسقة  
 ونقول انما كسرو من الله تعالى لانه لو حوز لانه من احدها  
 انه المسدى بالنفع عليه فله قطعه وبانها انما عاير  
 بقدر العوض المستحق على تلك الامام فبحسب خلاف الواحد منا  
 وبالشك انما قادرا على الصالة اليه ورابعها  
 ان فيه مصلحة او لنفع المكلفين واختلف قوله في انما  
 الهام فمعه يقول بحسن ومعه يقول لا بحسن **مسئله**



او كما سمى بان يدبر من لا عقل له تجري يدبره لنفسه فاذا احس  
 ان حال المشايخ لما رجع من الفع كذا كذا ما جرى مجراه : وكان له  
 ان يحمله مقرة برفع مقرة كما لو دكد في نفسه كذا كذا الفع  
 وعلى هذا كسر كسر الباطن اذا قام بنفسها وفصل الوعد  
 من الفع ودفع الضرر وذلك بطلان يدبره لنفسه كذا كذا من جرى  
 مجراه : وبعد فلو كان عاقل لم يكن له الواه السابق لدفع الضرر  
 ولا الفع كذا كذا اذا لم يكن له عقل فان له ان يثاق لدفع الضرر  
 كذا كذا الفع وما ذكر من ان الواه اولى به من المنفعة المطلوبة  
 بطلان يدبره لنفسه **مسألة**  
 قيل : العاقل هل يحسن حزمه على المضار للفع فكان او على  
 لا يحسن : ويقول لكل واحد راي ويدبر فليس احدهما بارحما للآخر  
 علمه اولى بالآخر رامت او طسم فانه يحتمل ذلك اذا لمع الفع  
 مبلغا عظيما ونقول ان اخيلو العقل لهذا العذر من الضرر  
 لاجل ذلك الفع لا يحلف ما دام المبلغ كان له ان يحتمله  
 عليه : فاما اذا كان الفع يحلف احوال العقل فانه يعينه  
 ايضا لا يجوز احماره عليه كما قاله او على **مسألة**  
 لا خلاف بين سوا ان الصغار يعلم بمعامل الكمله را حلفا  
 هل يعلم عقلا ام لا مكان او على نقول لا يعلم عقلا وكان او كما سمى  
 نقول يعلم عقلا **احسن** او على فانه يفت ان معصيته  
 الله تعالى ان يكون اعظم من الحماة ان اعظم العبد لعظم  
 المعصية كخاف الطاعة كالاب والابن لما اعظم نعم الاب على  
 الابن كانت معاصي الاب اعظم فلا تمتنع ان يكون جميع معاصي

الله تعالى كبره فتوقف فيها **احسن** او طسم فان من اعظم  
 الفاء سرق به حبه معلوم انه صغيره في جنب احتسانه  
 فكذا من طال عمره وكثر طاعته فانه لا تمتنع ان يقع منه مثل  
 ذلك صغيره في جنب طاعته : **مسألة** اذا اخاذ ان يصغر من الابنا  
 حارس المومنين قال القاضي والشيخ ما قاله او على ان المعصية  
 لعظم لوجوه لا طريق لها الى معرفتها كما تعلم انما يعظم لوجوه لعل  
 طريق الى معرفتها ولذلك يجوز في معصية وان مغرت اهل  
 يعظم لوجوه تقارنها نحو ان يقع له فتدابه ومن حيث يكون متفسده  
 فمن ان يارفع ليعتق منه وجه من وجوه العظم فلهذا قلنا انه  
 لا دلت الا ويجوز ان يكون كبره وانما تعرف الصغيره بالسمع :  
**مسألة** عقاب السبب يكون مثل عقاب المستب عند  
 له على وعمره كبره خلافة وهو قول له فاسم قال الابد ان يكون دونه  
 وهو الحق : والذي يدل عليه وجود من ان العزم يجب ان  
 يكون دور المعزوم على اصله وحسب اعتبار كل واحد بنفسه  
 في الفع ولذلك يجوز ان يكون احدهما سوا والاخر حسنا كذا كذا السبب  
 والمستب ومنها ان الكذب على الله تعالى يعظم لوجوه كبره فلا  
 يجب ان يكون مستب **مسألة** الاعتقادات مبدئية في الحق ومنها  
 ان المقصود للمستب والسبب تبع له فلا يجوز ان يكون المستب  
 عليه مثل الحق على المستب **احسن** او على في  
 جواب المقرر بانه لو لا السبب لما وقع المستب موجب ان  
 يكون حاله في الفع والعظم فانه ملتبس بعد مجوز ان يكون



كذلك ثم لا يقع المستحب على وجه يعظم لاجله ولا واجب عظم  
السبب **مسألة** العزم على الشيء قيم بالاتفاق  
احلفوا على افعال او على العزم يجب ان يكون في حكم المعزوم عليه  
والعزم على المسو يجب كونه فستحيا والعزم على الكفر يجب ان  
يكون كفرا وعند له فاشتم العزم وفي المعزوم والعزم  
لا يكون مثل المعزوم الا ان يترتب به وجه نوجب عظمه  
احسب ابو علي بان العزم كالارادة في انها تؤثر في الفعل  
لا نفاذا لارادته على وجه فاذا وجد في الارادة ان يكون كالمتراد  
في العظم كذلك العزم ولا يجمعوا على ان العزم على الكفر  
كفر كذلك العزم على الفسق يجب ان يكون فستحيا واستبدل  
ابو طاسم بان العزم على الطاعة لا يكون مثل الطاعة في الوواب انه  
ان النبي صلى الله عليه اذا عزم على اداء الرسالة لا يستحي من الوواب  
يستحي على اداءها فكذا العزم على المعصية ولا ناعلم ضرورة  
ان العزم على قتل النسان وسلب ماله لا يكون مثل القتل والسلب  
وهذا مما نعلمه كل عامل ضرورة فلا يمكن دفعه كذلك غيره  
ولان المعزوم هو المقصود والعزم تبع فلا يجب ان يكون مثله  
بل يجب ان يكون دور المقصود قامت الارادة والمتراد  
فكذلك الا في موضع احدهما ان يدل دليل انه قد فاداهما بوجوب  
اما كما لم يرد في انه كفر او فستحيا والسبب ان سائر المراد  
فما له عزم وما عدا هذين لا بد ان يكون دور المراد قامت  
العزم على الكفر فاما فلينادى كذا لانه اجمعوا على ذلك

**مسألة** محمد ان يريد اهل النار الخروج عنها يستدل به باسم  
وعند له على لا يجده وانفقوا انهم ممنون ذلك **مسألة**  
ابو علي يوجب من احدهما انه معتزله ان يريد احدا ان يرد موتا او كماله  
لا يستدل كذلك **مسألة** والماني انه مع احبارة انه لا يخرجهم مع  
اخراجهم وارادة الصبح فتحمه وتناول قوله على يرد دور كرجوا  
من النار على اسم لشدة ما به لو امكنهم الخروج لفلوا  
**مسألة** ابو طاسم بان خروجهم حسن وارادة الحسن مع  
سوت الغرض منه محسن ولا ينع على ما يرد من ان يخرجوا من  
النار فحمله على حقيقة اولى وما ذكره ابو علي من فتح اخراجه  
مع عيدها ما ينافي ان فتح الصبح وحسنه لا يغيرا كبريا به فعله  
او لا يفعل مست **مسألة** ولهم منه غرض : ومثبت ذلك  
انه حسن من احدهما ان يريد من الكفار الايمان وكذلك كان حسن  
من النبي صلى الله عليه واصحابه ارادة الامار من له لم يبع العلم  
بانه لا يقع **مسألة** فاعل الصغير طالم لنفسه بالاتفاق  
ثم احلفوا على افعال او على كانه عرض نفسه لتسقة التوبة ومثال  
ابو طاسم لانه يقصر بوابه اما ابو علي فعنده لا يحلو المكلف من توبه  
او اضطرار فاذا اخرج الاضطرار وجبت التوبة ولم يعل بالموازنة وانما  
قال بالاحاطة فاعبر ما ذكرنا و ابو طاسم يقول خود بفسنته  
تواب ما تعادل عقاب الصغيره وتوبت المايع منزله الحاق  
المضار وطعن ابو طاسم بان لم ينع التوبة لو امكنه يكون طامنا  
لنفسه بالزامها ولو جاز ذلك لحاز ان يكون الله يغفل طامنا  
بالزام المساق **مسألة** قال ابو علي عقاب واحد



لا يجوز ان يكون ثوابا الاخر وقت قال ابو طاسم يجوز واحدا  
 ابو طاسم ما نه الامتناع ان يصيبه حر النار ويخلق منه سهوة ويخلق  
 انفار في اهل النار يكون تلك النار ثوابا لعقابه اهل النار  
 ولا نه يجوز ان يلحق المومن ستره ما يعاين من النار وعذابهم  
 واو على نقول انه خلق عقابا فلا يكون ثوابا ولا نه حر  
 النار ما خذ ما اذا فعل او اللعقاب لا يغير في حال العقاب الجواب  
 عن الاول انه غير مسلم فلا يمتنع ان يكون خلقا لما يكون ثوابا  
 عقابا لقومه وعلى هذا محل اعمد اكرهه والربانية  
 النار في الشاهد يجوز ان يلد بها احدا اذا كان مقدورا وسالم بها  
 اخر اذا كان محرورا فما المانع من مثله في الاخرة والجواب  
 عن الثاني انه غير مسلم لانه اذا علم انه يعاقبه قوما ويثيب  
 قوما يلد ان يخلق لهما ولا يمتنع ان يصير ثوابا للسهوة اليه  
 مسئلة لا خلاف ان ازاره العقاب من المعاقبة وغير  
 المعاقبة محسوم احلفوا في المعاقبة فقال ابو طاسم لا محسوم  
 عقاب منه وفي حال العاقبة وقت قال ابو طاسم اعلم انه لما الى  
 ان يرد وما يحيا ان فعلها حقه نظر واعتل ابو طاسم برحمته  
 احدهما ان المراد حسن والارادة بابعه للمراد : ولا نه محسوم  
 غيره ارادة فامت على مقول انه اضار محسوم بالحقة فلا محسوم  
 ان يرد **قال** العاقبة من شرط احسن ان يكون وجه  
 لاجله محسوم وعرض عن سائر وجوه الحج وهما من جنس فنه وجه  
 من وجوه الحج وهو ان ارادة الاضرار بنفسه وهذا القدر  
 يكفي في محاسنها كما في ذلك الاضرار بما محسوم اوله ومعلوم ان

العقاب منه خالفه فسر في حقه من قوله الطلم محسوم ارام نه  
 مسئلة الانبياء والمومنون لا يجدون يوم القيامة  
 وقت قال ابو القاسم يجوز واليه يشير ابو بكر الاختيبي  
 انه لا خلاف هناك فلا محسوم اصل الغم الى ما لا يحسنه وان الامر  
 اقل لم يكن مستحقا انما محسوم لكونه لطيفا ولما فيه من العرف وهذا بعد  
 في الاخرة فامت اما روي من افعال يوم القيامة فاما يلحق ذلك  
 يستحق العقاب فاما من لا يستحق او يستحق الثواب فيرد سوره بذلك  
 مسئلة اهل الاخرة لا يكفون ويضطرون الى المعاقبة  
 بوحيدة وعدله ولجوز الى ان يفعلوا القبيح وعن له القسم انهم  
 يكفون المعرفة برك العبيد ولا يجدون ان يضطروا الى المعاقبة ولا  
 ان يلجوا الى ترك القبيح لئلا انهم لو كفوا لكان لهم سبيل الى النجاة  
 ما كفوا ولا يمكن ذلك الا بان يكون لهم سبيل الى التوبة المبررة للعقاب  
 ولو كان كذلك لما عدلوا عنه فستقطع العقاب : ولا نه كان محب  
 ان يرد ثواب المومنين على مروه والامام موحب ان يسيروا الناس  
 من قوله لعبد الاف سنة ميل ما يحقه الرسول في اول ما دخل الجنة  
 وهذا لا يجد بالاجماع وكذلك غير المكلف محب ان يرضى ان يبلغ  
 درجة المكلف وان المكلف لا يحسن الا ان يعرضوا للثواب  
 والثواب سخي على الساق فعليه او تركه ومن حق اهل الجنة ان  
 يخص ثوابهم عن المساق فانه يفيض والنظر في سوي وان شرط  
 التكليف بدرجة الدواعي ومع ذلك سبق صدر النفس على الجوارح  
**قال** الوا اذا جاز الجوارح الى ترك محبة بعض علمهم النعم



قلنا لا يحاجون الله فلا يكون في تركه سقيض : **والله اعلم بغيره**  
 بالحسن من القبح **هـ** **س** **لله** اذا اتي باقل كبره جحدا  
 لئله الله على عقيتها **و** **س** **لله** او القسم لا يجوز في الاول في يجوز  
 في الثاني والثالث من الكبار **و** قد قال من سألنا اذا كان الله  
 قبل ان يخلق هذه النظر والمعارف لا يستلزمه الله من التوهم ولكن  
 لانه كلف افعالا لا بد ان يفتقر مدوه يمكنه ان ياتي بها **لله**  
 انه معضل بالسبقه فله ان يفعل وله ان يفعل **س**  
 الاصح ببقية طسنا ان عندنا ان الاصح غير واجب : **والله**  
 في فعل الكبره اتي من قبل نفسه معال وما جعل عليكم في الدين من حرج  
 قلنا هذا مقتضى المستوره من اول كبره ومن الثاني والثالث  
 وقوله انه ضيق عليه فليس كذلك لانه جلاله سيد الانبياء فان الله  
 فعل اتي من قبل نفسه **س** **لله** الاضمار على الصغير  
 يكون كبره احلا في الاي القسم لنا ان الكبره لا يعرف الا بالسمع  
 لانه كلام في مقام وما سمع عليه من العقاب وما دليل من حجه  
 السمع في معصيته لا يعلم انها كبره بان المصير عليها يكون فاشقا  
 فاما اذا اجتمع صغائر مجبور ان يصير كبره كشره فترسم  
 جحدا ان يكون معصيه فاذا اجتمع عشره قطعنا على انها كبره وصار  
 بالعاثه مستحقا للعقاب **ك** **لله** مترقيا اجمع دفعه واحده  
 فساووا المحتركون كالمتجرى على الله فيكون فاشقا  
 قلنا ولم وجهه ان يكون مع اصرازه شديدا كوف والوجل  
 ولعبد يجب ان يكون الفاعل لجامع العلم بما امر بها كبره  
 لما لا **س** **لله** احلفوا في العظم والاشجاف

ما مما افعال ابو على هو فعل مخصوص اذا قاربه الاراده كمن قام  
 لغيره **و** **س** **لله** وهو ليس بحسن سوى الفعل والاراده وهو  
 قول له كما يتم في اشتر كبره واحسان العاقل وما كان او لا من قوت  
 المحققا مقتضى الاواب انما جفسان سوى الاراده وحصل من العلم  
 على لافي حال كالأزاده والكرايه **و** **س** **لله** **و** **س** **لله** **و** **س** **لله**  
 وهذه الاعمال كسيف عن حركه **س** **لله** **و** **س** **لله** **و** **س** **لله**  
 الفعل بوجه ولا يكون معطيا والاراده محصل ولا يكون معطيا فدل  
 ان المعطيم حيسر راسه **و** **س** **لله** **و** **س** **لله** **و** **س** **لله**  
 ان المعطيم المعقول في الساميه هو الفعل المحض والكلام المحض  
 اذا اراد به وجه العظم وكذلك الاطمانه **س** **لله** **و** **س** **لله**  
 الشكر والمدح قول معصيه وحما محضوما **و** **س** **لله** **و** **س** **لله**  
 محرم المنافع لانه تسويه كايسر المنافع والمدح فاذا وقع العظم  
 منس الذان كان اعظم موقفا **و** **س** **لله** **و** **س** **لله**  
 انه حيسر اخر : **و** **س** **لله** **و** **س** **لله** **و** **س** **لله**  
 والاراده **و** **س** **لله** **و** **س** **لله** **و** **س** **لله**  
 دور الفعل والاراده فيكون معطيا وهذا فاسد **س** **لله**  
 احلفوا في العظم والاشجاف **و** **س** **لله** **و** **س** **لله**  
 لو فعل النظر الاول **س** **لله** **و** **س** **لله** **و** **س** **لله**  
 كذا يبد السحق العقاب **س** **لله** **و** **س** **لله** **و** **س** **لله**  
 نفسه من ان له منه **س** **لله** **و** **س** **لله** **و** **س** **لله**  
 العقاب **س** **لله** **و** **س** **لله** **و** **س** **لله**  
 النظر لانه ترك ما وجب عليه من النظر او اوضحه **س** **لله**



ما عداه من النظر الذي لا يتم الا بعمل النظر الذي يسمى في الوقت كل  
 ذلك العقاب مالم يزل مقبولا لكنه يقول مع ذلك انه بعد ما كان محظورا في  
 الاوقات له فكل من هذا وكل النظر الذي يصعب وانما يقال ذلك لان  
 من قوله انه لا يجوز ان يسمى العقاب الا على فعل وانما النظر الاول لم يقع  
 فمما به ان يقال ان من ما بعد من النظر حالا بعد حال فلا يجوز وقد  
 خرج من ان يقع ان يفعل ما كلفه وان فعله ان يسمى العقاب على ذلك  
 فاذا يجب ان لا يسمى العقاب الا على الفعل الذي فعله او لا لانه لو اوجب  
 في الحال وحريمه ما لم يملكه من النظر والمعارف فاما ان يقال ان  
 مقول يسمى العقاب اذا تكرر النظر الاول على ان لم يفعله وعلى التكرار كان  
 للنظر يدرك ويسمى في الثاني والثالث وما بعده من الاوقات على ان  
 يفعله بان يعدم على ما قبله من حريمه نفسه اني في ذلك الامر من قبل  
 واذا جدد ذلك وجب ان يسمى العقاب حالا بعد حال وبما فيه من ذلك  
 من يقطع رجلا فته فانه لا يسمى العقاب على ترك القيام كما بعد  
 ترك القيام لان من ان فعله من قبل نفسه لان حريمه ليس يسمى  
 يكون من قبله وهو على ما بعد على اعاده رجليه كما يمكنه مما به  
 وليس ترك القيام من قبل نفسه باولى من ان يقال انه من قبله على  
 والحال ما ذكرناه ولا يجوز ان يسمى المخلد العقاب في ان يفعل  
 ولا يفعل ومع ذلك يمكن ان يكون المنع لامن قبله بل يكون من قبله على  
 وليس كذلك حال من اجل النظر الاول لانه كون محظورا بعد  
 كما يرجع اليه لا يرجع الى غيره فسمى العقاب لما حاله فان قيل  
 كيف يسمى العقاب على الاحلال بالنظر في نبوة الرسول وهو في  
 الوقت لا يقع ان ينظر في ذلك وان ترك النظر وهل هذا الا

الا فتروا بكلف ما لا يطابق قلبا هو في الاول فادرك على ان  
 يفعله في العاشر ولكن انما الا بان يفعل في الاول فكما يقع ان يسمى  
 السواب على فعل بعد فعل كذلك يسمى العقاب على الاحلال  
 بفعل بعد فعل لان من حق مبداه الا فقال ان يقع على ضرب من  
 الترتيب فاذا لم يفعل الاول صار هو الحائز على نفسه وعلى  
 هذا في كل واحد يعلق بقطع متناه كفضا الدين ورد المغفور  
 والودائع وفعل الحج وما اسسه ذلك **مسألة**  
 عقاب السبب كمن عند وجود السبب وهو احد قولي في الاسم  
 واخيار القاضي وقول على وفاء الوفاة ثم يخبر ان يسمى عند  
 وجود السبب وجه قول على وهو الحق ان العقاب لا يسمى  
 على الفعل ولم يدخل في ان يكون فعلا وما لم يوجد لم يدخل في كونه  
 فعلا ولا يسمى عليه العقاب لقيم وما لم يوجد وقع على  
 وجه مخصوصه لا يقع فلا يسمى عليه العقاب ولا يجر حصول  
 السبب ويوجد المنع من فعل السبب فلا يحصل كالورق انشأنا  
 منع من الاصابة فلم يفعله لا يسمى عقاب الفعل وانما لو اقبل  
 الاصابة بعد وجود السبب لا يسمى العقاب مع وجود السبب  
 ولا بعد الرمي قبل الاصابة لان وجهه على الاصابة كذلك العقاب  
 وجه قول على في اسم انه لو وجد سببه نصرة حكم الواقع  
 لانه لا يعلق باختياره فوجب ان يسمى العقاب عنده  
 ولانه لو لم يكن كذلك لجاز ان يسمى العقاب بعد موته برمان ويؤدي  
 الى ان يجوز ان يكون كاهل الحنة عند موته وصبر بعد ذلك من اهل  
 النار وهذا الوجه ولانه لو جدد ذلك لما جتمع السبب في راند



والجواب عن الاول انه وان جعل في حكم الواقع فلم يوجد  
بعد ولم يقع وانما نقول في حكم الواقع في خروج من كونه مقدر  
وان لم يكن ان لم يعمل : وعن الثاني انه لا مانع من ذلك  
اذا كان منه من جهة : وعن الثالث انه لم يمتنع ان  
يكون عند رجب السبب : فان قيل التوبة يسقط العقاب  
فلا يسقط ما لم يقع ويسحق فلما انما في حكم الواقع ولعل  
فان التوبة ما منعت استحقاق العقاب وما تجوز ان يكون سببا  
لاستقاط العقاب حاز ان يكون سببا لمنعه **مسألة**  
قال ابو علي خمسة دراهم كبير قطعاً متناً على مانع الزكاة وما  
ابو سم لا يقطع الا على عشرة دراهم فما ساء على القطع في الشريعة  
لانه ثبت انه اذا سبق عشرة دراهم وجب فيه القطع بالاجماع  
اخرج ابو علي لقوله تعالى والذين يكتزون الذهب والفضة  
الاية فاحس الزكاة مانع الزكاة واقله خمسة دراهم دل ان منع  
خمس دراهم جدير واحس ابو سم ان العشرة معلق  
بما يقطع جزاء كما لا كما ورد به الخبر مكانه : واحاط  
بما لا ابو علي ان الوعد من اول المعبر والكبير فلا يصح الاحتجاج  
بانه كبير **مسألة** قال ابو علي الترك مع حكمه حكم المتروك  
فتعتبر عظمه عظمه على ما قال في العزم وان كان كلاً في الترك اقوى  
وقال ابو سم يعتبر كل واحد بنفسه كقوله في العزم  
والمعزوم والسبب والمثبت : وعمد له كما سم في ذلك  
انه ان فعل نفسه عظم عقابه ومع ذلك فبركه قبل نفسه

200  
لا يواب فيه اصلاً لانه لم يلج اليه فادجار ان لا يكون تركه مدخل في  
النواب ويعظم بعظم العقاب كذا يصح ان يعتبر احدهما بالآخر  
ولانه لو كان ما خرج من الفعل العظيم يعتبر عظمه بعظمه لكان ما  
مدخله في صحة الفصل العظيم يعتبر عظمه بعظمه حتى لو كان قطع  
المسألة الى عرفة للوقوف بعظمه لعظمه وقد علمنا خلافه : ولانه  
لو كان كذلك لوجب اذا ترك امرًا يتروك ان يرداد عظمه في كل  
واحد من الترك عظم المتروك وقد علمنا انه لا فرق بين ان يرد في  
مرداد **مسألة** وانما علمنا انه لم يمتنع من الواجب فلهذا لم  
: وعمد له على انما خرج المكلف من فعل الواجب فمعتبر  
حاله حال المتروك : وان ترك معوضا السعيد والنواب عظم  
لا حله كذا في جميع المتروك قلنا انما الاول وان اخرج من  
الواجب فلم وجب ان يعتبره : وعن الثاني انه لم يعظم لما ذكر  
ولكن لوجه اخر وهو ان الاحلال بالعلم به كفى معبر كل واحد بنفسه  
لا ما كان **مسألة** عذاب العبريات عند الال العقاب  
ونوابه اهل النواب وانك ذلك سر وضار روي كما في  
قوله تعالى وما امننا السس وقوله المار يعرضون عليها عذابا عظيما  
وقد ظهرت الاخبار بذلك وامانع منه : فامتسار  
انا شاهده الممت كما كان وان العبريات لا تسع للعزب كلام  
من لا يعرف قدره الله يعلم على الاساس : وقد قيل  
في الكواب عن ذلك انه يعلم على جميع الاجزاء التي تكون رديا  
فتعذب وقيل انه يعذب الشخص الا انه عند الاطلاع



بعده كما كان وما من علم له من علمه لا يعد به في الحال  
 وأما العذاب بعد الموت **مسألة** قال أصحابنا نحن الله  
 المبتدئ وكل عقل لم يعد به وقال بعضهم يعدب المسلم  
 أن العذاب أدراك لا لام ولا يح ادراك الالم واللذة لا يعد  
 وجود المحبة في العاقبة فيستحيل العذاب مع الموت  
 ولا بأس على النائم لأنه حي وإنما حقه سهر وفتور : وما  
 روى أن الميت يسمع خفق النعال أن من فحجول على ما عر الأجل  
 قامت العقل بعد روى أن عمر سأل النبي صلى الله عليه وسلم  
 معال بعد الله عقله وإنما يجب أن يعلم أنه يعدب حيا على عمله  
 وذلك السابق لا يعد كالعقل **مسألة**  
 في كون عذاب القبر قال أبو الهيثم بن النخعي وقال بعضهم  
 أول ما يدخل القبر ومنهم من لم يقطع عارفت وهو غول  
 سوخا لئلا يت كونه ولم يسطاها كبر في وقته فمطعنا  
 على ثوبه ونوفنا في وقته ولا يمال وردت الأخبار  
 بأنه يعدب حين يفرق قلبا من أخبار أحاد لا وجب القطع ونحن  
 بحرر ذلك ونحو غيره **مسألة** عندنا بحمد وحول الملك  
 في القبر للسؤال والعذاب وإنكره أبو القاسم وضرار لئلا  
 أن الخبير الذي ورد فيه فعل من طريق الأحاد وأما ما  
 فخرناه وأما بدخلان القبر للسؤال ونساره المومنين  
 وعقوبه للكافرين لا للمجان كما للسؤال في القنامه : وسمى  
 منكرو ذلك كما سمع المخبر به أنه فلا مطعن في ذلك وقد قيل

أن اسم الملكين الداخلين على أهل النار منكرو كبير والملكين الداخلين  
 على المومنين مبشرين وشراحيج أبو القاسم بأنه لو جاز الامتحان  
 في ذلك الوقت لم يكن أن يكافرو ومومن واحدا لا ما على  
 مساره **مسألة** قالوا أخبارنا ليس بالقوية قال وهذا  
 الأسان لا يجوز أن يسمى بالملكه وقما ذكرنا جواب  
**مسألة** الصراط هو الطريق وكوزان يكون على ما  
 جاءه الخبر أنه طريق لأهل الجنة والنار وأنه حشر على جهنم  
 والمومنين كوزانها بشرا وأما الصراط الذي ورد في سورة  
 والكافر يرفع في النار وأما ما من هذا المقدار عقلا ولا سمع  
 وإنكر ذلك ضرار وقال هو الطريق المسقيم لئلا أن كل الوهمين  
 جابر ورد الخبر بذلك وأما ما من مجوزاه : قامت أمان قوله  
 اكسره من أنه ادق من الشعر وأحد من السيف فلا يح أن يسلول  
 من ذلك بعدد وروى إلى أن يلحق أهل الجنة مرة و خوف  
 وذلك لا يحه ولما سدا فلنا أن أهل الجنة لا يسم في القبر  
 والقنامه اذى : وما يردون أنه لمحقته وهي من النار ولش  
 إبراهيم ثم خلصون **مسألة** أن العذاب لا يحقه من ذلك لأن  
 الأرام في الآخرة إنما يحس للعذاب معط وأما محس في  
 الدنيا للقلح والعوض بخلاف الآخرة **مسألة**  
 قال أصحابنا في الميزان محوما ورد أنه الخيران له نفس ومعمل  
 الرخا حار علامه لا كل الحنه : ومن الناس من ينكر ذلك ويقول  
 الميزان العدل روى عن مجاهد نحوه وروى من قولنا عن الحسن



لنا قوله تعالى وضع الموازين القسط وقوله ثم لعل موازينه  
 وتكون من الآيات واذا جاء الكتاب به فلما بع من حمله على الحقيقة  
 ووجوب القطع عليه : وتكون العدل يسمى الميزان لا يجمع ان يكون في الآخرة  
 ميزان كميزان الدنيا : على ان يحمل الميزان على العدل توسع وعدول  
 عن الحقيقة فحمله على الحقيقة اولي **مسألة** واليس هناك شيء يوزن  
 وما فيه ذلك فليس ميزان يوزن الصحف او غيرها على ما يشبه  
 وقابله كونه لطفا وزجرا للعباد وطريقا لك ما ورد به النص من  
 شر الصحف ونسج اعمال العباد واطباق الموازين ان جميع ذلك اذا  
 علمه الحكيم كان اقرب الى الطاعة **مسألة**  
 اخلفوا اما يوزن قال ابو علي ميزان يكون لذلك الميزان كفتان  
 تحمل احدهما علامة الحسنات والاخرى للسئات فمن رجحت  
 له كفة الحسنات علم انه من اهل الجنة ومن رجح له كفة السئات  
 علم انه من اهل النار **مسألة** وقال ابو علي ميزان يحمل في احدي  
 كفته ثوابا لعلامة الحسنات وان صاحبها من اهل الجنة  
 وفي كفته الاخرى طلبة علامة انه من اهل النار وتكون كفة ميزانه  
 متعادلة الكتب بالتمسك والشغال فيكون ميزانه علم ذلك من المكلفين  
 وقال بعضهم ميزان يوزن الصحف وتوزن عن بعضه يوزن  
 الاستخارة فاما ان يقال يوزن الاعمال فيسمى ميزانها اعراض  
 عديم فلا يجوز عليها الاعادة قامت **مسألة** ان لكل ميزانا واحدا  
 او موازين كثره او كل واحد من الميزان لا يجله يقطع على  
 واحد عدل موقوف على اسم **مسألة**  
 اطلاق الكوارح ما يت بالقزان والحكام تقع في تقيته  
 وعندنا كونه من الله اوجه احدها ان خلق الله تعالى

في الاما **مسألة** وبانبيائها ان يكون كلام الخارج من سي لسانه  
 فكلمه وبالنسبة لها ظهور الحال كقوله اسما طابعين وتقول الساع  
 استولى على طول السرى : وقد قطع سبحانه ابراهيم  
 على انه فعل الله تعالى وكذلك بشره وقال معهم والمحافظة  
 فعل المحل طاعا **مسألة** وقال ابو القاسم لا يجوز ان يكون فعل الله تعالى  
 لنا ان جميع ذلك طوع وان كان الاول اقرب : **مسألة** واما  
 في ذلك على قوله ان جميع افعال اهل الآخرة صالحة وذلك  
 فاسد لان المصطفى باقر الله : وقول المحاضر قد ساءت  
**مسألة** اخلفوا في الجنة والنار هل خلقا ام لا قال  
 ضرار لم يخلقوا بعد وخلقوا يوم القيامة وقال جماعة من  
 المعزلة يجوز ان يكونا خلقا فيكونان مخلقا يوم القيامة :  
 ويوفوا **مسألة** وقال بعضهم يعلم عقلا انها لم يخلقوا وقال  
 بعضهم ان قانا خلقا فانما نفيان لا محالة لم يعبدهما الله تعالى  
 وقال بعضهم بل نفيان وانما نفي الدنيا وما في حكمها قامت  
 سبحنا الوفا سمح طبع على انما لم يخلقوا بعد وسئل ابو علي  
 اكلها دام وطلها راولا من مخلوقة فوجبت ان ينفى الاجابة  
 وكان النسخ ان يكون اكلها دام وكان يقول المستمع ان يكون في  
 السماحتان شي سوي حنة اكله كواحدة الى كان فيهما ادم  
 ويكون فيها كثر من الانبياء والملائكة لان وانا انما ان يكون  
 حنة اكله مخلوقة عقلا انها لو خلقت لما في كونها نوابا  
 لان المتقدم من الرحيم لا يسع ان يصير نوابا للملأب اذا ماله  
 بان يريد فعله في حال ما خلقة نوابا في المستقبل والوقت

مسألة  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله



حصول المبادىء بسفوحه سيرة من الكون واركان خلق الانساق ولا يمنع  
ان يدان بالانوار عند ما يدخله الحية فتكون بوابه وان لم يكن  
بوابا من قبل لان جنت المفعلة ليست مما بمنزلة المبادىء من عمده  
واحياهم لقوله عرشها السموات لا يبع كوازيان يكون مخلوقه  
موق السموات واحياهم من قال بانها مخلوقه لقوله تعالى  
اعد لهم جنات فلنا لا يمنع ان يكون المراد انهم سعداء ثم  
وتنادى اصحاب النار فاما ما روى انه راي في الحية كدى على  
بروى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيقول على العبد اذا كان يوم القيامة  
وكل الحية والنار **مسألة** ستوان اهل النار يخرجون  
عنهم ليس بشيء عند الله فاستم ومن تبعه وقال ابو علي بن  
له فاستم ان يخرج منها حسن لا نه مسفعه لا ضره منها على احد  
فارادته حسنه ولانه لو كان فيها لكان لابد من وجه يبع  
وكادجه لاجله يبع فاهنا وعنده له على انهم اذا علموا الله لا  
يخرجون فارادته فتحه قلنا علمهم بان لا يكون لا يخرج العمل  
من كونه حسنا كما كان له جهل **مسألة**  
التوبة الندم على ما فات والعزم على ان لا يعود وعن بعض  
الكواخ انها لا تسفغار باللسان والاصطبل فيه  
ان التوبة لا تخلو اما ان يكون عن حال مع اولانه لم يفعل الواجب  
عليه عصفه التوبة من القبح ان يندم عليه لانه فيه ولعزم  
على ان لا يعود الى اسائه والعزم بذلك ان يدبروك التمتع  
المستقبل ونكره امسا القبح الذي وقع منه لان العزم لا يتعلق  
بان لا يفعل وان كات التوبة لازمه من حيث لم يفعل

203  
الواجب لزمه ان يندم لانه لم يفعل الواجب وعزم على فعل الواجبات  
في المستقبل **والسؤال** لام يقع في ماله مواضع احدها  
ان التوبة هو الندم والباقى العزم بشرطه والناكس  
الا سغفار باللسان لا يبع اما الاول فالدليل عليه ان يذل  
المعصية في ما كان منه لا يبع الا به وبالعزم لانه لا يمكن ان يفعل  
ما هو فعله وانقص ولم يبع منه في الملا في الا الندم والعزم على ما  
فلنا **وامسا** الثاني فاما فلنا العزم بشرطه فامسا به بالندم  
لان الندم وحده لو كان توبه لحي التوبة من العمل وبصر عليه وقد  
تم له لان احدا العمل لا يعلو الاخر **وامسا** الاول الذي لا يعلو  
بالباقى ولانه لو لم يكن له الا عذر من الكساة وهو مقيم على فعلها  
وهذا ما تعلم مساده باضطراب **وامسا** الثالث فاما فلنا  
ان لا سغفار باللسان لم يبعه لا يمكن توبه لانه لو كان كذلك كان  
لا يبع توبه الا حرس ومن لا يمكن من الكلام وكان يحس من طهر منه  
الا سغفار وهو عازم على حاله كما ان يبع توبه **وامسا**  
فان الا سغفار لو لم يبع عن الندم لم يكن رجوعه الى الله **وامسا**  
الا سغفار يظهر الندم المعسر لعلم انقطاعه فاسا ان يكون توبه  
واما قلنا انه يجب ان يندم على ما فات لفتحه ولعزم على توبه العزم  
نقحه لانه ثبت ان العزم في الشا مد لزمه ان يندم على الاساءه  
لانها اساءه ولعزم ان لا يعود لانه اساءه **وامسا** الثاني  
لا سقاط العقاب وانما استحق العقاب على العمل من حيث  
لانه لو عزم عن مبداه الصفه لما استحقه انا حصل عليها وعوى عنها



يسمى العقاب فهو ان ندم على الفعل الذي له اسحق العقاب  
 وان الواحد منا لو ندم على فعل صحيح لانه يضره في دينه اجماعا لم يكن نوبه لان  
 الذم يجري مجرى ان لا يفعل ما فعله من السيئ ولو ندم من ذلك لم يجرى له العقاب  
 لغيره **مسئله** التوبه مردية مع الاعتذار على ذنب كان  
 عند له فاستم واصحابه **قال ابو علي** نعم اجماع ابو حنيفة فان التوبه  
 الندم والعزم على ما ندم وعقب ان يكون الندم على السيئ ليس والعزم  
 على ان يعود اليه ليس على ما سنا فاذا ثبت ذلك طرأ ما دام على السيئ  
 لغيره لئلا يخل قبح فلما لم يجر علينا انه يدم لا يجر فلا يجر ونه واليه  
 على انه يجب ان ندم على السيئ لغيره قد تقدم في مسأله قبل هذا  
 فان **قال** هاجرا ان يدم عليه لانه اعظم من الاعتراف بالوجوب  
 ذكر كذا ان ندم قتل ولعله عالم وهو مقم على مثل ولعله دونه  
 وفي عقل كل عاقل فستاد هذا الندم والاعتذار لم يجر **والاجماع**  
 لو ندم على مثل ولعله وهو مقم على كثر قلم له **وهو** ان يذا  
 انما لا يعتد به الا ترى لو ندم على مثل ولعله مع الاقامه على مقتله  
 حرمه وسلب ماله لا يعتد به **وليس** اخر  
 واسيدل سوخار حرم الله على انتم اتفقوا ان من عصم من  
 الشتان ساءم يدم عليه وهو مقم على الميع مع مكنه من ذلك انه  
 لا يجر لونه كذلك سائر المعاصي اذ لا فرق بين اكل خمر وعمر اكل خمر  
 واحدا **ابو علي** بوجوه منها ان ما علمت يودي ان يكون  
 التوبه معصية لانه يعتد في شئ به فممن ندم عليه فيكون معصيا  
 ومنها انه يلزمه ان اليهودي اذا اسلم وعليه عشرة  
 دنانير مطلقه ان الهم اسلامه وفنه خرق الاجماع ومنها  
 ان عندكم ان المعصية ومن باب من الذنوب الا من واحد سوا هذا

فاسد ومنها ان التوبه تمت له ترك الفعل ولو لم يعتد به  
 بعض كذا الندم ومنها ان المسلمين اجمعوا على ان التوبه من  
 ذنب دون ذنب يجرى فممن قال لا يجرى فقد خالف الاجماع **واكوا**  
 عن الاول ان هذا لم يجرى ايضا اذا اعتقد طاعة الله تعالى  
 فدم عليها فاقوله فهو حواينا وبعد فانه يلزمه ان يندم على  
 الصالح اجمع ولا يلزمه ان يندم على غيره **وعن** النجاشي ان اليهودي  
 انما يجرى عذاب اليهودية لمسكه بها فاذا ندم لم يكن متمسكا  
 بها وان لم يكن يلزمه توبه معقبات اليهودية لا يلزمه ولا يوضع عليه  
 الجزية ويجري عليه احكام المسلمين **وعن** النجاشي **اما** لا يقول  
 كذلك فان النادم على ذنبه لم يجر له حاله وان لم يكن يدمه  
 توبه ان عقابه انقص من عقاب المسلم بالمعصية **وعن** الرابع  
 ان ترك المعصية يجب لغيره كذلك الندم وبعد فانه لو لم يجر  
 ولم يجر لغيره ان يجرى عليه العقاب وما هنا اذ يلزمه العقاب  
 سجد ان يندم لغيره لا يندم على الجميع **وعن** الخامس  
 انما لا يستل الاجماع ونحن مخالفه وبعد فان هذه المسئلة  
 عقله فلا يجرى موت الاجماع بخلافه وقد روي من ذلك عن  
 واصل واكسر والحعفر وروى عنه عن القسطنطين بن ابراهيم فكتبه  
 انه خلاف الاجماع **باب** المنزلة من المنزل  
**والاستمارة الاحكام** **مسئله**  
 يجب على الاستمارة من اللغة الى الشرع **وقال** بعض الحكماء لا يجوز لنا  
 ان الاسم انما يجري على المسح الا خييار والمواضع لا جنسه  
 ولا شئ من احواله ولعبه نال المواضع مكانا يجوز وضع الاستمارة



ابتداء ذلك يجوز نقلها ولأنه إذا ورد الشرع بأحكام لم يكن  
لغيرها أهل اللغة فلا بد لها من اسم مميز بها من غير اسم آخر  
من أن يعز أن يصح اسم مبتدأ أو سفل التماسا لغويا كما يصح  
أهل الصناعات في أدائها كحد يوبها ومواضعها لها  
إذا عجز عن الأحكام بالشرع جاز بغير الاسم  
ما في نقل الاسم عليه ونقل الحقائق لا تحذف قلت ولم نقل  
بعض ذلك بل ذلك الاسم ما في نفسه وكان ينفذ فأيده بالموافقة  
م إذا عجز فأيده أخرى بمواضع أخرى أحسن بانه لو نقل  
عما وضع له في اللغة لا يفسد قلت إذا نقل ودل عليه جازا ولو  
اللفظ وعلمه محل والوردى إلى الأساس كما لو غلبت الأحكام  
مستلزمة النقل مدوقع في كثير من الأسماء كالضاد والهيام  
واجب والزكاة وغير ذلك من أسماء الشرع ومن ذلك الأماز وقولنا  
من من وكافز وفاسق ومناحر وفال بعضهم لم ينقل وهو  
ما في أصل اللغة ويقع الكلام بينها وبينهم في قولنا إيمان  
أو مومن في هذا الموضع قلت إن الأمان في اللغة هو المصدق  
ومنه وماتت مومن لما أي مصدق وقد صار في الشرع اسما  
لأدما أمر به من الواحات واسما ما في عنه من المحطورات  
وقولنا مومن اسم للمصدق لفظ وفي الشرع لم يسمي الباب  
والعظيم لسانه ما وجه علمه وقولنا كافر اسم في اللغة  
لم يسم سببا ومنه لعل لا كافر ومنه  
حي إذا ألقى يد في كافر : لعمري السمس إذا غلب ومنه التمايز  
م صار في الشرع اسما لمن يسمي عذبا عظما : والفاسق  
اسم الخارج من السوء وفي السوء اسم لمن يسمي قذرا من العباد  
ولكل واحد منهما أحكام : ثم إذا أطلقت هذه العبارات

تعد وورد الشرع لا يفهم ما كان لغيره وهو هذا كما قلنا  
في الصلاه أنه اسم في اللغة للدعاء في الشرع لأفعال مخصوصة  
حي إذا أطلق لم نعم إلا المسمى المستفاد بالسوء وهو المستفاد  
باللفظ كذلك فلهما ما لم نعم مستحاما وضع له في اللغة علم أنه مقول  
ولأنه لو لم يكن مقولا لا يستعمل على طريق الاستفاد فكان يجب  
أن لا يستعمل بعد بعض الفعل إلا مقتدا الوقت على ما سمي به  
بعد نفسه وبعد مودة علم أنه مقول ولأنه كان يجب  
أن يجوز أن يطلق اسم الأمان على الكافر من حيث صدق بنا  
من الأمان كاللهودي بصدق مرسو فكان يجب أن يسمى مومنا  
إذا صدقته وإن كذب الله صلى الله عليه وفي مستند ذلك  
والله على محمد ما ملنا ولأنه يعلم قال قالت الأعراب أمانا  
قل لم يومتوا دلت الآية من وجهين أحدهما أنه لفي أن يكون الأمان  
هو الاشتغال بالاد والانتقياد والساني أنه قال ولما دخل الأمان  
في قلوبكم من أن ما في القلب إيمان وليس بصدق على الحقيقة  
لأنه صد الكذب وأما لو متد به جازا ولأنه يعلم قال وما  
كان الله لضيع إيمانكم بغير صلاحكم وقال تعالى بعد ذلك  
الشرائع أو لئلا يمتدحوا حق الله من قام بها وهو ذلك  
من الأمان وإن الأمان إذا أطلق فم منه المدح والبعث  
فلو كان مبتغا على حكم اللغة لم يكن كذلك فإن قيل  
لو نقل كان لما جرت عرفه أنه مقول وهو الأول السمع  
والمواضع على الله تعالى الحمد قلت لما جرت عرفه  
أنما مقوله وهو الأول السمع من عرفه بوقفه واستنباط



وتجوز ذلك من اذله السري وقد ورد في الاخبار المطاطمة عن  
النبي صلى الله عليه وسلم في قوله لا تروا ابراهيم بن موسى وهو مومن  
والاسترق السارق خير يسرق وهو مومن وكونه لا امان لمن لا امان له  
**مسألة** الايمان عبدا استم لا دا الواجبات واحساب  
المعاصي وقولنا مومن بنفد انه مسي للثواب والعظيم والملك  
في ذلك قوله ما بينا انه اسم مقبول عن اللغز الى الشرح  
لمن سمي المديح والعظيم وليس سمي على احد اللغز والمسي للمديح  
هو من ادى الواجبات واحسب للمعاصي فوجب ان يكون الايمان اسما  
لجميعها **مسألة** الايمان الى ذكرها في المثالة المقدمة اليه  
على ذلك لانه قال بعد ذكر الشرايع او كبريم المومنون جاعلا ربها  
انتم اجمعون ان قولنا مومن استم مديح ولو كان مبقا على حكم اللغة لما  
اقتضى ذلك رتبة احلاف العلماء **مسألة** ان قال جمهور وشي  
وجماعه من الخوارج الايمان هو المعرفة ووزن الاقرار باللسان  
والخضوع بالقلب : وهذا غايب لما بينا انه اسم جميع  
الذاتين غير المعرفة يكون امانا ولانه لو جاز بالمعرفة والفعل  
الاقرار ولا ساير الشرايع لا يوصف بان مومن ولا يسمى المديح  
: ولا لوجبا جميع ذلك ومعل معل لا شئ في ذلك على ما عليه  
لكثر هذا بعض قولهم وان قولنا مومن لا يخلو امانا ان يكون  
مسعلا على حد اللغة فلا يحضر بالمعرفة او على حد السرعة  
فلا يحضر ايضا **مسألة** وقال جماعة من الخوارج ان  
الايمان هو المعرفة والطاعة في كل صغير وكبير وان ترك سائر  
ذكر كفر : وهذه المقالة بضم اسمها ما هو محتمل وهو قولهم  
ان الايمان اسم لجميع الطاعات والمعرفة ومنها ما هو فاسد

وهو قولهم ان اسمها كثر وسوا كان صغيرا او كبيرا **مسألة**  
من بعد ان في المعاصي معتبره او كبره وانه لا كفر بترك الواجب  
والاعمال الكبرية **مسألة** في الاعتراف كارج الايمان اسم لجميع  
الطاعات غير انما ما اكل ما منه وعيد فهو كفر وما لا وعيد فيه  
فمن تركه لا يكون كافرا وهذا كما لا دل ان قوله انه اسم لجميع  
الطاعات صحيح وقوله كل ما منه وعيد كفر وما لا وعيد فيه ليس  
لكفر **مسألة** غير صحيح لان الوعيد من ادل جميع المعاصي ثم منه  
ما يكون كفر او منه ما يكون فسقا ومنه ما يكون صغيرا  
**مسألة** ومات البكره الايمان اسم جميع الطاعات الاقرار  
على كل معصية كفر وسرك وهذا خطأ ان قوله الايمان اسم لجميع  
الطاعات صحيح وقوله الاقرار على المعصية كفر ليس صحيح  
لان في المعاصي ما هو كفر ومنها ما هو فسق ومنها ما ليس بكفر  
ولا يفتن كالصغائر : **مسألة** ان امر حتى الله فقد اطاع  
السيطان ومن اطاعه بعد عده يكون كافرا وهذا  
فاسد لان العباد هوان يصل معا بعد عده الخضوع والذل  
للعباد وقد يصل المعصية من لا يعتد هذا **مسألة** **مسألة**  
ومات الزبيرة الايمان استم للاقرار بالمعرفة واحساب ما فيه  
الوعيد فان ترك سائر ذلك فهو كافر كما في قوله تعالى ان  
يخرجوا من ارضيهم وهذا غير مستد به من وجهين احدهما  
هو انه احساب ما منه الوعيد باسما ان كل فرض امان ولا  
يحق ذلك ما منه الوعيد فتقوله ب احساب ما فيه الوعيد



غير صحيح الا ان يريدوا بذلك جميع المعاصي فانهم قد غاوه او عمد  
 صغيرا وكبيراً فان ارادوا هذا المعنى فهو صحيح والمانى قولهم كافر  
 نعمه فان لم يريدوا اطلاق الكفر فلا مشاحة في العباران وان ارادوا  
 الكفر المطلق فقد ثبت ان الفاسق ليس كافراً ولا من قولهم كافر  
 لا يستعمل مع كونه معصياً فاسعده العدم معطاه المقدمات على المعصية  
 مع الوجوه واكثر درجات التوبة والالتفات في الاقرب ان هذا  
 معمم خلاف في عمازه وانه لا خلاف في المعصية بينا وبينهم الا انهم  
 اعتبروا عبارات حمل موجب الحث عنها : **مقاله**  
 وقالت الجذرات الايمان هو الاقرار بالمعرفة بالله وكل ما حاس  
 عنده والانتها على العمل بحركة الظاهر حاله سياتي من ذلك خبر  
 وما خلف عنه اهل الصلاه ما ليس في العقل رده ما هو احكام  
 وهذا على انهم فعلوا الايمان كل فرضه عليه وسمعيه ولم  
 يدعوا في حملته ما لم يرد له الا حكامه وذلك على ان اعتماد العمل  
 به واجب ما دام عدل عنه كون عاصياً وقولهم من خالف سبياً  
 من ذلك كنه على ان في المعاصي ما ليس بكفر : **مقاله**  
 قالت الرافضة الايمان هو الاقرار بالله ورسله والامام وجميع ما جا  
 عنه فامت المعرفة بضرته فان اقر وعرف فهو مومن مسلم  
 وان اقر ولم يعرف فهو مسلم وليس بمومن : وهذا فاسد  
 لانهم اخرجوا المعرفة عن الايمان وادعوا انها ضرته وليس كذلك  
 بل هي مكشبه واحده ويكون من الايمان : وقولهم الايمان  
 هو الاقرار على انه واجب كون المباح مومناً وبطلان ذلك  
 قوله على ما لم يدل على الايمان في قلوبكم : **مقاله**

وقال بعض المعزلة كل طاعة بفعل او فرض بمان لكن اسم الايمان يلزم  
 باحساب ما فيه الوعيد ويلزم عند الله احكام الكبار والاحكام  
 بان الكبار يعذب على معصيتها وتبذرها ولا يحرم التبرؤ من المومن  
 وهذا السئل على صحيح وفاسد فاما قولهم الايمان استمر  
 للفرض والفعل بعد احكام سبوحاته ونسبه من بعد  
 وقولهم الايمان اسم يلزم باحساب ما فيه الوعيد وهذا صحيح  
 لان الوعيد يتناول الصغير والكبير الا ان يكون الصغير كمالاً من هذه  
 السببه **مقاله** وقال العيلانيه والشرع هو الاقرار  
 بالله والمعرفة بجميع ما حاس عنده وقيل ان حقيقة الايمان  
 اذا الفرت لا يكون اماناً وانما يكون اماناً اذا اجتمع وهذا  
 ما سنا فتاوه وسنا ان غير الاقرار والمعرفة امان وكل حقيقة من  
 فقال الايمان لا يمنع ان يقال ايمان الايمان وانما خالف النفس  
 لانه حصله من حصول الايمان لا يكون مومناً بجميع اجميع  
 وحصله من حصول الكفر يكون كافراً : **مقاله**  
 وقال اصحاب الدراي الايمان هو الاقرار بالمعرفة بالله ورسله  
 ولا يقف وحكي عنهم انه لا يزيد ولا ينقص وقد استأ  
 فتاوه هذا : وسنا ان العمل من الايمان واذا كان كذلك  
 فالصحيح انه يزيد وينقص لانه اذا كثرت طاعاته زاد ايمانه  
 واذا قلت طاعاته نقص ايمانه وقد حال على هذا اسم ايماننا  
 وامتناع من يقول انه يزيد ولا ينقص فاشبهه مستأجداً  
 ان ما يوجب صحة الزيادة يوجب صحة النقصان : **مقاله**



وقيل قال محمد بن شبيب الامان هو الاقرار بالله والمعروفة به وحده  
 وصفاته وانبيائه مما لا اختلاف فيه فاما اذا كان من الدين  
 مستخرجا كما خلا فيه في الاسماء والاحكام والراد في ذلك  
 لا يكثر وهذا فاسد لا ياب للنا ان غير الاقرار والمعروفة الامان  
 وسنا ان الراد لما هو امان لا يحل ان يكون له مدكون فاستقاررت  
 بغيره وسنا انه لا فرق بين المستخرج من الدين وبين المستخرج  
 عليه انه من الامان : **مقاله** وقالت الكواصم  
 الامان هو الاقرار باللسان فقط وهذا فاسد لاسا ان المعروفة  
 والعلوم الامان : ولهم ان يكون المانق موسى والآخر  
 ليس بقرنهم بل الكون موسى وقوله من في الاقرار بحكم  
 بالسلامه وانه من اهل الجنة قلت من اقر بحكمه عليه ما حكم المقر  
 قاما مطلقا انه من اهل الجنة وموسى حقا : **مقاله**  
 وقالت الا شعربها الامان هو الصدق بالقلب دون سائر  
 الطوائف واستشهدوا باللغة : وهذا غير صحيح لاننا بينا  
 ان هذا الاسم منقول الى الشرع والاسم مدح والعظم  
 وكان يجب ان يسمي اليهودي مؤمنا لان كل اسم كان مستقام  
 معه فهو ان يستقيم به فذلك المعنى كثر وان الاما اجبت  
 انه لا يطلق على كل صدق بل هو من اسم المدح كقولنا  
 في رفاضل وان اليهود في اللغة هو الصدق باللسان  
 فكان يجب ان يقولوا ان الامان هو الصدق باللسان لا بالقلب  
 مسئلة قولنا موسى ليس مستحقا اما هو اسم موضوع في  
 الشرع لمن سمي المدح والعظيم وقال بعضهم هو

والكلام فيه ما بينا في المسألة المشددة انه اذا اطلق بغير مدح  
 وانه العادل لليهودي موسى وان صدق بعض الانبياء والكس  
 فاما عندنا فقد فسر عمل مع الصدق الا ان الله تعالى يقول  
 موسى لموسى عليه السلام **هتت** الامان والاسلام  
 والذين سوا عندنا وقال بعضهم ان الاسلام غير الامان  
 قوله تعالى ومن مع غير الاسلام ويتاملن فعل منه والامان  
 مسؤوله وما راعى ما خرجنا من كان منها من المؤمنين فما  
 وحدها منها غيرت من المسلمين فلو ان الاسلام والامان  
 واحد والكلماح استثنى احدهما من الآخر : وان كل واحد  
 منهما اسم يعظم بطلق على من سمي المدح والعظم وان معناه  
 واحد **حجوا** يقول الله تعالى فليس هو موسى ولكن قولوا  
 اسلمنا والحواس **ان** المراد بالاسلام الاستسلام  
 والاعتقاد وما روي في حديث حبرنا انه فرق بين الامان  
 والاسلام فمن اخبار الاحاد وان ثبت فالمراد به طريفة اللغة  
**مسألة** الواو اللغة شدة بان الامان غير الاسلام قلت  
 مسئلة انه في اللغة كذلك الا انه عند النقل جعل استقامته واحد  
**مسألة** التي اسم يطلق لمن سمي بغيره فمما يخصه ما روي  
 ان يكون له درجة فوقه : والموسى من سمي بدرجة دون  
 درجة النبي : والكافر من سمي عقابا لا درجة اعظم منه  
 والفاسق من سمي عقابا دون ذلك وقد خالفه  
 جماعة لنا ما سنا ان هذه اسما مفقولة من اللغة الى الشرع



قال في اللغة ما خرد من الالها وهو الاخبار وليس كل خبر  
 نبأ على الاطلاق : والكافر لا يطلق على كل من خطب  
 فانما يتدبر وعلينا ان الي مدح وعظم وكذلك قولنا  
 مومن وعلينا انه لا يعظم فوق عظم الرسل وعلينا ان قولنا  
 سي كتش من دونه ورحه المومنين : والكافر اعظم عقوبه  
 من مومن ورحه القاسي وهو مستحق جزاء من العقوبه  
 مسئلة المومن لا تكون مومنا محصله من حصول الامان  
 ويكون كافرا محصله من حصول الكفر : والفريقان من اتي  
 محصله مدح لا يسمى المدح مالم يضمن اليه جميع حصول الامان ومالي  
 محصله من حصول الكفر دم واسم العقاب : نوضحه اسم اجعلوا  
 ان من امن بنبي لا يكون مومنا مالم يضمن اليه جميع الامان ولو امن بجميع  
 الانبياء وكفر واحد فانه كافر ونظير ذلك ما نقول الفتح يفتح  
 لوجه من وجه الفتح وان السبع ووجه آخر من الفتح وحصل فيه  
 وجه من وجه الحسن ولا يحسن مالم يعرض سائر وجهه القم  
 مسئلة مركب الكبيره لا يكفر عندا خلافا للخوارج انما  
 في ذلك وجه من ان لم يترك الكبيره احكاما ولم يترك الكفر  
 احكاما مخالف تلك الاحكام ولو كان جميع التباير كذا كان  
 احكامها سدا ولا يخفى على الجميع احكام الكفار غير ذلك  
 اوجب الله تعالى الشقة القطع فقط وفي قطع الطريق احكاما  
 من القتل والقطع والصلب : وفي الربا الخلد ومحو ذلك  
 واوجب على الكفار احكاما مخالفا للاحكام تعلم ان المركب

الكبيره ليست كما فر كما انه ليس بمومن لان المومن له احكام من وجوب  
 المعظمه ونحوه مخالف احكام الفساق كما لا يعلم انه مومن كذلك  
 لا يعلم انه كافر : ومن جملة اجماع الصحابه على ظهور هذه  
 الفرقة الخامسة فانهم لم يكفوا واحدا منكم واجب واركان  
 يحطون كلهم اجمعوا على اجترار الحدود في احكام علمهم من احكام  
 الكفار وعلى مبدأ روي عنهم في سائر باكم ومنها  
 قوله تعالى ذكره انكم الكفر والفسوق والعصيان دل ان المومن غير  
 الكفر وقوله تعالى ولعقوبه ما دوز ذلك لمن ساءت فاسد بنيادون  
 الشرك ومنها ما ثبت في الشريعة قطعا من وجوب اللعان  
 عند دفع الروح روحه ولو كان ذلك كفرا لا سقطت عقوبات  
 الروحيه وصارت اجنبه فلا يجب اللعان ومنها  
 ان اسم الكفر والشرك اسم ذم كما يجدر اجتراره على احد الامر  
 حمده السمع ولم يثبت ذلك في الرائي وسادب الحكم فلا يوقفه  
 ومنها انه على اوجب الحد على العاذا وسماء فاسقا  
 ولو كان كافرا لما حج احكاما مما فيها قوله تعالى  
 وهل يجازى الا الكفور وقوله اما ساكوا واما كفورا  
 ومنها ما علقوا الاجماع بالواكانوا محضين على قوله  
 منهم من قال كافر ومنهم من قال انه مومن فاحداث قول  
 باله مخالف الاجماع فلا يجوز ومنها ان الامان من علوم  
 والكفر من علوم ولو كان الفسق منزله بالله لكان دينا معلوما  
 ولما احكام ومنها ان الفسق يضاد الامان ولم ينع



وذلك بعض كونه كفرا ومنه ما كان للكفر منزله  
ولا ايمان منزله كان الدار دارا دار كفر ودار اسلام ولو كان  
الفسق منزله بينهما لكان ايمانهم وارثهم ومنه ما  
قوله جبر وعز ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون  
ومنهم ما قولهم ان الكافر فاسق دل ان الفاسق اصل  
كافر والجواب عن الاول انه ليس المراد  
انه لا يجازي الا الكفر باجماع الامة ان المومر والفاسق يحازي  
وانما المراد الجزاء المسبق وهو عذاب الاستئصال وقد قال  
في موضع اخر كذلك يحرق كل كفور وقد احرى الله تعالى العاصية  
انه لا يعذب بعذاب الاستئصال الا الكفار والجواب  
عن الثاني ان الفاسق لا يمسح ان يكون شاكيا وعنه  
لمسح ايات بالث والجواب عن الثالث ان الاجماع  
معنا ان مركب الكبرية يسمى فاسقا بالاجماع فمراد في اسم  
اخر نعم اليه فهو خلاف الاجماع وحاج الى دليل وعنه  
ان الصحابة والمؤمنين كانوا يسمون الفاسق والمومر في المواضع  
واقامه احدى كما فصلون منه ومن الكافرون الاحكام وحكم  
مدحها وكان الصاحب كافي للقاء رحمة الله تعالى بقوله مقصده  
وصاحب الذنب ليدنا فاسق لامرنا حقنا وامنافق  
والكل في فسقته موافق قولي اجماع وختم خاتمة  
وعن الرابع ان كان من باب الاعفاء فهو من  
ان كان من الاعمال فليس يطلق عليه ذلك وعنه

الخامس ان الفسق مخالف الايمان ومحور ان يكون منه بعض حاصل  
الايمان وبعض حاصل الفسق ولم يجب اذا لم يكن ايمانا ان يكون  
وعنه السادس انه لا يجب ذلك للمومر احكاما  
سعلق بالدار وكذلك الكافر خلا ان الفاسق فان اراد به دار الفسق  
سحق من البراه واللعن قد ذكر عن ممتنع محكما ومن اجلنا  
من يقول الدار دار كفر ودار فسق وليس يرد ذلك  
في الاعتقاد كالحار جبه ومحركها والجواب عن  
السابع ان المراد من لم يحكم بما انزل الله رتبة والجواب  
عن الثامن ان الفسق اسم زعم وهو دون الكفر ومن اسحق اعظم  
الذين اسحقوا دنياه وليس من اسحقوا دنياه لسحق اعظمه  
فمن مركب الكبرية ليس مناع حلقا للحسن  
والجواب لنا ان اسم المناقير يطلق على من يظهر خلاف ما  
يظهر ولذلك لا يسمى اليهودي لما اظهر اليهودية منافقا  
وان سمى كافرا ولانا علم من در الرسول ان المناقير اسم لمن  
اظهر الكفر والذي يوبده انه في اللغة مشتق من النافق  
لانه مشبه لمن اظهر خلاف ما يظهر بالبر نوع الذي قصده احفا  
بجزة من جانب واطهاره من جانب احسن بوجهين  
احد ما قوله تعالى ان المناقير هم الفاسقون والثاني  
لو كان عند الله ورسوله والوعيد والوعيد لما اعدم على  
المعاصي واخر عن ان الله ليس في الظاهر



ان كل فتنى لفاق وانما فيه ان الفتنى فتنى ذلك مما لا يكره : م  
 بلزيمه ان يكون كائنا لقوله والكافرون هم العالمون : والمحاسب  
 عن الثاني لعل لم يفتك انه يدل على انه يعتقد خلاف التوحيد : وبعد  
 فاما بعد من العساخلاف ذلك لا يعلم جميعه وهو فخر الشبهة لعدم  
 على جميع مع الحرف والوجل ورجا التوبة وبعد هذا المذهب  
 يكون الصغار كفاية : ولزيمه ان الانبياء ان يكونوا كفارا وهذا لا يح  
 مستله فالتة المرجحبة الفاسق مومن بامانة فاستشفه  
 وعندنا لا يطلق انه مومن فان اراد به الامان اللغوي جاز بعد ان  
 يقد منقول مومن بالله ورسله لست اقوله لعل يسر الاسم المستتر  
 بعد الامان وقال لعل ان مومنا كمن كان فاستقلاسترون  
 ولا سيما ان المومن من سعى المديح والعظيم وذلك يحصل بان يفعل  
 الواحيات والحنوب الكبار والفتن اسم ذم بليل ان الامه  
 اجمعت على انه يذم بهذا الاسم ووصف لعل العاذف بانه فاسق  
 وماله ووصف المسلمون الثاني والعامل بذلك يدل جميعه على  
 انه اسم ذم فلا يجوز ان يحكى على من اسحق الذم اسم المعظم  
 ويدل عليه ان احب هذا الاسم عليه ليس على سبيل الاستفاق  
 لانه اذا باب الاسم فاستقوا اذا مات لسم فاسقا ولو كان على طريق  
 الاستفاق لما سمى ذلك بل انه اسم ذم : فـ  
 لما احكى عليهم احكام المومن وحب ان يسمي مومنا فـ  
 ان احكام المومن يحكى على الفتنى وقد يختلف بعض الحكماء  
 كاللعن والتبزي فـ الوامعه امان وفتننا

211  
 الامان اذا اطلق هو ان يفعل جميع الواحيات والحنوب الكبار  
 فاذا لم يات به لم يسم مومنا مستله فالتة  
 الزيد الفاسق كافر بعد وعندنا الاسم بذلك لـ  
 ان سكر النعمه معروف وكفر النعمه ما ساء ذلك يحوان يستمر  
 نعمه او يحدها او يسهلها فلا بد من كفر النعمه من ان يكون متعلقا  
 بالنعمه على وجه مضاد لعلق السكره ولا يوجد ذلك في شيء اخر  
 : لان العبادات وجه وجوبها كونها صالحه ولا يكون سكرها  
 ورهبها لا يمكن حذرا ولانه لو كان ترك مبدء الاسوه بعد  
 الشرح كفر النعمه الله لوجب قبل الشرع ان يكون العاقل  
 كافرا للنعمه فاما قوله لعل اعلموا ان داود سكر فجاز  
 لان العباده يجب لمكان نعمه فثبت بالسكر الذي يجب احل النعمه  
 : وقوله عليه السلام افلا اكون عبدا شكورا فاما اذا بد  
 الاستثارة من عبادة عند ظهور عظم نعم الله عليه : وقوله لعل  
 اما ساكرا واما كفورا فالمراد اما ساكرا للنعمه او كفورا لها  
 لان العبد لا يحلو من مدين عند الداعي مستله  
 فان الوعد لا يعلم المراد من سعى المديح والعظيم ولذلك سمى  
 الاستثارة من مومن ان ساء الله : واتوا لسم رما مومن  
 فيه واما وافق في المذهب ومخالف انا على في العلم :  
 ودمت القاصي الى انه لا بعد ان علم الله في الحار انه ادى  
 ما وحب عليه اذا كان الملك مضطرا فرفضه وعن بعضهم  
 انه يطلق بانه مومن وعلم ذلك من نفسه امّا ابو علي



فيقول انا لا اعلم في حل حال انه ادى ما قد ووجه عليه ام لا  
فلا يصح ان يعطى عليه فوالله اسم لقول يجوز ان يعلم ويحور  
ان العلم موقوف والعاصي لقول ربما تعلم اذا اقمه امره  
وضبط افعاله **فصل** ومن فروع هذه  
المسئلة قولهم انما موسى ان شاء الله فمنهم من مع الامم  
الاستسنا ومنهم من مع الاستسنا ومنهم من خير  
والقول الاول مروي عن سفيان الثوري وجماعة من اصحاب الحديث  
والقول الثاني مروي عن جماعة والاصل عن الاوزاعي فاما  
عندنا فغلب الخلاف الذي ذكرنا والعلية فيه ما ذكرنا انه لا يضبط في  
الحال انه ادى ما كلف فان اراد به في الحال فهو على ما ذكرنا ان علم  
انه ادى ما كلف يحذف اطلاقه والاستسنا فاما في المستقبل  
فلا يعلم ما يؤجل حاله اليه فلا بد من الاستسنا **فصل**  
الامان يزيد ونقص عندنا خلافا لجماعه والفرع بذلك مدرك  
قاضي العضاء في بعض كتبه ان المراد بقولنا انه يريد وسقش ان  
بعضهم يعمل من الواجب اكثر مما يجعله بعض وكذلك النوازل  
وذكر في بعض كتبه ان المراد بذلك ان واحبات المكلفين يختلف  
حسب اختلاف احوالهم والواجب على الفقيه وما زاد على الواجب على  
الفقيه وكذلك القول في الذكر والاسي والحايض والطائفة  
فلاجل ذلك يقال ان الامان يزيد ونقص لسائر الطاعات  
من الامان على ما تقدمنا وذكره يزيد وسقش ولانه لعل قال  
فراجه هم امانا **فصل** انما قال اليوم اكملت لكم دينكم  
والدين الامان واحد دل انه لا يزيد ولا ينقص غير صحيح

ان المراد بان ما لم ينمنا من العبادات وما من ما ينمنا من المعاصي  
ولعله فان الذي جعلنا لا يجهد ان يضاف كماله الى السبعين مائة  
من جملة على بان النبي **الح** ما من ما مودة بالامان  
فوجه ان يكون محصورا بلفظ من قال الله اسم لا الواحبات  
والانها عن القناع فهو محصور ومن قال اسم للطاعات فهو واجب  
وتدبر وقد دل عليه **والواو** كان جميع الطاعات  
امانا كان به فمن ترك واحدا فقد ترك الملة قلت الملة  
عندنا على ما ذكرنا **والثاني** وعندنا في اسم كل دين ملة الا انه  
لا يطلق اسم ترك الملة الا عند ترك ما كلفه كحو العلم بالله ورسوله  
ومحور ذلك وليندفع الامل للاسلام **والثاني** العاصي ملة الاسلام  
منا ولجملة الاسلام والامان من الاحاد فاذا خالف الجميع  
ويكون حقيقا بوقف ما من ترك الله وخرج عن الملة **فصل**  
الامان اسم لا الواحبات عند السحر وقال ابو الهدى النوافل من  
الامان واليه يعبر العاصي وفالت المرجية الاعمال ليست من الامان  
**است** الكلام مع المرجية مقدمنا **فصل** الكلام مع  
السحر فوجه قولنا ان من لم تنفل الا على ما مضى الامان على  
معان ذلك في بارك الفرض ولانه لو كان من الدين والامان لما  
كان احد كامل الامان لان النوازل لا نهاية لها والاشياء لا توقيف  
بذلك وان اخلوا بالنوازل وقد ادعى ابو طه اسم الاجماع  
في ذلك **فصل** واستأوجه قولنا ان لا يجمع على  
ان النوازل من الدين كما يقولون في الفرائض وما زاد عباها



من الاجماع يعني مسلم كيف واكثر سموها حاله فيكون منه كراصل  
 وعمره ونسبه من المعتمد وله الدليل وقوله من اخل ما قبله لا يخل  
 باقصر الايمان فلتنا ومن ارتكب صغيره الاعمال باقصر الايمان وان كان  
 تركها من الايمان وانما افعال باقصر الايمان وما وكامل الايمان مدحها  
 ولا مدخل للتفاضل في ذلك **وامت** المرحبه بها لو كان  
 الايمان عبارة عن الواحات والله يعلم بعمل الواجب فوجب ان  
 يسمى به فلتنا هو عبارة عما استحقه الواجب فاما ان يدخل  
 السوالب في فائده الاسم ان يكون شرطاً فما يعيده الاسم ومثل  
 الوجهين في هذا السؤال ولهذا فلتنا ما يكون كذا لوقوعه هناك  
 لا يثبت بذلك ان استحقاق العقاب محمول عليه **والوا**  
**الايمان** لا يخلف فلو كان الايمان منه لا يخلف ولو كان دين الله  
 محققاً فلتنا هذا الشنيع بالعبارة **وسئل** عن ابطال المعاني  
 ويصح ان يقال ان الايمان ان ايمان احدهما اكثر من الاخر  
 وهذا مع قولنا يريد ويقص **والوا** لو كان ذلك من  
 الايمان لكان قولنا كامل الايمان لا يكون مدحاً وقولنا باقصر الايمان  
 دماً لان سئل النوافل لا يدم فلتنا كامل الدين مدح وياقصر  
 الدين دم **فلا** يجعل المدح الاقصر ادى الواجب ولا الذم الاقصر  
 اخل الواجب **والوا** لو كان النوافل الايمان لما صح فيه  
 الرباوه والنفقان فلتنا اما يصح ذلك الواحات لما ذكرنا ان  
 قولنا كامل الايمان مدح وقولنا باقصر الايمان دم وذلك يصح في  
 الواحات **ف** الواحات وردت ايات عطف العمل  
 على الايمان ولان غيره فلتنا اكثر ذلك ورد مقتداً والملا  
 به الصدق كقوله تعالى من يؤمن بالله واما يعطى عليه نعمهما

243  
 وما يجدا وان كانا لا اعمال داخله فيه كقوله ورسله وحبره  
 ومثالي والصلاه الوسط **مسئله** معطية الجواب  
 مومن عند القسم وعند جماعة الصرة ليس مومن **مسئله**  
 بعضهم هو مومن عند ما لا يرى ما حاله عند الله **ف**  
 ان المومن من سحق الواجب والمقلد سحق العقاب لانه لا فرق  
 بين العقاب الاخر بعرضه وبين ان يعتقد الباطل في الله **مسئله**  
 من حيث اقدم على اعتقاد لا سكن لنفسه اليه **والوا** الواجب  
 العلم والتم هو ما سكن النفس اليه وكذلك لا يحصل الاية فمن  
 اعتقد من عرضة فلم يود ما كلف **مسئله** ورد الكتاب يدم  
 المقلد بل انه سحق العقاب **أ** **مسئله** القسم بوجه منها  
 ان المقصود هو ان يعتقد ان فاذا اعتقد وسكن نفسه اليه  
 حار ورب عالمي نفسه اسد سكنها الى ما يعتقد من العلم  
 ومنها اجماع الامه من لدن النبي صلى الله عليه الى يومنا  
 هذا ان من يدخل في الاسلام يعرض عليه ولا يلقن الحجة ومنها  
 ان المنع منه يودي الى ان سحق على اعتقاد التوحيد العقوبة  
 والحوادث **عن** الاول ان المقصود ان يحصل ساكر النفس  
 الى ما اعتقده ولم يحصل **مسئله** وعن الثاني ان من رغب في  
 الاسلام لا بد ان يظهر له حجة بحجة اختياره **والحوادث**  
 عن الثالث انه يعاقب على الاقدام على قول لم يعلم صحته  
**مسئله** **والوا** النبي يعقل قول الرسول فيه فلتنا ما يعلم  
 الله تعالى لا يعرف رسوله الا انه بالمعجز به ان يعرف الله تعالى



ونعز برئوتيه فقد اعتقد بحجة **مسألة**  
 الكفر والشرك سى واحد وانما اختلفا في اصل اللغة فاما في  
 الشرع مما اسم ذم لكل من خالف الاسلام واستحق عقابا  
 فاما المناخي فهو كافر لانه اسم لمن ستر الكفر واظهر  
 الامان وقال بعضهم الكفر سى والشرك سى اخرم اختلفوا  
 في معنهما وانما قلنا انهما من طريق اللغة اسمان مختلفان لان  
 الكفر ما خرد من السر والغطيه والشرك ما خرد من الاستمراك  
 الا انما نقلنا من اللغة الى الشرع فصارا اسماء لم يعط عنانها  
 وله احكام في الشرع مخصوصه في الحماه كالعمل والسم او اجره  
 على الصغار والمذله ولذلك احكام بعد الموت كالتمييز في المقابر  
 والاصل عليه واحكام يشتمل الحائس كوجوب الهوى والمعادله  
 وجميع احباس الكفر يستوى فيه ولذلك سمى الشك في الله كافرا  
 كما سمى الحاحد كافرا والراذ كافرا فاما المسرك ففي  
 الشرع اسم لكل كافر يدل عليه انه لو كان مبقا على اصل  
 اللغة لكان الاسم بذلك الامن ادعى شركا مع الله وانفق  
 الامه ان قوله اقبلوا المسركين بناول جميع الكفار  
 فاما المناخي فلا شك انه كافر وقد اجمعوا على ذلك  
 وقد طوى القرآن بذلك في قوله ان المنافقين هم الكافرون  
**مسألة** كافر ارسل حجرا الى نبي من امن قبل  
 وصولها اليه عهد الفعل يسمى كافرا وقاعله يسمى كافرا  
 وان ابوالعسم لو خلبا والعاسر لكنا لاسميه كفرا وذكر

214  
 ان فاعله يسمى كافرا **مسألة** ان هذا العمل مما يسمى بالعقاب  
 العظيم ولا شبهه انه كان كافرا وقت الرمي والتوبه لا يغير  
 حال العمل وان يغير حال الفاعل في استحقاق العقاب مخرج هو  
 من ان يسمى كافرا وفي العمل كفا فاما المذابي فلا يسمى  
 كافرا لانه اسم لمن سى بالطاعه وبذلك لا يصير كافرا لانه لا يستحق  
 عقاب الكفار **مسألة** ابوالعسم يانه لو كان كافرا لكان  
 كافرا فاما هو ليس مشى ولذلك لا يوقت بوقت العمل  
 ويستعمل بعد الموت وقد افضى فعلة ولا يستحق العتاب وان  
 كان قريبا منه فاما الفاعل فلا يسمى كافرا لانه بالتوبه سقط  
 عقابه فلم يبق ذلك العقاب فلا يسمى كافرا **مسألة** ابوالعسم  
 ان ما فعله كافر فوجب ان يسمى فاعله كافرا فاما  
 وان كان كذلك فقد خرج بالتوبه من استحقاق العقاب  
 واسم الذم فهو كالمذابي الذي لا يسمى ان كان كافرا  
**مسألة** الكفار يدخل في افعال العلوب  
 ويستترك فيه الحرم والاعتقاد ويدخل في ان يفعل وان لا  
 يفعل وقالت طائفة منهم الكرامه انه لا يدخل في افعال  
 العلوب وقال بعضهم لا يدخل في افعال المحارح وانما يدخل  
 في افعال العلوب وقال بعضهم الكفر يدخل في الاقوال  
 وفي افعال العلوب وفي افعال المحارح وفي ان يفعل  
 وفي ان لا يفعل وفي الاصل فيه ان دخول الكفير في



المذاهب يجمع عليه كمناسبت السوء والمجور والراية وكمناسبت  
 اليهود والنصارى وقد نطق القرآن بذلك واجتمعت الأمة عليه  
 وعلم ذلك من دونه ضرورة ولما اختلفوا في اهل القبلة معصية لا كفر  
 احدا ولا عصية لا كفر ثم اختلفوا في الفضل الذي يدرسه  
 والرب يسأل على انه يدخل في اعمال القلوب وما جمعوا من ان الجهل  
 بالله كفر وان العزم على الكفر كفر وقد حال على ولما دخل الامان  
 في قلوبكم دل ان الامان والكفر داخلان في اعمال القلوب والرب يسأل  
 على انه يدخل في اعمال الجوارح ما جمعوا عليه ان عباد الصنم  
 والاسحاف بالله كفر والرب يسأل على انه يدخل في الاقوال ان  
 اظهار كلمة الكفر كفر وما لم يعلم بعد ذلك والرب يسأل ان الله هو  
 المسبح من مريم وما لم يذكر في القرآن ان الله بالسلامة والرب يسأل  
 على انه يدخل في ان لا يصل ان من لم يعرف الله مع كنهه بكفر ومن لم  
 يعرف رسول الله كفر **مسألة** الاكفار يدخل في  
 الاول حلانا ليعلم لنا ان ما اعتقدوه ساد بل او فعلوه يتاويل  
 لا علما ان يكونوا مصيبين او مخطين وطلب الاول ان الكلام  
 في المحل فاذلت انه خطايت انه مع ولا تمتنع ان يبلغ حد استمره  
 العقاب العظيم ولا نقال ان ياولم منع من ذلك لانه جهل زائد  
 لانه اعتقد كون الشبهة دليلا واعتقد كون الجهل علما وصل  
 مد الا يخرج المعصية من كونها عظيمه فاذا اجاب ما ذكرنا وبسبب الفعل  
 صفة كفر اذا وقع بلا تاويل والصفة فانه مع التأويل وكلف نور فلما  
 ذكرناه : وان الكفرة اكثرهم يعتقدون الكفر باويل وشبهة  
 وما صلتون عنه تلك الشبهة ومع ذلك اختلفوا في كفره وفاد الله  
 بوثرنا وولم في كفرهم كذا كما عرفنا : ولا الشبهة والاول

لو انه من جنس جعل الكفر غير كفر ورده عن ذلك وجب ان يورث في  
 قبحه من لا يكون قبحا وهذا ما سجد وان ياول المشبهة  
 الكتاب كذا ويل الكفار حج العقول فاذا لم سمع ذلك من كفرهم  
 كذلك هو لا ولا نعم جمعوا ان من اسجل الحجة او شبهة الله  
 بعد قبول الاسلام كفر وان كان يتاويل **مسألة** الوا  
 كيف لا يح الكفر مع نسكه بالا ما قلنا تحمله من خصال الكفر  
 بكفره وحاج الى حصال كونه من نصير مومنا من لو عديم  
 واحده لم يح اسلامه وقوله انه روى عن النبي صلى الله عليه  
 لا كفر واقل قتلهم من الاجابة وان يت والمراة من لا يح  
**مسألة** لا يفتح اسات الكفر الا بدليل سمعي الكلام  
 فاهنا تقع في حصول دلالة اولها ان الكفر لا يكون له  
 طريق يعرف به والثاني ان ذلك الطريق يجب ان يكون  
 سمعيا والثالث ما الطريق الى معرفته والرابع انه  
 يجوز ان يكون فستقلا دليل عليه يعلم ذلك اما الفضل  
 الاول فلان للكفر احكاما لا يمكن تعليقها به وسفدها الا بعد  
 معرفته وفاعله غريب ان يشك منه طريق يعرف به كما ان الرنا  
 لما كانت له احكام لا يمكن سفدها الا بعد معرفته الربا وجب ان  
 يكون لنا طريق الى معرفته بوضوح اما لو بعد باسلك الاحكام  
 من غير معرفته ما به معلوم الاحكام تجري مجرى تكليف ما لا يطاق  
 فان **مسألة** قد فعل في نفسه كفر الا يعرف على العقل  
 لا بان يعرفه ولكن قلنا لا بد من طريق يعلم به اذا وقع كان  
 قرا **والعصم** الثاني فان الحكم



الى كفر وغيره وعبر الكفر الى صغر وكبر واما هو كسب استحقاق  
العلم وذلك لا يعلم الا بالسمع فكذلك الكفر لا يعلم الا بالسمع

### وامت الفصل الثالث

والطريق منه ينقسم الى ضروري ومكتسب والضروري ما يعلم من  
دين الرسول ان ذلك كفر لعباده الاصنام واليهودية والصراية  
والمجوسية واما المكتسب فله صفة خاصة هي ما نهى الله عنه  
وطهر الكفر والمجوسية والاصنام واليهودية والصراية  
عليه فعمل وجوه منها نقل الكتاب او الشبهة المتواترة  
او الاجماع او القياس وينقسم ذلك الى وجهين احدهما ان يعلم  
في بعض الافعال انه اعظم ما يستأنه كفره ووجهه ما يكون كفرا  
لا يلزم وجهين احدهما ان يكون له ما يرفعها بلزم من معزفه  
بالله ومعرفته رسول الله ومن عبادة الله وعظمته والثاني ما يكون  
اطهارا له وكذا له عليه فلهذا قلنا المحمل بالله كفره وكذلك  
من لا يعمل المعرفة او يشك فيها او في صفة من صفاته او في  
الرسول او ربه عليه او يسحق محقه او اطهر المحر بلستانه

### وامت الفصل الرابع

فلان الفتن ليس له حكم لان العلم لا يعرفه الفتن والقاسق  
مجازا ان يكون مستقلا لا بد عليه ولا يقال ان الذم من احكامه  
لان الذم يمكن ان يفعل مع العلم بالصفة كما يمكن ان يفعل مع  
العلم بالعرض واما رتبة السهارة فليس حكم كسر الفتن

ان في معنى الكفر والافعال

لانه قد تدرج سعادته كبره ليس يفتقر كما لم يعمل وحده ويدل  
عليه ايضا ان في تعريف كل الفتن تعريف الصغار وهذا  
لا يجوز **وامت** الفصل الرابع الورشند هما عندي سواء يجوز ان يكون  
كفر اعزير معلوم ولا يجب تعليق الحكم به واما الاحكام فقلنا  
بظهر وهذا لا يحري على المباحث وان كان كذلك **مسئلة**  
العزم على الكفر كفر وعمل الفتن فتن عند الله على وعنده  
له ما سئم لا يجب ذلك على الاطلاق ولا بد ان يكون دور المعزوم  
عليه حتى ان ادعى منار الفتن العزم عليه لا يكون فتن  
واذا في منار الكفر العزم عليه كفر وقد سنا هذه المسئلة  
مسئلة انفق بحاننا ان اظهار الكفر عند الاكراه لا يكون كفرا  
م اخلفنا في اظهار كلمة الكفر عند غير الاكراه فقلنا  
ابو علي يكون كفرا وقال ابو هاشم لا يكون كفرا الا مع مطابقة  
الا اعتقاد ويستوي حاله الاكراه وحاله الاختيار وجه  
قول الله على ان عدا اهل كتاب كلمة الكفر بحكم تكفره ويحري عليه  
احكام الكفار ولانه لو لم يكن كفرا لمحار ان يحسن في بعض  
الاحوال اول بعض المنافع لان ما يحسن لدفع الضرر لا المشع  
ان يحسن للسمع **وامت** ابو هاشم فنقول لو كان كفرا  
لما حاز ان يحرم الله تعالى عند الاكراه كسائر انواع الكفر  
من اعتقاد وغيره قلنا لا يجب ذلك له لصورة ليس بكفر  
فان قيل فعلى هذا وجب ان يقطع في كل ما يحسن عند  
الاكراه ان يقطع بانه كفر **مسئلة** كذلك يقول فلا فرق بين



الاقوال والافعال فانه لو اكره على عباده الضم بحون  
اظهارها كما يجوز اظهارها بالثبوت ادا اكره عليه وكما نرى  
بالعلم المتكبر بنوى بالعدل وضع الضرر او القيد لله على  
قامت ما يكون كذا الصيغة فانه لا يباح ولا يخرج من  
كونه كذا الا كراه وعينه **فان** فوجوب ان  
لا يحكم بكفر من اظهر كلفه الكفر حتى يعلم عقيدته فليس  
لم يعبد منها طهره المزايا حيازة الا ما يعنيه فانه كماله  
اذا كان متكلا بلغة معروفة والامام كلف باحراز  
الكفر على من اظهر الكفر على الطاهر دون الباطل كما كلف  
باجترار الامام بالبنات وان حوز حافة وكما كلف عما وجد  
في دار الكفر حكم الكفر وان حاز حافة وكان ذلك الامر  
على الحق **مسألة** من است الروية من عمر كيت  
ومثله لا يكفر عند له المذلل والاسكان وهو قول  
محمدا وقال البطام وسفر واحفظان واكثر البغدية  
لكفر انما انه غير مشبه وما جاهل بالله فلا يكفر **والله**  
غلط وقع له في كفيه الروية وهذا كما لو قال قائل الحركات  
تري لا يكون جاهلا بها وانما يكون جاهلا بحال المرى وكذلك  
من قال الارادة توى واستدل ابو طاسم بان المراد في  
السامد محله ومضاده فكيف تعال موصفه بانه يرى  
مشبه **اح** تجو انا ما يات الروية مشبه

والحواس **ما** بنا بوجه انه ليج ان يعرف الله على  
جميع صفاته ولا يحيط به كماله مستله الروية فليس منه جهل بالله على  
واذا نفى التشبيه فقد بامض **فاما** ان يكون مشبه فلا  
وعلى مد اعلنا من قال انه جسم وكما يعنى الجسم لا كنه  
ويكون عالطا في العبارة او يكون متافضا وعند له على  
لكفر ان لفظ مشبه **فاما** من قال بالتسميه فكيف على انبيه  
**مسألة** من اطلق القول بان الله تعالى دفع المعاصي  
وقد زها فان عى معنى صحى بحوان برهانه عليها او بين  
احوالها لا يكفر وان عى انه خلقها بكفر **والله**  
مبشر بكفر اذا اطلق **مسألة** ان العضا عقل معان **فاما** افعال  
عنيت وحما صحى وهو العلم فقد اشار الى معنى صحى  
مهر غير مخط مصلا عن ان يكفر **والله** اشار الى لفظ صحى  
عبر عنه بعبارة صالحة وانما اعطاني اطلاق العبارة ولا  
مخطية في المعنى **واذا** عرف عرضه لم يكفر **فاما**  
من قال انه لمعنى الخلق فكفر لانه اضاف القبايح الى الله تعالى  
ولانه لا يمكن معرفة الله على اصلا **ولانه** لا يمكن ان يعرف  
صح النبوات والشرائع على ما ينبغي في خلق الافعال **واذا** من  
قال الله طالم بكفر بالاجماع وهذا يلزم من قال بخلق الافعال  
**مسألة** من قال القرار ليس بقديم وما مخلوق ولكن  
هو محدث لا يكفر ومن قال انه قديم بكفر **فاما** من قال



ليس لمحدث يكفر ولو قال هو عبد الله كافر وعمره جعفر حوث  
 اذا قلنا لا اخول مخلوق ولا اتول ليس لمحدث لا الكفر فاما  
 من قال ليس لمحدث لا كافر وان كان هو من الكواثر والعلماء الكفر  
 والاصل فيه ان الكفر لا يصح بالعبادات وانما يصح بالمعاني  
 فوجب ان يوقف عليها فان قال اخول انه محدث بخبر الله وكا  
 اخول انه مخلوق فاما غلطه في العبارة ومعنى المخلوق في اللغة  
 فلا يلزمه الكفر وان كان محطبا فاما من قال ليس لمحدث  
 وقد عرفت حقيقة المحدث ككفر لان كل موجود لا يكون محدثا  
 بحسب كونه مدعا فقد اعتقد في القرآن انه عديم ومن انب  
 عدما مع الله تعالى ككفر ومن قال لا اخول ان القرآن عبد الله ككفر  
 للاجماع انه غير الله ولما علم من دين الرسول ضرورة فالرأى لذلك  
 راد الرسول مستل في احكام المجبره والمشبته  
 السلام تقع في لانه اصول اولها في كفروهم والباقي  
 في احكامهم والثالث هل بينهما فرق اما الاول  
 فنقطع في كفر المشبه لوجه من هو انه لم يعرف الله تعالى  
 مع التمكن من معرفته ومنها انه وجه العبادة  
 الى ضرورة فصار كعبادة الصنم ومنها انه سب ان من  
 جعل صدق الرسول وكلامه ككفر فالحل باليه اضرة الدين  
 ومنها انه شبه الله خلقه ومنها انه جعل بالله  
 فاما المشبهه فتكفر من جهات منها

218  
 انه ينفي المحدثات عن الفاعل في السامية على سد على نفسه  
 طريق معرفته الله تعالى بمفاته فكفر ومنها اضافته  
 الصبح الى الله تعالى فلا يمكنه ان يتقوا كتاب ولا سنة ولا نبوه  
 ومنها يجوزهم على الله تعالى فكيف ما لا يطاق وانه يعذب  
 عليه ومنها قولهم انه مجور ان يعذب بغير ذنب  
 ابتدا ومجور ان يعذب الانبياء والمومنين وسب الفراعنه  
 الى غير ذلك من الوجوه فاما الذي يلزم المحبته  
 والمشبهه من الوجوه الى كفرها كبره ومن انبت مع الله  
 تد ما كفر لانه في حكم الثنويه فاما الخلاف في الاراء  
 فمن اصناف ثنى الى ازادته ككفر ومن لم يصفه لا كفر  
 فاما احكامهم فاحكام المرتدين يستأنون فان باوا  
 والاقتلوا ولا محل للصلاه عليهم ولا يجزئهم على ما  
 هم عليه وهو قول في علي وعقروا مشروا خبثا في القضاء  
 وقال ابو حاسم في احد قوله حكمهم حكم اهل الكتاب  
 وهو منبث ثامه وقال ابو القاسم هم من اهل الملة محمدي  
 عليهم احكام المسلمين اما ابو علي فيقول لما اظهروا الشهادتين  
 ثم اظهروا النسيه او المجتره اتوا في حكم المرتدين واما  
 ابو حاسم فيقول ان في اهل الكتاب من يقول بالسبييه والحب  
 ويحرم عليهم احكام اهل الكتاب لمسكتهم بكتاب كذلك  
 المحمدي وذكر السج ابو عبد الله انه لا تمتنع وان







انه مؤمن وكذلك يصفه بانه من الامه والمقصود ما ذكرنا  
 مسئلة هل يسل على المحرم والمثبه وهل يفر من مقابر  
 المسلمين اختلفوا فيه فقال ابو القاسم رحمه الله تعالى  
 الله يحب الصلاه عليهم ورجلهم في مقابر الكفرة سمعنا به  
 وقال قوم الصلاه عليهم وسبون وقال بعضهم لا يصح  
 عليهم ولا يسبون ولا يسمونهم وعند كثير من المجتهدين  
 والمثبه كعاد ولا معبر في الكفر بنوع دون نوع في الصلاه  
 والله عز وجل ذلك يستوي اهل الكتاب واخرى والله عز وجل  
 الايمان كذلك المحرم والمثبه فاما سبهم وسميتهم  
 فمن فعلهم مرتدين احرى عليهم احكام المرتدين ومن فعلهم من اهل  
 الكتاب احرى احكامهم عليهم وهذا اختلفوا فيه مسئلة  
 اختلفوا في قتله فاطبق اصحابنا ان الامويه الى الامام كسائر  
 الحدود غير هتلم من عمر فانه مؤثر حليم عليه اذ امر على ابيه  
 لسان من المرتد فنزل الحدود وكان ذلك الى الامام كسائر  
 الحدود واستدل ابو علي بالايجاع المتقدم ان الحدود  
 لا تنزلها الا الله والعضاء وقوله انه مباح الدم فليس  
 وان كان كذلك فهو محرم محرم الحدود وممكن الى الامام  
 مسئلة قول الطفل الله بالثلاث والله قال ابو الهيثم  
 انه كفر وكذب ووزره موضوع عنه وقال النظام ليس كفر  
 ولا كذب وقال الحافظ انه ليس بكذب ايضا وعند  
 محسبانه كذب وليس بكفر لسان ان الكفر عبارة عن الفعل  
 الذي مر حقه ان سحره العقاب العظيم اذا لم يكن هناك مانع

وهو من استما الشرعية فاذا سب ذلك وما فعله الطفل لا يسمو  
 به العقاب وحب ان الوصف بانه كفر ولا يفتى به ولذلك  
 لورنا الوصف بانه قاس وان وصف البالغ به وكان قوله  
 كفر اسم ذم ولا خبر على الطفل فاما الكذب مخبر مجتزئ بخلاف  
 خبره وهذا موجود في حق الطفل واما الحافظ فنبأه  
 على اصله ان اخبارا لم يعلم انه كاذب الحكم بكذبه ووجدنا  
 ان الصدق والكذب لا ينف على العلم مسئلة  
 من قال ان الله على لا قدر على الظلم قالت الغدادية بكفر  
 قالوا والنظام باب من ذلك وقال ابو الهيثم لا يكفر  
 وكان ابراهيم لا يكفر من حاله في ذلك قال القاضي كذب ان  
 لقدر عنه فان قال الواحد منا بعدد على جنس القدر  
 الله تعالى عليه كفر كوان يقول لا بعدد ان يحركه اولئك في جنس  
 لانه عجز الله تعالى وابنت له صفه بعض فاما اذا قال  
 بعدد على جميع الاحناس لكنه اذا فعله كان بعدد على صفه  
 لئلا يكون الفعل ظاهرا غير حائل بكونه قادرا ولا مستبها  
 له على صفه بعض وعلى هذا ما اول سحناء قول النظام ومع  
 من كفيته مسئلة الا اختلاف في المعارف لا يكفر  
 احدهما الاخر ويدعون في النفس فاما ان قالوا  
 في بعض الكفار انه بعدد فانه كفر وقال بعضهم  
 الا خلاف في المعارف كفر اما من يقول المعارف  
 ملتصقة بقوله الصحيح وقد دل الدليل عليه فلا مع لخطيئه



فلمن يقول انه ضروره فلم يدل دليل سمي على انه بلغ خطاه وبلغ الكفر  
لان اخر خطابه ان العبد غير مكلف بالمعرفة وانه اضطر اليها حين  
خطا ولم ينش مقدار عظمه فاما اذا قال الكافر معدور فكلو  
كالراد على الرسول فكفر **مسئله** من جوز تعذيب الاطفال  
لا كفر عند علي ووقف منه ابو تاسم واطلق العاصي انه كفر لانه  
اضاف الظلم الى الله تعالى فلا بد ان يكفر واو على لقول ان العذاب  
يسمى عليه معدور وقع له اخطا في حال العقل **مسئله**  
المخارج بالخارجيه تستقر ولا تكفر من وفاء بعضهم بكفر من  
انهم اخطاوا في امر علي وعثمان واكفار من حالهم في ذلك لم يبلغ  
درجة الكبر وان كان فسقا فان رسول الله صلى الله عليه وآله  
الله تعالى الامور مثل المومر فلما اصابوه الله مع اعتقادهم  
انه حسن مسمى فلم يصرفوا الى الله تعالى عام الكفر هو  
المومر فلا وجب بكفرهم **مسئله** من قال الذنوب كلها  
كفر وجوز على الانبياء ذكر كفر لان يجوز الكفر على الانبياء كفر  
**مسئله** المرجي على اصناف من قال لا وعد على اهل  
الصلاه كفر لانه كالمرااد على الله وما علم من دينه ضروره  
ومن احاز الحلف على الله تعالى بكفر لانه يكون كذبا ومن  
هو الكذب عليه بكفر ولا مع يجوز ذلك لا يوثق بسب من كلامه  
ومن اسير طاعة اي الوعد غير معلوم كفر لانه  
يؤدي الى الالفار والتعجيب وان الله الحق البتة يستحق من كلامه

وحيث سخطا فاما صواب بالوقوف وعارض العجم من اصاب  
سرطا علم ما او قال بالاعتقاد لا بكفر ان الكفر يشبه بدليل  
شرعي ولم يدل الدليل ان خطاه لم يبلغ الكفر **مسئله**  
من قال بالرجعة كفر ومسمى من قال لا بكفر لانه علم من  
دين الرسول صلى الله عليه وآله ان الرجعة يكون يوم القيامة فمن  
انت الرجعة صار زادا لما علم من دينه ضروره **مسئله**  
من قال بالقدرة القدرية والعلم القديم ومعاني قد علمه بكفر  
ومنهم من قال لا بكفر لانه لما ثبت مع الله تعالى قد علم  
باني اخرج به من حجة التوحيد ودخل في حجة الشك ولانه  
لا يمكنه معرفة التوحيد ولا يقال انه لا يقول انه غير الله  
لان النصارى ايضا لما قالوا بالمثل لم يقولوا بالاغيار  
**مسئله** من قال القرآن ليس بكلام الله تعالى بكفر لانه علم  
من دين الرسول ضروره ان مدرك السورة في القرآن وانه كلام  
الله تعالى فمن انكر ذلك فقد رد ما عرف من دينه ضروره **مسئله**  
من قال العباد معدون على الالوان والحرازة والبرودة بكفر عند  
علي تاسم وعند العاصي لا بكفر لان الحمل لا يؤدي الى الحمل بالله  
وصفاته واما هو حمل في بعض مقدراته انه مقدور لنا ام لا وان  
كان ذلك خطا فلم يشك بدليل شرعي انه بلغ حد الكفر  
**مسئله** فحائنه الامام ليس بكفر خلافا للامامة لانه  
اجماع الصحابة ان الفتنه وقعت في امام علي وهم متواترون فلم  
يحكموا بكفره وان الكفر لا يشك الا بدليل شرعي ولم يشك



ولعل ان مخالفة الامام بسلخ الكفرية ولان مخالفة الامام لو كان كفرا  
 لكان حكم مخالفة حكم المرتد فكذلك ان يحرم عليه احكام المرتد  
 فان قال هو بمنزلة النبي صلى الله عليه وسلم ليس كذلك لئلا ينزل وللامام  
 منزل وانما منزل الامام بمنزل العصاة والامراء وعلم ان النبي  
 الامير يقوم مقام الامام الذي يتولى من جملة افعال مخالفة كفر  
 فسئل لا يجوز اطوار كلمة الكفر الا مع التعريف ويحوز المقتضى فيه  
 وفي القتل والطمع لا يحوز المقتضى والاقدام والابتناء لا يحوز عليه  
 خلافا للامامية انه يجوز في جميع الاحوال السلام هاهنا  
 يقع في فتوى احدى انه مع سلامة الاحوال لا يحوز المقتضى  
 واضمار غير الحق ولا بد من اماره لجواز المقتضى وانما هاهنا  
 ما يدخل فيه الاكراه وما لا يدخل وماك هاهنا التعريف  
 وزال عنها الانبياء هو محذور عليهم لثبته ام لا اما الاول  
 فالثبوت لا يحوز مع سلامة الاحوال لان مقتضى لو حازت مع سلامة  
 الاحوال لما اثر مناجات جميع الاقوال والافعال ان يكون ذلك مقتضى وهذا  
 سطل المقتضى كل شيء لا يتقيد بقول او فعل واحدا الثاني  
 فما هو دخول الاكراه منه على من احدهما مع ما ولا كراهية  
 الكفر مع التعريف ولهذا قال يعلم الاكراه وعلية معصية  
 الامان وكذلك كل امر به صرفة من وجهه الى وجهه حسن  
 المقصد فهو بمنزلة لانه اذا اكره على السجود لغير الله فمسجد  
 نادوا ان يسجد لله حاز ولو لا الاكراه لما صح ذلك وانما هاهنا  
 لا يجوز ان يهدم عليه مع الاكراه ولو اقدم بام كالقتل والطمع  
 لان الاكراه لا يخرج من كونه طحا فاما الثالث

فاندى بطلان عليه شاعنا انه لا بد من التعريف ليعلم الاقدام وانما حوزها  
 الاطوار مع التعريف لان اليقين المقتضى خلاف حال الاختار وحكم  
 عن له المبدل ان لم يعرف التعريف حاز ان يظهر ذلك وتكذب وهذا  
 بعيد ان الاكراه لا يؤثر في حسن ما به فيه ولا نه بعد في العاقل  
 العارف بالامور ان يعرف التعريف فان اكره ان يقول الله مالك  
 ليه فيخبر انه اعتقاد الصادق ولا يعارض فان لم يحضر التعريف  
 يصنع فليس اذا اكره من قبل نفسه عرض وان لم يدركه فالبطلان  
 فخطرا الله بانه التعريف من التعريف وذلك محمد الحسن انه ان  
 يحظر ماله التعريف فاطهر ما اكره عليه لم يكفر به من وان حطرت  
 ماله التعريف فلم يعرض كبر وبانت منه امراته في احكام وجبها  
 منه ومن الله على وان قال حطرت سالى ان يقول كبرت اريد  
 اكبر عن امره وعرضت وفلت ذلك اريد به اكبر عما مضى  
 وكبرت ولم اكن فعلت ذلك قط بانت امراته في احكام ولم ين  
 مما بينه وبين الله على وعلى هذا لو اكره لستحق لهذا  
 الصليب او لستحق محمد مع هذا لا يحوز الا ان يعرض وعبد  
 له المبدل اذ لم يعلم التعريف محمد وعبد محمد على التفصيل  
 الذي ذكرنا في الكفر بالله فاما الفصل الرابع  
 فالانبياء لا يحوز عليهم المقتضى والاكراه فما يلزم وسعونا لادراك كل  
 امر يقضى الشبهة خلافاً لجهان كره ان لا يسير المشرع من كرهنا  
 لفته ان ذلك يودي الى الحمل بالمضاح وهذا لا يجوز وانما نقل



لا بد ان يعطيه حى يودى فان ادى وحافى سافى بعينه بحور النقة عليه  
ولا يجوز اظهار خلاف الدين كانه يودى الى السيف وكل من يعرض  
الاماميه حور النقيبه على الانسا وهذا منع النقة باقوله  
وامعاله فاما الامام فهو كساير الكلف في باب النقة  
والاكراه وقد قال بعضهم انه بمنزلة الله في اخذ الدين منه  
فلا يجوز عليه النقة وقال جماعة من الاماميه كبرية النقيبه  
والاواو على كان في نقيبه طول الامة وكذلك ساير المنتمين  
والفعل كالقول في حور النقة منه اذ لا فرق بين الاكراه على اظهار  
كلمه الكفر او على شدة الزناز والسجود للصنم مع هذا نقاس  
المقابل فاما ما يقوله جماعة من الكواجر ان النقة لا يجوز  
البنية فهو مخالف للقران فانه يعلم قال الامم اكره وقلبه  
مطمئن الايمان وكذلك مخالف الاجماع السابق فلا معتبره  
مسئلة اختلفوا في كبر النقيبه فيه معك الاماميه  
بحور النقة في كل من حوز القتل والظلم وزوج المتكلم  
من الكافر وتصيح الحدود والامكام وغير ذلك من الفتاوى  
وتولية الكفار والمحكم باحكام الكفار لتامامنا ان الاكراه  
لا يبيح سائر الاكراه لكان محظورا وانما يبيح الاكراه في سائر  
وهو انه يظهر مع التعرض فلا حكم بكفره ونفس الظلم لا يغير  
الامر ولا يجوز الاضراء بالغير لدفع الضرر عن نفسه  
مسئلة لا يحق قتل الهوام عقلا وار حواء الا ان يدفعه  
فلا بد دفعه عن فعله وقل او القسم بحقه قتله واجمعوا على  
ان قتله محرم شرعا انه اضراء بغيره فلا يجوز ان يبدل

لانه يحترق بحرى الظلم ولان كونه منه كالا لادى في مسئلة  
الكذب لا يقع من اهل النار وقال ابو القسم تنفع لنا الله لو كان لم  
يراع الى الكذب مع علمهم بعبه وحب ان يكلفوا بركه ويكلفهم لا يجوز  
ولان افعال اهل الاخرة كاللصاف الى الله يعلم فلا يجوز ان  
يكون منه شيء والالبس قد كلى الله عنهم ما كما مشركين  
وحدودك فلما معناه ما كما مشركين عند النفس او ما علمنا  
ان ما يحس عليه شرك انظر كيف كذبوا على النفس من ذر النية  
مسئلة قال ابو على من اطلق القول بان الله يعلم جسيم  
وهو يعرف اللغة بكفره وقال ابو طاسم لا كفر حتى تنفس  
احس ابو على بان ظاهر قوله بعد النية كقولنا محرم والنسار  
ولان العارف باللغة يحمل كلامه على حقيقة وحقيقة هذه  
اللفظة لا يدور طولا وعرضا وعمقا واحس ابو طاسم  
بانه لفظ محتمل فيستفتر فان قال غنيمة انه قام بعينه فقد  
اسار الى معصية صحيح واخطا في العبارة وان وصفه بحقيقة الحكم  
كفره ولا يبدو اللفظة لو كانت لوجب الكفر لا ستوى من يعرف  
اللفظ ومن لا يعرفها ولا من قال انه يرى لا يكفر للاحتمال  
تذكر هذا مسئلة من قال انه يعلم ليس يسمع ولا  
راى كفر عند له على وقال ابو طاسم ان الله تعالى  
على مثل صفة الراى غير انه سماء عالما لا يكفر وان يلقى صفة  
من صفات دابة كفر واحس ابو طاسم بانه لفظ  
محتمل فان ابيد مثل صفة الراى فقد عكس في العبارة



فلا تكفر واعتل الوعل على بانه جهل بصفه من صفات نفسه ولا انه اذا قال  
الحركة يرى واكتفى لا يرى فقد بغي منه موجب ان تكفر

### القسم التاسع

الكلام في الامامة والامور المعروفة والتي عن المتكلم

مشهد اول الامامة

الامامة لا يجب عقلا وقالت الامامية يجب وحكمه في القسم  
التي قرأنا منه وان كان معلوم بخلافها في القسم  
في ذلك وجوه منها ان الامام يحتاج اليه لامور شرعية  
نقط كحفظ النبوة والجهاد واقامة الحدود وتولية القضاء  
والانذار وفصل الاحكام وهذه امور لا يجب عقلا فما لاحله اقيم  
كيف يجب عقلا بوضوح ان حاله لا يزيد على حال الرسول الذي علم  
من حتمته الظاهر والشرائع قد بينا ان بعينه لا يجب عقلا فالامام  
اولى ومن فرك ان لا يسمع ان يعلم من حال المكلف ان العنة  
اليه مفترقة او يعلم من طاعة انه ستر العت اليه او لم يبعث  
فان المصلحة في تكليفه على ستر العنة واذا حج ذلك في  
الرسول صح في الامام بل هذا اولي لان المضاع يعلم من حتمه  
النسب والامام فاذا لم يجب بعينه واقامه الامام اولي  
فان من ان الامام يحتاج اليه كما لما علم فدلوا الله انما  
يحتاج اليه لهذه الامور فليس التكليف على صفة من عقلي  
وسمعي فاعقل ثم بالعقل دون تمام دليل ان الامام لا يجب

معرفته الا بعد معرفة الوحيد والرسالة فلا يجب ان يقال انه يعرف  
الامام وكان الامام يعرف ذلك من دور امام واستد  
السمعي في معرفة من دور امام بالطرق المعلومه وان  
التي الذي تعرف من حتمته المضاع لا يجب عقلا على ما بينا  
فالامام اولي وفرضها انه لو وجب عقلا لكان له تعلق بالتكليف  
لان امور الدنيا لا تعلق بها بل ذلك وبكاليف العقل لا ينفرد ان  
الامام لان الذي يجب في التكليف المكين والالطاف وما يجري  
مجراها وكل ذلك غير منقرا الى الامام بوضوح ان الامام  
نفسه لا ينفرد الى امام اخر اذا حصل على الصفة التي حصل  
عليها سائر المكلفين ولا فرق بين رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من يودي بحسبنا الى امام وان كان منزه في التكليف ومن  
من يقول ذلك في الامام من يودي الى ما لا يحاط به من الامام  
فان قيل ولم قلم ان الامام معرفته ليس من باب المكين  
والاخرى محيرة المكين قلنا لان المكين هو العدة والاله  
وما يحتاج اليه في الحام العقل الذي كلف وما يجري محيرة  
المكين كالبيان الذي لا يجب من المكلف اذ ما كلف الا به  
والامام ليس بشئ من ذلك ولعد فلو كان الامام  
من باب المكين لا يحتاج الامام الى امام اخر فان حصل  
ولم قلم انه ليس من باب الالطاف فلنا الالطاف  
على غير من سماعا علم وجه وجوه عقلا كما معرفة الله على  
لا يشك ان كل من عرف ان له صاعا اذا اعطاه عاجبه



واذا اطاعه اياه فانه يكون اقرب الى الطاعة وابتعد عن المعصية  
ولا يخلف العقل في ذلك والاشياء ليست من هذا الشئ  
والشئ في ما لا يعلم وجه كونه لطفا فهو موقوف على التسرع  
معلم كونه لطفا بالتسرع كما لا فعل بالشرعية ثم الا لفظ  
الشرعية كما يجب ان يستمر وجوبها بل يخلف كذلك الامام  
فان قيل هلا علم ان معرفة الامام ووجوبه تعلم عقلا  
كرد الوديعه وسكر النعمه فلنا ان يعرف ضرورة وجوب  
ذلك فلو كان الامام بمنزله لكان يعرف العقل ضرورة  
فان قيل هلا علم انه كساج اليه لتعلم من جهة العمليات  
فلنا ان جميع العمليات انما يعرف بالادلة المودعه في العقل  
سواء كان الامام اولم يكن الا ان يرى ان الامام يعرف ذلك من غير امام  
ولانه ما لم تعلم التوحيد والنبوه لا تعلم امامه الامام فكيف  
يعرف التوحيد بقول الامام فان قيل يعرف طريق  
الادله وكيفية الاستدلال فلنا ان يعرفونها بعقولهم  
كما يعرف الامام من غير امام اخر ولعل فان ذلك ثم  
يعبر الامام بنفسه من جهة العقلا او الخاطره من جهة الشهاده  
او تنبيه من قبل نفسه ومنها ان وجوبها لا يكون اما ان  
كون لمصالح الدنيا وذلك غير واجب او لمصالح الدين ولا شيء  
الاول مع اراده مع فقد الامام والقول مع هذا الحاجة اليه  
كالقول بالحاجة الى الاستزاد والعضاه ومنها ان يقال  
اذا كان الامام بالمسرق والناس بالمعرب كيف حال خلفهم  
فان قال ثم من غير حضور امام فلنا ان ذلك حال جميع المتكلمين

225  
وان علم كائنه وحسب القول بالامام في كل قرية واحيه بل في كل محله  
ومنهم من قال لهم لو علم الله من حال قوم انه يستوي حالهم في  
الامان والكفر حان لهم امام اولم يكن احب اعامه الامام ام لا فان  
قال البعض من جهة انه لا يجوز خلو مكلف ووقته من الامام وان كان  
حكم فلنا قد اوجبت ما لا فايده فيه ولزمهم اذا علم انه  
لو علم انهم اماما لا زادوا وكذا واح  
من خالف فيه بان كل عامل يعتقد الفزع في كل وقت الحمد يستمر  
يرجع اليه في التواب ويلجئ اليه في الكوارث فلو لا انهم علموا  
وجوبه والا لما فرغوا والمحراب عنه من  
وجوبه اولها ان قوله كل عامل يعتقد ذلك غير مستلزم  
وبان يتعلم ان جميع العقلا يعتقدون ذلك ضرورة او  
استدلالا وفي عدم الوجهين دليل على فساد ما ذكره وانبيها  
وان سلم ذلك لهم فاعتقادهم ذلك لا يدل على صحة كائنه يعتقدون  
الصحيح والتاسيد لا يدل ذلك على صحته ولهذا الصريح فيه النزاع  
والاستدلال فوجب ان يبينوا اولا ان هذا الاعتقاد صحيح  
ليدل على ما قالوا فان قال اذا اعتقد جميعهم كائنه  
فلنا ان من علم في العمليات وصحة الاجماع يعلم شرعا  
علما ان عدمه الاجماع ليس بحجج والشها ان المتعالم  
ان كثير من الخلق لا يعتقد شيئا مما ذكر بل يعتقد صده وبان  
ذلك ويقولون الاممته كان شتوي كان اسلم من اقامه رئيس  
من امر صده ما قال وتراعيها انهم يفرعون الحمد يستمر كئازونه



ومقبولها بحسب آراءهم سواء كان قسما أو كافرا لا اله غير الله تعالى  
والرسول عندهم من نصبه الله تعالى فقد بنوا الكلام على غير موضعه  
وخاصة ما هم عليه من الاعتقاد والفرع إلى الذين يعتقدون الفرع  
الذي يترتب كل فعه لا إلى واحد بل يعتقدون ذلك قسما  
وسواء منها أن هذا الاعتقاد يعلم ضرورة أو استدلالا  
أو على الضرورة وحب أن يشارككم فيه وإن ادعى الاستدلال فوجب  
أن يظهر الدليل على صحته لا للاعتقاد وسواء أي  
أنهم يعتقدون ذلك في أمور الدنيا لا في أمور الدين ولذلك لم  
يسئل من اعتقد ذلك عن علمه وذكر مصاحف دينه وكلامه  
أمور الدين وأما ما هم عليه من الاعتقاد ذلك فلم يفت اليهم  
يعتقدون ذلك على سبيل الوجود لأنهم كما يعتقدون الواجب  
يعتقدون المندوب والمباح والمحذور أما أي  
العقل كمال عقله يعلم أنه متى كان له ريس ممكن فاهوا في التماس  
يكونون بعد من العلم واقترب إلى إزالة الشك والفرق  
وهذا يقتضيه أنه من جملة الانطاف والجوامع عنه  
من وجوه أولها أنه غير مسلم بل أكثر الناس يعتقدون  
خلاف ذلك ويقولون الأمر متى كان على ضرب من المسورة  
والرضى كان آخرى بالالف من الرجوع إلى من جرتهم وقهرهم  
فما ذكره مجرد الدعوى وبأنها إنما يعلمون الفرع  
الذي ليس بحسب آراءهم وفي كل بلد ونفق فاما أن يعلم أن  
كون واحدة الدنيا كونهم بهذه الصفة بعد والشك  
نفسا لهم فوكل يعلم حسب آراءهم علماء ضرورة أو استدلالا

226  
وفي عدم الوجهين دليل على فساده ما قالوا وما أخبأه في الشبه  
الأولى سطر هذه السبعة أما أي أن الحق كلف  
أصنافه الحق مع صحتها ومع أنهم لا يرون عليهم السهو والعقل  
في الدلائل العقلية والسمعية ولا يرون أن ينسبهم على ذلك ويكون  
معتوما ليا من السهو والعقل وأما أي  
كما كلف أصنافه الحق إزاح الغلب وأوجه الحق ولعد  
فالأمام ليس من الأدلة وأما من التمكن ولا مع الاستدلال  
ولعد فإن الإمام نفسه يوجب أن يعلم العمليات من غير منبه  
كذلك غيره ولعد فلو جعل العلم منه جوار السهو وجب  
أن يقولوا أن معرفته الإمام يكون ضرورة لأنه لو كان استدلالا  
لم يومن فيه السهو والعقل في طريق معرفته الإمام وهذا  
يوجب الحاجة إلى إمام آخر ويؤدي إلى ما لا ينهي ولعد  
فإن أراد السهو المعقول فذلك يزيل الكلف ومع زواله استغنى  
عن كل منبه ولعد فإن المنبه هو الله تعالى حسب الدلائل  
الواضحة ومنه بالخاطر على الطريق ومع ذلك كيف يحتاج إلى منبه  
آخر ولعد لم يعد الله تعالى على رفع السهو والنسيان  
والغلب أم أي أن قالوا فإلنا فالإمام كيف يرفعهم وإن قال  
لعد فلنا فما سكر أن يكون الله تعالى يرفع السهو ومنبه فالحاج  
إلى إمام أما أي أن لا يدين إمام لمعرف السهو والمضار  
وساير الأغذية والمنافع وأما أي  
أحد فإن السهام لعدش ويكثر زوال الإمام ولا عقل والعقل الأول  
وأنها أن جميع ذلك يمكن معرفته بالعادة والنحو



والطريق وبالثبوتها ان ذلك يوجب الغيبة بواحد من العتبات  
انه ينقص زمان الغيبة وكل علم يعملون بها سطل زمان  
الغيبة لان كل تكليف يستقر الى معنى فزوال ذلك المفعول يوجب  
رواى التكليف ونفى العلم عندكم العقلات والشرعيات  
سطل الى الامام وقد عتقد مذهب زمان فهل يقوم غيره مقامه  
فان قالوا نعم بعضوا اصلهم وان قالوا لا بطولوا  
العملات والشرعيات واطلوا التكليف **اجتروا**  
بان عندكم لا بد من خاطر ينفذ فيه وبه يحصل التمسك على المطر  
ونخرج من بركة فالمشافة اولى والحوادث عنه  
من وجوه منها ان الحاضر يحتاج اليه في كل حال لا بد  
منه من قبل نفسه ومن قبل غيره فلا يحتاج الى خاطر ومنها  
ان هذا الحاضر يجب ان يعنى عن الامام ويقوم مقامه  
ومنها انه لو احتاج الى مشافة فعبر الامام نفع عن الامام  
ان هذا الانسان لا يكلف ما خلاص من من ومن  
انه لا يعلم الامام الا بعد معرفة الله تعالى فلا يحصل منه  
في الابتداء الا اللخوف والفرح كما حصل العلم حصل بالظن  
وكما حصل بالامام يحصل بغيره وكذا نفع عنه **وليعلم**  
فان الامام لا يعلم ما لم يعلم العملات فلا يمكنه ان يقول للشيء  
مريه ومنها انه يجب ان يكون لكل تكليف مشافة وفي كل  
بلد امام مشافة ومنها انه يجب ان يقع التكليف في  
زمان العتبه **اجتروا** بان ذلك العمل لا يتم الا مع  
العقل كذلك دليل السمع لا يتم الا مع السمع ولا يستقل

السمع بذاته فلا بد من معين امامي وامام اكوار  
لهم ما مع قولك ان لا يسمع لا يستقل بنفسها ان اراد ان الفاظ الشرح  
لا يسمع معناها الا بالامام فليس كذلك لانها اما ان يكون لغريبه  
شرعه او عرفه وكل ذلك يجب ان يعلم من غير امام فلا يفتقر  
لاجلها الى الامام بوصفه انما لو لم يعلم ذلك ادى الى ابطال الحقائق  
وليعلم فان كلام الامام ايضا الفاظ فلو لم يسمع معرفه مراد الله تعالى  
خطابه لم يسمع معرفه خطاب الامام اصا وان اراد انه لا يجوز ان  
يعلمه الا بعد ان يسمع من الفاظ الامام قد عوى ويوجب الله كنهه  
في كل وقت في كل بقعة وبلده وكل دار يسمع منه فان قال  
العمل نفع عن السماع فليكن فالتقل عن الله صلى الله عليه وآله  
عن الامام **والا** محتاج الى امام لمعرفه الامامات  
قلنا **الا** مشاعنا على الامام **وليعلم** فاذا عتقني  
واباح وجه ان يسغى عن الثاني والثالث وعن الله **وليعلم**  
فانه يوجب كون الله في كل بلد وبقعة فاذن **اليعرفون**  
بالتقل فليكن مثله **وسطل** زمان الغيبة **اجتروا**  
بان المكلف اذا عرف الامر والنهي والقام محدود الله كان  
اقرب الى الطاعة والعد عن المعصية والحوادث **ان الامر**  
بالمعروف لا يجب عقلا فكيف يجب من امر **وليعلم**  
فبحمد ان يكون المعلوم من حال كنه من المكلفين انه يفتقد عند  
الامر والنهي ويستوى حاله **وليعلم** فهذا الوجه  
كون امر ونهي في كل بقعة ان الناس يكونون بذلك احرص  
ان يكون لهم امر واحد بالمعرب والناس المستشرق



اجتزأ بانه لما حاج اليه لقطع الخصومات فلبس قطع الخصومات  
 امور شرعية كان يجوز العطاء من جهة العقل وقد سيطر كثير من  
 الخصومات بغير امام وسئل برهان العبد **الحسين** الله  
 ست وجوبه واذا دلل في الشروع على وجوبه دل انه يجب عقلا قلنا  
 هذا حمل لانه ثبت عندنا دلالة الشروع وجوبه ولعده قائل لم يكن  
 دليل في السمع فالدليل الذي يوجب وجوبه وحكي بذكر ذلك **مسألة**  
 الامامة يجب على السمع عندنا خلافا للحشوية والاصم **مسألة**  
 ما استدلل به سحناء الوالي رحمه الله انه لم يلق امر اقامه الحدود  
 وبنت وجوب اقامتها وانها من الاطراف وبنت من الاجماع انه ليس  
 لكل احد بل لابد عند الكل من واحد يقوم بها وهو الامام وبنت ان  
 الواجب اذا لم يتم الاستشع وجب توجيره ولو ان الامام واصله  
 والامام هي هذه الاصول وهذه الدلالة بعينها ذكرتها  
 القسرين ابراهيم عليه السلام والوجه في كتاب المبدأ او كما ثم في  
 الابواب فان **مسألة** الحدود واجبا بشرط وجود الامام  
 وادام يكن الواجب كمال الركاك بشرط وجود النصاب والواجب ان  
 يحصل النصاب كذلك كما هنا الواجب نقص الامام وهذا اخو ما  
 قلنا على هذه الدلالة وقد ضعف سحناء الوالي الله هذه  
 الدلالة لهذا الوجه **فاجاب** عنه فاضى العصاه رحمه الله  
 بانه ثبت وجوب الحدود في نفسها من حيث كانت الطاعة نعم لاها  
 رددع وزجر فاذا ثبت وجوبها في نفسها ولو لم يبق الايات من نعمها  
 كزجرت من ان يكون في نفسها واجبه وقد دلت الدلالة خلاف  
 ذلك **مسألة** في حوائج عبادته معلقة بالبدن والاشترط

فانه يلزم طلب ذلك الشرط قبل ما للطهارة وطلب ما يشترطه غيره  
 وطلب القبلة للصلاة والسير في الوقت يعرفه وطلب عبادته  
 معلقة بالمال فالامر منها بخلافه والحدود مما يتعلق بالبدن  
 فوجب اقامه الامام ليعقبا **مسألة** وجوبه اخوه هو ان الركاك  
 واجب اوجب بعد وجود المال لانه قال في حشر من الاطراف محل  
 محل الركاك خمسمائة من الابل وكذلك في اربعين ثناء وكدلك في  
 مائة درهم خمسمائة درهم وليس كذلك ما يحرم لانه امر اقامه  
 الحدود مطلقا يجب طلب سر وطها كما انه لما امر بالصلاة يجب حصول  
 شروطها لما كان الامر في ذلك مطلقا من غير اعتبار محل دليل اخر  
 راعى السج او كما ثم رحمه الله وجماعه من المساج على اجماع  
 الصحابة فانهم نزعوا الى اقامه الامام كالا بعد جرحه بحاول الفرع  
 الى الخيامات وقالت الانتصار يوم السقيفة منا امير ومنكم امير  
 وقال العباس الامير منا وقال لعلي اسدد يدك اياك وسال  
 ابو بكر لا يصلح هذا الامر الا لهذا الحي فرفض وكذلك فرعهم يوم  
 الشورى وجماعتهم منه وكل ذلك يدل على وجوبه لو كان ذلك  
 لما نزعوا من الفرع على هذا الحد خصوصا والعرب طاعة عمر  
 باخذه عن الاعمال لم يامرهم ونهاهم **دليل اخر**  
 واستدل ابو هاشم بالامامة اجمعت بعد الصحابة على وجوب  
 الامامة ومخالفة الاصم لا تعبر لانه يخرج بالاجماع **دليل اخر**  
 ومن اصحابنا من استدلل بقوله تعالى اطعوا الله واطعوا الرسول  
 واولي الامر منكم فدل على وجوب طاعة الامام خصوصا وقد



قرن طاعة الى طاعة الله وطاعة عمده فتولوا ان الامامه واحده  
 والامام واحد ولقد ابل ان يقول ان في الاله وجوب طاعته  
 لا وجوب اقامته وعندها لا يجب اقامته واذا اقيم يجب طاعته  
 واستدل ابو حنيم في الجواب بوجه منها قوله صلى الله عليه  
 وسلم انما اتيكم هذه كذا الخبر الى اخره وقوله استفتوا القوم  
 ما استفتواكم وقوله الاله من قوس وليس في شيء من ذلك وجوب  
 اقامته ولا عمارة الوحيين الذين ذكرناهما اولا وقد قال  
 مساكنا انه من جروض الكفايه اذا قام به حمله ونصته سقطت  
 التمس قاما اذ لم يكن اماما فان اقامه فرض على الكفايه  
 وهو بمنزلة صلاة الجنازه والامر بالمعروف والنهي عن  
 المنكر اهل الكشوف ان الامام لا يحتاج اليه اما المعارف  
 فلا شبهة فيها واما الحدود فيقوم بها كل احد فهو بمنزلة الامر  
 بالمعروف والنهي عن المنكر ان هذا فاسد لان الجاهل لا يعمل  
 ان الحدود لا تقام غير الامام ولذلك سطر اقامه الامام  
 مستلزمه قال ابو علي والفاضل الامام من مصالح الدين وقال  
 ابو حنيم من مصالح الدنيا وجه قول علي انه يجب الامور  
 الشرعية كلها من مصالح الدين كذا ذكر الامام ابو حنيم ان كبره من  
 الشرائع لانتم الاله مكان محلي في الدين وجه قول علي  
 ان جميع الامور المتعلقة بالامام هو من مصالح الدنيا وهذا  
 غير مسلم وقما ذكرنا جوابه مستلزمه قال  
 اصحابنا ما نفق رسول الله صلى الله عليه وعلى ائمه عني الامامه

السلام منه يقع في حصول الامامه وان يكون  
 طريقا للنق والمان ان انق كما يدعيه الاماميه والمان  
 ان لا نق كما يدعيه الزيديه وزالعه ان لا نق كما يدعيه  
 البكره والزيديه واذا صحت مدعيه الفصول بقي الكلام في  
 طريق الامامه وشرايطها على ما ذكره من بعد است  
 الفصل الاول والذي يدل عليه انه الممنوع ان يكون  
 المصلحة للمكلفين ان يصح على امام لهم ولا يمنع ان يكون المصلحة  
 في ان يصح على صفة ونفوذ الهم نصب من كان تلك الصفة  
 ويستقل بمدعي المصلحة حتى نعد وسير جوار وزود العبد  
 بالاختيار وان العبد قد ورد به واست الفصل  
 الثاني فالامامه تخرج ان طريق الامامه النق وان السبي  
 على الله عليه نق على ايمان الاله ونص على علي باسمه  
 وعينه ونسبه على وجه اضطررا الى معرفه ذلك كما  
 نق على القبيله والصلاه والحج وغير هاتين الاركان  
 ثم اخلفوا على فرقته فرقة زعمت ان الصوره حائله  
 ذلك الوقت الى يومنا هذا وادعوا ان هو لا المحال من الحدود  
 ما علمناه من وادعوا ان شرط التوارث في نقل النسخ حائل  
 وهذا الذي ادعاه ابن الزيد في كتابه في الامامه  
 الذي صنفه بعد اظهاره الاحكام وطرد المعنوية  
 شقة هذه الطائفة والفرقة الثانية زعمت ان الامامه  
 لما ارتدت وكفرته وكنت النقل وتواطوا على كتمان رجبوه



وان طرفة الاراسد الال دار كما فاعلموا وقت السماع علموه  
ولهم في امات مولم اربع طرق اولها ادعا الضرورة  
وهو طرفة ابن الروندي والثاني ادعا النقل والتواتر وهو  
الذي اوردته اربعة في كتابه ونقته والثالث ادعا ضرب  
من الاسد الال العلي وتقولون ثبت ان العلي اوجب الاسامه  
واوجب العظمه فاذا ثبت ذلك ثبت ما نقوله وهذه طرفة  
المباخرين منهم وسلكها المرتضى والاربع العلق باخبار اجماع  
ورد في ذلك خبر اللوح والحصر وعبد ذلك من اخبار الاحبار  
البرونيه وهذه طرفة من سلك طرفة الاخبار واما  
نصفهم فحججهم اذ لم يلحقوا الى الاخبار العلى سلكها الدعيه  
في امات النص: وحججهم على عدم النقل والام بالى الى افساد  
جميع طرهم والذي يدل على سباده ما قالوا ان العلم بهذا  
النقل لا علموا ان يكون ضروره او كتمان فلو كان ضروره لشاركنا  
فيه ولما جار وقوع الانكار والحاجه من الكل مع كثرهم واخلاف  
ارايهم واما انهم ولو حجتاه من العتبات دعي عدم ذلك دليل على انه  
ليس ضروري ولا يحججه ان يقال انكم تعرفون ذلك من السكيم لانه  
لا وجه اوج في ابطال دعوى الحقم ان يدعي على خصمه علما لا يجد  
هرو عن نفسه ولا يجوز ان يكون العلم الكتمان وبذلك انه  
لو كان هناك نص على الحجة الذي نقولونه لوجه ان يعل نتلا  
مستفيضا لان الامر العظيم اذا ظهر لمسه هذا الحقت الحقي نقله  
ولا يجوز ان ينكتم ولو حار ان يقال انه مع ظهوره كثره وتواتر

على كتمان الحار ان يقال من بغداد وكوفه بلاد اعظم منهما ومع ذلك  
لم ينقل ولو حار ذلك الحار ان ينقل ما لم يكن ولا ينقل ما كان حتى  
يدعي في اركان الشرايع ان ما كان شرا عا لم ينقل وما قيل لم يشرع  
ولحياز ان يدعي مثله في معارضة القدان انهم عارضوه ولم ينقل  
ركنه اهل النقل للصحيح مذاهبيه ولحياز ان يكون يدعي غير نسا  
لم ينقل ولما رسل ذلك في الصلاة حتى يقال انها انتم من حمش  
فلم ينقل وفي الركاه انها كانت اقل وان النقل منها لبعض  
الاغراض ولعد فان كان الامر كما قالوا وجب زوال  
التكليف في معرفة النص لانه اذا كانت الحجة منه النقل مع عدم  
النقل وجب ان يزول التكليف ولعد فان التواتر  
لا يحسن يقوم دون قوم فكيف كثره عن المحالين وحصل العلم  
للإماميه ولعد فذهب انهم كثره ان امام الخلفاء هلا  
اظهروا غايام امير المؤمنين ولعد فان عدمه ان ثمان  
الامامه اعظم من ثمان ساير الاركان فكيف يحج ان يكون النقل  
فيه على وجه اليعم وقد اذاهم هذا القول الفاسد الى  
خاليط كثره فادعوا نقل النقل ان فيه رايه ونقضنا  
واذ عوا شرايع لا يعرفها الامه واما ولات الامان حتى طرقتوا  
للحجوه الطريق الى بطلان الشرايع واخساده الضعيفه  
ولعد فان النص اذا كان عاما فالنقل يجب ان يكون عاما



ليكون المكلف مزاج العلة والا فمن لم يعلم ذلك كان معديا عما  
هذا من عام يستور منه جميع المكلفين مكانه ان يكون المكلف  
عاما لثبته على الجميع وليس للاحر ولا كل محسن عدهما  
واحد ومغاوب واستويا في العظم فاذا وقع الفعل في احدهما  
وجب ان يقع النقل في الاخر لان الواجب الى نقلهما واحد ولهذا  
قلنا لا يجب ان يسقط دخول القرص في النسخ ولا يسقط فعل الناس لم  
ولذا قال سبخا رحمه الله لو كان القرآن عورض لفضل كقول القرآن  
لان الواجب الى نقلهما على السواء قلنا بطلت اقوال الرسول صلى الله  
عليه وآله انه ظهرت وعمت كالحج والصلاة وحرم ما لم يسقط  
للامامة قلنا ان ذلك لم يكن له اصل وبدل على فساد  
قولهم ان مرادهم بغير عتبات الكل وعم وجوب العمل بها في الكل  
كالصلاة والزكاة واستويا في المصلحة ثم ظهر النقل في احدهما  
على وجه عم ووقع في الامر كما انه مع تساوي الواجب في ذلك  
علنا ان المدعى لا يثبت في دعواه فاذا ثبت هذا وعنده  
ان المكلف في الامامة نعم كقوله في الصلاة والصوم والحج كل  
الذي لم يسقط ذلك من هذه الارقان علنا ان الامر بخلاف ما  
قالوا ومما يدل على ذلك ما ذكره سبحانه انما الله  
انما يعلم من حال السلف الصديق ما لا نعلم انه لو كان هناك  
نفس ظهرت امره بدعوى ما تقدمه وما ظهرت امره علنا  
لهذه في ذلك دليل على بطلان ما قالوا وبما انه  
انه لو كان نقص ظاهر على ما يدعيه القوم لوجب او ان يظهر

231  
النقل وكان يجب ان لا يتكلم في ذلك من محب اخباره منهم او من بعض  
عند المنازعة وكان لا يجوز ان يقع منه خلاف من المأجور والافتار  
مع قوب العهد بالنسخ وقد سألنا عن كل النسخ وذكرنا الاخبار  
ويورد بعضهم على بعض الحجج ثم لا يقولون ان الله عز وجل  
بينه رسول الله صلى الله عليه وسلم عناه وعلمناه منه وانه  
وهل يجوز ان يقع المنازعة بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
العبلة حتى نقول طائفة لنا قبله ولكم قبله ولنا شهر ولكم شهر  
ولا نقول ان الله عز وجل عن العبلة المنصوص عليها والسهر المنصوص  
عليه كما قالوا امير ومثلكم امير ثم لا يقول احد ان الله عز وجل  
المنصوص وكيف يجوز ان يطل المنازعات يوم الشورى  
ويوم الشقيقة بل يوم السبت ثم لا يذكر احد النص وكيف  
ذكر امير المؤمنين في امامه وجبله وصنابله ومناقضه وذكر ما نزه  
والاخبار الواردة في ما به ثم لا يذكر قط نصه الذي صطبروا اليه  
ولا فرق بين من حوز من هذا وبين من حوز نبيا اخر وكنا يا اخر  
وشربا اخر لم يسقط وانكم وفي ذلك مبدء الاسلام وسلوك  
طريقه الاحاديث ثم الحجج انه عليه السلام دفع الى ما دفع  
اليه من الحروب بحجج بالسيعة ولا يطعن بالحق والنص ولو قالوا ان  
القرآن عورض وانكم ما كان بعد ما نقول هو ومما  
يدل على فساد قولهم بالبقية في النص وكما انه لا يمكن انما  
شي من النصوص لانهم حوزوا البقية على الانبياء والامه من غير



ظاهر وقد قال بعضهم انها حجة الله على الناس  
انه سقى لعباده وقالوا انكم انكم من كان حجة الله عليه بقتة  
وكذلك دخل مجلس القوم وحالهم بقتة ولم يظنوا بقتة فاذا  
كان هذا مدعاهم هذا جار ان يكون الله صلى الله عليه وآله وسلم على  
فانه نصر عليه بقتة ويلزمهم ان لا يتقوا الله من الشرايع والنصوص  
وان كل نص ورد في ما فعله بقتة وفي هذا الهدى السلام  
واحد من قال في حكم الضرورة بان كل احد اذا رجع الى نفسه  
علم في نفسه انه صلى الله عليه وآله وسلم نصر على علي عليه السلام والجواب  
ما بينا انه لا شيء اظهر في الفتاوى والبطان ما علم المرء نفسه  
ويعلم كذب القوم علينا فما نزعهم وانما لا يعلم سائر ذلك  
لا ضرورة ولا استدلالا ولعل نكيت حجة ان يدعى هذا  
على عالم من الناس مع تفرق ديارهم وكثرة عددهم واختلاف  
مذاهبهم ودياناتهم ان يعلموا شيئا من هذه المظهورات ما  
يعلمون وليت جاز ذلك حارة كثير من الاركان والشرايع مثلا ذلك  
ونقول انهم ما ينكرون على قابل نقول ان النص كان على  
له نكره والامامية تعرف ذلك ضرورة الا انهم محرومون من ظهور  
خلاف ما يعلمون فكل جواب لهم عن ذلك نحو امامية اظهر  
واحرى خامسا من نقول في ذلك بالواتر والنقل فزعموا  
ان الامامية مع كثرة عددهم وازم واجتلاف اراهم  
طبقوا الارض شجرة برون هذا خلفا عن سلف ان النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم على علي ولين حاز مع هذا ان يكون ذلك

ما يسمي مما سئل بالتوازي راخو  
ان يقال لهم ان ادعيتكم كبره هذه العروة ان فحسبكم ولكن من شرب  
التوازي ان يستوى طرفاه ووسطه فمن ان ان لم يسلما مكيلا  
فضلا عن ان يكونوا كثر امد هذه العجائب والمناجزة وعز احد  
مهم هذا النص فضلا عن اجماعه الى تدعوها كيف وقد قيل  
اول ما ظهر من هذا المذهب هشام بن الحكم وبعده  
فان هذا معارض بزاوية الكبرية واصحاب احدى يانته وروا  
النص على انه نكره فان كان رواية الامامية حجة في النص على  
امير المؤمنين فزانه هو الاول وان يحج ما قالوا في قولهم  
انما بل يسمي اسعد حالا لا المعلوم من حال العجائب انما جمع  
كانوا المحاطون بالكرهية رسول الله ثم كذلك سلفا بعد  
حلف فان لم يحج ذلك كيف يحج ما قالوا ولعل بعد  
دوت جماعة كثيرة مع بعد الديار وتفرق الاله والديانات  
فضائل في كبر حلفا عن سلف وهم الكروا حجة بوضوح ان  
هو لا اوفر والخلاف بينهم اشبه والامامية فزانه واحدا  
واحد من قال بوجوب عقلا نصيب من الاستدلال  
بما قال قد ثبت ان الامامية واجبه عقلا ولا يجوز خلوا السكينة  
وقد ثبت انه يجب كونه معصوما ونبوت هذا من الاصلين يحج  
مدعى لانه لا حاصل من القول والجواب  
اما وجوب الامامية عقلا فقد بنا مساره وشتم سباد  
القول بالعصمة واذا اطلب فاننا ان العادمان يطلب ما ينبغي عليه



ولعمري فكيف من الناس يقولون لا بد من الاصلين وخالفكم في  
الامامة كالاسماعيليه والشيعة وغيرهم فان سألوا  
بحر احق منهم وبهم قلوبهم لا يرى الا شاذا قد غمزه الجهل  
قلبت ان ترك الاستدلال الاول ولعمري فلا اعتبار في  
الصحة والفتاوى بالقله والكثرة ولعمري فان عارضا هذا  
جاءنا ان يقول لما ثبت ان الامامة لا يجزئ بطل مدعيكم وتكيد  
عليهم مثل ذلك بان يقول اذا ثبت لنا ان طريقة الامامة لا حيل  
والسعي مدعيها وبطل مدعيهم وانما لنا ان العصبه ليست شريفة  
بطل مدعيهم واذا صحت امامتكم بطل مدعيهم واحجج  
من سلك طريقة الاختيار باخبار كلها ايجاد ومع كونها احاديثا  
ما يعرف روايتها مضافا عن عدالتهم وعادة القوم المتساهل  
في الاختيار فربما تروون عن اسم لا يثبت له وزمانا يصفون  
الشيء ما لو وجد عن غيره ولذلك قال السيد ابو الحسن اخبارهم  
لا يتقبل ولعمري فان حكم معارض من روى من النسخ على ما يكره  
ذلك اسهروا رواه اكثر من قوم معروفين ولم يسلط  
وقد سلك جماعة منهم ائمة النسخ الكتاب كقولهم على انما اولكم  
الله ورسله وقوله واولوا الامر منكم وهذا رجوع منهم  
من مذهبهم واصولهم الى مذهبنا الزيدية وما يعلقون  
به من الادلة وكما ما يعلقون ذلك اضافة الامرهم فستبدلون  
بغير المنزلة وخبر الغدير وكذلك وسنحكم على ذلك عند كلامنا  
على الزيدية **الفصل الثاني** الكلام على الزيدية

قال القاضي كلامه هو الذي يبين ان الامامة لا بد من اربعة ادلة على  
النسخ محمله كالحج الى انظر ولا استدلال ويجوز ان يشبه على  
الماطر ويدخلها الشبهة ويجوز ان لا يشبه ويدخلون ذلك  
النسخ على امير المؤمنين والحسن بن علي بن ابي طالب والامامة  
ماجماع الشرايط على ما ذكره ولا يقال ان هذا يرد  
الى التعجيب والتلبس حسب ما يدعيه امام مدعيهم كما لا يخفى  
وعند ذلك وكل ما لا يقولون كثرة الدلائل استدلوا الى حق  
التوحيد والعدل والنبوة ويقولون ان كبرا من ابي  
القران والماتعة من الاخبار في الاحكام حملوا شبه المراد  
ولعمري في معرفة المراد به الى الاستدلال واذا حجج بها  
الامامة ايضا واما ان لم اخذ ان يكون المصلحة ان يكون النسخ  
مستندا عليه كمنزلة على كبر من الاحكام واذا حار معرفة  
النبوات بل الوحيد اسد الامامة لا يجد ان يعرف الامامة  
استدلالا فمداجل كلامه **فاما الفصل الثالث**  
الكلام مع الزيدية والذي يدل على عدم النسخ ما ذكرنا انهم عند  
التعارض لم يذكروا احد النسخ ولا استدلاله امير المؤمنين ولا حجج  
عليهم في مقامهم الى عند ذلك ما بعد ذكره واحججوا  
بقوله صلى الله عليه من كنت مولاه فهذا علي مولاه بعد ما قدم  
من قوله الست اولى بكم واخر من قوله اللهم والي والي  
قالوا والمولى في اللغة يسمي على حالي منها (الاولى والي) والي  
بالحال الا ذلك واما ما رواه على العموم وزمانا



قالوا نقسم المعاني ونقتصد كل واحدنا بما نرى من آيات الله واذكنا  
 منها انه نزل منزلا منزلا وجمع الناس في حرسه وخرج  
 وقالوا الستة اولكم من الفسح فقالوا بالاموال من كتب مواه فهدا  
 على مواه اخذاسده ثم قال اللهم وال من ولاة وعالم من عابده  
 وانص من نصرة واحذر من خدله ومنها انه امر الله  
 عليه بقوله بلغ ما انزل اليك ومنها انه دعا له بالنصر ولعن  
 فعد عنه بالخذلان وهذا المتن بحال الامام ومنها  
 ان قوله الستة اولكم من الفسح يستعمل على التفرقة من جهة  
 فيهم ومنها انه لا يجوز حمله على ما لا يصح فيه عظمه  
 وخطا حسنها لولا الاحوال وليس كذلك الامامه واكثر  
 عن ذلك ان لفظ المولى لا يدل على الامامه ولا اول الكلام ولا اخره  
 لان لفظ الامامه لفظ شرعي فلا يقوم مقامها لفظ ستواها  
 الا بدليل شرعي وبعد فان المقدمات ليست بائنه بالتواتر  
 والدراهم الطاهره قوله من كتب مواه فعلى مواه وبعد  
 وطاهر الجبر نقض آيات ذلك لعل في الحال وهو ليس امام في الحال  
 فوجب ان يحمل على ما هي آياته في الحال فاما من يدعي امامته  
 في الحال ونفي مع الامامه بعد ما مضى وبعد فان المراد بالخبر  
 المواه في الدين على وجه القطع لانه عليه السلام اوجب مواه على  
 على لفظ من غير وقت طاهر او باطنا وهذه درجه لا تقصر  
 عن درجه الامامه بل يزيد عليه فلا تسع ان يجمع الناس لسانه ليس  
 عظم محله ويدرر في باب الدين وهو منزله قوله ذلك بان الله مولى  
 الدين امثله وقوله فان الله هو مواه وهذه لفظه شرعيه نفيد

العظمه فلذلك لا يجوز على الناس ان يفرقوا بين مولى الكاخرين  
 ومولى حمل على هذا الوجه من ذلك في الاحوال لا يفرق ما روي عن  
 عمر انه قال لعل اصحت مرأى ومولى كل من ومومنه مكان حمله اولي  
 وبعد فافهم نصرة مولى من مولى المنزله وسوماله الى ما بعد الله عليه  
 فان جاز لهم ذلك وهو خلاف الطاهر جاز لنا ان نصرفه الى ما بعد الله  
 واحسنه نقول بقوله صلى الله عليه آت من منزله هرون موسى  
 اذ انه لا يبعد في الوجود والخبر يقتضي ان له كل منازل هرون الاما  
 استثناء من النبوه ومن منازل هرون من موسى خلافة عند  
 عينه فوجب ان يثبت العلم ذلك واما ما روي من منازل ان لو  
 مات موسى ونفى هرون كان هذا حاله كذلك وجب ان يكون لعل  
 بعد الله صلى الله عليه واما قوله وادك يقول موسى لا حيه  
 هرون اخلص في قومي كان خلفه على الاطلاق في حيله امير المؤمنين  
 واكوامه انه آت لعل منه ما ثبت له هرون من موسى وجب  
 ان يراد بها ما ثبت له هرون ولم يثبت له الامامه مكانه ان سادوا انه  
 كان في شراعه موسى وهرون عليهما السلام الامامه وجب ان  
 يثبت ان هرون كان لخوزان يكون خلفه موسى مع استراكمه في النبوه  
 وما مضى بالدين وجب ان يثبت له هرون هذه المنزله بعد موت  
 موسى ما لم يثبت هذه السلامه لا يصح استبدالها بالخبر ولم يثبت  
 من ذلك وقوله اخلص في قومي محمول على ما يصلح خاص اهل  
 لا على ما يعلق بالدين لان جميع ما يتعلق بالدين كان ذلك اليه كاعلى  
 وجه الاستحلاف لكونه سر كاله في النبوه والذي ذكره في التقدمة



لو لم يكن له من وجوه احدها ان يكون منزله و  
 العمامة بالامامه من اجل النبوة وانيبها ان المنزله انما سمي  
 بذلك بعد وجودها فالمقدر لا يكون منزله ولو قال في الغيرة  
 متروك عند منزله فلان وانما علمنا به بالمعروف المقدر  
 لا سمي بذلك منزله وبالله ان هذا التقدير غير مستلزم  
 لم قلت انه كان كذلك وعلل موسى كان يقف من يوم مقامه مع هرون  
 كما كان هو يقوم مقامه في حاشية ولا يقال ان الامامه مفضل  
 من النبوه هرون وان كان في حاله في النبوه فلهذا كان موسى يفرق  
 بالامامه قلنا فان كان كذلك فهو ان الامر كانا واهل  
 موسى كعمل الامامه الى غيره وبعد فان كانت الامامه  
 مفضل عن النبوه ومصرنا الى الامام فان كانت محصيه عند  
 دخلت في الاستثنا وخرجت من ان يكون مفاضله وان كان  
 مفضل عنها فلم قلت انه كان يعمل ذلك اليه وبعد  
 فان هرون كان في موسى في جميع ما كان اليه ولذلك قال علي  
 حاكما عن موسى واسترکه في امره ما لا يستحق تركه وشايع  
 هذا البعض المتأواه في القاصي وهذا الخبر من اجل  
 الاله لا يه على القوم لو جهن احد ما انه شبيهه بهرون فاذا لم  
 يكن هرون اماما بعد موسى فلم يكن الامامه بعد موسى من منازل  
 هرون كالنظر النبوه لها ولا مفردة عنها بغيره  
 اور وانه كذلك وحب ان لا يكون ذلك من منازل امير المؤمنين  
 والساني انه اذا لم يكن كونه حليفه مع سوت النبوه له  
 ومساواته له وجب ان يقطع انه لم يركبه الامامه

وضح انه لو لم يكن هرون بعد موسى كان يحترف بحكم النبوه لا خلافة خاوي  
 امير المؤمنين ومثل في معنى اكبر انه اراد استخلاصه في  
 عزوه ترك على فوات امره في المدينه في حال اهل الباق ان محمد  
 سيم عن ابن عمه وبلغ ذلك امير المؤمنين فخرج في ادرك النبي صلى الله عليه  
 وسكاهم اليه معتد ذلك بالانت مع اكبر ومثل انه اراد  
 اظهار فضله وسببه اعما به عليه في مهماته وشهد ازده كما حكى عن  
 موسى وهرون **احسن** ان قوله تعالى انما وليكم الله ورستوله  
 كالا به محل في القوم من احسن لصفه مخصوصه بعد ان ذكر ولا به  
 الله ورستوله وهو اداء الزكاه في حال الركوع ورما قوله كاري  
 من سبب النبوه انه لصدقه في حاشية في الصلاة والحوادث عنه  
 من وجوه اولها **الان** لم يعلق لم بالطاهر من وجوه منها  
 ان اولي كعمل معاني ولا كعمل الامامه وانما حمل صار مستزكا  
 فليس منته الى احد من اولي مناصره الى المعنى الاخر ومنها  
 انه ثبت وكايه بما فيها بالله ثم رستوله ثم بالموسى فوجب ان يكون  
 مع الكل على سوا لا سبحانه ان عمل في كل واحد على شئ اخر وانما  
 سمح على ما نقوله من الموالاه في الدين ومنها انه اني بلفظ الجمع  
 في خمسة مواضع فاذا حملناه على ما نقول حملناه على حقيقته واذا  
 حملوه على امير المؤمنين من فواكل ذلك الى الحجاز ومنها  
 انه من اداء الزكاه وما روى عنه ليس بركاه والظاهر انه  
 عليه السلام لم يحج عليه الزكاه ولا يقال انهم يحلون الركوع  
 على اخضوع وهو جار لما لم يحمله على طاهره علمنا سر ذلك عن



سبحانه فاسم و بعد فلو حلتام على ذلك فلو حلت واحد على الحجاز  
و حلت على الحفنة اولى من حلت على الحجاز <sup>جواز</sup>  
ان الامام لفظ شرعيه لانما يستعمل على معاني مختصه لا يعلم ذلك عقلا  
و كان يعرفه اهل اللغة فاذا كان انما يسمى عن عمره بالامور المبرره  
و تلك الامور يعلم شرعا صارت اللغة سرعيه و هي من قوله الصوم و الصلاه  
فما اطلقنا فاما ما ذكرنا و اذا خذت عادت الى ما كانوا يعارفوه  
فيقولون فلان امام في اللغة و امام في الصلاه و اذ انت ذلكم <sup>الشيء</sup>  
من الفاظ حاره على حد اللغة فكيف يعلق هذه الالفاظ و حوا <sup>اخر</sup>  
ان ظاهر الايه يقتضي سوت امره في الحال فوجب ان يحل على معنى <sup>لما</sup>  
في الحجاز و الامامه لا يحل سوتها في حال هذا الضابط انهم معلقون  
بالظاهر و الظاهر ما يعلقه و بعد فان المراده تولى النسخه  
و التعظيم و ذلك يدرك الله على و يستوله من المؤمنين فكيف يصرفه  
الى الامامه قامت مع الايه بفعل المراد بقوله الذين امنوا  
جميع المؤمنين و المراد بقوله و هم راكعون حاصرون يد عليه قوله على  
بعده و من يتولى الله و يستوله و الذين امنوا فان حزب الله هم الغالبون  
و المراده كل المؤمنين و بالوكايه الناصه و ذكر سبحانه ان على اهل  
نزلت في قوم من الصحابه كانوا في اركوع عند ذلك الوقت و لم يزد ايه و دون  
الركاه في الركوع و اما ان اراد انهم يودون الركاه اي و شائهم ذلك  
و هم راكعون وقت نزول الايه و ذكر ان الغالب من <sup>الركاه</sup>  
انهم لم يكن عليه ركاه و ذكر انه يكره فعل ذلك في الصلاه فكيف يحق  
به المدح <sup>اخر</sup> اني ان قوله على اطعوا الله و اطيعوا  
الرسول و اولى الامر منكم فليكن لهم ملك ان و حوب طاعته  
يدل على الصواب و المراده العلماء و قبل الماده امرا

الشيء انما وان حملناه على الله <sup>الوجه</sup> من فيه لان عبدا الامام اذا  
يوقع له و حوب طاعته حيز ان من خرج عليه من طاعته يكون فاسقا  
خارجيا عنده الوجه اقوى ما سيد لوز بها في النص و ما  
سيد لوز به ايه <sup>ان</sup> افضل الامه بعد رسول الله صلى الله  
عليه و سلم ان الامام يجب ان يكون افضل او كما افضل و احسن  
احبا بنا في احوال من وجه احدها من يقول لا اسلم انه افضل  
بل الافضل او يكره ولا يجزى امامه المفضل وهذه طريقتان  
و الحاحط و جماعه و بانها ان اياكم و عليا كما اقرض في الفصل  
بكت سنه امرها فلا يبايعة يبيع حاز و بالشها قول من يقول  
ان امامه المفضل يجوز من غير عذر على كل حال و راعاه  
ما يدب الله <sup>ان</sup> ان عليا هو الافضل و ان الامامه محققا  
الافضل الا ان يكون هناك عذر محتمل بجه امامه المفضل  
و محققون في وجه العذر و على جميع الوجوه لا يحل الا حجاج  
ما ذكره و <sup>ان</sup> يجوز اخبار كلما احاد بحرفه انت  
اخي و وصفي و حلفي و هذا غير بات من طريق و حوب الصبر  
و ان سب لم يسم منه الامامه لان الوصيه ليست من الامامه في شيء  
و الحلفه محتمل ان يكون حلفه و خاصه و بعد فلو تصور  
عمل هذه الاخبار فالمناهم ما زوي في له بكر من ذلك ما لم يبلوه  
لم يبق لهم كلام و بعد فملا حكاما ما روى ان العباس سأل  
عليا ان يدخل على النبي و يسأله عن العايم بالامر بعده فامتنع و ذلك  
في مرض موته و ما زوي انه فعل لعل الاقوي فقال ما اوتي  
رسول الله صلى الله عليه و آله و ان اراد الله من خير اجمعهم على



خير فكمما جعنا على خيرنا له بكر ثم ماروي في سائر له بكر ان النبي صلى  
الله عليه وآله امره بالزكاة وفات ان لم احدك في اعمام العابد الى ارفع  
فقال الى بكر وماروي اسر ان بكر اطلع فقال صلى الله عليه وآله بشره  
بالجنة وبالحلقة بعدى وروى عنه انه قال افتدوا بالله من  
تعدى له بكر وعمر وقال لو كان بعدى نبي كان عمر وقال  
صلى الله عليه وآله ان الله وضع الحز على لسان عمر ان عترته من هذا  
الجسر ما فيه كبره وروى وهو اسهر من اخباره انه اخذ الحصة  
فسميت في يومه في فجعها الى بكر فسميت بكر في يد عمر الجبر طوله فقال  
هو لا الحلقا بعدى ومنه ان الامر الى هذا الاستقرا الامر  
ولكن نقره صلى الله عليه وآله عليه في تارك فكم العليل كتاب الله  
وعتري ما ان تسلمتم بها لاضلوا والحوا ان طاهرة  
بدل على وجوب التمسك بهم فاما على الامامة فلا ثم لم يرد التمسك  
بالشيء فالمراد غير منطوق فيحل المراد تسلمتم لمودهم وموالاة  
وعتدنا موالاته على وفاطمة والحسين واحدا طاهر وابنا  
وذكر سمي ابو علي وذكر وجهين احدهما ان الجبرار في بلان  
احاطهم حجة والاني انه اراد بمجنتهم لمكان الرسول  
قال ولودل هذا على الامامة لكان قوله ائمة والذين بعدى  
له بكر وعمر ابدل وكذلك قوله اصحابي كالنجم وقوله ان الله جعل  
وضع الحق على لسان عمر وهذا السر يسلم منه صحة الخبر ان  
من عاينهم ان كل خبر يروى وامكن باويله ان يقولوا ان في فادله  
كدي وروى فان المراد الاربع الذين خلفهم رسول الله صلى الله  
عليه وآله المتروكون خلفه فاما الفصل الثالث

257  
من يدعي النص على له بكر فكمما جعنا على خيرنا له بكر ثم ماروي في سائر له بكر ان النبي صلى  
الله عليه وآله امره بالزكاة وفات ان لم احدك في اعمام العابد الى ارفع  
فقال الى بكر وماروي اسر ان بكر اطلع فقال صلى الله عليه وآله بشره  
بالجنة وبالحلقة بعدى وروى عنه انه قال افتدوا بالله من  
تعدى له بكر وعمر وقال لو كان بعدى نبي كان عمر وقال  
صلى الله عليه وآله ان الله وضع الحز على لسان عمر ان عترته من هذا  
الجسر ما فيه كبره وروى وهو اسهر من اخباره انه اخذ الحصة  
فسميت في يومه في فجعها الى بكر فسميت بكر في يد عمر الجبر طوله فقال  
هو لا الحلقا بعدى ومنه ان الامر الى هذا الاستقرا الامر  
ولكن نقره صلى الله عليه وآله عليه في تارك فكم العليل كتاب الله  
وعتري ما ان تسلمتم بها لاضلوا والحوا ان طاهرة  
بدل على وجوب التمسك بهم فاما على الامامة فلا ثم لم يرد التمسك  
بالشيء فالمراد غير منطوق فيحل المراد تسلمتم لمودهم وموالاة  
وعتدنا موالاته على وفاطمة والحسين واحدا طاهر وابنا  
وذكر سمي ابو علي وذكر وجهين احدهما ان الجبرار في بلان  
احاطهم حجة والاني انه اراد بمجنتهم لمكان الرسول  
قال ولودل هذا على الامامة لكان قوله ائمة والذين بعدى  
له بكر وعمر ابدل وكذلك قوله اصحابي كالنجم وقوله ان الله جعل  
وضع الحق على لسان عمر وهذا السر يسلم منه صحة الخبر ان  
من عاينهم ان كل خبر يروى وامكن باويله ان يقولوا ان في فادله  
كدي وروى فان المراد الاربع الذين خلفهم رسول الله صلى الله  
عليه وآله المتروكون خلفه فاما الفصل الثالث



والجواب ما ذكرنا مع الامامة **لهذا** بالفتاوى الاولى ان  
البكرية اقل منهم عدد اواذ لم تقل الامامة حجة كذا هو لا  
**الحج** ان قوله تعالى قل للمخلفين من الاعراب سيدعون  
الي يوم اولي الامر فاما دعاكم طاعة وحق  
عليها النواب وعلى مخالفتها العقاب وذلك ينفذ النقص عليه  
واما دعا الي ذلك ابو بكر وعمر فاما دعا الي كان صفته ما ذكر  
من الناس فابو بكر دعا الي حرب اهل الردة وسيله وعمر  
دعا الي حرب فارس والروم والجواب ان الابه  
يدل على ان الداعي محق وانما يجب اطاعته ودعواه وليس فيه انه  
منصوص عليه وهكذا نقول وبعد مدعي طاعة من يدعو  
في كثير من المواضع وان لم يكن اماما كالرصد اهل الحرب والاسلام  
مقام بالذب عن المسلمين ودعاهم احابته وبعد  
فانه حمل على الامامة فعند ما يجب طاعته اذ اوبع له فعل امر  
منصوص عليه **الحج** استقدمه في الصلاة وانهم تراخوه  
مرارا ومرامهم ونقول مردوا انما يكون لصلية بالناس والجواب  
ان ذلك لا يدل على الامامة وقد روي انه عليه السلام قدم ابن  
ام مكتوم وعبد الرحمن بن عوف في الصلاة ولم يدل على امامتهما  
ولو قال ما يدل ان بعده لاسامه وتامره على جله الماخري  
والانصار وقوله في مرض موته جهنم واجيش اسامه يدل على  
امامة كان ادلى **ولعل** فلو دل على امامته لكان يجب  
ان يحج به يوم القيمة في مقامه لانه اعرف بحاله والملايد  
والاعداء فاما ما روي احمد واللدن من بعدى

230  
ابو بكر وعمر لا يدل على الامامة لانه يجب الاقتداء به وان لم  
يكن اماما **وحيث** انما ستره بالجنة وبالحلافة فمن الامامة وان  
لا يدل على النص وانما ستره بالناس سابعنه وقوله ان لا يخرج  
ابا بكر من علي بن ابي طالب وروى عن النضر ومات ورواه صلى الله  
عليه قال يا اي الله ورسوله الا انا بكر لرسولنا فان ذكرنا ما رواه  
فليس بامام بل هو ادنى رتبة ومن ادل الدليل على فتاوى ما رواه انه لم  
يحج بشي من ذلك يوم القيمة ولا بعده بعد الحاجة الله ويمكنه  
من الاحجاج **فاما** الترونده فان هذا قول عبد  
الحجة زمان كثير في اوابل في العباس يعرف به بعضهم الى الخلفاء  
وما للناس على فتاوى قول الامامية والبكرية يدل على فتاوى  
قولهم لانه لو كان نقل لقل هو اظهر لان احوال العباس يدل على  
خلاف ذلك ولذلك قال العلي امير المؤمنين ابا بكر واخو  
حجة من قال بذلك انه عم النبي صلى الله عليه ورواه وعصبته  
وطر ان الامامة متراث بوردت فعلى العباس اولى **وعمر**  
بش من بعد فتاوى القول بان الامامة مستحق اربا **ولعل**  
فلو كان اربا لكان مقتوما من العدة ولجازون امامين وبلالة  
واكثر كما يجوز في الورثة ذلك ولما مقتوما من النبي في العم  
وبعد احباب السهام على العصمات وكل ذلك فاستبد  
وقد صرح بعض الامامية - هذا الطر وان كان منهم اشبه  
فتاوى وابعده ان امير المؤمنين ليس بوارث للنبي صلى الله عليه  
وله بنون وهم يقولون الامام هو الحسن والحسين وابا والاعمام



بعد الحسن وكذلك جميع الائمة مستثنى قال صاحبنا طبري فيها  
السعة والاحتياط الح الامام ما هنا دفع في موضعين  
احدهما حوار ورد في العبد الاخبار عقلا خلا فالاماميه والثاني  
ان العبد ورد به خلا فالاماميه والزيديه است الاول  
فالردليل على حجة وجه من ها انه كما يحتاج في صحة الشئ الى دليل  
كذلك نفيه يحتاج الى دليل ولا دليل على المنع منه عقلا ولا شرعا  
مجاور ورد العبد ومن ها انه اذا جاز ان يكون المصلحة  
في امور كثيرة من السرعيان ان يكون طريقها الاحياء جوار مثله  
في الاماميه ومن ها ان بان صفة الامام كيان عينه  
ولو نقر على غير جاز كذلك اذا نقر على صفة جاز وان كان واحدا  
بذلك الصفة فان هو الامام المستحق للسعة وان اسيرك معها جماعة  
جعل الاحتياط الى قوم مخصوص كما يقول من اشتبه عليه القبله  
انه ب علم الاجساد فما ادى احصاءه اليه صلى اليه وان استوف  
الوجه كلها كان محبزا كذلك ها ها انه اذا جاز  
لل امام ان يولي القضاء والامرا وجميع العمال اذا كانا بصفته  
مختومة من غير بعض من جهة الله تعالى وحمده يستوله في الاجاز  
مثل ذلك في الامام ومن ها اذا جاز ان يخلت صلاه لنا  
صفة م الاحتياط المناسحة تكون لنا معلما في الاوقار والامان  
كذلك يجوز ان يخلت نصب من له صفة ومن ها  
اذا جاز احاط كفارات لها صفات والنجير الى المكل من  
لم لا يجوز ان ينقر على صفة الائمة وكون النجير في العبد

كذلك هذا الح من خالف فيه بان الامام من المصالح  
والاجور من الحكيم ان لكل المصالح الى احسان العبد تسار السرا  
واكواب اذا ورد العبد ووصافته فلا تقول المصالح  
موكوله النبي بل تقول ما وقع عليه الاخبار بمنزلة المنصوص عليه  
من جهة الله ورسوله ولو نص عليه بعينه لم يدل على ما قال كذلك  
اذا نقر على صفة نوضح انه لا فرق بين ان يقول الرسول هذا  
امامك وبين ان يقول من يختاره لان فهو الامام ومثل هذا  
ورد الشريعة في الكفارات البلاء وجهه القبله وان كانت من  
المصالح ثم هذا مقتضى العشاء والعمال والامرا فان قال  
ما عليه الامام كان بمنزلة ما عليه الله قلنا من بقتة الائمة كمن بقتة  
الله تعالى الح ها انه يودي الى ان يملك غيره  
بما ي يودي الى ان يكون خليفة للامة واكواب  
ما بينا ان السعة دليل على امامته لا على امامته بيان انه عند  
السيعة يستدل انه تعالى بقة ونص عليه من جهة الله عليه  
بالصفة والجملة وقد بينا انه لا فرق بين ان ينص على صفة او  
على عينه فهو بملك البقر من جهة الله تعالى وقوله ان جليبه  
الائمة ليس كذلك لان الله تعالى اقامه ونصه والسعة ورضي  
الخلق لذلك وهذا كما تقول ان المراه بزوجها الاب من  
الزوج مساح له فالبيع هو الله تعالى عند العقد وهذا  
سئل كلامهم الاول لان الاب لا يملك الا سمناح ثم يملك الروح  
بعقده وكذلك البياعات والولايات ويطاير ذلك ككثرة  
ويعبر فلو سلمنا انه كذلك فانه لا يخلو عليه



انه حليفه لامة طاعته من امره وكان فان الامامه تستلزم  
ملك حصة ساقى منها ما قال احسن بانه يودى الى الاستغناء عن  
الامام وذلك ان عند المشاورة والبيعة لا يجب الطاعة كذكره في الثاني  
قلنا قبل عام العقد لا يجب طاعته واذام العقد يجب وادوى  
الى الاستغناء عنه ولو قال قائل اذا كان في وقت الطاعة في الدليل  
لا يجب المعارف وسنمعه كذا في الثاني لكان باطلا كذلك هذا  
والعقد في حال المباشرة لا يوجب التملك واذام اوجب وكان  
اذالم يوجب في حال وجب ان اوجب في حال اخرى ولعمد  
فان الله تعالى اوجب طاعته عقيد البيعة وهذا الامناع منه ولسنا  
نقول ان الامام لا يدين وجوبه ووجوب طاعته في كل حال حتى لا يجوز  
المخالفة في حق منه حتى يلزم ما قال ونعمد بعدم اذامات  
امام بالمشرق ونصب اماما في المغرب لا يعقدون امامته ما لم  
سلفهم الكبراء لا يدل انه بعد اربعة اجبر كذا في هذا احسن  
بان الشريعة تمنع من الاحبار في اصول الشرائع وفي الانبياء كذلك  
في الامام والحرمان لعمد اذالم يجب ذلك في اصول  
الشريعة وفي الانبياء يجب ان يكون الامامه كذلك ثم هذا  
ينقص القاضي والامير ولعمد فان السعة علامه ووجه لاله  
ان الله احبته ونصبه ونفى عنه فامت الانبياء والشرائع  
فاما يجب في الله ان يكون معصوما ولا طريق لنا الى ذلك ولعمد  
الشرائع ولو كان ثم طريق لحاز وكذا في الثاني لو كان لما يوجب  
الى معرفته لحاز الا انه لا طريق لنا الى ذلك احسن  
بان معال النبي صلى الله عليه وآله طاعة ما قلتم لانه لم ينصب سره  
ولا وجه جسا ولا نق على الوالى فلنا هذا غير مستلزم

لانه قد ولى وقد وكان فان الامام عدا باسقوط  
عليه ما جسد دون العين ومثل ذلك حار كبر في الشريعة ولعمد  
ولا يمنع ان يعبر المصلحة فمرة يكون المصلحة الضر على العرف ومرة على  
الشريعة وقد ورد في الشريعة مثل ذلك فله ان يحمل الوصي معين  
وله ان يفوض الى الورثة ان يقبضوا له وصيا احسن  
بانه يودى اذا تخرج من بايع اهل كل بلد لامام فلنا اذا سبق  
اهل بلد الى بيعته فليس للآخر ان يختاروا لان العرف قد حصل فان لم  
نعرف الخارج او وقع العقد معا بطل الجمع وتنافى العقد  
وقد ورد في الشريعة مثل ذلك في امواه لها ولما في ان ذوحها احدهما  
من كزوجاد وان زوج كل واحد من زوج اخر وعلم الاول كان هو  
الزوج وان لم يعلم الخارج بطل العقد وسانف العقد وكرر  
وكل ذلك ليس منع من كل واحد على غيره مباح احد بما في الاخر كان  
البيع هو الاول وان وبعامعا او حمل الخارج بطل وسانف  
العقد احسن كيف كونه العقاد الامامه باختيار  
قوم وعقدهم وهم ممن يحوز عليهم الغلظ والسهر فلنا  
كما في الحكم بالاموال والقروج والديما من قضاء كجهر عليهم  
الغلظ وسبقا به قوم يحوز عليهم الغلظ وكيفية يجوز ان  
يولى الامام الامرا والعضاه مع جعله باطنه وقرار الغلظ  
عليهم وكما ان عند توليه الامام العضاه والامرا يصرفون  
من جهة الله تعالى كذلك عند الاختيار يصير اماما من جهة تعلق  
واذا اقمتم الشبهة فالعضاه تقع بامر الله تعالى مع جواز الاستعانة  
والغلظ وكان لو جاز ان يقموا اماما لم يومن ان يكون



كافرا او فاشقا في الباطن فليس له ان يرضى به ولا يرضى  
والسوء ولعند قائلنا من ذلك بان لعبد الطاهر دور العابد  
ولان الامام يحتاج اليه لا مودة سفيها كالقضاء والامر ولا العبد  
باطلها خلاف التي فاته شاي فلا بد ان يرضى به ويكون باجبه  
وظاهره سوا فاما الفصل الثاني  
ورود العبد في اختيار خلاف قول الربيه قائم واخيرا ان العبد  
به محبة عقلا لكر الشرح لم يرد به وجمعتهم في ذلك ان هذا  
امر شرعي فلا بد من طريق ودليل به لعلم العبد ولم يوجد في القبح  
على ان العبد لم يرد به وعندنا ان العبد يرد به من شرفه  
في ايات الاختيار طرق اربعة اولها ان الامام له ان يرضى  
طريق وامر لصيرته الامام اماما لان مع اجتماع احوال لصيرته اماما  
الا امر زائد بالاجماع فذلك الامر لا يكون من الامور واجبه اما النص على  
ما نقوله الامامية او الدعوة على ما نقوله الزيدية او الاختيار  
على ما نقوله نحن ونسب من بعد ان النص والدعوة ليسا طريقا امامية  
فليس الا الاختيار فان قيل عند بعض الزيدية ما حياض احوال  
يصير اماما من الذي عليه جمع منهم انه لا بد من امر زائد وهو  
الدعوة او الاصحاب والذي يدل عليه من مذهبهم ان عندهم  
يجوز ان يكون في الوقت جماعة من اهل البيت يصلون للامامة والاختيار  
مجمعة منهم ولا يجوز للامامة الا امر واحد ولعند  
فان الاجماع انعقد في الصدر الاول ولعده انه لا بد من امر زائد  
من خالف كان محججا بالاجماع وبانيها بالاجماع  
قائم وان اختلفوا في المختار ما ينفقوا في ان طريقة الاختيار  
والعقد فالما حيزون طالعها من طريق السعة وكذلك اصحاب  
وذلك طاهر عنهم يوم السقيفة وبعدها وكذلك اعتبرها

امير المؤمنين ومن كان من ذلك من ان يرضى به ولا يرضى به  
في كل وقت اما طلب البيعة او رضى بها فالحل ان ينفقوا ان طريقة الاختيار  
نوحى اليهم كما فرغوا الى طلبه عن الامام ففرغوا الى الاختيار وهذا  
معلوم من حالهم يوم السقيفة ولوم السورى دل انهم لم يرضوا  
في ذلك الا عن يوسف وبيده ان عمر جعل الامور شورى بينه  
وامير المؤمنين دخل في الشورى وكل ذلك يدل على محبة ما قلنا  
وقولهم بان امير المؤمنين دخل في السورى لا يراه الحق لانه كان وقت  
الاجماع من حيث احقوا لا قامه امام لا يرضى لان الطاهر انه  
دخل السورى فلا يعطى عن السب وسعوا بالعلم ولا يرضى بكم  
اراد الحق في سائر الامام ولا يرضى بكم سائر الامام على النص  
يوم السورى فكيف يرضى ما قال ولعند فان يحاورهم  
ويحاوره بامر السورى ويبيعه عبد الرحمن وما اسيرط على القوم  
عامته وعليه خاتمة وقبوله ذلك وقيل عبد الرحمن ان انما جعل  
كزاو لم يعل لا حاجة الي البيعة وكل ذلك بطل ما زعمه القوم  
وبالتسها انهم قالوا بقت امامه له بكم بالاجماع وطريق  
ايات امامه الاختيار فعلم صحة الاختيار والعقد نوحى  
ان كل امر من على امر ففساد الامم بوجوب فساده القوم  
قل كان صحة امامه له بكم بنبينا على الاختيار وسب امامته  
بنت صحة الاختيار ولا يقال ان امامه لم يشك لانهم  
سوفنا وجهتهم من بعد بالاجماع وراعيها قالوا  
بنت في الكل الرضى امامه عمر وقد علمنا انه لم يكن اجماعا  
على امر مقدم وهو امامه له بكم واذا ثبت امامه عمر لم يبق الا







نفسه بواسطه وهذا الجور **مسألة** ان معنى الدعوه ان  
يدعو الناس الى طاعته والقبول امامته مما لم يشك لم يعجز الدعاء اليه  
فكان الدعاء الى النبوه والصدق **مسألة** لا يصح الا بعد تقدم النبوه  
كذلك هذا احتجوا بوجوه منها اجماع اهل السلام  
من قال لا اعتبار بالنص وقابل بالدعوه وبطلان نفسه الدعوه  
والجواب ان قولهم اجماعهم حجة لا سيما انهم لم  
يكون قولهم حجة وبعد فلا يسلم انهم اجمعوا على ما ذكر  
لان كبريائهم يقولون بالعقد والبيعة **مسألة** ان ما  
يعتبره لا يخالف فيه احدا من معتبري باب الامامة وهو اجماع  
الاحمال ومما اجمعوا ان مجرى الخصال لا يكتفى ولا بد من امرزاد  
به بصير اماما وكانهم اجمعوا على طلب امر سوى اجماع  
الخصال **مسألة** ولا يعتبر النص في الامامة  
خلافا للامامية لئلا يمتنع ان لو كان نص لمقتل وان الامامة  
من اعظم امور الدين خصوصا عندنا اما مقتله النبوه فلو كان  
طريقا للنص لست ولو لم يقتل وان جاز ان لا يقتل لو لم يقتل  
لما زمت له في كثير من الشرائع وفي هذا هدم الاسلام وكان  
الصحابه اختلفوا في سريانه الامامة ومنصبها وقالوا انصار  
ماروي والمخبرون كذلك لم يعتبر احد النص ولا سيما  
صحة الاخبار وفي صحة بطلان النص وقد بنا الحجة في صحة  
الاخبار ولانه لو كان هناك نص لكان لنا طريق الى معرفته  
وقد ثبت انه لا يعلم ضرورة ولا استدلالا فلم ينجس امامنا

ما زمت له في كثير من الشرائع **مسألة** ان ما  
يعتبره لا يخالف فيه احدا من معتبري باب الامامة وهو اجماع  
الاحمال ومما اجمعوا ان مجرى الخصال لا يكتفى ولا بد من امرزاد  
به بصير اماما وكانهم اجمعوا على طلب امر سوى اجماع  
الخصال **مسألة** ولا يعتبر النص في الامامة  
خلافا للامامية لئلا يمتنع ان لو كان نص لمقتل وان الامامة  
من اعظم امور الدين خصوصا عندنا اما مقتله النبوه فلو كان  
طريقا للنص لست ولو لم يقتل وان جاز ان لا يقتل لو لم يقتل  
لما زمت له في كثير من الشرائع وفي هذا هدم الاسلام وكان  
الصحابه اختلفوا في سريانه الامامة ومنصبها وقالوا انصار  
ماروي والمخبرون كذلك لم يعتبر احد النص ولا سيما  
صحة الاخبار وفي صحة بطلان النص وقد بنا الحجة في صحة  
الاخبار ولانه لو كان هناك نص لكان لنا طريق الى معرفته  
وقد ثبت انه لا يعلم ضرورة ولا استدلالا فلم ينجس امامنا

ما زمت له في كثير من الشرائع **مسألة** ان ما  
يعتبره لا يخالف فيه احدا من معتبري باب الامامة وهو اجماع  
الاحمال ومما اجمعوا ان مجرى الخصال لا يكتفى ولا بد من امرزاد  
به بصير اماما وكانهم اجمعوا على طلب امر سوى اجماع  
الخصال **مسألة** ولا يعتبر النص في الامامة  
خلافا للامامية لئلا يمتنع ان لو كان نص لمقتل وان الامامة  
من اعظم امور الدين خصوصا عندنا اما مقتله النبوه فلو كان  
طريقا للنص لست ولو لم يقتل وان جاز ان لا يقتل لو لم يقتل  
لما زمت له في كثير من الشرائع وفي هذا هدم الاسلام وكان  
الصحابه اختلفوا في سريانه الامامة ومنصبها وقالوا انصار  
ماروي والمخبرون كذلك لم يعتبر احد النص ولا سيما  
صحة الاخبار وفي صحة بطلان النص وقد بنا الحجة في صحة  
الاخبار ولانه لو كان هناك نص لكان لنا طريق الى معرفته  
وقد ثبت انه لا يعلم ضرورة ولا استدلالا فلم ينجس امامنا



ولا يجوز ان يدل اذ لو حاد ذلك حاد ان يطر الى الحاد والرد قد  
ولا يدل عليه ثم ان اركب هذا الموضع ان يجوز في كل امام  
ان يكون هذه الصفة وذلك بعض السفيرون عندنا والى هذا فان  
ابو العباس الحسين والبريل على ان العقمة عنده واجبه وجوه  
منها ان الامام انما يحتاج اليه لا مورث عنه نعم من دون  
العقمة ولا يحتاج في بعضها الى العقمة كما مضى الا كما مضى  
المجود ووجهه فخل هو عند كل محل القضاء والامر والشهود  
يؤيده ان الامام لا يخلو اما ان يحتاج اليه في العطلات او الشرعات  
او امضا الاحكام وكذا ذلك على ما نقوله وفي الاول يعلم العقل  
وفي الثاني يعلم بالنقل فلا يخفى ما قلنا معرفته الا اننا جردنا  
عن من مزرجه سوى الامام فلم يكن فانهما ما نوجب العقمة اصلا  
ولا يلزم الانبياء لا يعرف المصالح من قبلهم فلو جردنا  
عليهم شيئا من ذلك ادبى الى سد باب معرفة المصالح والادبى الى  
التفسير عنه في نوحته ان الامراء والعصاة يتولون ما يتولاها  
الامام قائمون مقامه في العقمة بغيره ليشترط كذلك  
الامام وفي جماع الصحابة قائم عند اقامه  
الامام حاله حال اعمير والاصناف والشرائط  
ودكره اما يجوز فيه وما لا يجوز ولم نقل احد من مشايخنا بالعقمة  
ومنها ان العقمة لا يخلو اعتبارها من وجوه اما لانه  
نعلم بخبر قوله الاحكام او لانه اصلح واقرب الى القبول  
والعدم من الخلاف اولانه حافظ للشرع مكنونه على

هذه الصفة لعدم السفيرون كان اولي اولانه منه الغافل  
ومعلم الجاهل فوجب ان يكون صفة خلاف صفة والادبى  
الى حاجته الى منبه اخر ولا لانه لو لم يكن معصوما لمجاز ان  
يحصل من جهة ما لا يمكن بل اجبه من سلب حياه لا سبطا ووجهها  
والا حه فوج ولا وجه سوى ما ذكرنا لعل اجله يوجب العقمة  
وكذلك لا يوجب العقمة فوجب ايضا لفتنا ما قالوا  
قامت الاول فما طبل لوجه احدها ان جميع الاحكام  
لا يجب كونها معلومة بل يجوز ان يكون منها معلوم ومنها مطمئن  
على حسب ما ورد العبد بالاحكام ويجوز ان يكون المصلحة في  
ذلك دون العلم كما ملنا في القبلة عند الاستنباه ومعرفة اوقات  
الصلاه والصيام وقيم المتلفات واروش الحنات وقولهم  
انه يجب معرفة الاحكام كلها غير مستلزم وبعد فلو سلمنا  
ان كونها معلومة شرط لما اذا ما انما انه يحتاج فيها الى الامام  
وهذا احتصر في العطلات على ادله العقول وفي الشرعات  
على ادله الشرع وبعد فملا حاز ان يكون المصلحة ان احدها  
من غير المعصوم كما قد يكون المصلحة ان احدها من غير النبي  
وكما ان المصلحة قد يكون بان يصح عليها في القرآن وقد يكون  
المصلحة في خبر من الاحكام ان لا ينقض عليها في القرار وكما  
يكون المصلحة مزره في الحكم ومرة في المشايخ ومرة في شئ  
ومرة في شئ اخر وبعد فيلزم منه على هذا ان يطل  
جميع المقامات والاعتبارات وانواب الاحكام وما علق



بالظن وان يحسب على الله تعالى ان ذلك على حكم نطقه  
وامتثال ما في صاقل ما بيننا ان غير المعصوم وما يكون اصل  
كما ان عنوانه وما يكون اصله وبعد فلو شرط ذلك في  
الامام لكونه اصل لو حسب ان يستقر في الامر والعضاء كان  
معصوم من العبد من الخطا وكذلك السهو والمذكور وهذا  
يؤدى الى معصومين كبره **واما الثالث والرابع والخامس**  
**سطل كل ذلك** كما اقبلنا به الوجه الاول والثاني ان كل ذلك  
موجود في الامراء والعضاء ولا يستقر العصبه وبعد  
فان السرايع محفوظه العلماء ونقله الاخبار بحث استنها واحد  
نهم الاخرون وان احبطوا احد قومه الاخرون فلا فقر الى  
الامام فضلا عن عصمه وبعد فان جميع ما اوردته في هذا  
الفتور سطل بزمان الغيبه فان الامام غير ساطع مدد العرف  
والشرايع محفوظه **قار** **سطلها** التقات عن الامام  
قلت هو لا التقلد معصومون ام لا ولا يلزم من القول بانهم غير  
معصومين مع العلم فاذا استنها واحد او احبطوا وبعد الكذب  
في احكام الدين والفروج فمن الذي يسدركه فان يسدركه  
الامام فليس كمن يسدركه وقد فات **و** **بعد** **علم** **لا يجوز**  
ان يقال يسدركه الخطا علما الامه والله تعالى بالطافه فلا يمكنه  
من الاجماع على الخطا وبعد فان الشرايع على ضربين  
ما طرقة العلم ومنها ما طرقة الطرقة العلم بعضها  
ضروري وبعضها مكتسب وكل ذلك لنا الى معرفه طريق  
وهو محفوظ بغير امام **وقولنا** **نا** **كانت** **عصمه** **شرط** **الاجل**

245  
وقال احسان على ما يترجمه بعضه وان اكلوا العبد من الخلاف  
فماست لان الانبياء معصومون مع كثرة الاختلاف وهم رؤساء  
واحوالهم **وامير المؤمنين** معصوم ووقع في امامه وامره من  
الخلاف ما لم يقع في زمانه **بعد** **من** **ان يكون**  
العضاه والامراء معصومين والسهو **وقولنا** **انه** **منه**  
الغافل من معلم الجاهل من يجب كونه معصوما **عن** **محسب**  
لانه ان اراد ان يعلم فانه يحصل بغير العصبه فلا معنى لاستراط العصبه  
**احسب** **بان** **الامام** **اذا** **لم** **يكن** **فوق** **يده** **فدلو** **لم** **يكن**  
معصوما لم يامن ان كل الامور التي هي اليه وفوت المصالح او  
يعمل مما هو عصبه **والحوادث** **ان** **الذي** **اليه** **امور**  
ظاهرة فان اخل في الظاهر معول بسببه ولو اخل في الباطن  
فذاك لا يعتبر ولا يؤثر في المصالح **ثم** **مد** **اسطل** **بالعضاه** **والامراء**  
**فان** **ال** **فوق** **يده** **مد** **يسدرك** **ما** **عقروا** **حلت** **او** **كيف**  
**يسدرك** **الدين** **والفروج** **و** **بعد** **فان** **الامام** **فوق** **يده** **مد** **فان** **اذا**  
**زال** **قومه** **الامه** **او** **استبدلوا** **به** **احسب** **ان** **انا** **امرونا**  
**طاعة** **الامه** **فلو** **لم** **يكنوا** **معصومين** **لم** **يامن** **ان** **امرونا** **معصية** **يجب**  
**عليها** **معلمها** **وهذا** **عاسد** **والحوادث** **انما** **امرنا**  
**طاعته** **في** **امره** **مختومه** **على** **الظاهر** **فان** **افعلنا** **ما** **فعلنا**  
**طاعة** **وان** **كان** **باطنه** **خلاف** **ظاهر** **فما** **امرنا** **كما** **ان** **احاكم** **اذا**  
**سد** **عصمه** **سهر** **بما** **ل** **ويكاح** **او** **دم** **وعبد** **السهو** **ومعصية**  
**بذلك** **والسهو** **وكذب** **معصية** **القاضي** **وارامه** **طاعته** **وان** **كان** **يجوز**



في الخارج اتم شهده والغير كونه **مسألة** في القضاء والامرا  
 وبعد فحوز ان يكون الامر وان كان عاصيا في امره فالمقتضى  
 مطيع كونه فوما وهو على غير طهاره فان صلاته فاسده وصلاحه  
 القوم **مسألة** **أح** بانها قام مقام الميع فوجبه ان يوصف  
 بصفه فليست الا مسلم انه كونه على العموم فان عني في علم المصالح  
 وغير مسلم وان عني في تنفيذ الاحكام فيبطل الامر والقضاء  
**أح** بانها في الامام هو المتبع والما موزة بطا عنة والمعلم الجرد  
 فلولم يكن معصوما لحاجته ان يوجد منه مثل ذلك فسادا في الناس في الخارج  
 والامام فليست **مسألة** ولم لا يجوز ان يورث بطا عته وان كان غير معصوم  
 وكانت المصلحة في ذلك كما قلنا في الامرا والقضاء والشهود وبعد  
 يجوز ان يورث بطا عته ولا يامره بطا عه غيره اذا كانت المصلحة فيه مع  
 عدم المعصية وبعد ولو فعل سائما من ذلك معزول وان يكون اماما  
**أح** بانها في الامام انما يختاره الله على من يشاء عندنا  
 بصفة على غيره وعندكم على صفته فلا يجوز ان يمارس فاسقا او منافقا  
 قلنا انما يختاره الله على من يشاء ان عيبه ان عيبه ان عيبه  
 ينق من حكمة او من جهة رسول فليكن ذلك وان عيبه ان عيبه  
 تعذر نصب امام فيضوه كذلك لم يجوز فبدا غير مسلم وفنه  
 وقع النزاع **مسألة** مد اسطل بالامرا والقضاء وبعد  
 فلولم على القبلة لا يجوز ان يكون غير القبلة ولو بعد با حقا فاسد  
 في غير الكعبة حاز كذلك هذا **مسألة**  
 ويعتبر في الامام ان يكون حرا عابا فاضلا وعندها كونه  
 كل من علب صار اماما الذي **مسألة**  
 في هذا الفصل الصفات التي لا بد للامام ان يكون عليها حتى

ان يكون اماما وبعد **مسألة** في الامام ان لا يملك امر شرعي اخذ  
 من الشريعة ولا مجال للعقل فيه فاذا كان اقلنا شرعيا كذلك صفاته  
 كالصلاة والصوم والحج وسائر الشرائع **مسألة** الطريق الى معزونه  
 منها من اوجه الشريعة اما نفي او اجماع او خودك فكل ما دل الشريعة  
 على اعتباره اعتبر به وجملة ذلك ان الامام انما يختاره الله لا موز  
 شرعية فوجبه كونه على صفته يمكن من القيام بما فوض اليه مع سلامة  
 الاحوال وهذه جملة خلافاتها من النقصان في لقبيلها  
 انه يجب ان يكون ذكرا بالغ عاقل مستمرا عديم عيوب لا يورثها من كل  
 امر منع القيام بما فوض اليه افضل الناس او ما مضى الا ان يكون هناك  
 عذر فحوز عنده امامه المفضل عالم سديد من الحروب غير حياريات  
 العلي لمكنه اقامه الحدود والحروب ولا يجوز ان يكون غيلا منع  
 الاموال من حقوقها ولا مسرفا يضيع المال في غير حقته وان يكون  
 واحدا **مسألة** في هذه الجملة تقع في مواضع  
 منها من حوز امامه المفضل من غير عذر كما في الخطا والاستكانة  
 وخلاف من خالف ولم يجوز امامه المفضل اصلا ومنها  
 خلاف المشورة في امامه الفاسق والخارجي ومنها خلاف  
 حوز الامامه في غير قوس كما حكى غرضه في بعض الخواارج  
 ومنها اعتنا بنقيب مخصوص وهو العترة عليا مدع  
 الله الله الزبير **مسألة** في جميع هذه فضلا فضلا  
 والذي يدل على وجوب كونه ذكرا بالغ عاقل الا اجماع وانما خلاف  
 من الامم ان النساء والصبيان والحجاء من لا يجوز ان يكونوا اماما  
 وكذا لا بد منهم القيام بالامر ولا نه مولى عليهم ولا نه لا يجوز



ان يكون قاضيا ولا يصح ولا يجوز ان يكون قاضيا اماما  
 قامت الخيرية بشرط ان العبد يولي عليه وينصرف بامر المولى ولا  
 يتر من اهل الولاية والسفارة ولا يودي الى السفينة فقامت  
 اعتبار الاسلام فلاز الكافر لا يجوز ان يمسلم وامام العدل  
 وعندنا لا يجوز امامه الفاسق خلافا للمشهور لنا انه العبد سعادته  
 والاولى الولاية ولا يجوز ان يكون قاضيا ودرجه الاماميه فرق  
 بدرجة السفاره والحكم فاولى ان لا يكون الفاسق من اهل  
 سبقي التزامه والامر بالمعروف عليه وهذه احوال لصلابة  
 الامامه ولا نعلم جعلوا ان الفاسق لا يعقد له ابتداء لاجل فسقه  
 فكذلك اذا فسق لا يبقا اماما لان النفس تنافى الامامه لما فيه من  
 الامانات وما يروى عن النبي صلى الله عليه اطهر اولادى  
 عليكم عند حبسهم ليس المراد به الامام واما المراده من توليه الامام  
 ولا خلاف ان الفسق مرجحه الاول وغير الاول ومن جملة  
 الاعتقاد والادخال سوالا ان جميع مستوفى كونه فاسقا  
 ولا يفسد ان سفاره المتاول يسئل فكذلك يجوز ان يولى  
 لان عند الاوقاف سبها لا يقبل سفارته اذا والى ولا العضا ولمدا  
 قلنا لا يسئل خبره ولا فتاويه ولا يعلو لهم بقوله واولوا  
 الامر منكم معتاه اذا كانا على صفة محبة طاعتهم واما  
 كونه عالما فانه يجب خلافا للمشهور فالمرسل عليه اجماع الصحابة  
 انهم طلبوا الفضل ولا سكران من لم يكن عالما وكان جاهلا لا يكون  
 افضل ولا نه اذا لم يكن عالما لم يمكنه القيام بما يخص اليه  
 ولا نه يكون اتقى من حكمه وامر به وقته بغير وهذا القدر  
 لا خلاف فيه من العدله وعندهم ممن يرجع الى الحق واما

الخلاف في ان الامام لا يجوز ان يكون قاضيا اماما  
 بنسبه قامت كونه سبعا غير خزوج لانه اذا كان حيا نال  
 مكنه القيام بما يخص اليه فقامت كونه سبعا غير خويلد واستوفى  
 فاما كان كذلك لانه اذا كان حيا لا يضع الحق ومواضعها واذا كان  
 مستوفى فاصبح امورا المسلمين فقامت اعتبار الفضل  
 ولا جماع الصحابه انهم طلبوا الفضل ولذلك لما قال ابو بكر يا عمار  
 هدر ارضي عمر وابا عبده قال عمر ما علمت لك غنمة في الاسلام  
 غير هذا القول هذا وانت حاضرا لما اعتقد ان الباكر افضل منه  
 وعمر جعلها سنة لما اعتقد انهم افضل الصحابة وكان  
 العائس بالامامه لا خلاف بينهم ان الفضل مطلوب مستلزم  
 ولا يجب ان يكون الامام اعلم زمانه عندنا والمعتبر ان يكون من  
 اهل الاحكام ولا يعتبر علمه في غير الديات وهو من باب  
 اكثر الزيادة وعند الاماميه يجب ان يكون اعلم اهل زمانه  
 بشرط علمه بالصنائع واللغات واصناف العلوم من الطب والنحو  
 وغير ذلك لئلا انه اما مستوفى الامامه من الشرائط ما  
 يمكنه معها القيام بما يخص اليه فاذا حصل فلا معنى لاستراطها  
 سواء فازا كان من اهل الاجتهاد صار كذلك مجازا واما  
 دعا القوم الى ما قالوا انهم يقولون الفاسق والاجتهاد والاجماع  
 واخبار الاجابة وزعموا ان امور الشريعة كلها توخذ من الامام  
 وما لو اهدى القول واذا سار طلائد كدس ما يهتدى عليه  
 واما ان الصحابه ما طلبوا العلم وقد كان ابو بكر وعمر  
 يردعان الحداي غيرهما في المستأين ولا يعجب ذلك احد



**مسئله** وجب ان يكون صاحب اختيار واحد وان كان  
مجردا كان حيا الى غيره : اما حونه صاحب اختيار فلما بينا  
انه لا يمكنه القيام بما فوض اليه اذ لم يكن كذلك فاما حاجته  
الى غيره طاف ما نقوله الاماميه بجواز شهادته وراحده  
نقوله كما فعل ذلك عمر بن الخطاب : وهم بنوها على اصلهم وقد  
بيننا فتاوى ذلك وقد ثبت الاجماع ان الامام مجرد ان يرجع الى غيره  
في فقه الملفات وارادته الحنايا واداءه في سب واحد ان يرجع  
الى غيره لم يمنع ان يرجع الى غيره : لو صح ان اليه على الله كان  
يرجع الى اصحابه وشدادتهم كما فعل باسارى بدر وحدث الاجزاب  
ورعا كان باخذ نقولهم وبيع زايه كما سنا في حديث المنول الذي رآه  
ابن سفل : وكما سنا من المصالحه على غار المدينه فدرجة الامام  
لا يكون اعلم من درجته : والذي يوجب صحة ذلك النص الوارد في  
رجوع الامام في احاب جزا الشهيد الى ذلك يدل كما يطق به القرآن  
**مسئله** ولا يجوز الامامه في غير قرسي خلافا للفتاوى  
وبعض الكواجر واكتشوفت نقوله عليه السلام الامم من قرسي  
رواه ابو بكر يوم التقيته بحضره الصحابه فما انكره منك ولا رده رآه  
بل انقادوا له : ولا نقول كفت انصاره عنه حين عزوا  
عليه بعد ذلك كما حمل انه يستأذنه في ذلك كما ذكره ابو بكر وحمل  
انهم لم يسمعوه واما شيعه المجاهدين والتواضع لهم : ولا نقول  
لما اذا مال عمر لو كان سالما حيا ما تخالفت في التناكر فلما  
ارسلت فليست فيه فتاوى الفحما انه كان محله في المسوره اولى  
الشورى ولا نقول ان قوله الامم من قرسي اما الاماميه  
فهم ان الالف واللام اما ان يذكر الحمد او الجنس وليس هذا

معهود فلم يتق له : رآه اما ان يكون للامم او اخبر  
وايما كان لا يجره خلافه : ولا ان اصحابه لما اختلفوا في المصالح ففتروا  
الامر على قرسي والقطعت المنارعه قال امير المؤمنين لما بلغه ان الانصار  
طلبوا الامر فقال لو كان الامر منهم ما كانت الوصايه بهم **مسئله**  
وجوز ان يكون قرسي من صلح للامامه فقام من غيرهم وقال ابو هاشم  
لا يجره فهو اختيار القاضي وحسن السمع او عبد الله بن جرير بن الحارثين  
فهو كما لموقف فيه والحق ما قاله ابو هاشم لانه ثبت وجوب  
الامامه وبيننا ان معز الامامه قرسي وعند هذين الاصلين ان  
قرسي لا يكون منهم فانه على التقدير ان خلافا ان يعام من غير  
قرسي فاسا على امامه المفضل ولا نقول ان سائر السرايط  
اذا عدم لا يجره اقامته كذلك القرسي وكل لا يشرط الامامه على  
من من من هاهنا مع عدمه نحيه المقر والقيام بالامر كما يجوزون  
والفتوى وغيره : ومن هاهنا ما لا يؤثر واما اعتباره في الشرط  
للمشروع وان لم يؤثر عما جعل اليه ككونه قرسيا وككونه افضل  
**مسئله** الهاشم والقرسي اذا استويا من كل وجه الا  
انه علم من حال الهاشم ان الانصار له اكثر والناس اليه اميل  
فهو اولى بالبيعة فان استويا في ذلك ايضا فالعقد لكل واحد  
منهما حان عند الشكر وهو اختيار القاضي ومن اصحابنا من يقول  
الهاشم اولى وكذلك استنبههم رسول الله واقرهم فثبت امامته  
وقال ضرار الاحمسي اولى بالعز والذل اولى بالعز  
قال القاضي والمسته طريقتها الاحكام لانه يصح ان يقال  
ان السرايط المعبره في باب الامامه غير حاشية لا حاشية فيها



سوا فلا يبايعوا احاز **مسألة** يجوز ان يقال ان كان اخقر بالرسول  
كان اولي لهذه المذبة حيث ان ذلك طرفة الاحكام ومسا  
حكى عن ضرر محجل لانه علل ان الله اسهل لانه عند عقد  
الامامة لا يعتبر كفيه الازاله **مسألة** ولا ان الاحزاب اليه يخرج من  
كونه اماما لا يعلو ازاله غيره بل يعزل **مسألة**  
بعد ان الامامة تترس على ما ذكرنا **مسألة** ولما ذكرنا  
واكسرس **مسألة** وعند الامامة المحققون منهم يقولون المعتبر  
لا المنقبة ومنهم من قال المنقبة ولما ذكرنا **مسألة**  
ما سنا من اجماع الصحابة على امامه لم يكرهوا وان كان هناك اكسرس  
واكسرس **مسألة** ولقوله عليه السلام الا لم من قرس ولم يخقر بظاهر  
بطل من جهة كماله **مسألة** ولا ان صفات الامام ما خوره من  
السيرة ولم يزل الامر على اعتبار ما ذكره **مسألة** ولا ان الصحابة لما  
نارخوا في شرائط الامامة لم يعتبر احد منهم ما ذكره وانما  
اعبروا قرسا رفته رفته **مسألة** ولا ان عليا كان اماما  
بالافاق وان لم يكن من البطرس **مسألة** فاما الامامية فذكر وان  
المعتبر بالنقص وذكروا في ولد اكسرس **مسألة** وقد تناقشوا  
قولهم **مسألة** فاما الزيدية فالتا اجمعوا على جواز الامامة  
من البطرس **مسألة** فاما فاما عداه فكان الجمع عليه اولى فليس  
والامامة ان يقولوا محتمل هذا **مسألة** وبعد صوته في البطرس  
لم يثبت في غيره بل لئلا اخر وقد بخر حوازه عندنا بل  
واحد **مسألة** ولقوله عليه السلام اني اريد منكم البطرس المحبر  
فلن الا خبر ان محجل لسرفه بيان الوجه الذي تمسكه

ولم يسر ان العترة من هم **مسألة** ولما اراد التمسك بحسبهم وبعده  
فان المراد بالعترة آلهه ولدك بالاب والابن عترة رسول الله صلى  
الله عليه وسلم **مسألة** ولما ذكرنا في مسعى وعوز ال **مسألة**  
حزرا على طريقتهم ودر انرا بدنه **مسألة**  
بقوله ميل اهل بيته كمثل سفينه نوح فلما هذا ان كان ذلك  
على الامامة **مسألة** والواكل من كان اسر رسول الله واخوته منه  
سما كان اولي ان الناس الى الانتخاب له اخبر فلما  
هذا دعوى والذي يطلبه من حزب اعتبارا حال امير المؤمنين  
واكسرس **مسألة** واذا كان ما را اعتبار عنهم من كان في ايامهم  
ع **مسألة** انه لو ثبت ذلك ان اولي البيعة فاما ان يقال لا يجوز  
**مسألة** لا يجوز الامام اخشرون واحد شرعا وادار  
ذلك عقلا كما جرحه الانبياء وعن بعضهم يجوز **مسألة**  
في ذلك وجوه وكرها الوفاة من ههنا اجماع الصحابة لا يوم  
الشيعة لما نارخوا الامور فالتا انصارنا امير ومنتكم امير  
قال عمر فمكر اعليهم در ردة القولم لا يصلح هذا الامر الا لواحد  
فزعوا الى قوله ولم يكرهوا ذلك ومن ههنا انهم جالوا بعد حال  
عقد الواحد على وجه يفتخ الا كما الامامة غيره معه ومستهوا  
انه لو كان في بلد من جاز في بلد واحد لان الولايات المسحوقه كالحلف  
استحقاقنا احوال التقاع ولا يتشا عبد البلاد فلما لم يصب ذلك  
في بلد واحد كذلك في بلد **مسألة** وما حكى عن بعض الزيدية فاما  
ارادوا ارا ما عدت الديار ولا تقف احدها على حال الاخر



مما كان من حال يحيى الهادي والباقر عليهما السلام  
فكل واحد من رضى ويقوم بالحكام حتى اذا التقيا استلما احدهما  
الى الآخر **ومما** يدل عليه قوله صلى الله عليه  
اذا ابوع لامير فاقبلوا احدهما ومعناه اذا تقدمت بيعة  
احدهما وامنع الآخر من انتاعه والرضى به وجب رضى  
اخرى الى قوله انه يكون باغيا فان قيل فما قولكم اذا ابوع  
لامير احدهما وهل يختلف الحال بان يبيع في موضع واحد  
وموضعين قلت اذا ثبت انه لا يجوز الامام اكثر من واحد فان  
عرف التاريخ فان اوله هو الامام ويجب على الناس الاقياد فادبر  
بفعل كان باغيا ويجب قتاله وان لم يعرف فسد السعنان ويستوي  
العقد لاحدهما كالولين اذا زوجا وليتهما والوكيلين اذا باعا  
مال موكلهما فان عرف التاريخ كان الصحيح هو الاول والاظهار هو  
موسم سخنة واسم وهو الصحيح ولا يجوز ان يقال بحكم الشريعة كذا  
ادعاء البيان واخا ما المينة لان اثبات امام من لا يجوز واخر  
بانه اذا حاز كون نبى في وقت حاز كون امام من قبل الوكيلين  
والعمل يجوز امام من لا يشترط الا ان يستمع مع منه **والصواب**  
فانه يجوز بيان في بلد واحد ولا يجوز في اكثر من بلد **والاجماع**  
**مسئلة** اذا ابوع لامير وعرف التاريخ ففقد البعض  
يدفع كل واحد عن نفسه فان استأجرا علم انهما لا يريدان الاصلاح  
في ازالتهما وقتل بعضهم ففقد بينهما وحكي مرسامة  
عنه على وقال بعضهم الذي عقد له في البلد الذي مات فيها  
الامام وقد سنا ان عندك واسم سطل العبد وسنانف  
السيرة ويستوي فيه بلد الامام وغيره لئلا ان اخيار

140  
الامامة لا يختص به من رضى من اهل الحل والعقد  
ممنونه سوا فاذا ثبت ذلك وعقد لا يبرر وعلم التاريخ فقد ثبت  
امامة الاول فوقع العقد الثاني وهذا امام مكارر فاسد لوان لم  
يعلم التاريخ فليس احدهما اولي والاخر ففسد ان كان بينه والولين  
والوكيلين فامتنع السعيل للقرعة منه لم يبح لانه لا يبيع  
ولا الاستلزام منه يبيع فلو كان الزوج على ما مدسلا فان قيل  
اهل بلد الامام الاول لم يمتهم من امر الامامة ما لم يلزم عنهم عتات  
سعتهم اولي قلت **الاجماع** استنوا في وجوب ذلك فان عقد  
اولئك صح وان لم يعقدوا وبلغ الخبر سايرا الا مضار فحققوا  
جاز والواحد عليهم مكانته اهل اكل والعقد حتى يردى الى  
الفساد والتفارج **وقول** من قال اذا استأجرا خروجا من  
الامامة باطل لانه يجب على الامام الذي وقع العقد له ان  
يدفع عنه فاما لم يدر على ما قال ولقد قال على معاوية  
وقال الحسن بن زيد والشرع قد ورد في ذلك فاما قوله  
**مسئلة** يجوز ان يكون في العصمة جماعة يصلحون للامامة  
حلا فالاعتقاد والامامية لئلا اجاع الصحابة فان عمر جعلها  
شورى في ستة وامر سبعة واحد منهم فلو انهم كانوا الصالحون  
لذلك والامامة فعل وهذا حصه الصحابة من غير تكرار وان  
الشرايط المعبرة في الامام على جميع المذاهب لا تنفع وجودها  
في جماعة حتى يستروا فيه ولا ان احسن في احسن كانا يصلحان للامامة  
ثم كان احسن هو الامام **مسئلة** لو كان هناك جماعة  
فلم يباريهم واحدا اولي من بعد الآخر قلت ان كان هناك



وبه لا حله رجع بعبه احدثهم وقع له وان لم تكن فالمخيار الى اهل الشورى  
 يعقدون لمن شاؤا كما فعل في الامر السورى يوم السقيفة وهو  
 كما مره خطبها جماعة قالوا لا نكث ولا نخلد ذلك كذلك  
 هـ من اجتمع منه خصال الامامة حتى علم من حاله انه  
 يصلح للامامة لا يصير اماما بذلك حتى يابح له ويحكم عن بعض الزيدية  
 بالجماع الخصال يصير اماما والحق من مدعيه انه لا يصير  
 بذلك اماما ما لم يسم اليه امر زائد اما النص او الدعوة والانتصاب  
 لجماع الصحابة فانهم اعتمدوا امر ابي ابي على اجتماع  
 اكابر في جماعة فوجب ان يصير عليهم اماما وهذا فاسد وليس  
 بعضهم اول من عرف ولا بد من امتزاج مستلزم  
 صفة العقد الذي يعتبر في باب الامامة ان يعقد واحد في ربيعة  
 فتصير عند ذلك اماما او بعد الخمسة وقال ابو القاسم اذا عقد  
 واحد صار اماما لئلا يثبت انه لا بد للامامة من طريقتين  
 ان طريقتي السعة والعقد في الكلا في العدد وسرابط الامامة  
 من فعل اصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم ثبت ان لا يربطه خمسة  
 وصار اماما وعمر جعلها شورية في ستة لباع خمسة  
 للسادس ولم يترك عليه منكر والا عدل اذا علو بها حكم  
 في الشرع لا يجوز فيها طريق القابضة كالسبقات وغيرها  
 فلا كبر ان يجعل فيها طريقتي المقابلة الا ترى ان السبقات  
 مختلفة في الاعداد ثم لا يجعل فيها القياس اذ ليس احدهما  
 بالخير والاخر اولى بالاحرار بعينه ولان المقادير لا  
 قياسا واحدا وانما تعلم نفا ووقفها وقد ذكر  
 سحنا ابو علي ووجهه ستة يصيرها الامام اماما وشك

257  
 وقد رجع الى ما ذكرنا في التحقيق لا يقول ان صفته اليد شرط واما  
 الشرط ان ينصبه واحد ورعي الامامون وان لم يوجد منهم كلام  
 هـ اذا عقد امام الى اخره يصير اماما ولا يعتبر رعي اهل  
 الحل والعقد وهو قول في هاشم ومنهم من قال يصير اماما  
 الا يرضى اهل الحل والعقد وهو قول في علي والاصح ان لا يعمل فان عمل  
 فلا حل للحل والعقد ان يخالفه صفة الى هو اصل والوجه  
 لا يهاشم ان ياتوا رضي الله عنه عقد لعمر مع كراهة بعض الناس ولم يثبت  
 انه طلب رعي القوم وحي قول الكافة امامته عمر دلالة يصير اماما  
 بالمفروض نويد انه كتب بذكر كتابا ولم يحضره احد غير من كتبه  
 وهو عثمان وما ودي انه عرض على الصحابة ان ما عمل تطيب  
 لعلوم لانه واجب ولا نه اذا صار هذه الولاية حقا ولم يتعلق  
 بالامامة بقله حجاز ان يفوضا الى غيره كما في امام حسانه له ان يوص  
 الولاية الى غيره كذلك بعد وفاته وليس كذلك والامام لا يوص  
 انبسا الوصي لا يطلبا حق الثاني والثالث بالنسبة الا ان هذا  
 لا يصح لانه كساح لربيب اول ان له ولاية بعد موته حتى يفد امره وقوله  
 في باب رايه كساح لازم هاهنا لانه يودي الى نفوت حق اهل العقد  
 الذي ولايه العقد اليهم فالاعمار فيه على الاجماع فان ثبت والا  
 فالقول ما قاله ابو علي فامام اول سلمان الاصل غيره لا يصح لانه  
 يجب ان يكون الاصل ان يعمره واذا صار اماما فليس للامام صفة  
 عنه وليس له ان يمشا كذا اذا صار الامام ما سوترا في يد  
 العدو وفقد لعينه يلزم واستغنى عن عقد حد ان ذلك  
 اذا لم يعمره وفاته فان يلزم في حال حياته اولى وان ولايته  
 باقية وانما يجب الاستبدال بنفوت المصلحة واذا اقام غيره



فما لم ينف قامت او على حال اذا لم ينفى الخلع والعقد شرطا  
وحسبنا بسوط ذلك في جميع الاحوال وانما لم ينفى على انه فعل رضى  
اهل الخلع والعقد واحسبنا بالولاءات الى الاستقلال بالمفوض اليه  
لوفائه وما قد منا جواب مستمسك له اذ اعهد الامام له لوطين  
منها عمن لا يعلم احدهما خبر الاخر فكل واحد منهما سفيك الاحكام  
الى ان يستمع خبر صاحبه فحينئذ سوفف حمله لا قفا فيسلم الامر  
الى الاولى وان استويا سنا في العقد لا حدهما وذلك لانه اذا لم يعلم  
احدهما خبر صاحبه وقع العقدان على صحه ولا يلزم الاصل  
فان علم خبره ان يكون اما ما فلا يصرف حكم الولاية فاذا انقلب  
سلم الامر الى الاول فاذا استويا في الصفات والعقد وعدم النسخ  
سنا في العقد لا حدهما مستمسك له الامام بعد رسول الله  
صلى الله عليه وآله ولو خلافا للزبد والامامية ان الامام هو على وحلافا  
للزبدية ان العباس هو الامام والثالث لا يقع في موضع احدهما  
انه كان ليصل للامامة والثاني يثبت الامامية له والثالث مطاع  
المخالفين واكواب عند اما الفصل الاول  
فالذي يدل عليه وجوه منها ان ما يدل على امامه يدل على انه يصلح لها  
لانه لو لم يصلح لها لكان اجماعا على الخطا ومنها ما روي من عظيم  
النفع صلى الله عليه وآله ومبدحه له وسماه صديقا لما ظهر منه من الفضائل  
ما لا يمكن دفعها ومنها ما يعظم الصحابة له ويعتقده فلو كان لا يصلح  
لها لما فعلوه ولا عظموه ولا نكروا امره ومنها ان شرط الامامة  
معلومه وخصاله الامام محصور وقد ظهر عنه من العلم والسياسة  
والسخاوة وضبط الامر وعجزها ما يدل ان كان يصلح لها ومنها  
ان القرآن قد ورد في نصايله وساقه من لو لم يكن الا قوله بعد رضى الله عن

المؤمنين وقوله فخل المحققين من الاعوان كلز كما في قوله اذا ال امير في ايام  
الرسول بهذا الكلام ملته القابله فاما الفصل الثاني  
فلمشاخنة في امان الامامة طريق احدهما بما لو انت سلطان المصروف  
الاخير فثبتت امامته اذا افاضل سبها ومانها اجماع الصحابة على  
امامة عاتق وان وقع التولي في ابدا الامر وحال المستور وان الامر  
الآخر الى الاتفاق في ما يعونه ورضيه الكل وبالثالث ما يثبت امامية  
عمر اجماع الصحابة اذ لم يرد في طو لم يرد خلاف عن النبي في ابدا الامر  
ولا في انقايه ولم يرد كذا امر ابدا وانما كان في على امامه لم يرد في ان  
انما من كان ثابته محمدا والامام اجماعا على امامه عمر ولا يثبت  
ان الخلاف وقع في امامه عمر لانه لو ظهر كقتل كاطل السعة ولفوض العهد  
فلما لم يرد علم انه لعدم النسخ ولعل في طو حاز ان يقال كان في  
طاف ولم يظهر طول مدته كان ان يقال ان القرآن عود من لم يفل  
نوضحه انه لما ظهرت السعة فلو كان هناك خلاف لظهر ظهور السعة  
لا سيما ان يكون امرا مضافا ان والراعي الى فعل احدهما هو الذي ادى الى  
نقل الاخر من طو النقل في احدهما دون الاخر وهذا يودي الى جهالات  
عظيمه ولعل فان عندهم ان امرا الامامة اعظم من جميع اركان  
الشرايع مكان غصبا والاسلا عليها اعظم من غير غير الشرايع  
كالقبلة وكحرها فلو كان هناك خلاف لكانه والكارا استشهد وعلم لا يقتض  
على اليسير لان الكار كل سب على حثبه الا ترى انه لو اراد بعضهم ان يكون  
القبلة او غير الصلاة او الصوم فان كان لا يكون كالاكار على من يرد ما كابر  
كسره فلو حار مع هذا ان يكون وسكنه فحاز ان يقال كان في اخر الكتم امته  
فلم يفل وعور في القرآن ولم يفل وسبى القبلة ولم يفل وما على عيسى







والاستقام وذلك جرى عليه من خروجهم من بلادهم الى بلادهم  
ايام احذر من سبها انه كان يتردد في الاحكام وهذا الامر عندنا  
طريقنا الاحكام وكل محمد مصنف ومفتيها انها جوف الخلق السلام  
وهذا الزيت فللا امام ان جعل ذلك في قوله على امير المؤمنين  
ومن اول الدليل على ان جميع ما فعله اكلها كجوانه لم ينفذ امير المؤمنين  
منها من احكامهم ولا عدل احد من دوله القضاء ولا يكر ولا يظهر  
الامكان وعين بعد الفصل لا يمنع لهم الا الى التقيده وانما  
الامر لها صعبا الكلام فثبت ان الامر الذي يدعيه  
الكبرى والبرهان فاسد وقد بينا صحتها  
قضا الى كونه قد كثر في كذا خلافا للامامة وجماعة من البرهان  
سبل زيد على عز ذلك فقال لو كان ذلك الى ما مضى الاما  
قضية ابو بكر ولا شبهة ان فاطمة صابرة في دعائها  
والابو بكر محو في قضية يدعيه ان فاطمة لو كانت مطلومة  
على ما زعمه القوم لنصرها المهاجرون والانصار وبنو هاشم  
ولعظموا لها ولما سكتوا بوجه انه اول حكم حكموا به  
بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان خلافا من غير انكار  
ان يقال انهم غيروا كبريا من اركان الشرائع من غير انكار  
وان ذكر الحلو اما ان كانت دعوا فاطمة اربا او هبة  
فان كان اربا على ما زعمه بعضهم وان فاطمة تملك الميراث  
وقالت كذا في غير ذلك ولا ارث من غير انكار فاطمة اربا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم والعباس زعمه قول حماد بن عيسى  
طلب ذلك

دليل على انه لم يكن من سبها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من سبني سبني لا اله الا الله  
صدقة وصدقة في ذلك جماعة من الصحابة ورواهم سمعوا ذلك  
كما سمع هو وقول الامامية انه اخشى الكثير من قبل نفسه ولم يستع  
من رسول الله وظاهر السقوط لانه لو كان كذلك لما واغقه  
الصحابة على روايته وقال اخذ ان يكون سمع ذلك لم يعطون  
عليه بعد ولم يسمع فان قالوا قطع على انه لم يسمع فلما  
باني سمعوا ذلك ولا دليل لهم وان قالوا اخذوا فلما  
فلما اذا قطع على انه كذب ولعدو فلو جاز في هذه القضية  
ذلك كان في سائر قضاياهم وهذا واجب في الاسلام  
ولا يقال لو كان اكبر صحابا سمعته فاطمة صاحبه القضية  
ولست بعد امير المؤمنين ان يرد اربا في كل خبر لم يسمع  
امير المؤمنين وبعد فان يدان باب القضاء والامامة  
فكان ابو بكر اولي سبها لها وان قالوا ادعت الخلة  
فلما لو كان لعلم الناس ولشهادة فاطمة ان ادعت واحضرت  
من شهد رجالا ان يكون سمعوا اخر مشهد فلما لم يكن وكان حكم  
الله ان يفتي شامدين ولم يوجد لم يفتي ابو بكر على ما مضى  
الشرع ومما يروون ان ابو بكر ردها عليها وكتب  
كتابا ودفعا اليها فاستقبلها عمر واخذ منها الكتاب  
وحرقه فممن كان ذلك فيهم وروى سبنا ابو العباس  
ان الامامية بعد غير عارفين بقضية ذلك وحقيقة الامر



فيها فتره يروون انها ادعت في وقت ومرة يدعون انها ادعت في  
ومرة يقولون ادعت الخلة فلما لم يكن لها بينه ادعت الارث وفي  
الحقيق لا توقف لهم على سب الامم بعض دور اعينهم بها وسلون خطيه  
انشأها ابو العينا الضربة ذلك ولو كان صحيح النقل بقتلا  
ظاهره ولعل على ما اذا يحلون دعواها وفضا له بغيره  
الذي يقولون شائنا ان فاطمة صارت مبراه عن الكذب ادعت  
الارث على ظاهر الشرع حتى روي لها الخبر فسكت وما روي  
من ادعاء الهبة بحكم الاسلام ان العقبى الاشهاد من على ما نقر الله تعالى  
عليه في كتابه وانما ادعت طنائها انه كان سمعها من سبدها فلما  
لم توجد ساهد فسكت وايدوا ذلك بانه لو كان غصبا لرد بها امير المؤمنين  
فلما لم يرد دل ان ذلك العقبى ثابت ما نذر على موجب الاسلام  
والذي عندى في ذلك انها ادعت الخلة وكان رسول الله صلى الله  
عليه واله من سبدها ولكن لم يكره سلم اسما اذ لو كان سلم لظهرت في  
ولا تسغف عن الدعوى ولعلم ذلك الصحابة وكان مدهها ومن سبدها  
امير المؤمنين ان الهبة لهج من غير قبحر على ما هو مذهب الهادي  
عليه السلام وجامع من اهل البيت وكان موجب له بكرائها الا ان  
السليم على ما هو مذهب جماعة الفقهاء فادعت في على حسب اعتقادها  
وقض او لم يحسب اعتقاده وكل واحد منهما متصفا بحقا فلما لم يبح  
لها الخلة ادعت الارث فروي الجماعة في ذلك فلم تكن سمعته  
قامت ما يروون انها غضبت على له بكرها وادعت ان الصلح عليها  
من كاذبهم ولم نقله احد من معتقد قولهم والذي يروون العبا  
انه صلح عليها واما ادعت لما الا عا دهم كانت حارة بذلك  
مسئلة الامام بعد له بكر عمر بن عثمان اسما عمر فقب

بنت امامته باخوت رجوه من سبدها بعد الامام السابق انه بذلك  
لولا نصر اماما لجار العدو ولعنه ولا ظهوره ذلك وكان بينه الامام  
في الاختيار اقوى من رتبة العاقلين فازا جاز لهم الاختيار فله ذلك ايضا  
ومن سبدها الاجماع على امامته فانه لم يظهر خلافا في امامته والتمه  
منكر بل انفق الكل على امامته وكل من روي عنه في ابتداء السقعة  
خلافا فقد نال في امامه فثبت سعيد وان كان خلافا غير معتبر كونه  
في اجماع الاجماع وتولي سلمان وعمار من حشته وكذلك امير المؤمنين  
وكل من يروي على ما قلنا ولا يقال انه كان الصلح للامامة لان  
ما يدل على سبوت امامته يدل على انه صالح لها والا كان اجماعا مستحرم  
على الخطا وما يدل على ان ما يكره صلحا لما دل على ان عمر كذلك ولا نه  
اجتمع فيه الخصال المعنوية في الامام وما روي فيه من الاخبار  
يدل على انه وما حيز منه في امامته من العلم والامامة والسياسة  
والله عز وجل على ذلك فامت مطاع عنه فيه فثبتها  
يروون ان الزبير جاء الى بكر حين اراد اسحاق عمر وكلمه في ذلك  
فاجابه بالمطع قال له الزبير ما تقول لربك اذ ولت علينا وطاعنا  
فقال اقول وليت عليهم خيرهم في نفسه يعني اصحابهم لذلك مكان كما  
قال لانه حنذا الجنود ومع الفتوح وله من الاما في الاشلاء  
ما ليس لمن قبله ومن بعده وفنه فالك رسول الله صلى الله عليه  
لو كان بعدى في حاشا وان الله يعلم وضع الحق على الشان عمر  
ويكون ذلك وعن امير المؤمنين لما غسله وكفنه قال ووددت  
له كبت من رلته التي عند ذلك فما روي في هذا الباب فامت  
رجوعه الى غيره في المستايل فذلك من ادل الدليل على اجنبيا به



ووجه نظره في الدين فلا مقلد عليه فيه **والحق** لا  
في ايات امامه عمن وكونه صاحب الكلام في امامه السجدة ولا  
مع لفظ الكلام **ولان** كل من يقول امامنا نقول امامنا كانه  
وحد الرضى من اهل اجل والعقد بعد المسورة امامه في حيز من  
المسورة ما لم يحرقه **واستظهر** فضائله وانما الكلام في امته  
تقع في مواضع اولها **الاحبار** المروية في امامه  
والسالكين الكرام في قائله وخاذليه **والثالث** الكلام في وليه  
**احسن الاول** **فاول** ما نقول فيه انه اذا ثبت امامته  
ووجب توليه بطريق معتبر **فهو** في تلك الاحبار فان احمل  
وحدا يجوز معه نقلا امامه حملت عليه وان لم يحمل الا الشرح حكم  
بعزله **ومر** بطريق الاحداث المروية عنه فواجبنا  
في سب ما فعله ما لو خير في طيبة فضلا عن ضليله ونفسه  
وعزله وقتله **فثبت** **يدل** على فتنا دما وجهه جمل ان  
جميعها احاد او محتمل فلا يجوز ان يفي علم امر طاهر بات  
غير محتمل **ومما** يدل عليه ان الامام لا يجوز ان يعترض  
عليه بقول من هو دونته بدرجات فالطاهر فيه وهذه حاله  
بالطبع اولى **ويدل** عليه ان للامام ان يفعل برعيته ما يرى  
الصالح فيه اذا لم يكن فيه مفسدة فاذ لم يعلم فيه وجه  
مفسدة وجب ان يحكم بانه فعل مصلحه مبدء الحكمة يدل على  
صحة ما فعلنا **فاما** تفصيل الكلام في ذلك **فما** يطول  
وان كنا نشير الى جمل منبذ على ما قبلنا **فثبت**  
ما روي في حديث المصاحف وعشلهما واحاج الناس على  
الامام بغير المصنف **وقد** اصاب في ذلك

يعد ذلك من مباح **بسم** الله العظيم على المسلمين وعلى  
الاسلام لان كل احاد كان احدهم **فثبت** **والاخر**  
فثبت على المصنف الذي كان في عهد رسول الله صلى الله عليه  
وعليه الخلفين بعده **ولولا** ذلك لظهر من الفتنة ما لا  
يمكن احرازه **ولعدم** اشتد في حصن القرار طهر من المحرم  
من الطعن ما لظهر حجة احجاج المسلمين الى كلف احوال عنه فكيف  
لولم يفعل ذلك **وحدث** ابن مسعود ومنعه عن التمسك  
بصحفة والقول **فيه** كالقول في غيره ولما اصاب في  
منعه عما يجب **ولا** يعترض على عثمان بن مسعود بما يعترض  
على ابن مسعود بعثمان **ومن** ما حدث له ذروا شتيه  
فلا عيب عليه لو حين احد ما انه انما سمعه بالتأشير واخباره  
وانبها ان للامام ان يفعل ذلك اذا رأى المصلحة فيه وكان اوزر  
لمنع الناس من اغتناء الاموال وكان يقع به فتنة منعه عنه  
**ومما** حدث عمار وماروي انه ضربه ان يب فلا يثر  
في حاله **ان** الامام اذا قاله يعرض عامه بغيره يودي الى بوهين  
امره **ولصغف** حاله وشماته الاعدا فله ان يودبه في الادب  
الى فتنا عظم والناس **وما** يلزم بدونه ان فكيف ما يودي  
الى هذه الامور العظيمة **ومن** **ما** روي من رد قروان  
واعتب عليه فيه فانه كان اسبا ذر رسول الله صلى الله عليه  
في ذلك **ولعدم** فان المنى اذا باب محرم رده **وهذا**  
عن مسنك **ومن** **انه** اعطى مروان  
لانه يجوز ان يكون اعطاه من خاضع ماله **ومن**  
ما روي من توليته من عبد شمس جماعة جازوا عبد لولا



فان بنت من ذكرك فاللوم عليهم عليه و قد روي عن رسول الله  
صل الله عليه واله الوليد فعلى بن خذنه ما فعل في دولي  
امير المؤمنين من ذكرك حاله وهرب الى معاوية وكان تحت عليه  
لا على المولى ومنه الاموال التي تعطيها بني عبد شمس  
وجميع اقاربه وهذا غير متناكول كان يستعين به في ذلك  
نار نفسه في قاربه مدح به فكيف بعد ذلك طعننا  
وقفت ما حدث محمد بن بكر وتولاهم امره بقتله وقد  
من العدم ما سئلون به لانه حلف انه لم يكن له في ذلك علم ولا امر  
وانما كان سنا احبته من دوان ولا يقال له لا دفعه اليه من  
بدك ان يقدري بسحق القتل ولو اسحق القتل كان حب على الامام  
فعله لا دفعه للعوام لقتلوه وسنما ما روي من مخالفه  
امير المؤمنين معه وليس يحسب فاما المشهور انه كان شافعه  
وبدخاله وكان عمن يرجع اليه في كثير من اموره ومن المشهور  
قوله والله ما علمت عثمان واما لان علي بن جندب  
فامت الفصل الثاني افايت امامته  
ولم يظهر ما نوح عزله والتكبر عليه وهو على اصل رايته  
في توليه واذا اوجبه ذلك وجب التبري من قابليه وخاذليه  
لا ما انواه ظلم يحس وقولهم ظلمنا ذكرك امير المؤمنين  
ليس يحسب لانه كان ينصره بقدر الطاقه وبعث الحسن  
والحسن لنصرته وانما باخر لطيفه انه لا يحافه عليه واداجاز  
لهم ان يقولوا ان امير المؤمنين سكت طول امامه عن ذلك امامته  
نقته هلا قالوا ان يصره بقتله وخوفنا امتا قوله فواحب

157  
عن امير المؤمنين عليه السلام في قوله من ذكرك  
وقد روي عن امير المؤمنين عليه السلام في قوله من ذكرك  
وفي قابليه وخاذليه او يفرق من قابليه وخاذليه او يفرق من اول  
امره واخره لا وجه له لان ما ذكرنا في الاستاذ كل ما قالوا في ذلك  
مسئله والامام بعد عثمان امير المؤمنين عليه السلام  
والكلام في ذلك يقع في فتوى اولها اثبات امامته اذ اختلف  
بن الامام في ان يصره لها وانما اختلفوا في حاله بعد الحكمين  
واما ما قيل من قتال اهل القبله وبالله ما حدث  
الحكمين والرد على الكوارج فيما طعنوا به ورايهم  
ما طعنوا به من افعاله واكجابه علمنا ذكره الا ضم والنظر  
امت الاول فلا شبهه انه كان يصلح للامامه للاجماع  
الذي ذكرناه وان المعلن من حاله اجتماع اخصاله من  
العلم والسجاده والسياسة والزمه والامانه وسائر احوال الامام  
ما سبق ما غيره واجتمع فيه ما يفرق عنه ولانه علم  
خير الموالاه وعبيده ان خصاله كما يدل على عقله طاهر يدل على  
ذلك باطنا وانه معصوم بحسب توليه ظاهرا وباطنا ولا شبهه  
في سبوت امامته بعد عثمان لان من يقول بالنقض ومن يقول  
بالاحياء لا ينفقوا عليه فامامته ثابتة من كل الوجوه وما ثبت  
من سبوت المحاكم والافاضاله في المسجد واجمع العظم  
وشهرة الناس بسببه واستبشارهم بما لا يحصى وما  
روي من خلف سعد بن عمر ومحمد بن مسلمة فانهم لم يحلفوا عن  
السعيه وانما حلفوا عن مال اهل الصلاه لعل ضعيفه ذكرها



وبعد اذا تابعه اهل الجمل والعقيد من خالف كان العت عليه  
لا على امير المؤمنين فامتنع الثاني معاينة من قابل فالطاعن  
عليه سببه جاهل بسبل ان ذلك يؤكد امره وعظم شأنه ان  
مع نبوت الامامة له لزمه المكمل بها والمسلمين والتمام بامر الله  
فلا بد من صرف البغاه والحافض عن حرقه فاذا لم يضر فوالله  
بالتعال وحسب المقالة ولما كان امير المؤمنين مددنا الله  
به المقالة فاذا ثبت ذلك ثبت انه كان على صواب فيما اى قتل امرئ  
وان القوم اخطاوا في الخروج عليه ومخالفة وكيف بعد  
ذلك يطعنون عليه والرسول صلى الله عليه وسلم يشهد بذلك  
وبعد ذلك من مناصته ويقول انك يعالى الناس والفاستبين  
والمارقين فامتنع من رفق منه وفهم فانه اوسك منهم  
ومحعل ذلك كالتسك في الملاعن فمحمل عظيم الامانة  
اذا ثبت فالخارج عليه حكمه حكم البغاه فالى مع الشدة  
الوقوف في رفق دل القرائن على ذلك في قوله وان طائفتان  
من المؤمنين امتلوا الى قوله فقالوا الى سفي فامتنع  
الثالث حديث الحكمين فانه عليه السلام يار على صيره  
من امته انه على حق وانهم على باطل ولكن معاوية وابن العاص  
امتزبا برفع المصاحف مكبده لما عصته الحرب وقرب الفخ  
ودعوا الى قتال الله واحلف اصحابه ونشت امرهم  
فابلوه بالكلام المعروف وانه انهم لم يحكموا بمقابلته  
وخاصوا الفرقه والفقه مضاهيهم مصالحة لانه سكر في  
اقره وانما صااح الحكماء كتاب الله وذكر يؤكد امره

وهكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لما صااح يوم الحديسه  
ابا سفيان وسهيل بن عمرو وقد امر الله تعالى الحكمين في حديث  
شفاق الزوجين على ما ورد به الكتاب واذا لم يكن هذه المقصاحه  
الا غير الصواب والدين لم يطلب ذلك منه من اصحابه لانه فامتنع  
حكمه عمر ابا سفيان فغاض الله انما حكم كتاب الله ولكن لا بد من  
معنى مخالفا للشرع وخارجا من الدين ولم يفعلوا لموجب الكتاب  
كان ما فعله باطلا غير لازم له وبعد فانه اخبر من يحاسب  
والى القوم الا ابا موسى والاحكام امير المؤمنين يعرف حال عمرو وما  
فعل اصل الحكمين لاجله وارضى بهما لاجله فكل ذلك كان مكبده  
من معاوية وابن العاص فاما ما فتم الحكمين عند طوره وادوات  
اصحابه وراى عليه السلام في اصحابه القنوز ففعل جميع ما فعله  
مصلحه ومن اصحابنا من قال انه كان مكره على حركه الاور عندنا  
فستله افضل الصحابه امير المؤمنين وهو من بيت جماعه  
الزبده واكثر المعنوله من عند جماعه ان افضل انكرهم  
عمر بن عثمان بن علي وهو قول الطام والحافظ واليه ذهب  
الكوارج والمرجيب ومنهم من فضل الحسن بن علي وفضل  
علي بن عثمان وهو قول الدليل وهو قول معتز بن حرب وسفيان  
من يوقف في الجميع وهو قول علي بن ابي طالب والعاشر ما  
نقد ذلك وربما نقر فضيله على الجميع ثم من فضل عليا  
احلفوا جميعهم من فضله من طريق الطاهر وسفيان  
نقطع على فضيله طاهرا وابطالنا قوله تعالى فضل الله  
المجاهدين على القاعد وطاهره لفضلي فضيله عليهم اذ المعلوم



من حاله از عتاه في الحقاد كان علم من عنايم جميعا ولا قال  
انه كان في الصحابة كثر من المهاجرين كاذب ووجهه لا ما وخطب  
والظاهر لعلنا بفضيلهم على ان الاجماع حصل على انه افضل من  
الجميع وان الخلفاء الاربعه افضل من غيرهم ولا يقال  
كان من له بكونه عمر العتاه في الجهاد ان المعلوم ان عتاه لم يكن  
كفيا بما ولا جهاد بما كفايته ولا ما بهما كفايته وكذا في  
في المواقف مشهوره ومن قتله ضاربه مدكوره ولم يتروا  
ذلك ومن بلغ كلامه هذا المبلغ دخل في حيد المكاره وان  
الناس اخفقوا في المعصيل على ثلاث فرق من فصل  
الانكر ومنهم من فصل عليا ومنهم من يوقف بطل الامور  
فنت الثالث فان لم يلم ان فصل له بكونه ملكا  
لوجه راد له منها اجماع الصحابه فانه قال على المنبر اقبلوا  
ولست بخيركم ولم يكره عليه منك وكارده راد ولا شبهه ان عمارا للموس  
لبيتر افضل من له بكونه فلم يبق الا ان عليا ختمه ولا يقال  
المراة خيرهم شيئا لا يخصص من غير دليل ولا يقال انه  
ازاد بذلك التواضع وطهرته بكتبت النفس وذلك لان هذه الاحوال  
نوجه الاحه الكذب ولا يقال ان المراد النفع لا راكبه في عرف  
الشيخ ما ربه الفضل **دليل اخر** وهو ما روى  
ان النبي صلى الله عليه اهدي اليه طير مستوي فقال اللهم الله يا جيت  
خفف لك كل شيء هذا الطير ما قبل على واكل معما كبر بطوله  
وان انبساط رقه اولاد وانبيا وهذا الكبر ما احببها امير المؤمنين  
يوم السورى ولم يكره عليه منك وقوله احب حلفك يعني

اعظمهم وانا واكرمهم ودل على الافضل ولا يقال  
لعلنا كان افضل في ذلك الوقت بغير لان هذا كلام الاجماع **والفصل**  
في ان يدخل فيه النبي صلى الله عليه وذلك لانه مستبهر بوجوه احدهما  
انه لا يدخل في الخطاب والسباي باخصصناه بدليل **دليل اخر**  
وهو قوله عليه السلام انت مع فتولة هرون من موسى الا انه اني بعدك  
وهذا الكبر الشتر وطهرته دخل في حد التواضع ولا يقال  
فرقة او زده فيهم من امر وده احببه لفضله ومنهم  
من احب لكونه افضل ومنهم من احببه لاماميه  
ولعصمه بادلوه **والان** او زده يوم السورى كخصه فلم يكره منك  
دوجه الاستدلال انه است له منازلهم من الاما استثناء فعم  
جميع النار ومن سار له انه افضل امته فكذلك على **دليل اخر**  
ان فضيله للنبوة على استثناءها لاسيما المعصيل وذلك **الفصل**  
سفضل من النبوة فامسناوه لا يكون اسبنا للفضل والذي يدل  
عليه انه لو خرج بالمعصيل ثم استثنى في اخره كان محزا وع  
اجماعنا لكونه خفيته دليل على صحه ما قلنا **دليل اخر**  
واستدل الشيخ ابو عبد الله حديث المواخاه وانته صلى الله عليه  
الخاصه ومن نفسه ما اخاها من صحابه وذكره على في مقاماته  
وعده من مناقبه وكان يقول انا عبد الله واخو رسول الله  
وانما اخاها من الناس على حسب مراتبهم لما علم ان عمر بن الخطاب  
الفضل واخاها من اسماها كذا كذا لما علم ان عليا عليه  
في الفضل واخاها واحد في ذلك الخاصه ومن نفسه  
ونوبه انه عليه السلام كان يقول انا عبد الله واخو رسول الله



لا نقولها بعدى ولا قبل الاكذار يدل على صحة ما قلنا ان هذه  
المواخاة لا تكون الا من بين المواخاة كما نزعهم لبعضهم انه  
أخي من المهاجرين للمواخاة او المعادنة والمعاضدة : والله  
الاول لانه اخ من المهاجرين واخ من بكر وعمر وعثمان وعبد الله  
ومحمد بن علي : والله الثاني ان الباصرة كحل الاسلام واجب ثابت  
فلم يتو الامام لنا من الترتيب دليل اخر واستدل الخلق  
افحاشيا على ذلك بانه ثبت من حاله انه جمع من خصال الفضل كلها  
فاحترقه على وجه لم يشاركه فيها احد منها  
ما سبقه بها فلم يشاركه فيها غيره ومنها احتضاها  
جميعا مع نفعها في غيره ومنها تقدمه عليهم فيها  
شاركوه فامسا الاول فالامان بالله ورسله لان اول  
امن بمواخاة والمعاضدة له وحمل المشاق فيه قبل المجترة  
في الشغل وغيره وعند المجترة وبعدها في فطامات القتال  
وحجابه من يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقامات الشجاعة  
ثم اتفاده في سبيل الله ثم علمه بالاموال والفروع واجتبا  
الغنى ما ثبت ان خصال الفضل اجتمعت فيه ما نفع في الصحابة  
ولا نفع من انواع الفضل الا وحده فيه وشاركه من اخفردت  
النوع كالمجاهد والعلم والرياسة وكوه : **واما الثالث**  
فان تقدمه جميعا في ذلك كونه الاسماع خصاله يدل على انه افضلهم  
اجتبا على فضيلته بكر مقدم الصحابة له فلما  
يكون تقدم الفضول لعذر وقيل انه استنبه عليهم الحال ان

ع  
~

الفاوت منها بقل واما اسيدوا فقدمه المصلا وذلك لادله  
افضل كما قدم عبد الرحمن وغيره : **والعذر** كانه لم تقدم عليه  
والذي يدل على ذلك انه طول حياته رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قدم عليه احدا والعنه في منزلة الاحد **اجتبا**  
باجبار كلها احاد وهي معارضة باخبارنا وبما الشيعي فامسا  
من قال ان **فمخرج** بالاجماع كانه لم يتو عن السلف ولم يقل به احد  
قبلهم : ولا يتم اذا التفتوا لعدم الدليل والواظرون بمعرفة الفضل  
هو السبع فاذا كننا بادل السبع على انه افضل وحيث التوليد  
**فصل** قال اصحابنا امير المؤمنين افضل والامام ابو بكر  
يتمسكهم من مال حوز العذر والافضل لعذر عذر ومنهم  
من قال انما يحوز لعذر ولا يحوز لعذر عذر : **م** احملوا ذلك العذر  
فدعم بعضهم ان عليا كان قبل حياجه منهم وكان القوم في كل يوم احقاد  
عليه على ما حوزوا مستا فساد ذلك ان ذلك يوجب علم حله انقضا  
فيه : **ولانه** لا يطر بالمسلمين انهم يعتقدون ذلك لا شجالة ان  
ان يعتقدوا **والكفارة** حل صله الكفار : **وزعم** بعضهم انهم  
خافوا القتل فاجازوا الى بيعه بكر وهو هذا العذر من الاول  
لانه تطلبت في بيع بكر الى عمر وسعد عثمان يوم الشورى فانه تبيع  
للفضول مع عدم ما ذكر : **وزعم** بعضهم انهم كانوا يبيع  
الانصار وسعد وسعد بن مسعود الاول لانه ان كان عذر يوم السقيفة  
فما عذر عمر ولي بكر وسعد وعثمان : **والوجه** فيه  
ان يقال قد علمنا انه عليه السلام افضل الجماعة وعلمنا صحة



البيعة المفضولة وعلينا ان هناك كان عددا واذ لم نعلم تفصيل  
العدد جاز كما لعلمه وجه المصلحة في كل فعل من افعال الله تعالى  
اذ علمنا على الجملة انه يفعل الا المصلحة **مسألة** وفي رواية اخرى  
وهو ان الحال كان مستتباً بينه وبينهم بقرعة التدرج فلم يكن بينهم  
من التفاوت ما يظهر لكل احد فلك ذلك وقع العقد بحدوده  
الا ان هذا الوجه ان يكون العقد من غير عدل فاذن **مسألة** ما اذا كان  
مستتباً له لا يشهد ان امير المؤمنين كان على الصواب في حرب  
طهر الزبير وعائشة لانه ثبت امامته فالحا زج عليه والمتولي عنه  
فاستحق الحق العتاب لا بد من مقابلته ودمهم وهذا عرض لزمه  
ولزم الكافة معاونة واذ ثبت هذا نسباً كانوا على خطا  
وقسوا على عائشة ومخاربه **مسألة** والى الامام مع توبته وعندنا  
ثبت توبته ويطع بانهم من اهل الجنة وقد طهرها كغير توبته  
الزبير وطهر وعائشة وقد ذكرنا انه ادعوا علينا الميامنة  
بان في الواجب لم يورث من القرآن لوجب ان يكون كعمل القرآن  
لان الداعي الى فعلها واحد والى خالف احد في امامته لم يكن  
لعمل كعمل البيعة فلهما اصل لكم فانهما يجب ان يكون نقل التوبة  
كفعل الخالفة فلم يحرم له ان يكون كذلك وهذه مناقضة  
وهذا غير صحيح لان التوبة طهرها انما اغالبا الطهر فاحصل  
ما يوجب الطهر حكمه **مسألة** الا ترى ان من طهر التوبة حرم ان يكون  
الامر بخلافه يجب الحكم به وليس كذلك ما قالوا من طريق  
جميع ذلك النقل والدواعي في جميع ذلك منقول ولو كان نقل  
نقل الاصل **مسألة** معاونة ضال محطل لخرجه على  
الامام العادل ولم يثبت توبته لست عمده الى ابنه الفاشق

زبير واقدار في عمده ما يوجب كغير معاونة كما سئلنا في زاد المعاد  
في رسول الله صلى الله عليه له عمر في سفيان **مسألة** وقول الكسوة انه  
خال المؤمنين لا يوجب قتله لان خاله في القرابة لا يزيد على جال له  
وهو من اهل النار فام **مسألة** ما ذكره الامام من خطبة امير المؤمنين  
في بعض الاحوال فباسبب لانه لم يفعل شيئا الا على موجب الشرع وقال  
الفاشي ويحكي عنه على امير المؤمنين جيف عظم من ذلك قوله  
انه اولى قتله عما في قلب احكم صلته الى امير المؤمنين لانه الامام  
والى ورثته لانه اصحاب الحق والناس معاونة وذو يد دفعهم اليهم  
خطبا عظيم **مسألة** ولعل فانه كانوا على عهده من امرهم ولذلك  
قال امير المؤمنين لا يهزبه ولا في الدردا اذها به فعلقوا واحد  
وظهر جماعة احدهم السلاح وقالوا لعلنا قتله عما فلم يمكنه  
اجترار الاحكام عليهم **مسألة** ما فعله من  
الحكم كان صوابا وقالت المخوارج كان خطا وقال بعضهم  
كان مكرها وقد بينا من قبل **مسألة** الامام بعد امير المؤمنين  
الحسن بالاجماع لان من يرى النقص بقول هو المنصوص عليه ومن يقول  
بالاخييار يقول وقع العقد له من اهل الحل والعقد لا سيما افضل  
الناس بعد علي كان اولى بالامامة ولا مال سعد كان خيلا  
لانا لا نسلم ان سعدا كان افضل منه وذكرنا وعلى ان سعدا  
لم يهزم بالامر **مسألة** ما فعله الحسن من المقاتلة الاعتزال  
كان صوابا ومن الناس من يحط به في ذلك **مسألة** ان الله راى رشتت  
الناس عليه وخدا ان اصحابه له وقصدا المخوارج قتله واشتبها ان



عبد الله وعباس صاحب اوابه الى معاوية وعلم ميل الناس الى  
الدنيا وعدوهم عنه واحباهم على معاوية وخاف ان لم يعزل  
ان يملك ذلك اهل بيته فادى عند ذلك الصلاح في الاعمال  
ولا يشبه ان المحرز من المضار واحب فصاح القوم وقد صالح  
رسول الله صلى الله عليه اهل بيته بالحديث مع اهل سفار وسفيل  
عمره : وقرئتم انه باعه بالامامه او فوض الامر اليه او صاحبه على  
اهل الامام فمعاذ الله الحسن اعلم بالدين من ان يفعل شيئا من ذلك واما  
صالح على ان يعزل ويكره هو واصحابه في امان الى ان يموت معاوية  
والبايع لاحد معتد ذلك ميل جماعة من ابناء معاوية وباع لزيد واحتال  
فيهم الحسن وقتله فقتله الحسن مات على امامته خلافا  
للحسنية لنا انه يثبت امامته والامام لا يخرج عن امامته الا بدت  
لحدثه فخرج في امامته ولم يوجد عن الحسن ذلك : وان اعزله  
عن الامر الروح خرج عن الامامه الا ترى ان النبي صلى الله  
عليه خزع الى القار ولم يوجب خروجه عن النبوة فقتله  
الامام بعده هو الحسن عليه السلام لانه كان افضل اهل عصره وابع  
اهل الحل والعقد واما حالف فيه اهل الكثرة حيث اعتقدوا  
امامه يزيد وجعلوا الحسن كالحارح عليه والذي يدعي  
فساد قولهم انه ميت من فسق يزيد ومثله الكثر ولو كانت انواع  
الكبار ما سفي الامامه واذ لم يكن اماما وانقلب الامم وجب  
ازالته وان للامامه شرايط لم يوجد شي منها في يزيد فكيف قال  
انه امام وقوروي انكار امامته عن جماعة من التابعين بل  
اصحابه واغني طال ان امره على من يطرد به وصافي نفسه

وانما اتى القوم ذلك على ما اعتقدوا ان كل من غلب صار اماما  
ولا يقال ان الحسن لم يبايع احد من جماعة من بعدهم فقتلوا  
بابه كقتله بر عقيل وابن الزبير وجميع من كان معهم من اصحابه  
وباعه جماعة من اهل الكوفة يزيد على الوف الا انه لما رأى بقا عد  
الناس عنه اخرج كتب البيعة وبنى انما حاضر لاجل استدعائهم  
وسعتهم لانه عند وجود الناصر كان يعين عليه القيام بالامر  
قامت اماروى عن عباس وابي عمر ومهمله عن اخرون فانما فعلا  
اشفاقا عليه وطنا فقتله وخلفه الناس فادى احباده الى خلاف  
فما دى احباده بما : كما ان امير المؤمنين لما اشار عليه  
المعيرة من بعده باستدعاء معاوية وتولية الامام ادى احباده  
الى خلاف زانه وكان الصواب ما راي وللامام ان يجهد حتى يمشي  
هذه بل يجب عليه وان لم يدبر ما يؤول اليه الامم وقد صنف  
بعضنا ابو اسحق بن عياش كتابا في صحة امامتنا وما ذكرناه فاهنا  
بكنه مستله الامام بعد الحسين عليه السلام على عليه السلام  
السلام فاهنا تقع في اعجاز الامم وقد قال سبحانه الوعد على  
ان عمر عبد العزير اماما لا بالعهد السابق لكن برضى اهل المحل  
والعقد : وكذلك زيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان الملقب  
بالتائض فاما السلام نعم امامه زيد بن علي بالكلية بها  
سئل على ما له فضول او ليس بها انه كان صالحا لاما منه :  
وانها وتروى العقيدة ويثبت امامته وما كنت بها



ما ورد في ذلك والجواب عنه امت الاول والثاني اه كان يصلح  
للإمامة جامعاً لشرائطها لا خصال الإمامة من العلم والزهد والعبادة  
والسماحة كلها حاصله فيه وورد فيها الأخبار عن رسول الله  
صلى الله عليه وآله ما يوجب ذلك فروي أنه قال لعلي بن أبي طالب  
نفاذ له زبد يطأ به وراشاً يوم القيامة رقاب الناس عرجاً  
وروي أنه قال لعلي بن أبي طالب من ولدك رجل يقال له زيد يقتل مظلوماً  
بابكوه ويصلب بالنكاشة لا ترى أكمة عين ذات عورة : وكان  
عليه السلام إذا دخل عليه دبرته حارثة ومعت عيناها مكان يقول لها ما  
يكلمك فداك له راعي مكان يذكر هذا الحديث فاما محله من  
العلم وانواع الفضل فلا يخالف فيه ولا يكره أحد ومن أراد  
التوقف على تلك فليطوّر الكتب الموقوفة ودراية أهل البيت  
على إقتضائهم قوله تعالى وحصل الله الجاهدين الآية وأما الثاني  
فأصول جميع الفرق يفتي للقرآن بالإمامة سوى هذه الطائفة المجدولة  
وهي الإمامية لأن القرآن لا يلائق بالبدعة وقابل بالأسعة وقيد  
بنت هذه الطوائف أن توجب لولاه الإمامة بوضوح ما ثبت من بعده  
أهل الكوفة له من أهل الحل والعقد وسعته المشتهرة حتى لم يفت  
وحضر ما جماعه من الفقهاء والمكلمين ثم شهر سفيه وخرج مجازاً  
لهمشام بن عبد الملك حتى قتل على يد يوسف بن عمر النخعي وطلب  
سنة إحدى وعشرين ومائة وثني مصلواً بمكة ثم انزل وخرق  
وغرق وذبح في الفرات فإمامته بابنه علي كل وجه وعلى كل  
مدب فليس الذي أولى بذلك من العبد الذي لا العبد الذي لا المرجح

وكذلك سائر الفرق وعلى مداحي أمره في سعة الناظر ولو لم  
يكره أمره غير هذه الطائفة التي تدعي موالاتها أهل البيت وهم مردك  
بها : ولا أحد بعد منهم وهم فرقتان فرقة محبي أمير المؤمنين  
وسايرهم الزيدية محبي البغاه وفرقة أرادت لحسين مرتبهم  
فما لو أنه كان يدعو إلى إراخيه دعفرو ذلك فأكاذيبهم ولا بدفع  
الظاهر الجلي بالكذب الكفر وقيدوا في الماضي للحق أحداثاً جمة عن  
دعوى محمد عليه السلام يدل على أنه كان يعتقد إمامته ويقول بها :  
وذكر السيد المرتضى عن أبيه عن عمار بن العترة ومما يطل  
تولم أنه لو جاز مع ظهور أمره في الدعاء إلى نفسه أن يقال إنه دعاه  
إلى غيره لجاز في أمير المؤمنين وأكسبوا الحسين وهذا من قول  
أن أبا بكر وعمر لم يتوليا الأمر استأوا وأخذوا إلى أمير المؤمنين وهذا  
دفع للضرورة ومنع لغل الكلام إلى هذا الحد ظهر فستاره وروى  
عن دعفرو عليه السلام أنه قال رحم الله من دعاه لوفاء والمراد به أنه لو  
عاش ومنع المراد في ما وعد الله تعالى من العلم بشرائط الإمامة على  
شرائط الاستلام وروى عن زيد أنه كان يقول دعوا إلى الرضى من  
الخير وأولوه أنه أراد إراخيه وليس كذلك لأنه أراد إراخيه  
وقد خربت عادة العظماء على ذلك الكلام وإذا ثبت إمامته فالأمر  
لعهده ابنه محي والفتن الركية وأخوه أروهم وسائرهم من حرج من العترة  
واجتمع فيه شرائط الإمامة كالقسم بينهم ومحمد بن أبيهم أروهم وكما هادي  
محبي الحسن وأبيه والناصرة والمهدي وغيرهم من فاضل العترة  
قال المرتضى في الجمع واحد لا يتم كانوا أصحاب الإمامة وبإيعهم جماعة الفضلاء







جعل في امره قبح ولا حسن وان كان فيه شبهة من الحسن  
سئل قال اصحابنا كبر الصلاة خلف البغاة  
والفتنات وماتت بغداد به والزم بها كاجرة لسان  
انه يحرم صلاة من حاله كماله تجاوزت الصلاة حلقه  
باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر سئل

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب اذا لم يكن فيه  
مفسدة وكذلك ازاله الخوارج وماتت الراجحة  
لا يك حرج يخرج العام وماتت اكثوه بحسب الانبياء  
لكن غلب وان كان ظاهرا ودرك الامم ان ذلك حرج اذا  
اجتمعوا على امام عادل فامتنعوا اذا لم يجتمعوا الا على  
قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين استخلا الى قوله فقاموا  
الى منفي حتى الى امر الله فامر بالاصلاح منها فامر الله  
بالسيف وان الامم اتفقت على ان النهي عن المنكر واجب  
ويطبق به القرآن وقد دلت به آثارهم ولا معتبر خلاف الامامية  
فامتنعوا ازاله الخوارج لان خروجها والبعدي من اعظم  
المنكرات فان الله اولي واهق الا ان يكون الواحد يؤثر  
يؤدي الى هلاكه فيجب على الجماعة ازالته ثم المنكرات  
على من منسها ما فيه اعلا كلمة الاسلام واعزاز الدين  
فانه حسن وان حشيت التلف وعلى هذا ما لا ينحصر عليه

افضل الاعمال كله من سب سبب حايروا ان لم يكن فيه اعلا كلمة  
الاسلام ولكن كان منكرا فانه يجب انكاره الا ان يؤدي الى ضرر  
في نفسه لو الى فتاد اعظم او يعلم انه لا يؤثر محسنا الحسن  
قامت الامم بالمعروف فيما لو احب واحب والتدرب  
تدرب قامت استنطاق الامام منه فلا يصح ان كل امر  
سئل بالامام لا يحرم لاحد القناب به الا بعد استناب الامام  
كالحدود وغيرها قامت اما لا يعلقه كدفع الاعداء  
عن مفسدة الاسلام ولذا يجب عن اجترام وحفظ الدين ودفع الظلم  
فذلك مما لا يختص به الامم مكل من قام به حاز مستقلة  
النهي عن المنكر يجب وان لم يكن بم امام خلافا للامامية لسان  
ما ذكرنا في المسئلة المقدمة ان دلالة وجوبه لا يصل وقتها  
من وقت ولا حال من حال وسبب الفرق بين ما يكون الى الامم وما  
سوى ذلك فان لكل احدا ان يقوم به كتاب الفرائض يعلم  
الدين والبرع اليه مستقلة الامر بالمعروف والنهي عن  
المنكر يجب عقلا عند له على وعند له كاستم بحسب  
الا ان يكون عليه ضرر في دفعه عقلا احسن  
ابو علي بانه لو لم يجب لجار مع طاعة ان لا يجمع المنكر من  
الانكار ويحوزه كجدي محمدي الامامه والوضي وكلاهما  
يلزمه ان يسمع عنه ليلسمع كذلك يجب انكاره واحبا مع



بينما انه مسكر ظهرو عرف وتكلم من بطنه موافقة لاحلاف انه يجب  
كراهته وانه لطيف كذلك انكاره ولا يفي وجوه لودي الى  
اظهار الناكه وفنه ضرر عظيم واحسن اوصافه بوجوه  
منها انه لو وجب انكاره لكان لابد من وجبه لاجله يجب  
ولا وجه الاقبح والممكن من انكاره ولو وجب انكاره والمنع منه  
لحقه لوجب على الله تعالى مكانه ان يمنع منه لممكنه ومنها  
انه لو وجب لعقبة لما جاز ان يعذبها بترك التكرار لاهل الذمه  
عند ادراك الجزية وقد ورد البعده ومنها انه يت  
في العقل ان يقع الضرر عن الغير كما يت وجوب دفعه  
عن نفسه واذا ثبت ذلك كذلك لا يلزمه منع الغير عن التفرغ  
وان وجب عليه ان يمنع منه واكرامه  
ما علق به امره انه لا يودي الى الاباحه ان المباح ما حسن  
والممنوع ما ربح ان يكرهه ولا يذنبه ولا ينافي في الانكار  
وبعد فانه قد يترك التكرار اعزله والاعف في ذلك اذا باحه  
كذلك هذا وبعد فان القبح يقع من الاعتلال والاحسان انكاره  
غير ان عند السجور لا يقع ذلك من الصبر والمجنون وبعد  
فانه على اذالم يجد المنع وان يكون اباحه كذلك هذا  
وبعد فقد ورد السمع بالكفر عن الكفر في اهل الذمه  
وليس باباحه والحوادث عن الثاني ان الامناع  
يجب لعقبة والتكرار لا يجب لعقبة اذ لو وجب لوجب على العديم كانه  
ياكرامه عن الثالث ان كراهه القبح من الغير لا يمنع

بكونها لطفا وبعد فقد ربح ان يجب كراهته وراى ان الله تعالى  
امران منفعلان والحوادث وعن الرابع انه لو وجب  
لذلك لوجب اذالم يظهر ان اى وبعد فلو علمنا انه  
ظهر من واحد ولا يظهر من اخر لوجب ان اى في الذي لم  
يظهر وهذا لا يابله فثبت له الامر بالمعروف  
الذي لا يجب ليس واجب واطلق ابو القاسم وراى ان يحمل قوله  
على ما علمنا فان اراد ان الامر بالمعروف واجب فالمرسل على مناد  
ذلك ان الامر بالشئ لا يكون اكد من ذلك الشئ فاذا لم يجب ذلك  
فالامر به اولى ان لا يجب فان ليس التذنب وان لم يجب  
عليماي على الله تعالى الامر به كذلك من اجل الاجب عليه تعالى  
الامر به وانما يجب نصب الادله لتمييز الواجب والمباح فان كان  
للعنا المتكلم محض يجب الامر به وانه لو جاز ان يامر غيره  
بالنوازل لجاز لذلك ان يامر هذا فعلى ما استوى حالها وان  
النوازل غير محصوره فلوجب الامر بها لكان الامر امرها  
لا طريق له الى فعله فاما اوجوب الامر بالسرايه  
كذلك الفجر والوتر او مجتمع اهل بلد على ترك سنه على ما روي  
عن محمد بن الحسن بن سعيد قدمت الدلائل ان النوازل كلها ستوا  
ولا معنى للفرق فاما اذ اجمع اهل بلد فاما يجب على الامام  
امرهم بالمتروك اذا كان من شعائر الاسلام فثبت له



فالحققة : شرائط التي عن المنكر على وجوه منها ان يعرف كونه مستلزما  
 ومنها ان يعلب على طنه ان لتغييره يكون باهرا ومنها ان يحصل  
 له امارات الاقدام ومنها زوال الخوف على النفس والمال  
 ومنها ان ابودي الى مفسده دنا ودنا امتا معرفته بالمنكر  
 فيجب ان يعرف العمليات والسميات وما يدخل في ذلك من العلم  
 والعمل وما طرفة القطع وما طرفة الاجساد ليعلم ان لم يزد منك  
 قال القاضي ان كان منك اظاها منفعا عليه من العلم  
 فانه يستوي في الكارة العاصي والعالم : وان كان من باب  
 الاجتهاد كتصريح الكارة العلماء والاصل فيه انه اذا لم يعرف  
 المنكر لا يجوز ان يسي لانه لا بأس ان يكون بهما عن احسن فاما  
 الثاني ان يعلب على طنه ان يورث لانه اذا علم انه لا يورث بعد  
 ووجوده سواء فلا يجب : واما الثالث فلان الواقع لا يمكن  
 دفعه فلا يصح التمسك الا ان يترك للعبود الى امثاله واما  
 الرابع لانه اذا خاف على نفسه وماله يدفع الضرر عن نفسه  
 واجب واما الخامس اذا ادى الى مفسده لا يجب لان وجوه  
 لزوال القبح فاذا ادى الى فتح اخولم حسن مستلزما  
 اذا اكره غيره على طمعه غيره وقد ورد في التمسك ان كان  
 لطمعه غيره دون قتله حاز ان يعله وان كان اعظم فليس له ان  
 يعله : وعند البعض له ان يعله في حاله ليس له ان يدفع  
 الظلم عن نفسه بظلم غيره فلا يجوز قتل الظلم او كثر : وكان  
 لو جاز ذلك لحاز ان يدفع القتل عن نفسه بقتل غيره اذا كان  
 دونه : ويصور ذلك في كافر اكره اماما على قتل سوي ومثله

بالقتل مستلزما الا ان يعلب على الزمان في حاله لا في القسم  
 انه الصبح لنا انه فعل من اغاله فصح الاكراه عليه كالمراه اذا اكره  
 على الربا وكسائر الافعال **مسألة** الواو المكره لا يشر  
 قلنا كلامنا في الموضع الذي يصور الاستسار حاز ان يفسر ويترك  
 هل له ان يولي عند السر له ذلك خلاف شرع الحزم واكثر من الحزم  
**مسألة** المكره لا بد ان تعرض فان لم تعرض بان لا يحظر  
 بانه او لا يحسن المعارض فعمل ما اكره عليه فعندك على فتح كذب  
 واو خذيه وقال ابو العزلة لا يفتح اصلا ولا يورثه وقال  
 ابو حاتم يفتح ولو خذيه وهو قول علي اخرا : والذي يدل عليه  
 ابو حاتم انه لا بد ان يحظر الله بانه التعرض وما قد ساء على التقدير  
 لو لم يفعل وجه قوله على انه اذا حفيظ عليه وجه المعارض  
 وهو مد فوع الى اظهار كلمه الكفر ولو كان يورثه لا خذ ما لا يكره الا انكار  
 منه وهذا لا يحسن من احكامه : ولانه على ازال الذم مع كان فليسه  
 مطمينا بالامان ولم يسترجع التعرض ولم يفتل من ان تعرض او لا تعرض  
 وان اظهار كلمه الكفر يفتح لولا الاكراه وعند الاكراه بغير حاله فسوا  
 عرض او لم تعرض وجب ان لا يورثه **مسألة** في اوكاسم  
 بان ما نصيره الكذب كذا لا يورثه الاكراه وهو الاكراه حاز  
 ما يصح ان لا يظهر فاذا امكنه ان يخلص من الاكراه ما طهار صبيغه الكذب  
 من هذه القصد الذي يكون كذا واجب عليه فاذا اكره اخذ به  
 كغير المكره **مسألة** من كان في يده الخلال والحرام حمل ما يعتنه  
 عند احكامه لم يحلفوا على اوكاسم على اوكاسم وقال ابو حاتم



ترجع الى قوله مع غلبه الطهارة صادق في كل حال لا في كل حال  
 ووجه ذلك ان معنى من المصروف في كل حال لا في كل حال  
 جازية في الاطلاق وغيره جازية واما جازية جازية من جهة  
 ان قيل قوله فيقتل ولا يظهره مع معاملته ولا يظهره في ذلك  
 سوى قوله فيقتل كقول المراه في الحق واحسن ابو حاتم  
 بانها ركب المحذور اخرج نفسه من ان يكون قوله طهر بقا الحق  
 فوجب ان يعبر عن الطهر مع قوله فليس ما يرجع الى قوله  
 لا يعبر عليه الطهر كالامار وكمن طلق احدي شيئا ثم وكمن  
 كان يريد مدو حيان منه ومدد في ذلك قول المراه في الحق  
 والولاد واجيب عن ذلك بان هذه المواضع لا طريق  
 يعبر يحصل عنده عاين الطهر كافي ما يحرمه فان هناك امورا ظاهرة  
 من احوال المار واحوال الملك يمكن معرفته ذلك او يحصل غالب الظن  
 في ذلك اذا دفع ردها الى امراه نكته عن قضاء  
 ونكته ليزني فيه ما ولا يميز في اسما كذا في الحق  
 اخلفوا في الوجود اما في لانه امر بعض الدور في حال لا يكون  
 معه فحوز وقد فعل ذلك على توجه المصلحة فيه وفي  
 ابو حاتم لا يميز في حقه من حقه ان لا جاز لا يميز في حقه  
 للفجور كما انه مد فوج بعض الدور فيقتل كقول المراه في ذلك  
 حسن ووجه في هذا احيا القاصي فيقتل في ذلك في الدار  
 الكلام يقع في تلك المواضع والى القايده في معرفة الدور  
 وانما الامارة الى يميز بها الدور والاشها  
 احلاف الناس فيها ونيل الصحيح من الغائب  
 احسن الاول فانما يريد ان الدار اسلام ان حكم

اهله حكم المسلمين من حالهم خلاف ذلك في قوله  
 على التت والذين في مقابر المسلمين ومن لم يعلم حكمه عليه ان يرد  
 وجواز الذبح والمزوج قاما ان يرد ان من وجد بها حكمه  
 مستلم على الكفنة فلا ان ذلك معلق بما يعلم من حاله لا الامارات  
 وكونه في الدار اماره لم يرد اظهار السكاد من ومع قوله  
 يرد كذا ان من وجد منها بحري عليه احكام الكفار حتى يعلم منه الاسلام  
 فاما الفصل الثاني فعند سعيها ان الدار يكون في ذلك  
 كذا مع كان الطاهر منها كلمة الكفر ولا يمكن اظهار الاسلام ان يعلم  
 منها الا ان يكونوا منهم على ذمه او جواز وانما يكون دار اسلام  
 مع طهر منها كلمة الاسلام ويمكن المستلم ان يقيم فيها وان لم يكن فيها  
 على ذمه او جواز ولا يؤخذ باظهار كلمة من كلمات الكفر ولا يمكن  
 الكافر ان يقيم فيها الا على ذمه او جوارقا عن غير ماله اشيا  
 احدها اظهار السكاد من والاني ان يكون مطهرا من  
 غير ذمه او جوارق والثالث ان لا يؤخذ بمخضه من خضل  
 الكفر باظهار ذلك وقت الاقل منه ما كان عليه حال مكة قبل  
 الفتح وما كان عليه حال المدينة وقد علمنا ان مكة كانت دار  
 كذا ان صفها كانت ماد كراه والمدينة دار اسلام لما كانت  
 صفها ماد كراه وطريق معرفة هذا الشرع فاذ اوجد في  
 الشرع ماد كراه حكمه بوجه انه لا يعبر في كون الرجل  
 مسلما الا اظهار السكاد من دون ما في قلبه في الدار ووجه ان يعبر  
 ذلك دون سائر الاحوال والى الله الا الله فاذ اقالوها عصوامت  
 ان اقال التا من حقه يقولوا لا اله الا الله فاذ اقالوها عصوامت



وما هو اموالهم فوجس ان يصير اهل دار اسلام مطهرين واحكم النعم صلوات الله  
 عليه اياه ليعتبر بهما لهم وهو ان كانا من دار كفر ولا يعتبر ان لا يطهر  
 منها خصله من حصار الكفر ان ذلك اذا طهر ولم يوجد من في الدار  
 باطوره فغير موثر في حكم الدار فاذا لم تكن الاقامه فيها الا  
 باطار كلمه من كلمات الكفر مع السواد من حرمي دار كفر لان من حرم الكفر  
 ان يحط الايمان فكذلك ما يطهر منه موثر مما يطهر من اماره  
 الاسلام واما ظاهره من غير ان يوجد المقام فلا يؤثر  
 الا ترى انه يطهر في بلاد الاسلام الاحكام في الكنايس والبيع  
 مطهر كلمات الكفر ولا يامد به كانه يطهر من الكفر وان كان المدينه  
 دار اسلام قامت **الفصل الثالث** عقد احكام العلماء  
 في اماره الدور جماعت الصوفيه ان الاعتبار بما يطهر وان كان الطاهر  
 في الدار الكفر والحجرت والنشيبه حرمي دار كفر وان كان الطاهر الاسلام  
 فمضى دار اسلام وهذا لا يفي الا ما ان الطهور المنع كون الدار  
 دار اسلام مالم يوجد المقام خصله من حصار الكفر : وقالت  
 اخراج الدار دار كفر لما يطهر من المعاصي وهذا بناء على امله  
 ان كل ذنب كفر وقد سنا فتاويه : وبالنسبة **الابا صبه**  
 الدار دار توحيد وليس دار ايمان وهذا فاستدل لانه ليس  
 بالتوحيد حكم شرعي مستنده في نضاف الدار اليه فقال الدار  
 دار توحيد لا حوا ذلك الحكم عليها وقد سنا انه الاعتبار  
 بالطهور واما الاعتبار بما ذكرنا : وقالت البيهقييه ان  
 الحكم بالامام اذا كفر انقضت الرعيه وان لم يسمع علم بكفره او لم يعلم  
 وهذا باطل لان كفره لا يوجب انهم موافقون له فيما كفره لاجله  
 فما المانع ان يكونوا مسلمين وان كان هو كافرا فان قال

عنيبت انهم متقايه وروى في الدار فمضى جعلهم كافرا الكفر في الاما  
 كفره وقال سحناء ابو القاسم المتحيز لجمعه الله الدار انما يكون دار  
 كفر اذا كانت القوة للكفار من سلطان او رعيه في حبان الحق من اظهار  
 ما يدبره من التوحيد والعدل وحلق القرآن وفي التشبيه ويكون  
 في تقية وكذلك ان كان المومنون بعد ترويض على اظهار الكفر لصلح  
 وقع بينهم وبين المصلي او لا يامل والداد دار كفر وكذلك  
 ان كان المومنون في تقيه من السلطان دون الرعيه وهو فاهر  
 للمومنين والداد دار كفر وان كان الكفر هو الطاهر وان يكون  
 المومنون في تقيه والداد دار اسلام **قال** والعبره  
 في حكم الدار بالنسبة لان من كانت الدار له لا يكون فيها تقيه  
 وهذا لا يفي لان حوضه من اظهار المذاهب اذ لم يخرجهم من  
 ان يكونوا مطهرين لكلمه الاسلام ولا واحد من اظهار خصله  
 من حصار الكفر ولا يكون المطهر للاسلام في ذمه او حوا في  
 دار اسلام ولا يعتبر طهور جميع اركانها **قال** والاعتبار  
 لا يعتبر في كونه مستلما طهور جميع اركانها **قال** والاعتبار  
 اظهار السواد من وان لا يطهر خصله من حصار الكفر  
 وهذا باطل قوله باعتبار جميع مسائل التوحيد والعدل  
 قامت الفقهيا معتبرون طاهر الاسلام دون  
 المذاهب فذلك محمولون دار الكفر دار كبر **فست**  
 من وجد في دار الكفر كونه ان يعبر عن سواد وقال ابو القاسم



لا يجوز الا بشرط ان لا يشترط عليه ان يميز نفسه  
من الكفار بالذي وغيره فاذا لم يفعل فعرض نفسه من تزييا  
بذي الشهد و واحد ابو القاسم انه يجوز ان يكون  
مسلم او مجبور ان يكون كافرا فليس بشرط الطهارة  
مسألة الله ادر داران دار كفر و دار ايمان و قال  
جعفر مشر الدار ثلاث طائفة دار فتنق اذا طهر  
فما الفتن في الطريق والاستواق من غير انكار فقال  
ابو علي الله ادر دار فتنق اذا اخضع بالمذاهب كذا  
الخورج دون ما يتعلق بافعال الجوارح و واحد  
ابو علي ان الفتن احكاما يتعلق به كرم السجدة واللعن  
والنواه وكراهه الصلاة حلقه كما ان للكفر احكاما ولا يمان  
يكون دار كفر مكان دار فتنق وليس كذلك المعاصي لانه  
ليس سيئ بمسك به ويدام عليه ولا يمكن الاقامه في  
الدار الا باطاعتها خلافا للمذاهب و واحد  
ابو القاسم انه ليس للفتن حكم مستبده كما للكفر احكام  
لان احكام الفتن اق احكام المسلمين في الصلاة والدم  
والنوح والمولد والاصحاب داره والاعمال  
والمسألة حكم الفتن لا يدبر بسطة به غير الفتن  
فليس هو حكم غير الفتن فاما لعنه فانه يحرم  
وان لم يعرف عنه والصلاة حلقه بطريقة الاحكام  
واحد جعفر مشر بان الدار انما تصاف

الى ما ظهر فيها فاذا اظهرت اسلام قبل دار اسلام واذا  
ظهرت فيها الكفر بعد دار كفر وقد وضحنا مواضع يظهر  
فما الفتن احكاما او فاعلا لا يمكن انكاره فوجب ان يكون دار  
فتنق مسألة ومع قول الدار دار فتنق ان مر و حد  
فما بطرية انه من جملة العسقية في علم حلافة وهذا قريب  
ويمكن ان يقال حكم الله ادر يعنى حكم المكلف فاذا طهر من  
النبتان ما هو اسلام محرم عليه احكام المومنين و اذا طهر  
منه ما يوجب الكفر اجزى عليه احكام الكفرة و اذا طهر  
منه ما يوجب الفتن محرم عليه احكام الفساق كذلك اذا  
طهر من الله ادر هذه الاحكام و قولهم ليس للفتن احكام  
مقصود ليس بان وجوب المعاداة والحرم والمؤااة و وجوب  
السجدة لاجل الفتن وضا بعبارة حال من يولى الولايات  
فلا يجوز ان يولى سواها ان يوصى اليه غيره احكام الفتن  
ولذلك جعل اصحابه المختلفين بلاه و بينوا لكل طائفة حكمها  
فما المانع ان يكون الله در ثلاثة مسألة  
الله ادر الله لا يعلم حالها لا يحكم بانها دار ايمان وكا دار كفر  
يجب ان يعنى حال الاعيان و مسألة بعضهم الله ادر  
دار و فتن مسألة ان ما هذا حاله فلا يحكم الله ادر والواجب  
ان يرجع في حكم كل احد الى ما يظهر منه من الامارات  
لان احكامه انما جعلت لغيره اذا علم المستبرع فاذا لم يعلم



























لنقله عن محمد بن قيس عن محمد بن النضر عن محمد بن النضر عن الامام عليه السلام  
والله اعلم بدينه من غيره من الناس **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة  
وهو محجج بركته وعبادته على النقص والعدم من ان رايه بالنقص في الامام عليه السلام لا يسبيل  
له الى ذلك ما ذكرناه في محله عليه السلام وكل من قال بان طريق امامته النقص فان طريق  
امامه الحسن والحسين عليهما السلام النقص وهو قوله صلى الله عليه واله الحسن والحسين  
امامان فاما او فبعد وانوما خير منهما مع ان اخبر مسجور طاهر وقتة سنة على  
امامه اسما لا غير الامام من الرعية لا يكون خيرا من الامام **باب** وان اراد النقص على  
من بعد الامام عليه السلام في حق نفسه عليه اذ لا دليل للامامية على محبة علي ما ذكره في  
الكتاب **مفصلا** **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة في حق نفسه عليه  
بطلان الحق له ما قال وكذا نقول ان سائر الله انه اذا بطل النقص والاختيار ثبت في الدعوى  
طريق الامام من بعد الامام عليه السلام على ما جده ان سائر الله على محمد **باب** في بيان ما لا يثبت له  
وبان **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة في حق نفسه عليه اذ لا دليل للامامية على محبة علي ما ذكره في  
الكتاب **مفصلا** **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة في حق نفسه عليه  
عن يوم التقيته وبعدها **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة في حق نفسه عليه  
امد يدك اليه **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة في حق نفسه عليه  
ان طريقه الاختيار **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة في حق نفسه عليه  
وهذا معلوم من حاله يوم السقيفة ويوم الشورى **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة في حق نفسه عليه  
توقيف **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة في حق نفسه عليه  
الشورى **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة في حق نفسه عليه  
لا يواد الحق لانه كان ردف الاحجاج من حيث اجتماعه الاقامة امام **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة في حق نفسه عليه  
انه دخل الشورى فلا يطاع على الشورى **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة في حق نفسه عليه  
في سائر الايام **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة في حق نفسه عليه  
ويعبر فان محاورته ومحاورته بامر السورى وبعده عبد الرحمن وما استزبط  
على القوم عامه وعليه خاصة وقوله ذكره في قول عبد الرحمن ان ابا عبد الله على كذا  
ولم نقل احاجة الى البيعة وكل ذكر سبيل ما نزع عجم القوم **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة في حق نفسه عليه  
في ذلك **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة في حق نفسه عليه  
ما جاوره عنه **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة في حق نفسه عليه

لنقله عن محمد بن قيس عن محمد بن النضر عن محمد بن النضر عن الامام عليه السلام  
والله اعلم بدينه من غيره من الناس **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة  
وهو محجج بركته وعبادته على النقص والعدم من ان رايه بالنقص في الامام عليه السلام لا يسبيل  
له الى ذلك ما ذكرناه في محله عليه السلام وكل من قال بان طريق امامته النقص فان طريق  
امامه الحسن والحسين عليهما السلام النقص وهو قوله صلى الله عليه واله الحسن والحسين  
امامان فاما او فبعد وانوما خير منهما مع ان اخبر مسجور طاهر وقتة سنة على  
امامه اسما لا غير الامام من الرعية لا يكون خيرا من الامام **باب** وان اراد النقص على  
من بعد الامام عليه السلام في حق نفسه عليه اذ لا دليل للامامية على محبة علي ما ذكره في  
الكتاب **مفصلا** **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة في حق نفسه عليه  
بطلان الحق له ما قال وكذا نقول ان سائر الله انه اذا بطل النقص والاختيار ثبت في الدعوى  
طريق الامام من بعد الامام عليه السلام على ما جده ان سائر الله على محمد **باب** في بيان ما لا يثبت له  
وبان **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة في حق نفسه عليه اذ لا دليل للامامية على محبة علي ما ذكره في  
الكتاب **مفصلا** **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة في حق نفسه عليه  
عن يوم التقيته وبعدها **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة في حق نفسه عليه  
امد يدك اليه **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة في حق نفسه عليه  
ان طريقه الاختيار **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة في حق نفسه عليه  
وهذا معلوم من حاله يوم السقيفة ويوم الشورى **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة في حق نفسه عليه  
توقيف **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة في حق نفسه عليه  
الشورى **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة في حق نفسه عليه  
لا يواد الحق لانه كان ردف الاحجاج من حيث اجتماعه الاقامة امام **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة في حق نفسه عليه  
انه دخل الشورى فلا يطاع على الشورى **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة في حق نفسه عليه  
في سائر الايام **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة في حق نفسه عليه  
ويعبر فان محاورته ومحاورته بامر السورى وبعده عبد الرحمن وما استزبط  
على القوم عامه وعليه خاصة وقوله ذكره في قول عبد الرحمن ان ابا عبد الله على كذا  
ولم نقل احاجة الى البيعة وكل ذكر سبيل ما نزع عجم القوم **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة في حق نفسه عليه  
في ذلك **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة في حق نفسه عليه  
ما جاوره عنه **باب** في بيان ما لا يثبت له من الاستزادة في حق نفسه عليه











ما اشتهر من الدعوه خلاف الاجماع من الصحابه **واما** من اختلفوا في الامامه اخبروا فرفس  
فمنهم من قال لا يطالب الله ومنهم من قال لا يطالب الله **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه  
انا لا اختلف في دعوه من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه  
ومنهم من قال لا يطالب الله ومنهم من قال لا يطالب الله **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه  
خارج عن الاجماع **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه  
الحق عن ابي الامه علي ما بينا وذلك بحججه موافقه لما ينظر في دعوه فاجاب عنه  
الفصل في دعوه له من بعد افاضاح فيما بعد ان شاء الله **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه  
فا عتبارها اجماع منا ومن المعزاه جملته ونقصها لا يقع الاستغناء بها  
**واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه  
وسان صفه الامام وطريق الامامه وطريق الاختيار ولم يقل احد منهم الدعوه  
فالجواب عنه ما قدمنا من انهم اختلفوا في اعيان الامه من دون طريقها **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه  
ووفعت هذه المسئله من بعد عدم النقص وكيف نظر طريق اخرى لم يرد في النقص من الدعوه  
ورسوله صلى الله عليه واله **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه  
له والدعوه الى نفسه وطاعته لا يوجب الادب دعوت امامه الى اخر ما ذكره فاجاب عنه  
عنه ما قدمنا من ان دعوه له هو التجرد للقيام بالامر والعزم عليه ومباينه  
الطامنين اذا دعيت الصفات الست التي كونه عليها **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه  
يكون على تلك الصفه ثم يدعوا الى نفسه بحججه موافقه لما ينظر في دعوه فاجاب عنه  
الامامه غير مع الدعوا الى نفسه للقيام بالامر الله والمعاونه على ما اوجب الله  
فعليه فكيف يلبس احدنا الاخر حج يلزم عليه ما لا يلزم لولا الشهاده والعقله  
وكيف يصح ان يقال ان الدعوه من موجبات الامامه وانما فزع عليها حاله  
على نفسه بواسطه مع ما حققنا من ان دعوه له هو التجرد للقيام بالامر الله والمعاونه على ما اوجب الله  
احتمال الاتفال ومباينه الطامنين وهذه امور ترجع الى افعال العباد **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه  
اجوز **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه  
والمناظره وكيف يحل احدنا الاخر **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه  
عليه السلام وما كانوا يتنزهون به بعد الحسين على الخروج والدعوه والحقاق  
الامامه من بعده اجماع من غير منكر منهم ولا تنازع ولا حديث من احد منهم  
النسري مما جعل ذلك فلو كان الحق في خلافه لظهر التنبؤ منهم عليه السلام  
لأنه العترة واجماع العترة حجة كما قد بينا **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه

وزادهم صحة ما ذكرنا **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه  
قال سمعت ابي موسى جعفر يقول لست بمشرك في الامامه ما سئله من جعفر  
في شئته والناس يخطئون من ذنبا لا يدع عنه طاعة ولا طاعة ولا طاعة ولا طاعة  
منا بالاذن ففعله الامام جعفر عليه السلام الذي كفى الناس عن الطاعة **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه  
الاستناد الى الحسين على المقتول فيقول من قام منا اهل البيت داعيا الى الله  
والحجابه والى حماد الله اكرمته فهو من حسنة زيد بن علي فح والى الله لنا رسول  
باب الحجة وقال اليه حلوها بسلام امين **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه  
ان قال يحيى بن ابي حماد في ما ذكرنا كل واحد منا في سبيل الله الى يوم الساعة  
في ميزان صادقكم زيد بن علي عليه السلام فح والله زيد بن علي عليه السلام وقال اليه حلوها  
بابه على سلام امين **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه  
الله عليه واله قول الله جل جلاله فلهذه سبيلي ادعوا الى الله على بصيرة انا ومن  
اتبعني من اهل بيتي لا ازال ارجو من الله ان يوفقني لما يحب وما يشاء **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه  
الاستناد الى زيد بن علي عليه السلام فيقول حق علينا اهل البيت اذا قام الرجل منا  
فدعا الى كتاب الله وسنة رسوله وجاهد على دينه فاستشهد ومضى ان يقوم  
اختر سلوة دعوا الى ما دعا الله حجه لله عز وجل على اهل كل زمان الى ان يفتي الله  
**واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه  
الحال في شئته مستقبل ستره لا امر يعرف ولا ينفي عن منكر محرم على الله عز وجل  
**واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه  
وعلى الله ان حصل الشهاده رجل قام الى امام حايه فامرته بقول الله وبما عن  
معصية الله وجاهده مقلدا لغيره ومقتلا وهو كذلك **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه  
**واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه  
اربعه منا امير المؤمنين والحسين بن الحسين عليه السلام والامام القائم بالسيف  
يدعوا الى كتاب الله وسنة رسوله **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه  
قال رسول الله صلى الله عليه واله ما لي ان اخرب الشهاده من يوم الفناء  
واولهم في وجهه بعد حجه ورجل قام سبيغه فاجاب امام صلاه حتى قتل  
**واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه **واما** من اختلفوا في دعوه فاجاب عنه



امام مقرر طاعته اذ في عليه سنة الناس بطلان في باب الامام  
المقرر من طاعته من شهر سيفه ودعا الى سبيل ربه . و به الى الناصر  
استاده . و جعفر بن محمد بن علي بن ابي طالب قاعدا لقاعدنا وقاعدا لقاعدنا  
انا لوجردنا جميع القتل جميعا ولو قعدنا جميعا لطلب وجه الله في الامر والى  
و به الى يوسف بن جعفر . قال سالت ابا عبد الله جعفر بن محمد بن علي بن ابي طالب  
عن خروج زيد بن علي عليه السلام فقال خرج يخرج ابا به و يخرج الحسين بن علي  
صلوات الله عليهم . و به الى الحسين بن علي بن ابي طالب خرج من غير محمد بن  
موسى بن عبد الله بن علي بن ابي طالب قال و انك رسول الله صلى الله عليه واله اقرب  
الناس مني موقفا بعد حمزة و جعفر رجل خرج بسيفه على امام خارج عن اهل البيت  
قتل . و به الى الحسين بن علي بن ابي طالب قال قتلت اخي با ختمتي مع ابي عبد الله  
ملقيا با حشفه فقال لي ان كنت فعلت سددت فمخ الطوار ان فقال الموضع  
الذي قتل فيه اخوك حب الى من الموضع الذي كنت فيه فقلت فما منعك ان يكون  
خرجت معهم قال كان عندي و دافع فانتبذني الى ما لي ان قتلنا .  
و به الى علي بن ابي طالب قال كنت عند جعفر بن محمد بن علي بن ابي طالب  
يقول الامام منا اهل البيت الموقوف لما في دينه و علمه و النازل بنفسه كربة فاجده  
عزده فقال جعفر صدق حتى و . و به الى ابي عبد الله بن علي بن ابي طالب  
قال ابي رسول الله صلى الله عليه واله في موضع فخ يصل فيه ما يحياه ضلوه  
الحنان ثم قال يقول في هذا رجل من اهل بيتي في عصابة من المؤمنين ينزل اليهم باخوان  
من الجنة و جنود من الجنة يسبقون ارحمهم الى الجنة قبل احسانهم و ذكر  
بصلتهم ما لم يحفظه راجله قال و ذكر ابو العباس اكسى رضي الله عنه ان  
محمد بن ابي الحسن الشافعي كان من شيوخ كشي عبد الله بن الحسين بن الحسين  
ابن علي بن طالب مع جماعة عديم في المصاع . و في هذه الاخبار ما لا يحصى على  
من له فسحة من عقل و دن . و قدمت عند ابي اجماع اهل البيت عليهم السلام  
جماعة الشهداء و خير العليين و خير النبيين و خير ائمة و غيرهم مما تحده  
في موضعه . و لان المعزلة جمع محتاج الى ما يمكنه من اعتبار الشرايط  
جميعها و اعتبارها به الطامس و العزم على القيام بالامر و القول و الوقوف  
البيعه و الاختيار لمن لم يكن بهذه الصفه لم يح طاعته و لا زمت بحجة الله و رسول

لا يرفع هذه الامور من الاختيار له و العبد له فقد اجمعوا معا على ما اوردنا  
طريقا للامامه مع عدم النص و اجمعوا بايده فليز مهم الله عليه و عمن  
في شيء مما قالون بوجوبه فان سعى ان يوجه السؤال ان يقول ما اعلم بوجه من الدعوه  
مع اكمال الحجج غير انه ليس كاف في حجة اماما حجة كذا و عفته . و به الى  
بعد ذلك اجماع ائمه من اجماع اهل البيت لانهم من قالوا باختيار  
النص و قابل بالدعوه و بطل النص فثبت الدعوه ثم قال و انك ان قولهم اجماعهم  
لا يصح لاننا بينا انهم بعض الامم فلا يكون قولهم حجة . و بعد فلا نستطيع ان اجمعوا  
على ما ذكرنا لانهم من اهل البيت لا يجمعون و لا يجمعون و لا يجمعون و لا يجمعون  
في حجة الله . و به الى اجماع اهل البيت ليس حجة فطال ان الله على قولهم انهم  
ابراهيم هو سلك المسلمين من قبل في هذا المكون الرسول سيدا عليكم و يكونوا  
شهداء على الناس و هو على الاثار و الا بعدول الذين لا يحضرون على ضلالتهم و اخبرنا  
من سئلهم من سائر اولاد ابراهيم بالاجماع فنفى اهل بيت النبي صلى الله عليه و آله و عله  
وامت قوله لانهم اجمعوا فاكوا . انه دفع للمعلم و لا يعرف من  
قال منهم خلاف ذلك . و به الى الفرق من دعوه من دعوه و دعوى من يقول ان  
المعزلة من يقول بالدعوه نعت او ينقل الامام على الامام و هذه دعوى كلها  
لا يعمل بها . و ما ذكره من قوله اجماع اهل البيت لا يجمعون و لا يجمعون  
اجدا انه معتبر في باب الامامه و هو اجماع الخصال ثم قال و ما اجمعوا  
ان محمدا الخصال لا يجمع و اجمعوا انهم يصير اماما قال و انهم اجمعوا  
على طلب امر سوى اجماع الخصال و الحواد ان الحجج من مذهب الزيدية ان  
اجماع الخصال شرط في دعوى الامامه و الدعوه الخ قد مناهنا بها  
في الطريق فلا تعترضها قاله . و قد قد مناهنا جميع ذكر محمد الله و منه .  
ثم قال بعد ذلك معدن الامامه قدش و عند الزيدية و ولد الحسن  
و الحسين . و قال لنا اجماع الصحابة على امامه في بكره و ان كان هناك الحسن  
و الحسين و الله . و به الى اجماع اهل البيت لانهم اجمعوا  
جوازها و هم معجون فكانوا اول ما لا طائل في اعادته و امت  
احسانه على ابطال امامته عليه السلام بالاجماع على امامه في بكره















غير مسلمين ولا من غير شرع... ومن قال منهم ان المراد به الدعا الى  
قائل الروم والفرس لا يرجع فيه الى ذل ولا يقوم بها الحق... وليس ذلك اولى  
ما حكناه عن المفتين الاول... على ان الوستلما ان المراد بالدعا  
التي هي فانه لا يوجب امامته لانه ليس فيه اكثر من ان الدعاء يسفح للمسلمين فان  
اطاعوا انا هم الله احبوا احسنا وان يولوا عدوهم وهذا كالمع من الامم  
تقع من غيره لان احببه الداعي واجبه الى القتال في بعض الاحوال... ان  
يكن اماما كما يجب مع الامام وفكر عند خشية بوار ذلك الكفار... ولو انقلب  
احد المسلمين وعلب الطر على النقرة على يده وحيث احبته لانه من باب  
الا مرام معروف والنبي عن المنكر الذي يصلح له كل احدا فانما كانت شرطه  
وحيث قوله فان يطيعوا على طاعة الداعي الى القتال وان حمل على ان  
يطيعوا الله في احببه الداعي كان العدم من الامامه لما ذكرنا اولاً...  
ثم ذكرنا بعد ذلك معال وعلم ما فسرنا في امامه بما لا ينقل خلاف  
واجبوا وانا قد سبب السكوت وانه اعظم من العذر في السكوت  
وفت له بغير استدلال... واستحكامه من الاكثر وحسنه الفاسق  
ثم قال وتوهم السكوت لا يدل على الرضى حلفاً وكذلك لا يدل على  
الخلاف فلم حملت ذلك على خلاف مع عدم الامارات... وبعد  
الخلاف فان السكوت في مثل هذه المواضع يدل على الرضى لانه اذا اظهره  
مكره سكتوا ولم يكرهوا كان اجماعاً على الخطا والكل...  
على هذا قد عدم مكره الا انما بينا الاستحسان لما لم يفرغ من التبرير وصحبت  
المشاقة جداً وعظم خطرها... واما قوله لم حملنا السكوت  
على عدم الرضى اولى من حمله على الرضى ما كوا... عنه ان الكثير  
هو الاصل وعدم الاجماع قد ظهر من اول الامر فلا ينزله الا ما  
يظهر دون ما كان محتملاً... واما قوله اذا اظهر مكره سكتوا  
ولم يكرهوا كان اجماعاً على الخطا فاكوا... ان هذا من حسن ما تقدم  
من ان شرط وجوب الاتباع لم يحصل وهو لا يجب الا مع شرطه فكيف

يكون خطياً... وقد قدمنا ان من هذا المزم لو قيل به في السكوت  
عن قتله عثمان وعن ولاية ابيه في امية وغير ذلك اذا فصل عنه والواجب ان  
ثم ذكرنا بعد ذلك امامه عمر وادعي ثبوتنا بعد له بكونه بالامامة  
وقال لانه لو لم يصر اماماً لما كان العدل عنه ولا ظهر واذا كانت ثبوت  
الامامة في الاخبار اخرى من ثبوتها العاقد من... ان من هذا الاجماع  
على امامه واعاد كثير مما تقدم مثل موت سعد وقولي سلمان وعمار  
من حنيفة والكل... ام على هذه الجملة قد تقدم وما يذكره هاهنا كالتبني  
على ما مضى... اخبره بعد له بكونه فاجوا... عنه انه باطل من وجوه ثلاثة  
الاحد... ان عندهم طريقا العقدة دون العبد... والساني ان العاقد  
قد بطلت امامته فكيف من عبد الله... والاك... ان الامامة من عبده  
وليس في الشرع ما يدل على كون العبد طريقاً... اللهم الا ان يكون معصوماً  
قد يحوي ذلك باطلاً في له بكونه الاجماع... واما ادعواه للاجماع على امامته  
مما كالدعوى على امامه له بكونه خطراً الساكت فيها عن الكبير اعظم...  
وموت سعد مع بقا امير المؤمنين وكبار الصحابة لا يخرج لهم فيه ولا حجة  
... وتولي سلمان وعمار من حنيفة ان صح فهو بغير امير المؤمنين واستقامه  
الحال... وانه اولى بالامر من عمر فله التولية لمن احب... ثم ذكرنا  
بعد ذلك المطاع عن عمر واجار عنها... وذلك فخرج على امامته ولم تقع  
ثم قال والكل... امامه عثمان كالكلام في امامه السجني...  
ولان من يقول بامانته يقول بامامته... ووجد الرضى من اهل الحل  
والعقد بعد المشورة في ايامه ما لم يحرق قبله... والحق ان امامته  
يشيخه فبطلت فبطل ما بناه عليها... وقولنا ان امامتها لا يكون  
حجة في صحة امامته لانه بناء على فاستبد... وجود الرضى من اهل الحل  
والعقد بعد المشورة ان اراد به جميع الصحابة لم يجرى وعوا... واد  
اراد بغضاً منهم كما روي فليستوا كل الامم... وان اراد ان عندهم له  
بمعصيته امامته له بكونه العقد عندهم فقد بطل الاول فبطل الآخر  
تبعاً... وذكرنا بعد ذلك المطاع من احاب... عما نرى



